

الرَّغْصَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي شَرْحِ

الْبَعْثِ لِلدِّمَشْقِيِّ

لِلشَّهِيدَيْنِ السَّعِيدَيْنِ

عَمَدِ بْنِ جَعْفَرٍ الدِّينِ مَكِّيِّ الْعَسَاكِلِيِّ
وَزَيْنِ الدِّينِ الْحُجْبِيِّ الْعَسَاكِلِيِّ

مَنْشُورَاتُ

مُؤَسَّسَةِ الْأَعْلَى لِلْمَطْبُوعَاتِ

بِكَيْرُوت - لُبْنَان



مرکز تحقیقات علوم اسلامی

الروضة البية
في شرح
اللمعة المشقية



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی

منشورات
جامعة النجف الدينية

١٤

المنهج في المشيئة

للشَّهيد السَّعيد، مُحَمَّد بن جمال الدين مكي العاملي
(الشَّهيد الأول)
مُتَرْجِمُهُ

٧٨٦ - ٧٣٤

الجزء السادس

دار العالم الإسلامي
بيروت



مرکز تحقیقات تکاملی و علوم اسلامی

الرَّوضَةُ الْبَهِيَّةُ

في شرح

الْبَيْعَةِ الْأَمْشَقِيَّةِ

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ، زَيْنِ الدِّينِ الْجَبِّيِّ الْعَامِلِي
(الشَّهِيدُ الثَّانِي)
قُدْسِيَّة

تم الكتاب تصحيحاً وتعليقاً

بإشراف من :

السيد محمد كلا نتر

حقوق طبع هذا الكتاب الشريف

المزدان بهذه التعاليق

والتصحیحات والاشكال محفوظة له

(جامعة النجف الدينية)

الأهـمـاء

إن كان الناس يتقربون إلى الأكابر بتقديم مجهوداتهم فليس لنا
أن نتقرب إلى أحد سوى سيدنا ومولانا إمام زماننا وحجة عصرنا
(الإمام المنتظر) عجل الله تعالى فرجه .

فإليك يا حافظ الشريعة بالطايف الخفية ، وإليك يا صاحب
الأمر وناموس الحقيقة أقدم بمجهودي المتواضع في سبيل إعلاء كلمة
الدين وشريعة جدك المصطفى وبغية آثار آبائك الأنجيين ، ديناً قيماً
لا عوج فيه ولا أمتاً .

ورجائي القبول والشفاعة في يوم لا ترجى إلا شفاعتكم أهل

عبدك الراجي

البيت :

(عند الصباح يحمد القوم السرى)

كان املى وطيدا بالفوز فيما اقدمت عليه من مشروع في سبيل الهدف
الاقصى للدراسات الدينية (الفقه الاسلامي الشامل) .
فاردت الخدمة بهذا الصدد لازيل بعض مشاكل الدراسة والآن وقد حقق الله
هز وجل تلك الامنية بإخراج الجزء الاول من هذا الكتاب الضخم الى الاسواق ؛
فرأيت النجاح الباهر نصب عيني : انتهالت الطلبة على اقتناؤه بكل
ولع واشغاب .

فله الشكر على ما انعم والحمد على ما وفق .
يبد أن الاوضاع الراهنة ، وما اكتسبه الایام من مشاكل إنجازات
العمل وفق المراد اخرجني بعض الشيء . فإن الطبعة بتلك الصورة المنقحة
المزدانة بأشكال توضيحية ، وفي أسلوب شيق كلّفني فوق ما كنت
اتصوره من حساب ورقام مما جعلني آهناً تحت عبثه الثقيل ، ولا
من مؤازر أو مساعد .
فرأيت نفسي بين امرين : الترك حتى يقضي الله امرا كان مفعولا ،
أو الإقدام المجهّد مها كلّف الامر من صعوبات .
فانحرت الطريق الثاني واحتملت صعوباته في سبيل الدين ، والاشادة
بشريعة (سيد المرسلين) ، وإحياء آثار (أئمة الهدى المعصومين)
صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين .
فاتبعت بعون الله عز وجل (الجزء الخامس) (بالجزء السادس) بعزم
قوي ، ونفّسه آمنة .

وكل اعتيادي على الله سبحانه وتعالى وقوملي الى صاحب الشريعة
الغراء واهل بيته الاطهار عليهم صلوات الملك العلام .
ولا سيما ونحن في جوار سيدنا الكريم مولى الكونين (امير المؤمنين)
عليه الصلاة والسلام ؛

فبك يا مولاي استشفع الى ربّي ليسهل لنا العقبات وبؤسنا علينا
العقبات إنه وليّ ذلك والقادر عليه .
السيد محمد كلاتر

کتاب الطالب



مرکز تحقیق و تکثیر کتب و علوم اسلامی



كتاب الطلاق (١)

(الطلاق) وهو إزالة قيد النكاح بغير عوض (٢) بصيغة « طالق » (٣)
(وليه أصول) .

الفصل الأول

(في أركانه وهي) أربعة (الصيغة ، والمطلق ، والمطلقة ، والاشهاد)
على الصيغة ، (واللفظ الصريح) من الصيغة (انت ، أو هذه ، أو فلانة)
ويذكر اسمها ، أو ما يفيد التمييز ، (أو زوجتي مثلاً طالق) . وينحصر
عندنا في هذه النقطة (فلا يكفي انت طالق) وإن صح إطلاق المصدر
على اسم الفاعل وقصدت إحصار بمعنى طالق وقولاً على موضع النص (٤) ،
والاجماع ، واستصحابها للزوجية ، ولأن المصادر إنما تُستعمل في غير موضوعها
مجازاً وإن كان في اسم الفاعل شهيراً . وهو غير كاف في استعمالها في مثل
الطلاق .

(١) الطلاق - لغة - : عدم القيد وإطلاق السراح . يقال : طَلَّقْتُ لسانه أي
فصح ، وعلبه بيانه من غير لكمة .

وفرمياً : اسم مصدر له « طَلَّقَ يَطْلُقُ تَطْلِيقاً وَتَطْلِيفَةً » من باب الضعيل .
وقد جاء تعريف الشارح للطلاق الشرعي مناسباً لمعناه القنوي .

(٢) القيد لإخراج الخلع فإنه طلاق بعوض .

(٣) القيد لإخراج التمسخ بالمهب فإنه بصيغة التمسخ .

(٤) الوسائل كتاب الطلاق باب ١٦ من أبواب الطلاق الحديث ١ .

ولا من المطلقات (١) ، (ولا مطلقة (٢) ، ولا طلق فلانة على قول مشهور) لأنه ليس بصريح فيه ، ولأنه إخبار ، ونقله (٣) إلى الإنشاء على خلاف الأصل فيقتصر فيه على موضع الوفاق وهو صبيغ العقود فاطراده (٤) في الطلاق قياساً ، والنص (٥) دلّ فيه (٦) على طالق ، ولم يدل على غيره (٧) فيقتصر عليه (٨) ، وهو يظهر جواب ما احتج به القائل بالوقوع وهو الشيخ في أحد أقواله استناداً إلى كون صبيغة الماضي في غيره (٩) منقولة إلى الإنشاء ونسبة المصنف إلى البطلان إلى القول ، شعر بحيله إلى الصحة :

(ولا عبرة) عندنا (بالسراج والفراف (١٠)) وإن عهر عن الطلاق بها في القرآن الكريم بقوله : « أَوْ تَسْرِجْ بِإِحْسَانٍ ، أَوْ يَارْقُوتُ هُنَّ »

(١) أي لا يقع الطلاق لو قال المطلق : (أنت من المطلقات) .

(٢) أي وكذا لا يقع الطلاق لو قال : (أنت مطلقة) .

وكذا لو قال : (طلقك فلانة) .

(٣) أي ونقل الإخبار إلى الإنشاء على خلاف الأصل وإن استعمل في إيجاد الشيء . كما في النكاح ، والبيع ، وغيرهما بقوله : (أنكحت أو بعث) المراد منها الإنشاء .

(٤) أي إطراد نقل الإخبار إلى الإنشاء في الطلاق قياساً . وهو باطل .

(٥) المذكور في الهامش رقم ٤ ص ١١ .

(٦) أي في الطلاق .

(٧) من اللفاظ (كالت هته ، أو غلية) أو (أنت من المطلقات) .

(٨) أي على طالق : أي (أنت طالق) .

(٩) وهو الحال ، أو المراد من غيره (غير الطلاق) كصبيغ العقود .

(١٠) بقوله : (أنت مصرحة) ، أو (أنت فراق) .

يُتَمَرُّوفٍ ، لأنها عند الإطلاق لا يُطلقان عليه (١) فكانت كناية عنه ، لا صراحة فيها . والتعير بها لا يدل على جواز إيقاعه بها .

(و) كذا (الحلية والبرية (٢)) وغيرها من الكتابات كالبينة ، والبينة (٣) ، وحرام ، وهائن ، واعتدي (وإن قصد الطلاق) لأصالة إبقاء النكاح إلى أن يثبت شرعاً ما يزيله .

(وطلاق الانحرس بالإشارة) المفهمة له ، (وإلقاء القناع) على رأسها ليكون قرينة على وجوب سترها منه والموجود في كلام الأصحاب الإشارة خاصة (٤) ، وفي الرواية (٥) إلقاء القناع فجمع المصنف بينهما (٦) : وهو أقوى دلالة .

والظاهر أن إلقاء القناع من جملة الاشارات ويكنى منها ما دل على قصد الطلاق كما يقع خبره من العقود ، والإيقاعات ، والدعاوي ، والأقارير .

(١) أي على الطلاق .

(٢) أي لا حبرة عندنا بهذه الالفاظ لو استعملت في الطلاق (كانت خلية أو برية) :

(٣) أي لا يقع الطلاق بلفظ (البت) وهو القطع ، في قوله : (الت بنة) أي مقطوعة .

وكذلك لا يقع بلفظ (البينة) وهو القطع أيضاً في قوله : (الت بنة) أي مقطوعة .

(٤) أي من دون إلقاء القناع على رأسها ،

(٥) الوسائل كتاب الطلاق الباب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق الحديث

٣ - ٥ .

(٦) أي بين الإشارة ، وإلقاء القناع على رأسها .

(ولا يقع) الطلاق (بالكسب) بفتح الكاف مصدر كتب كالكتابة (١) من دون تلفظ عن يُحسنه (حاضراً) كان الكتاب ، (او غائباً) على أشهر القولين ، لأصالة بقاء النكاح ، ولحسنه (٢) محمد ابن مسلم عن الباقر عليه السلام : إنما الطلاق أن يقول : أنت طالق ، الحبر ، وحسنه (٣) زرارة عنه عليه السلام في رجل كتب بطلاق امرأته قال : ليس ذلك بطلاق .

والشيخ قول وقوعه به الغائب ، دون الحاضر ، لصحيفة (٤) أبي حمزة الثمالي عن الصادق عليه السلام : في الغائب لا يكون طلاق حتى ينطق به لسانه ، او بخطه بيده وهو يريد به الطلاق ، . وحمل (٥) على حالة الاضطرار جماعاً (٦) .

(١) أي أنها مصدر كتب ايضاً فهما مصدران له (كتب) .
(٢) الوسائل كتاب الطلاق الباب ١٦ من ابواب مقدمات الطلاق الحديث ٣
(٣) بالجر عطفاً على مدخول (لأم الجارة) أي ولحسنه زرارة .
راجع الوسائل كتاب الطلاق الباب ١٤ من ابواب مقدمات الطلاق الحديث ٢ :

(٤) الوسائل كتاب الطلاق باب ١٤ من ابواب الطلاق الحديث ٣ :
الحديث في المصدر المذكور مروي عن (الامام الباقر) عليه السلام وليس فيه كلمة (٥) .

(٥) أي جواز الطلاق بالكتابة على حالة الاضطرار كن لا يستطيع التكلم كالأخرس .

(٦) أي جماعاً بين الاخبار الدالة على عدم وقوع الطلاق بالكتابة :
كما في حسنة (محمد بن مسلم) المشار إليها في الحاشية رقم ٢ ، وبين حسنة الصحيفة المشار إليها في الحاشية رقم ٣ الدالة على وقوع الطلاق بالكتابة .

ثم على تقدير وقوعه (١) للضرورة ، او مطلقاً (٢) على وجه (٣)
يعتبر رؤية الشاهدين لكتابه حالها (٤) ، لأن ذلك (٥) بمنزلة النطق
بالطلاق فلا يتم إلا بالشاهدين ، وكذا يعتبر رؤيتها (٦) إشارة العاجز ،
(ولا بالتخير) للزوجة بين الطلاق والبقاء ، بقصد الطلاق (وإن اختلفت
لنفسها في الحال) على أصح القولين : إلا مر (٧) ، وقول المصادق
عليه السلام : ما للناس والخيار إنما هذا شيء يخص الله به رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (٨) ، وقعب ابن الجنيّد إلى وقوعه به (٩)
لصحبة (١٠) حران عن الباقر عليه السلام : الخيرة بين من ساحتها من غير

(١) أي على تقدير وقوع الطلاق بالكتابة للضرورة كمن لا يستطيع التكلم ،

(٢) أي غير مقيد بوقت الوقوع بالضرورة ؛

(٣) وهو غيباب الزوج .

(٤) أي حالة الكتابة .

(٥) أي الطلاق بالكتابة ؛

(٦) أي رؤية الشاهدين إشارة العاجز عن الكلام المراد بها الطلاق ؛

(٧) من أصالة بقاء النكاح في مثل هذه الموارد التي لم تصلح لطلاق .

(٨) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤١ من أبواب الطلاق الحديث ١٨

وفي المصدر المذكور (ما للناس والتخير) .

(٩) مرجع الضمير (التخير) . ومرجع للضمير في وقوعه (الطلاق) :

أي ذهب (ابن الجنيّد) رحمه الله إلى وقوع الطلاق بالتخير لو قال لها : (تخيري)
فاختارت الطلاق .

(١٠) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤١ من أبواب الطلاق الحديث ١١ .

طلاق ، وحلت على تخييرها بسبب (١) غير الطلاق كتدليس ، وعيب
جما (٢) :

(ولا معلقاً على شرط (٣)) وهو ما أمكن وقوعه ، وعدمه (٤)
كتقسيم المسافر ، ودخولها الدار ، (او صفة (٥)) وهو ما قطع بمحصونه
عادة كطلوع الشمس وزوالها . وهو موضع وفاق منا (٦) ، إلا أن يكون
الشرط معلوم الوقوع له حال العيبة كما لو قال : انت طالق إن كان
الطلاق يقع بك ، وهو يعلم وقوعه على الأقوى ، لأنه حينئذ (٧) غير معلق ،
ومن الشرط تعليقه على مشيئة الله تعالى (٨) .

(١) بالتأني لا بالالفاظ : أي تكون الزوجة مخيرة بسبب آخر غير أسباب
الطلاق (كالتدليس والعيب) ،

(٢) أي جما بين صحيفة حران المشار اليها في الهامش رقم ١٠ ص ١٥ الدالة
على وقوع الطلاق بالتخيير .

وبين قول (الإمام الصادق) عليه السلام المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ١٥
الدال على عدم وقوع الطلاق بالتخيير في قوله عليه السلام : (ما للناس والتخيير)
(٣) أي ولا يقع الطلاق إذا حلق على شرط كأن خرجت ، أو نزلت ،
أو صعدت ، أو شربت ، أو نمت مثلاً .

(٤) أي وامكن عدم وقوعه ،

(٥) أي ولا يقع الطلاق معلقاً على صفة كقولك : انت طالق ان كان العبد
كاتباً :

(٦) أي نحن معاشر الامامية .

(٧) أي حين أن كان الشرط معلوم الوقوع .

(٨) أي ومن الشرط السلي لا يقع الطلاق به تعليق الطلاق على مشيئة الله
كقولك : (انت طالق شاء الله) قاصداً به الشرطية ، دون التبرك ،

(ولو فسر الطائفة بأريد من الواحدة) كقوله : التـ طائق ثلاثا
(لغا التفسير) ووقع واحدة ، لوجود مقتضي وهو التـ طائق ، وانتفاء
المالغ ، اذ ليس إلا الضميمة (١) وهي تؤكد (٢) ولا تنافي ،
والضميمة (٣) جيل ، وغيرها (٤) في الذي يُطلق في مجلس ثلاثا . قال :
هي واحدة .

وقيل : يبطل الجميع ، لأنه بدعة لقول الصادق عليه السلام :
« من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشيء » ، من خالف كتاب الله ردُّ^ه
الى كتاب الله (٥) ، وحمل (٦) على لرادة عدم وقوع الثلاث التي ارادها
(ويُعتبر في المطلق البلوغ) فلا يصح طلاق الصبي وإن أذن له
الولي ، ار بلغ عشرين على اصح القولين (والعقل) فلا يصح طلاق
المجنون المطلق مطلقاً (٧) ، ولا غيره (٨) حال جنونه (وبطلق الولي)
وهو الاب والجد له مع اتصال جنونه بصغره ، والحاكم عند علمها ،

(١) وهو قوله : ثلاثا .

(٢) اي تؤكد الطلاق الواحد .

(٣) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٩ من ابواب الطلاق الحديث ٢ - ٣ ؛

(٤) نفس المصدر .

(٥) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٩ من ابواب الطلاق الحديث ٨ ؛

(٦) اي قول (الامام الصادق) عليه السلام .

(٧) اي أصلاً وأبداً . في مقابل الادوارى الذي يصح طلاقه على بعض

الوجوه ، وهو حالة صغره .

(٨) اي ولا غير المجنون الاطباقي كالمجنون الادوارى الذي يمرض للانسان

زماناً ، دون زمان .

أو مع عدمه (١) (عن المجنون) المطبق مع المصلحة (لا عن الصبي) ، لأن له أمداً يُرتقب ويؤول نقصه فيه (٢) ، وكذا (٣) المجنون ذوالادوار ولو بلغ الصبي فاسد العقل طلق عنه الولي حينئذ ، وأطلق جماعة من الاصحاب جواز طلاق الولي عن المجنون من غير فرق بين المطبق ، وغيره (٤) ، وفي بعض الأخبار (٥) دلالة عليه . والتفصيل (٦) متوجه ، وبه (٧) قطع في القواعد .

واعلم أن الأخبار (٨) غير صريحة في جوازه (٩) من وليه ، ولكن فخر المحققين ادعى الاجماع على جوازه فكان (١٠) أقوى في حجيته منها . والمعجب ان الشيخ في الخلاف ادعى الاجماع على عدمه (١١) :

(١) أي مع عدم اتصال المجنون بحال صغر المجنون . بمعنى أنه بلغ ثم جن :
(٢) أي في ذلك الأمر الذي يرتقب زواله كالصغير ، فإنه ليس للولي تطليق زوجة الصغير :

(٣) أي وكذا لا يصح تطليق الولي زوجة من يرجى صوره في زمان دون زمان ،

(٤) كالمجنون الاداري .

(٥) الوسائل كتاب الطلاق باب ٣٥ من ابواب الطلاق الحديث ١-٢-٣ :

(٦) وهو تطليق الولي عن المجنون الاطباي ، دون الإداري :

(٧) أي وبالتفصيل المذكور .

(٨) المشار إليها في الهامش رقم ٥ .

(٩) أي في جواز الطلاق ،

(١٠) أي الاجماع المذكور أقوى حجة من حجة تلك الأخبار المشار إليها

في الهامش رقم ٥ .

(١١) أي ادعى (الشيخ) الاجماع أيضاً على عدم جواز طلاق الولي عن المجنون .

(ر) كذا (لا) يطلق الولي (عن السكران) ، وكذا المغمى عليه ، وشارب المُرَقَد (١) كالنائم ، لأن عندهم متوقع الزوال (والاختيار فلا يقع طلاق المكره) كما لا يقع شيء من تصرفاته هذا ما استثنى (٢) ويتحقق الاكراه بشروطه بما يكون مضرّاً به في نفسه ، او من يجري مجراه (٣) بحسب (٤) حاله مع قدرة المتوحد على فعل ما توعدّ به ،

(١) المُرَقَد بصيغة المفاعل من باب الافعال ما يتوم الانسان اذا استعماه .
(٢) أي من تصرفات المكره بالفتح كما لو كان عليه دين ولم يؤده ، وهو قادر على الأداء فأجبره الحاكم على بيع ما يملكه هذا المستثنيات كالدار ، والأثاث والخدم وغيرها مما تعد للمدين أشياء ضرورية لمقامه وعنوانه الخارجي ، فانه لو باع المدين ما يملكه باجبار الحاكم لأداء ديونه يقع البيع صحيحاً وان كان مكرهاً .
هذا ما أفاده الشارح رحمه الله في هذا المقام .

ولا ينفى عدم صدق الاكراه في هذه الصورة ونظائرها كن له هبة ، أو هبة ولم يقع في نفقتها فأجبر على بيع ما يملكه لنفقتها ، أو لأداء ديونه لم يكن مكرهاً ، لخروجه عن الاكراه موضوعاً كما أفاده (الشيخ) قدس سره في (المكاسب) كتاب البيع في الاكراه ، وإليك نصّه .

(ومن هنا نعلم أنه لو اكراه على بيع ماله ، أو إبقاء مال مستحق لم يكن اكراهاً ، لأن القدر المشترك بين الحق وغيره اذا اكراه لم يقع باطلاً ، والا لوقع الإبقاء باطلاً ايضاً) .

انتهى موضع الحاجة من كلامه رحمه الله في الحلد مقامه .

(٣) كولدته وأبويه وزوجته وأخوته .

(٤) (الجار والمجرور) متعلق بقوله : (مضرّاً) : أي الاكراه قد يكون مضرّاً بمال بعض افراد المكره بالفتح كما لو اجبر الفقير على دفع مائة دينار ، أو بيع داره ، أو طلاق زوجته فان دفع المبلغ يكون مضرّاً بالنسبة الى حاله لو دفع =

والعلم ، أو الظن (١) أنه يفعله به لو لم يفعل .
ولا فرق بين كون المتوعد به قتلاً ، وجرحاً ، وأخذ مال وإن قل ،
وشتماً ، وضرباً ، وجسماً ويستوي في الثلاثة الأول (٢) جميع الناس .
أما الثلاثة الأخيرة فتختلف باختلاف الناس فقد يؤثر قليلها في الوجه
الذي يتقصه ذلك (٣) ، وقد يشمل بعض الناس شيئاً منها لا يؤثر
في قدره (٤) ، والمرجع في ذلك (٥) إلى العرف ، ولو خبره المكره
بين الطلاق ، ودفع مال غير مستحق فهو اكراه ، بخلاف ما لو خبره

= إلى المكره بالكسر :

وقد لا يكون الاكراه مضرًا بحال بعض كما لو اجبر الثري بدفع المبلغ
أو بيع داره ، أو طلاق امرأته فباع أو طلق فانه حينئذ لا يقع البيع ، أو الطلاق
مكرهاً وباطلاً ، بل هما صحيحان ، لتتمكن على دفع المبلغ من دون أي ضرر يتوجه
نحوه .

(١) يجر الظن والعلم عطفاً على مدخول مع ، أي مع علم المكره بالقبح
أو ظنه بآله لو لم يفعل ما أمره المكره بالكسر لفعل ما توعد به .

(٢) من القتل والجرح وأخذ المال .

ولا يخفى ما في الأخير من الثلاثة الأول . فان أخذ المال يختلف بالنسبة إلى
الأشخاص المكرهين كما عرفت في الهامش رقم ٤ ص ١٩ فرب أخذ مضر وآخر
غير مضر :

(٣) أو للضعيف الذي يؤثر فيه الضرب القليل .

(٤) أو لا يؤثر في صحته :

(٥) أي في الضرر في الثلاثة الأخيرة :

بينه (١) ، وبين فعل يستحقه الأمر من مال ، وغيره (٢) ، وإن حتم أحدهما (٣) عليه . كما لا اكراه لو أئزمه بالطلاق ففعله قاصداً إليه ، أو على طلاق معينة فطاق غيرها ، أو على طقة فطلق أزيد . ولو اكراهه على طلاق إحدى الزوجتين فطلق معينة فالأقوى أنه اكراه . إذ لا يتحقق فعل مقتضى أمره بتكون أحديها ، وكذا (٤) القول في غيره من العقود والابقاع ، ولا يشترط التورية بأن ينوي غيرها (٥) وإن أمكنت (٦) .

(والقصد (٧) ، فلا عبرة بعبارة السامي ، والنائم ، والغالط (٨)) : والفرق بين الأول والآخر : أن الأول لا قصد له مطلقاً (٩) والثاني (١٠) له قصد إلى غير من طانها فغلط وتلفظ بها .

(١) أي بين الطلاق ؛

(٢) كالتقصص إذا كان المكروه بالكسر يستحق من المكروه بالفتح .

(٣) وهما الطلاق ، وأخذ المال ، أو القصص .

(٤) أي وكذا خبر الطلاق من العقود والابقاعات لو وقع عن غير اكراه أثر العقد ، أو الابقاع أثره .

وإن وقع عن اكراه فلا يؤثر العقد ، أو الابقاع أثره .

(٥) أي ينوي المكروه بالفتح غير زوجته من النساء الآخر .

(٦) أي للتورية .

(٧) أي ويعتبر في المطلق القصد .

(٨) كمن أراد أن يقول : طالب أو طابق مثلاً فقال غلطاً : (طائق) .

(٩) أي لا يقصد أي شيء من كلامه حين يتكلم .

(١٠) وهو الغالط الذي كان الأخير من الثلاثة .

ومثله (١) ما لو ظن زوجته اجنبية بأن كانت في ظلمة (٢) ،
أو أنكحها له وليه ، أو وكيله ولم يعلم (٣) ، وبُصِّدَق في ظنه ظاهراً (٤)
وفي عدم القصد لو ادعاه (٥) ما لم تخرج العدة الرجعية (٦) ، ولا يقبل
في غيرها (٧) ،

(١) أي ومثل الغلط : (من ظن أن زوجته اجنبية) :

(٢) كما لو قال الزوج لامرأة هي زوجته في الواقع ونفس الامر وهو بظنها
اجنبية : (انت طالق) فالطلاق لا يقع ، لأنه لم يقصد طلاق زوجته وان قصد
الشخص . فما وقع لم يقصد ، وما يقصد لم يقع .

(٣) كما لو عقد ولي الشخص ، أو وكيله امرأة للمولى عليه ، أو لموكله
ولم يعلم ذلك الشخص بوقوع العقد فأجرى على هذه المرأة المعقودة له من ناحية
وليه ، أو وكيله صيغة الطلاق فقال : (انت طالق) فالطلاق لا يقع ، لعدم
القصد له وان قصد الشخص ، لأنه خلط في التطبيق .

(٤) أي يُصَدَّق هذا المطلق لو ظن زوجته اجنبية ، أو لم يعلم بوقوع العقد
له من قبل وليه ، أو وكيله .

(٥) أي وكذا يُصَدَّق المطلق إذا ادعى عدم القصد الى الطلاق بأن كان
مازحاً ، أو ساهياً .

(٦) بخلاف ما إذا خرجت العدة وادعى عدم القصد الى الطلاق فإنه حينئذ
لا يُصَدَّق في دعواه ؛

(٧) أي وكذا لا يُصَدَّق ولا يقبل قوله لو ادعى عدم القصد لو كان الطلاق
بإينا ؛

والفرق بين هذا ، والرجعي في قبول دعوى الرجل لو ادعى عدم القصد
الى الطلاق لو كانت المرأة في الرجعة .

وعدم قبول دعواه لو كانت في البائن : أن قبول دعواه في الرجعية لاجل =

إلا مع اتصال الدعوى بالصيغة (١) ، وأطلق جماعة من الاصحاب قبول قوله في العدة من غير تفصيل (٢) .

(ويجوز توكيل (٣) الزوجة في طلاق نفسها ، وغيرها (٤)) كما يجوز توليها (٥) غيره من العقود ، لأنها كاملة فلا وجه لسلب عبارتها فيه (٦) ، ولا يفدح كونها بمنزلة موجبة وقابلة (٧) على تقدير طلاق نفسها ، لأن المفارقة الاعتبارية كافية (٨) . وهو (٩) مما يقبل النيابة

= أنها زوجته حينئذ ، سواء ادعى القصد إلى الطلاق أم لا ، ولذا يجوز له الرجوع بدون عقد جديد ، لكونها زوجته وأن العلاقة الزوجية فيها بينها باقية غير منفصلة . بخلاف دعواه لو كان الطلاق بائنا . فإن علاقة الزوجية بعد الطلاق قد انفصلت وانقطعت ، ولذا لا يجوز لها الرجوع إلا بالعقد الجديد ؛

(١) أي إذا كانت دعواه عدم القصد إلى الطلاق متصلة بصيغة الطلاق بأن نطق بالصيغة وادعى عدم القصد إلى الطلاق من غير فصل بين الصيغة ، وبين الدعوى فعينئذ تقبل دعواه ؛

(٢) بين الرجعي والبالن .

(٣) أي في توكيل الزوج الزوجة في طلاق نفسها .

(٤) أي ويجوز للزوج توكيل الزوجة في طلاق غيرها .

(٥) أي كما يجوز للمرأة توليها غير الطلاق من العقود والابتعاثات .

(٦) أي في الطلاق ، لأنها كاملة من حيث العقل والبلوغ والاختيار ؛

(٧) حيث إنها تجري الطلاق على نفسها من قبل زوجها ؛

(٨) كما سبق في الجزء الرابع من طبعتنا الحديثة كتاب الوكالة ص ٣٨٥ .

(٩) أي الطلاق ؛

فلا خصوصية لثائب ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الطلاق بيد من اخذ بالساق (١) » لا يتنافيه ، لأن يدها مستفادة من يده (٢) ، مع أن دلالة (٣) على الحصر ضعيفة (٤) .

(ويُعتبر في المطلق الزوجية) فلا يقع بالاجنبية وإن علقه

(١) (مستدرک الوسائل) ج ٣ ص ٨ كتاب الطلاق .

(الجامع الصغير) الجزء الثاني ص ٧٥ الطبعة الرابعة مصر .

(سنن الدار قطنی) ج ٤ ص ٣٧ - ٣٨ كتاب الطلاق طبعة دار المحاسن .

واليك نص الحديث كما في السنن: حدثنا الحسين بن اسماعيل ومحمد بن سليمان النعماني قالا : حدثنا ابو هبة احمد بن الفرج حدثنا بغية بن الوليد حدثنا ابو الحجاج المهدي عن موسى بن ابيوب القافني عن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو ان مولاه زوجه وهو يريد ان يفرق بينه وبين امرأته فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال : (ما بال قوم يزوجون عبيدهم امامهم ثم يريدون ان يفرقوا بينهم) ألا إنما يملك الطلاق من اخذ بالساق .

(٢) أي من يد الزوج .

(٣) أي دلالة قول الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله .

(٤) لأن ما يفيد الحصر إما كلمة (إنما) كقوله تعالى :

(إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ) المائدة : الآية ٥٨ .

أو (أَلَا) مسبوقة بالنفي كقوله تعالى : (إِن نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ)

ابراهيم : الآية ١١ .

أو تقديم (ما حقه النكير) كقوله تعالى : (إِنَّا نَعْبُدُكَ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)

الفاتحة : الآية ٥ .

وليس في قوله صلى الله عليه وآله . (الطلاق بيد من اخذ بالساق) =

على النكاح (١) ، ولا بالامة (٢) ، (والدوام) فلا يقع بالتمتع بها ،
(والظهور من الحيض ، والنفاس اذا كانت الماطقة مدخولا بها حائلا (٣)
حاضرا زوجها معها (٤)) ولو اختلت احد الشروط الثلاثة (٥) بأن كانت

من الاشياء المذكورة الدالة على الحصر .

ولا ينبغي أن ما افاده (الشارح) رحمه الله في علم دلالة الحديث على الحصر
ليس معناه جواز الطلاق لسبب الزوج بدون توكيله ، لان عدم جواز طلاق
غير الزوج الا في بعض الموارد كما تأتي الإشارة إليها في (فصله) انشاء الله تعالى
من ضروريات الدين .

بل مقصوده رحمه الله : أن ليس في الحديث ما يدل على حصر الطلاق بيد
الزوج حتى لا يجوز لاحد ان يوقع الطلاق ولو بنحو التوكيل . اذن يصح الطلاق
من غير الزوج اذا كان وكيله ولو كان الوكيل نفس الزوجة . مع ان في هذه
الصورة تكون يد الوكيل يد الزوج . ولذا افاد قدس القروحه (لأن يدها مأخوذة
من يده) .

(١) كما لو قال : (انت طالق) ان تزوجتك في المستقبل .

(٢) لانها مملوكة فلا يقع الطلاق بها .

(٣) اي غير حامل .

(٤) فانه يجوز للرجل تطليق زوجته اذا كان غائبا عنها وان كانت حائضا

لكن بشرط عدم علمه بحيضها .

(٥) وهو الدخول بها . وكونها حائلا : اي غير حامل . وحضور زوجها

معه . فاذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة يجب ان تكون الزوجة خالية من الحيض
والنفاس حتى يصح طلاقها .

بخلاف ما اذا كانت غير مدخول بها ، او كانت حاملا ، او كان زوجها

غائبا عنها فحينئذ يصح طلاقها ولو كانت في حال الحيض ، او النفاس .

غير مدخول بها ، أو حاملا ان قلنا بجواز حيضها (١) ، أو زوجها غائب عنها ، صح طلاقها وان كانت حائضا ، أو نفساء ، لكن ليس مطلق الغيبة كافيا في صحة طلاقها ، بل الغيبة على وجه مخصوص (٢) . وقد اختلف في حد الغيبة المبرزة له (٣) على اقوال اجودها ، مضي مدة يُعلم أو يُظن انتقالها من الطهر الذي واقعها فيه الى غيره . ويختلف ذلك (٤) باختلاف عادتها فن تم (٥) اختلف الاخبار في تقديرها ، واختلف بسببها (٦) الاقوال ، فاذا حصل الظن بذلك (٧) جاز طلاقها

(١) أي حيض الحامل وأنه يجتمع مع الحمل .

(٢) وهو عدم علم الزوج بحيضها كما حررت في الهامش رقم ١ ص ٢٥ .

(٣) أي للطلاق .

(٤) أي ويختلف انتقالها من الطهر الذي واقعها فيه الى طهر آخر غير المواقعة

(٥) أي من حيث إن الانتقال من الطهر الذي واقعها الى طهر آخر يختلف

بسبب عادتها ولذلك اختلفت الاخبار في تقدير حد الغيبة المبرزة للطلاق .

راجع الرسائل كتاب الطلاق باب ٢٦ من ابواب مقدمات الطلاق - الاخبار

(٦) أي بسبب اختلاف الاخبار اختلفت اقوال الفقهاء رضوان الله عليهم

في هذا الباب .

فقال : بمطلق الغيبة : أي من دون حد لها ولو كانت يوما وليلة .

وقائل : بتحديد ما بشهر واحد .

وقائل : بخمسة او ستة اشهر .

وبالقول الثاني والثالث وردت الاخبار كما اشير اليها في الهامش رقم ٥ .

(٧) أي بانتقال الزوجة من الطهر الذي واقعها فيه الى طهر آخر .

وان اتفق كونها حائضاً حال الطلاق اذا لم يعلم (١) بحبضها حينئذ (٢) ولو بخبر من يعتمد على خبره شرعاً ، وإلا (٣) بطل وفي حكم علمه بحبضها علمه بكونها في طهر الواقعة (٤) على الأقوى .
وفي المسألة (٥) بحث عريض قد حققناه في رسالة مفردة من اراد تحقيق الحال فليقف عليها .
وفي حكم الغائب من لا يمكنه معرفة حالها لحبس ونحوه (٦) مع حضوره ، كما أن الغائب الذي يمكنه معرفة حالها ، او قبل انقضاء المدة المعتبرة ، في حكم (٧) الحاضر .
ويستحق ظن انقضاء نفاسها بمضي زمان تلك فيه عادة واكثر (٨) النفاس بعدها ، او عادتيا (٩) فيه .

-
- (١) أي لم يعلم الزوج :
(٢) أي حين أن طلقها :
(٣) أي ان كان حالها بحبضها حين الطلاق بطل الطلاق وان كان غائبا عنها .
(٤) فان الطلاق لا يقع حينئذ .
(٥) وهو طلاق الرجل زوجته غائبا عنها .
(٦) كما لو كانت زوجته غائبة مدة ، او ناشزة لا يعلم حالها ، ولا يمكن الاستخبار عنها .
(٧) الجار والمهرور مرفوع محلاً خبر (أن الغائب) ،
(٨) بالجر عطفا على (زمان) : أي ومضي أكثر زمان النفاس بعد الولادة وهي عادتيا في الحيض ان تجاوز الدم عشرة ، والله لم يتجاوز فتأخذ بذلك المدة التي رأت الدم فيها . ومرجع الضمير في بعدها (الولادة) .
(٩) بجر عادتيا عطفا على ملخول (بقاء الجارية) : أي بمضي عادة المرأة في الحيض . ومرجع الضمير في فيه (الحيض) .

ولو لم يعلم ذلك (١) كله ولم يظنه تربص ثلاثة اشهر كالمترابة .
 (والتعيين (٢)) اي تعيين المطلقة لفظاً ، او نية ، فلو طلق احدى
 زوجتيه لا بعينها بطل (على الاقوى) لأصالة بقاء النكاح فلا يزول
 إلا بسبب محقق السببية (٣) ، ولأن (٤) الطلاق امر معين فلا بد له من محل
 معين ، وحيث لا محل فلا طلاق ، ولأن (٥) الاحكام من قبيل الأعراض
 فلا بد لها من محل تقوم به (٦) ، ولأن (٧) توابع الطلاق من العدة وغيرها
 لا بد لها من محل معين .

وقيل : لا يشترط وتستخرج المطلقة بالقرعة (٨) او يُعين من شاء ،
 لعموم مشروعية الطلاق ، ومحل المبهم جاز أن يكون مبهماً ، ولأن احديهما
 زوجة وكل زوجة يصح طلاقها ، وقواء المصنف في الشرح ، ويضرب
 على ذلك (٩) العدة .

-
- (١) اي لو لم يعلم انتقضاء نفاسها بمضي زمان تلد فيه عادة ، وبمضي اكثر
 زمان للنفاس بعد الولادة ، وبمضي عادتها في الحيض .
 (٢) اي ويعتبر تعيين الزوجة في الطلاق لو كانت متعددة .
 (٣) وهو الطلاق مع التعيين :
 (٤) دليل ثان لبطلان الطلاق بلا تعيين المطلقة اذا كانت الزوجة متعددة
 (٥) دليل ثالث لبطلان الطلاق بلا تعيين المطلقة .
 (٦) اي كما أن الأعراض تحتاج الى محل معين في الخارج ، كذلك الاحكام
 الشرعية تحتاج الى محل معين تقوم به . والطلاق من جملة تلك الاحكام .
 (٧) دليل رابع لبطلان الطلاق بلا تعيين المطلقة .
 (٨) لأنها لكل امر مشكل في الظاهر ، ومعلوم في الواقع . وهنا كذلك .
 (٩) اي على الجواز من دون تعيين المطلقة .

قيل : ابتداءها من حين الإيقاع (١) .
 وقيل : من حين التعيين (٢) ، ويتفرع عليه (٣) أيضاً فروع
 كثيرة ليس هذا موضع ذكرها

-
- (١) أي من حين إيقاع الطلاق .
 (٢) أي من حين تعيين أحدهما بالقرعة ، أو من شاء .
 (٢) أي على ابتداء العدة من أنها من حين الإيقاع ، أو من حين التعيين
 واليك تلك الفروع :
 الأول أن العدة لو كانت من حين إيقاع الطلاق على أحدهما يكون مبدأها
 من هذا الحين إلى أن تنقضي ثلاثة أشهر :
 وبعد الانقضاء يجوز لها الخروج من مسكنها وتزوج نفسها لغيره كما أنه
 لا يجوز لزوجها الأول الرجوع إليها بعده .
 فهذه الفروع والأحكام مترتبة على كون العدة من حين الإيقاع .
 الثاني أن العدة لو كانت من حين تعيين المطلقه يكون مبدأها من هذا الحين
 إلى أن تنقضي ثلاثة أشهر .
 وتظهر الثمرة بين ما إذا كان مبدأ العدة من حين الإيقاع وبين ما إذا كان
 من حين تعيين المطلقة .
 فعلى الأول يجوز لها أن تخرج من مسكنها لفرض انقضاء العدة على هذا
 الفرض ، ويجوز لها أن تزوج بغيره ،
 وعلى الثاني لا يجوز لها الخروج من مسكنها ، لعدم انقضاء العدة بعد ،
 ولا يجوز لها أن تزوج بغيره :
 وتظهر الثمرة أيضاً في الرجوع :
 فعلى القول الأول لا يجوز للزوج الرجوع إليها ، لانقضاء ثلاثة أشهر من حين
 الإيقاع فلا مجال للرجوع .
 وعلى القول الثاني يجوز للزوج الرجوع إليها ، لعدم انقضاء العدة من حين التعيين .

الفصل الثاني

(في القسامه) وهو ينقسم اربعة اقسام (وهي) ما عدا المباح وهو (١) متساوي الطرفين من الاحكام (٢) الخمسة فانه (٣) لا يكون كذلك بل إما راجح (٤) ، او مرجوح (٥) مع المنع من التقبض (٦) وتعيته (٧) ام لا (٨) ، وتفصيلها (٩) أنه : (إما حرام وهو طلاق

(١) أي المباح ما كان متساوي الطرفين : يعني فعله وتركه على حد سواء من دون ترجيح لاحدهما على الآخر . فاذا لم يقع الطلاق مباحاً متساوي الطرفين فعلاً وتركاً .

(٢) الجار والمجرور متعلق بقوله : متساوي الطرفين : أي المباح من جهة الاحكام الخمسة .

(٣) أي الطلاق لا يكون متساوي الطرفين :

(٤) وهو قسمان : إما واجب ، او مستحب .

(٥) وهو قسمان ايضاً إما حرام ، او مكروه .

(٦) وهو الواجب .

(٧) وهو الحرام : أي يتعين تقبض الفعل وهو الترك . فيكون الفعل حراماً

(٨) أي لا يمنع من التقبض كما في الراجع فيكون مستحباً ، او عدم تعين

التقبض فيكون مكروهاً .

لقوله : ام لا . يناسب كلا الامرين .

(٩) أي وتفصيل اقسام الطلاق .

الحائض ، لا مع المصحح له) وهو احد الامور الثلاثة السابقة اعني عدم الدخول اول الحمل ، او الغيبة ، (و) كذا (النكس) وفي طهر جامدها فيه) وهي غير صغيرة ، ولا يائسة ، ولا حامل مع علمه بحالها (١) او مطلقاً (٢) نظراً (٣) الى انه لا يستثنى لغالب إلا كونها حائضاً عملاً بظاهر النص (٤) .

(والثلاث (٥) من غير رجعة) والتحريم هنا يرجع الى المجموع من حيث هو مجموع وذلك لا ينافي تحليل بعض أفرادها وهو الطلقة الاولى (٦) اذ لا منع منها اذا اجتمعت الشرائط .

(وكله) أي الطلاق المحرم بجميع اقسامه (لا بضع) بل يبطل

(١) أي يعلم أنها في طهر الموانعة .

(٢) سواء كان عالماً أم لا . بمعنى أنه يجب على الزوج الانتظار حتى يعلم بخروجها من الطهر الذي واقعها فيه .

(٣) تحليل لقوله : (أو مطلقاً)

(٤) الرسائل كتاب الطلاق باب ٢٦ من ابواب مقدمات الطلاق الحديث ٦

(٥) أي الطلاق ثلاثاً من المحرمات عندنا ، لأنه وقع في مجلس واحد من دون

أن يكون رجوع بين الطلقات فوقع واحداً عندنا ولا يحتاج الى محل كما لو قال :

(انت طالق انت طالق انت طالق) او قال : (انت طالق ثلاثاً) .

(٦) حاصله : أن الطلقة الاولى اذا كانت جائرة واعتدت المرأة بعد الطلاق

فلماذا لا يجوز لها ان تتزوج بزواج آخر .

سواء كان بعنوان التحليل كما هو مذهب من يقول بوقوع مثل هذا الطلاق

ام بعنوان التزوج .

والحاصل : أن لها الخيار بعد خروجها عن السنة في تحليلها زوجاً آخر ،

او زوجها الاول .

(لكن يقع في) الطلاقات (الثلاث) من غير رجعة (واحدة) وهي الاولى ، او الثانية على تقدير وقوع خلل في الاولى ، او الثالثة على تقدير فساد الاولين .

(وإما مكروه ، وهو الطلاق مع التام الأخلاق) أي أخلاق الزوجين فإنه ما من شيء مما أحله الله تعالى أبغض إليه من الطلاق . وذلك حيث لا موجب له .

(وإما واجب ، وهو طلاق المولي (١) ، والمظاهر (٢)) فإنه يجب عليه (٣) أحد الأمرين الفتنه ، أو الطلاق كما سيأتي ، فكل واحد منها (٤) يوصف بالوجوب التخيري (٥) ، وهو (٦) واجب بقول مطلق .

(وإما سنة (٧) ، وهو الطلاق مع الشقاق (٨)) بينها ، (وعدم رجاء الاجتماع) والوفاق (٩) ، (والخوف من الوقوع في المعصية (١٠))

(١) اسم فاعل من باب الافعال من اولي يولي ابلأ بمعنى الحلف الخاص كما سيأتي لفصله ان شاء الله تعالى في كتاب الإبلأ .

(٢) اسم فاعل من باب المفاعلة من ظاهر يظاهر مظهرة وظهارة وظهارة .

(٣) أي على المولي ، أو المظاهر .

(٤) أي الفتنه ، أو الطلاق .

(٥) أي يكون المولي ، أو المظاهر مخيراً في أحد الأمرين المذكورين وهما :

الفتنه ، أو الطلاق على نحو الوجوب .

(٦) أي الطلاق هنا واجب وان كان بنحو التخيير .

(٧) أي الطلاق مستحب .

(٨) وهي المناوأة والخلاف ، وعدم التلازم فيما بينهما .

(٩) أي وعدم رجاء الوفاق .

(١٠) من قبيل الضرب أو الشتم غير المشروعين .

يمكن ان يكون هذا (١) من تنمة شرائط سنّته على تقدير الشقاق ، ويمكن كونه فردا برأيه (٢) . وهو الاظهر ، فإن خوف الوقوع في المعصية قد بجماع اتفاقها فيُسنّ تحلّصاً من الخوف المذكور (٣) إن لم يجب كما وجب النكاح له (٤) .

(ويطلق الطلاق السنّي) للنسب الى السنة (على كل طلاق جائز شرعاً) . والمراد به (٥) الجائز بالمعنى الاعم (وهو (٦) ما قابل الحرام) ويقال له (٧) : طلاق السنة بالمعنى الاعم . ويقابله البدعي (٨) وهو

(١) أي الخوف من الوقوع في المعصية .

(٢) أي يكون كل فرد من هذين الوصفين وهما : الشقاق ، وخوف الوقوع في المعصية سبباً مستقلاً لاستحباب مثل هذا الطلاق .

(٣) وهو خوف الوقوع في المعصية بالمعنى الذي ذكرناه .

(٤) أي لاجل الخوف من الوقوع في المعصية .

ولا يعني : ان معنى الخوف من الوقوع في المعصية يختلف في الموضوعين وهما : النكاح . والطلاق ، اذ المراد منه في الاول . هو الخوف من الوقوع في الانفعال المحرمة كالزنا .

والمراد منه في الثاني هو الوقوع في الضرب او اللطم المحرمين .

(٥) أي المراد بالجائز الجائز بالمعنى الاعم . وهو الواجب والمستحب والمكروه

(٦) أي الجائز بالمعنى الاعم .

(٧) أي ويقال لهذا الطلاق الجائز الذي بالمعنى الاعم من الواجب والمستحب

والمكروه ويقابل الحرام .

(٨) بكسر الباء منسوب الى البدعة . كما كان (السنّي) منسوباً الى السنة

فلما اتصلت ياء النسبة بالكلمة حذفت تاء التأنيث فيها .

والمراد من البدعي الطلاق المحرم .

الحرام ، ويطلق السني على معنى اخص من الاول وهو أن يُطلق على الشرائط (١) ، ثم يتركها حتى تخرج من العدة ويعقد عليها ثانياً ويقال له : طلاق السنة بالمعنى الاخص ، وسيأتي ما يختلف من حكمها (٢) (وهو) أي الطلاق السني بالمعنى الاعم (٣) (ثلاثة) اقسام : (بائن) لا يمكن للمطلق الرجوع فيه ابتداء (٤) (وهو ستة : طلاق غير المدخول بها) دخولا يوجب الفصل في قبل ، او دبر (٥) ؛ (والبائنة : من الحيض . ومثلها لا يحيض (٦) (والصغيرة .) اذ لا عدة لهذه الثلاث ولا رجوع إلا في عدة (و) طلاق (المختلعة . والمباراة (٧) . ما لم ترجعا في البذل (فإذا رجعتا صار رجعياً (والمطلقة ثالثة) ثلاثة (٨) (بعد

(١) وهي عدم كون المرأة في الحيض ، اذا لم تكن حاملاً ، وعدم كونها في طهر الموالعة .

(٢) أي من حكم طلاق السنة بالمعنى الاعم ، وطلاق السنة بالمعنى الاخص .

(٣) وهو الجواز بالمعنى الاعم من الواجب والمستحب والمكروه والذي قابل الحرام .

(٤) كما في (الخلع والمباراة) فانه لا يصبح للزوج الرجوع ما لم ترجع المطلقة في البذل .

(٥) وحلها يسمى طلاقاً بائناً لا يصح فيه الرجوع الا بعتك جديد .

(٦) بان تجاوزت من السنين ، او الخمسين .

(٧) بصيغة القبول .

(٨) الاقسام كلها تسمى (الطلاق البائن) حيث تبين الزوجة من عليها

بمجرد الطلاق ، ولا يجعل لها الرجوع الا بعتك جديد على المختلعة والمباراة :

رجعتين) كل واحدة عقيب طلقة ان كانت حرة ، وثالثة بينها وبين الاولى رجعة ان كانت امة .

(ورجعي . وهو ما للمطلق فيه الرجعة) ، سواء (رجع او لا)
فاطلاق الرجعي (١) عليه بسبب جوازها فيه كإطلاق الكاتب على مطلق
الانسان من حيث صلاحيته لها (٢) .

(و) الثالث (طلاق المدة ، وهو أن يطلق على الشرائط لم يرجع
في المدة وبطأ ، ثم يطلق في طهر آخر (٣)) وإطلاق العسدي عليه
من حيث الرجوع فيه (٤) في المدة وجعله قسماً للأولين (٥) ينفضي
مطابقته لما مع أنه انحص من الثاني (٦) فإنه من جملة افراده ، بل أظهرها
حيث رجع في المدة ، فلو جعله (٧) قسمين ثم قسم الرجعي اليه (٨)
والى غيره كان اجود .

(١) أي الطلاق الرجعي حل مثل هذا الطلاق الذي ليس فيه رجوع انما هو
لاجل جواز الرجعة فيه ، لا لاجل الوقوع ، اذرب طلاق رجعي لا يرجع الزوج فيه
(٢) وان لم يكن كاتباً بالفعل ، لكنه كاتب بالقوة كفولك : (كل انسان
كاتب بالقوة) ولا منافاة في كون بعض افراده كاتباً بالفعل .

(٣) أي في طهر غير الواقعة .

(٤) أي في هذا الطلاق .

(٥) أي جعل (المصنف) هذا الطلاق في قبال الأولين وهما : (البائن .

والرجعي) .

(٦) وهو الطلاق الرجعي ، لأنه يقع الرجوع فيه ، لا أنه رجعي بمعنى صالح
للرجوع فيه .

(٧) أي الطلاق .

(٨) أي الى ما يرجع في المدة ، والى غيره .

(وهذه) أعني المطلقة للعدة (تحرم في التاسعة اهلاً) إذا كانت حرة ، وقد تقدم (١) أنها تحرم في كل ثلاثة حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن المعتبر طلاقها للعدة مرتين من كل ثلاثة ، لأن الثالث لا يكون عدلاً حيث لا رجوع فيها فيه (٢) (وما عداه (٣)) من أقسام الطلاق الصحيح وهو ما إذا رجع فيها وتجرد عن اللوط ، أو بعدها بعقد جديد وإن وطئ . (تحرم) المطلقة (في كل ثلاثة لحررة ، وفي كل ثلاثة للامة) .

وفي الحاق طلاق المختلعة إذا رجع في العدة بعد رجوعها في البذل والمعقود عليها (٤) في العدة الرجعية به (٥) قولان : منشؤها . من أن الأول (٦) من أقسام البائن والعدي من أقسام الرجعي ، وأن شرطه (٧) الرجوع في العدة والعقد الجديد لا يعد رجوعاً . ومن (٨) أن رجوعهما

(١) في كتاب النكاح الجزء الخامس من طبعتنا الجديدة في المصنف الثالث في المحرمات في المسألة التاسعة من ٢١٠ مفصلاً فراجع ولا تغفل كي تستفيد .

(٢) أي في الطلاق : ومرجع التفسير في فيها (العدة) :

أي لا رجوع في هذا الطلاق في العدة .

(٣) أي وما عدى الطلاق العدلي .

(٤) أي وفي الحاق المعقود عليها .

(٥) أي الحاق هذين الفردين بالعدلي .

(٦) وهو (الطلاق الخلامي) . دليل لعدم الحاق المختلعة والمعقود عليها

(بالعدلي) .

(٧) أي شرط العدلي ،

(٨) دليل لالحاق المختلعة والمعقود عليها (بالعدلي) .

في البذل صيتره رجعيًا (١) . وأن (٢) العقد في الرجعي بمعنى الرجعة .
والاقوى الحاق الاول (٣) به ، دون الثاني (٤) لاختلال (٥) الشرط
ومنع (٦) الحاق المساوي بمثله (والافضل في الطلاق أن يطلق على الشرائط)
المعتبرة في صحتها ، (ثم يتركها حتى تخرج من العدة ، ثم يتزوجها إن شاء .
وعلى هذا (٧)) .

وهذا (٨) هو طلاق السنة بالمعنى الاخص ، ولا تحرم المطلقة به (٩)
مؤبدًا ابدًا . وإنما كان افضل ، للاخبار (١٠) الدالة عليه ، وإنما يكون

(١) هذه الجملة مختصة بالحاق المختلعة بالعدي .

(٢) هذه الجملة مختصة بالحاق المعقود عليها (بالعدي) .

(٣) وهو الحاق المختلعة (بالعدي) .

(٤) وهي المعقود عليها .

(٥) أي لاختلال الشرط وهو الرجوع . هذا تعليل لعدم الحاق المعقود
عليها في العدة الرجعية (بالمذي) .

(٦) بالجرح عطفًا على مدخول (لام الجارة) : أي ولمنع الحاق المساوي وهو
(العقد في العدة) وان كان مساويًا للرجوع في العدة . لكنه لا يلحق هذا التساوي
العقد في العدة (بالعدي) .

(٧) أي وهكذا في كل مرة يُطلق إلى أن يحتاج إلى محل في كل ثلاثة من دون
أن تحرم مؤبدًا .

(٨) أي طلاق المرأة على هذه الكيفية وتركها حتى تخرج من عدتها ،
ثم يتزوجها : هو طلاق السنة بالمعنى الاخص الذي كان من أفراد السنة بالمعنى الاعم
من الواجب والمستحب والمكروه .

(٩) أي بهذا النحو من الطلاق وان كان يحتاج في كل ثالث ثلاثة إلى المحل

(١٠) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤ من ابواب الطلاق الاخبار .

افضل حيث تشترك افرادہ في اصل الافضلية (١) وجوباً ، او نذہباً (٢) ،
لاقتضاء افعل التفضيل الاشتراك في اصل المصدر ، وما يكون مكروهاً ،
او حراماً لا فضيلة فيه :

(وقد قال بعض الاصحاب) وهو عبدالله بن بكير : (إن هذا
الطلاق لا يحتاج الى محلل بعد الثلاث) ، بل استيفاء العدة الثالثة يهدم
التحريم استناداً الى رواية (٣) استندھا الى زرارة قال : سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول : « الطلاق الذي يحبه الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو
المحلل بين المرأة والرجل ان يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين
وارادة من القلب » ثم يتركها حتى تخضي ثلاثة قروء فاذا رأت الدم
في اول قطرة من الثلاثة وهو آخر القروء ، لأن الاقراء هي الاطهار فقد
بالت منه وهي امك بنفسها فان شاءت تزوجته وحلت له ، فإن فعل هذا
بها مرة (٤) هدّم ما قبله وحلت بلا زوج ، الحديث .

وإنما كان ذلك (٥) قول عبدالله ، لأنه قال حين سئل عنه : هذا
ما رزق الله من الرأي . ومع ذلك (٦) رواه بسند صحيح وقد قال الشيخ :

(١) أي في اصل مبدأ الاشتقاق وهو المصدر ، لانه اذا لم تشترك الافراد
في اصل المصدر والمبدأ فلا معنى للافضلية .

(٢) وصفان لطلاق : أي الطلاق المنصف بالوجوب ، أو النذہب .

(٣) الوسائل كتاب الطلاق باب ٣ الحديث ١٦ .

(٤) يحتمل ان تكون هذه الجملة من كلمات (عبدالله بن بكير) لا من كلمات

(الامام الباقر) عليه السلام ويؤيد ما قلناه : ما رواه في (الكافي) من عدم وجود
هذه الجملة في الرواية .

(٥) أي عدم الاحتياج الى المحلل في مثل هذا الطلاق .

(٦) أي ومع أنه قال : هذا رأي .

ان المصابة (١) اجمت على تصحيح ما يصحح عن عبد الله بن بكير ، وأفروا له بالفقه والثقة .

وفيه (٢) نظر ، لأنه فطحي (٣) للمذهب ، ولو كان ما رواه حقا لما جعله (٤) رأيا له ، ومع ذلك (٥) فقد اختلف سند الرواية عنه فتارة استندها الى رفاعه ، واخرى الى زرارة ، ومع ذلك نسيه (٦) الى نفسه . والعجب من الشيخ - مع دعواه الاجماع المذكور (٧) - أنه قال : إن استاده الى زرارة وقع نصرة لمذهب الذي اتقى به لما رأى أن اصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه . قال (٨) : وقد وقع منه من العلول عن اعتقاد مذهب الحق (٩) الى الفطحية ما هو معروف . والعلل في ذلك (١٠) اعظم من الغلط في اسناد نقيباً يعتقد صحته لشبهة دخلت عليه الى بعض اصحاب الأئمة

(١) المصابة : الجماعة من الرجال . والمراد منهم (العلماء الامامية) .

(٢) أي فيها الفادة (شيخ الطائفة) قدس سره .

(٣) هم اصحاب (عبد الله بن الامام الصادق) عليه السلام للقاتلين بإمامته . وقد انقروا ولم يبق منهم احد يدين بهذا المذهب .

(٤) أي قوله وهو عدم الاحتياج الى المحلل :

(٥) أي ومع أنه فطحي للمذهب ، ومع أنه استند هذا القول الى رأيه .

(٦) أي عدم الاحتياج الى المحلل .

(٧) وهو قوله رحمه الله : (اجمت للمصابة على تصحيح ما يصح عن عبد الله

ابن بكير) .

(٨) أي (شيخ الطائفة) .

(٩) وهو (مذهب الامامية الاثنا عشرية) .

(١٠) وهو (العلول عن مذهب الحق) .

عليهم السلام (والاصح احتياجه اليه) أي الى المثل ، للاعبار (١)
الصحيحة الدالة عليه ، وعموم القرآن الكريم (٢) ، بل لا يكاد يتحقق
في ذلك (٣) خلاف ، لانه لم يلعب الى القول الاول (٤) احد من الاصحاب
على ما ذكره جماعة ، وعبدالله بن بكير ليس من اصحابنا الامامية ، ونسبة
المصنف له الى اصحابنا الثقات منه الى الله من الشيعة في الجملة ، بل من فقهاءهم
على ما نقلناه عن الشيخ (٥) ولان لم يكن امامياً . ولقد كان ترك حكاية
قوله في هذا المختصر اولي .

(ويجوز طلاق الحامل أزيد من مرة) مطلقاً (٦) على الاقوى
(ويكون طلاق عدة إن وطئ) بعد الرجعة ثم طلق ، وإلا بطل بعدها (٧)
(لسنة بمعناه الامم) . وأما طلاق السنة بالمعنى الاخص فلا يقع بها (٨)
لأنه مشروط بانقضاء العدة ، ثم تزويجها ثانياً كما سبق (٩) ، وعدة الحامل

(١) المشار اليها في الهامش رقم ١٠ ص ٣٧ .

(٢) وهو قوله تعالى : (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) البقرة : الآية ٢٣٠

(٣) أي في وجوب المثل .

(٤) وهو عدم لزوم المثل .

(٥) من أن اصحابنا الامامية رضوان الله عليهم (اقرؤا له بالفقه والفتنة) .

(٦) سواء ذهبت ثلاثة اشهر من حملها ام لا .

(٧) أي بعد الرجعة .

(٨) أي بطل الرجعة .

(٩) في قول (المصنف) رحمه الله في ص ٣٧ : (والافضل في الطلاق

ان يُطْلَقَ على الشرائط ، ثم يتركها حتى تخرج من العدة) . لاحظ هناك كلام

الماتن والشارح .

لا تنقضي إلا بالوضع ، وهـ (١) تخرج عن كونها حاملاً فلا يصدق أنها طُلق طلاق السنة بالمعنى الاخص (٢) ما دامت حاملاً ، إلا أن يُجمل وضعها قبل الرجعة كاشفاً عن كون طلاقها السابق طلاق سنة بذلك المعنى (٣) ، والافعال هنا (٤) مختلفة كالاخبار (٥) ، والفصل ما ذكرناه (٦) (والاولى تفريق الطلقات (٧) على الاطهار (٨)) بان يوقع كل

(١) أي ويوضع حمل المرأة .

(٢) وهو الطلاق والانتظار الى أن تخرج العدة بوضع الحمل ، ثم العقدة عليها ثانياً .

(٣) وهو انتظار الزوج حتى تخرج من العدة بوضع الحمل واخلاءها بعد جديد

(٤) أي في طلاق الحامل :

(٥) راجع الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٧ من مقدمات الطلاق بمحمد

الاخبار هناك متضاربة . وهذا المتضارب صار حجة باختلاف القوال الفقهاء في طلاق الحامل .

فقال بعدم جواز طلاقها الا بعد مضي ثلاثة اشهر .

وقائل بعدم الجواز الا بعد مضي شهرين .

وقائل بالجواز مطلقاً ، سواء مضت ثلاثة اشهر ، او شهران ، او شهر واحد

ام لم يمض شيء .

(٦) وهو وقوع الطلاق السنّي بالمعنى الاصح وهو (عدم الوطأ بعد الرجوع)

لا الطلاق السنّي بالمعنى الاخص وهو (الطلاق والانتظار الى أن تخرج العدة بسبب

وضع حملها) ، ولا (الطلاق للمعنى) .

(٧) أي (الطلقات الثلاث) .

(٨) أي (الاطهار الثلاثة) .

طالقة في طهر غير طهر الطلقة السابقة (لمن اراد أن يُطلق ويراجع) ازيد من مرة .

وهذه الاولوية (١) بالاضافة الى ما يأتي بعده (٢) ، والا (٣) فهو موضع الخلاف وان كان اصح الروايتين (٤) صحته (٥) ، وانما الاولى المُخرجُ من الخلاف ان يراجع (٦) ويطلق ، ثم يُطلق في طهر آخر (٧)

(١) اي الاولوية المذكورة في قول (المصنف) رحمه الله :

(والاولى تفريق الطلقات على الاطهار) .

(٢) وهو قول (المصنف) رحمه الله : (ولو طلق مَرَّات في طهر واحد) :

اي هذه الاولوية التي افادها المصنف في قوله : (والاولى تفريق الطلقات) انما جاءت بالقياس الى ما يأتي ذكره في قوله :

(ولو طلق مَرَّات في طهر واحد) .

(٣) اي وان لم تكن الاولوية المذكورة في قوله : (والاولى تفريق الطلقات)

بهذا القياس الذي ذكره فيما يأتي من كلامه (ولو طلق مَرَّات في طهر واحد) لكالت الاولوية المذكورة موضع خلاف بين الفقهاء .

(٤) وهما : المذكورتان في الوسائل كتاب الطلاق باب ١٩ من ابواب

انقسام الطلاق الحديث ١ - ٣ .

والاصح الحديث ١ نفس المصدر .

(٥) اي صحة مثل هذا الطلاق الذي ليس فيه موافقة هو مضاف اصح الروايتين

المذكورتين في الهامش رقم ٤ - الحديث ١ .

(٦) اي بعد الطلاق :

(٧) ويراجع ايضا ، ثم يطلق في طهر آخر غير طهر الواقعة حتى يصدق

الطلاق الثالث :

قال : لا يطلق التطليقة الاخرى حتى يمسه . وهي (١) لا تدل على بطلانها (٢) ، نظراً الى أن النهي (٣) في غير العادة لا يفسد . واعلم أن الرجعة (٤) بعد الطلقة تجعلها (٥) بمنزلة المدومة بالنسبة الى اعتبار حالها (٦) قبل الطلاق وان بقي لها (٧) أثر في الجملة . كعدها (٨) من الثلاث فيبقى حكم الزوجية بعدها (٩) كما كان قبلها (١٠) فإذا كانت مدخولاً بها قبل الطلاق ، ثم طلقها وراجع ، ثم طلق يكون

(١) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٤٣ .

(٢) اي بطلان مثل هذا الطلاق .

(٣) وهو قوله عليه السلام في رواية عبد الرحمن المشار اليها في الهامش ٨ ص ٤٣

(لا يطلق التطليقة الاخرى حتى يمسه) .

(٤) اي في المدة .

(٥) اي تجعل الرجعة الطلقة بمنزلة المدومة .

(٦) اي حال الزوجية .

(٧) مرجع التضمير (الطلقة) : اي وان بقي لهذه الطلقة أثر في الجملة وهو

كونها تعد من جملة الطلقات الثلاث .

(٨) اي كعد هذه الطلقة من جملة الطلقات الثلاث التي تحرم الزوجية على الزوج

بعدها الا باطل .

والكاف هنا للبيان : اي لبيان الأثر الباقي .

(٩) اي بعد الرجعة .

(١٠) مرجع التضمير (الطلقة) . واسم كان (حكم للزوجية) .

اي يبقى حكم الزوجية بعد الرجعة كما كان قبل الطلاق .

طلّاقه طلاق مدخول بها ، لا طلاق غير مدخول بها (١) نظراً (٢) الى أن الرجعة بمنزلة التزويج الجديد فيكون طلاقها بعده (٣) واقعاً على غير مدخول بها ، لما (٤) عرفت من أن الرجعة (٥) اسقطت حكم الطلاق ، ولولا ذلك (٦) لم يمكن الطلاق ثلاثاً (٧) ، وإن فرقت الطلقات

(١) كما افاده (بعض الفقهاء) وخبره ان الله عليهم :

(٢) لتبيل لقول القائل: (يكون هذا الطلاق طلاق غير المدخول بها ، وأن

الرجعة فيها بمنزلة العقد الجديد) |

(٣) أي بعد الرجوع .

هذه الجملة وما قبلها من قوله : نظراً الى قوله : (غير مدخول بها) كلها

من معاني قول القائل :

(بأن هذا الطلاق طلاق غير المدخول بها) :

(٤) هذا رد من (الشارح) رحمه الله على من قال : (إن هذا الطلاق

ليس من طلاق المدخول بها) :

(٥) هذا هو الرد حاصله: أن الرجعة الاولى اسقطت حكم الطلاق وارجعت

الزوجية السابقة . فاذن يكون الطلاق طلاق المدخول بها ، ويصح له الرجوع :

(٦) أي ولو لا أن الرجعة الاولى اسقطت حكم الطلاق وعادت الزوجية

السابقة لما أمكن الطلاق الثالث وإن فرقت الطلقات الثلاث على الاظهار ، لعدم

امكان الرجوع ، لأنها لا عدة لها ، لكونها غير مدخول بها :

(٧) كما عرفت في الهامش رقم ٤ و ٥ و ٦ .

على الاظهار من غير دخول والروايات (١) الصحيحة ناطقة بصحتها (٢) حيث (٣) ، وكلنا (٤) فتوى الاصحاب إلا من (٥) شد . وحيث (٦) فيكون الطلاق الثاني رجعيًا ، لا بائنًا وان وقع بغير مدخول بها بالنسبة الى ما بعد الرجعة فانها مدخول بها قبلها (٧) . وهو (٨) كاف :
(ونحتاج) المطلقة مطلقاً (٩) (مع كمال) الطلقات (الثلاث) الى المحلل ، للنص (١٠) ، والاجماع ومخالفة من سبق ذكره (١١) في بعض

-
- (١) الوسائل كتاب الطلاق باب ١٩ من ابواب اقسام الطلاق الاخبار .
 - (٢) اي بصحة هذه الطلقات الثلاث المفرقة على الاظهار .
 - (٣) اي حين تفريق الطلقات الثلاث على الاظهار وان لم يدخل بها .
 - (٤) اي وكلنا فتوى الاصحاب تدل على صحة هذه الطلقات الثلاث سواء دخل بها بعد الرجعة أم لا .
 - (٥) وهو (ابن أبي عقيل) رحمه الله الذي خالف الاصحاب في صحة هذه الطلقات الثلاث حيث شرط للدخول بعد الرجعة في صحة الطلاق اللاحق .
 - (٦) اي وحين ان حكمنا بأن الرجعة رجوع الى الزوجية الاولى وأن الدخول بعد الرجعة الاولى غير لازم .
 - (٧) اي قبل الطلقة الاولى :
 - (٨) اي الدخول قبل التطليقة الاولى .
 - (٩) اي في جميع اقسام الطلاق .
 - (١٠) الوسائل كتاب الطلاق باب ٣ - ٤ من ابواب اقسام الطلاق الاخبار :
 - (١١) وهو (عبد الله بن بكير) حيث قال بعدم لزوم المحلل بعد الطلقة الثالثة اذا عقد عليها بعد خروج العدة : اي الطلاق السني بالمعنى الخاص :

موارده غير قاذح فيه بوجه (١) .

(ولا يلزم الطلاق بالشك) فيه (٢) لتندفع شبهة الناشئة من احتمال وقوعه ، بل تبقى (٣) على حكم الزوجية ، لأصالة عدده (٤) ، وبقاء (٥) النكاح .

لكن لا يفتى الورع في ذلك (٦) فيراجع ان كان الشك في طلاق رجعي ، ليكون على يقين من الحل ، او في البائن (٧) بدون ثلاث جدد النكاح ، او بثلاث (٨) امسك عنها وطلقها ثلاثاً لتحل لغيره يقيناً ، وكذا يفتى على الاقل لو شك في عدده ، والورع (٩) الاكثر :

(١) لأن (صدق بن بكير) فطحي المذهب لا يفتى بقوله .

(٢) اي في الطلاق :

حاصل المعنى : أن الرجل لو شك في تطليق زوجته لا يجب عليه أن يطلقها

حتى تندفع شبهة الطلاق .

(٣) اي المرافعة .

(٤) اي عدم الطلاق .

(٥) اي وبقاء النكاح وهو (الاستصحاب) :

(٦) اي وبمخاط الورع التقي في مثل هذا الطلاق المشكوك فيه فيراجع كي ترتفع

الشبهة :

(٧) اي شك في أنه طلق بطلاق البائن فيجوز النكاح به بعد ذلك . لا يجوز .

في البائن .

(٨) اي شك في عدد المطلقات هل أنها ثلاثة حتى يمسك عنها وينكحها

زوج آخر لتحل له ، لو اقل من ذلك .

(٩) اي ويبقى الورع التقي على الاكثر وبمخاط فيجمل المطلقات المشكوك

فيها الواقعة ثلاثة .

(وبكره للمريض الطلاق) لنهي عنه في بعض الاخبار (١) المصولة على الكراهة جمعاً بينها (٢) ، وبين ما دلّ (٣) على وقوعه (٤) ، صريحاً (فإن فعل (٥) توارثاً) في العدة (الرجعية) من الجاهلين كغيره ، (وترثه هي في البائن ، والرجعي الى سنة) من حين الطلاق ، لاص (٦) والاجماع .

وربما علل بالثبوت بارادة اسقاط ارثها فيؤاخذ بنقيض (٧) مطلوبه وهو (٨) لا يتم حيث تسأله الطلاق ، او تخالعه ، او تباركه .
والاخرى عموم الحكم ، لا طلاق المصوص (٩) (ما لم تزوج) بغيره ، (او يبرأ من مرضه) فيفتني ارثها بعد العدة الرجعية وإن مات في اثناء السنة .

وعلى هذا لو طلق اربعاً في مرضه ، ثم تزوج اربعاً ردخل بين

(١) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢١ من ابواب اقسام الطلاق الاخبار .

(٢) اي الاخبار المشار اليها في الهامش المتقدم الدالة على النهي .

(٣) اي الاخبار الدالة على وقوع الطلاق راجع الوسائل كتاب الطلاق

باب ٢٢ - الاخبار :

(٤) اي وقوع الطلاق :

(٥) اي فان طلق في حالة المرض :

(٦) وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٣ .

(٧) وهو الارث ، اذ مطلوب الزوج حرمان زوجته من الارث بالطلاق

فيحصل نقضه وهو الارث .

(٨) اي هذا التحليل وهو (حرمان الزوج زوجته) .

(٩) نفس المصدر السابق الهامش رقم ٣ الحديث الثاني .

ومات في السنة مريضاً قبل ان تزوج المطلقات ورث الثمان الثمن ، او الرهم بالسوية .

ولا يرث ازيد من اربع زوجات اتصافاً إلا هنا ولا يلحق الفسخ في المرض بالطلاق عملاً بالأصل (١) .

(والرجعة تكون بالقول . مثل رجعت وارتجعت) متصلاً بضميرها (٢) فيقول : رجعتك وارتجعتك . ومثله راجعتك : وهذه الثلاثة صريحة ، وينبغي اضافة إلى ، او الى لكاحي ، وفي معناها (٣) رددتك وامسكتك لورودهما في القرآن قال تعالى : **وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ** (٤) ، **فَلَمَّا سَكَتَ بِمَرْوَفٍ** (٥) ، ولا يفتر (٦) الى لية الرجعة ، لصراحة الالفاظ (٧) .

وقبل : يفتر البها في الاخيرين ، لاحتمالها غيرها (٨) كالامساك

(١) وهو اصل الهم : اي عدم توارث شخص من شخص الا ما انخرجه الدليل .

(٢) وهو كاف الخطاب في صورة المواجهة والحضور في قول الرجل : رجعتك وارتجعتك ، او ضمير الغائب مثل قوله : رجعتها وارتجعتها وراجعتها : (٣) اي في معنى الثلاثة المذكورة .

(٤) البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٥) البقرة : الآية ٢٢٩ .

(٦) اي الزوج لا يحتاج الى نصب قرينة ، لدلالة هذه الالفاظ على المراد وهي الرجعة ، لصراحة هذه الالفاظ على الرجوع .

(٧) اي الى لية الرجعة وهي القرينة في الاخيرين وهما : رددت وامسكت :

(٨) اي غير الرجعة كما افاده (الشارح) رحمه الله .

باليسد ، أو في البيت ، ونحوه (١) ، وهو حسن .

(والفاعل (٢) كالوطني ، والتفصيل ، والتلمس بشهرة) ، لدلالته على الرجعة كالقول . وربما كان أقوى منه ، ولا تتوقف إباحته على تقدم رجعة ، لأنها زوجة ، وينبغي تقييده (٣) بقصد الرجوع به ، أو بهدم قصد غيره ، لأنه أهمّ خصوصاً لو وقع منه سهواً ، والاجود اعتبار الاول (٤) ؛

(وانكار الطلاق رجعة) لدلالته على ارتفاعه في الأزمنة الثلاثة ، ودلالة الرجعة على رفعه (٥) في غير الماضي فيكون (٦) أقوى دلالة عليها ضمناً (٧) ، ولا يقدح فيه (٨) كون الرجعة من توابع الطلاق فننتفي (٩) حيث ينتفي المتبوع ، لأن غايتها التزام ثبوت النكاح ، والانكار يدل عليه فيحصل المطلوب منها وإن أنكر سبب شرعيتها .

(ولو طلق الذمية جاز مراجعتها ولو منعنا من ابتداء نكاحها دواماً) لما تقدم (١٠) من أن الرجعة ترفع حكم الطلاق فيستصحب حكم الزوجية

(١) وهو إمساكها من الخروج من المدينة ، أو رد طلبها ، أو هديتها اليها ؛

(٢) أي وتكون الرجعة بالفاعل ؛

(٣) أي تقييد الفعل .

(٤) وهو قصد الرجوع .

(٥) أي رفع الطلاق .

(٦) أي إنكار الطلاق أقوى دلالة على الرجعة ؛

(٧) أي في الدلالة الالتزامية .

(٨) أي في كون إنكار الطلاق رجعة ؛

(٩) أي الرجعة حيث ينقض الطلاق .

(١٠) في قول الشارح : (وأصل أن الرجعة بعد الطلقة تجعلها بمنزلة المدومة)

السابقة ، لا انها (١) تُحدث حكم نكاح جديد ، ومن ثم (٢) امكن طلاقها ثلاثاً قبل الدخول بعدها (٣) استصحاباً لحكم الدخول السابق (٤) ، ولأن الرجعية زوجة ، ولهذا يثبت لها احكام الزوجية (٥) ، ولجواز وطنه (٦) ابتداء من غير تلفظ بشيء (٧) :

وربما يُجْتَمَلُ المنع هنا (٨) من حيث إن الطلاق ازالة قيد النكاح ، والرجعة تقتضي ثبوته (٩) ، فلما ان يثبت بالرجعة عين للنكاح الاول (١٠) او غيره . والاول (١١) محال ، لاستحالة اعادة المعلوم ، والثاني (١٢) يكون

(١) اي لا أن الرجعة تحدث حكم لنكاح جديد ، ولو كانت الرجعة كذلك لما جاز له مراجعتها ، لعدم جواز لنكاح الذمية ابتداء على القول المشهور وان جاز بقاؤها على عقدتها السابق في صورة اسلام الزوج :

(٢) اي ومن اجل أن الرجعة تجعل للطلاق بمنزلة المعلوم وان كان الطلاق قبل الدخول بها .

(٣) اي بعد الرجعة .

(٤) اي بعد العقد .

(٥) من النفقة والتوارث .

(٦) اي وطىء الزوج الزوجة من اضافة المصدر الى الفاعل .

(٧) اي بما يشعر بالرجعة .

(٨) اي في مراجعة الذمية .

(٩) اي ثبوت النكاح .

(١٠) وهو النكاح قبل الطلاق .

(١١) وهو ثبوت عين النكاح الاول ، لأن النكاح الاول صار معدوماً بالطلاق

فالرجعة لا تعيد النكاح الاول .

(١٢) وهو غير النكاح الاول .

ابتداء ، لا استدامة .

ويصنف (١) بمنع زوال الكناح أصلاً ، بل انما يزول بالطلاق ، وانقضاء العدة ولم يحصل .

(ولو انكرت الدخول عقب الطلاق) لمتعه من الرجعة قُدمَ اُمرها (٢) (وحلفت) لأصالة عدم الدخول ، كما يُقَدِّم قوله لو انكره ليُسْقِطَ عنه نصف المهر .

ثم مع دعواه الدخول يكون مُقَرَّراً بالمهر وهي مقرة على نفسها بسقوط نصفه (٣) ، فإن كانت قبضته فلا رجوع له بشيء عملاً بالقراره (٤) ، والا (٥) فلا مطالبة الا بنصفه عملاً بانكارها (٦) ، ولو رجعت الى الاقرار بالدخول لتأخذ النصف في ثبوته لها ، او توقفه على اقرار جديد منه وجهان ، وأولى بالعدم لو كان رجوعها بعد انقضاء العدة على تقدير الدخول (ورجعة الاخرى بالاشارة) للمهمة لها ، (وأخذ القناع) عن رأسها لما تقدم (٧) من ان وضعه عليه اشارة الى الطلاق ، وضد (٨) العلامة علامة

(١) اي هذه الوجوه المتخيلة .

(٢) لأصالة عدم الدخول .

(٣) لكون الطلاق واقعاً قبل الدخول .

(٤) اي باقراره بالدخول .

(٥) اي وان لم تقبضه الزوجة .

(٦) اي بانكار الزوجة الدخول من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول

محذوف :

(٧) في قول (المصنف) : (واتقاء القناع . . . الخ) :

(٨) المراد من الضد هنا رفع القناع عن رأسها وهو ضد وضع القناع

على رأسها . ولما كان وضع القناع على رأسها علامة واشارة لطلاقها لرفع

الضد ، ولا نص هنا عليه (١) بخصوصه فلا يجب الجمع بينهما (٢) ، بل يكفي الإشارة مطابقاً (٣) .

(ويقبل قولها في انقضاء العدة في الزمان المحتمل (٤)) ، لانقضائها فيه (وأقله (٥) ستة وعشرون يوماً ولحقتان (٦)) ان كانت معتدة بالأقراء . وذلك بأن يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ، ثم تحيض اقل الحيض ثلاثة ايام ، ثم تطهر اقل الطهر عشرة ، ثم تحيض (٧) . وتطهر كذلك (٨) ثم تطعن (٩) في الحيض لحظة .

(و) هذه اللحظة (الاخيرة دلالة على الخروج) من العدة ، او من الطهر الثالث ، لاستبائته (١٠) بها (لا جزء) من العدة ، لأنها

= القناع عن رأسها كان علامة الضد وهو الرجوع .

(١) أى على اخذ القناع من رأسها .

(٢) أى بين الإشارة ، ورفع القناع عن رأسها .

(٣) سواء كان بأخذ القناع عن رأسها ، او بغيره من الاشارات .

(٤) كفى زمن طويل يحتمل فيه انقضاء العدة .

(٥) الظاهر رجوع الضمير الى (الزمان) .

(٦) وهما : اللحظة الاخيرة من طهرها الذى اوقع فيها الطلاق .

واللحظة التي تكشف عن انقضاء العدة .

(٧) أى ثلاثة ايام .

(٨) أى عشرة ايام .

(٩) هو الابتداء في الشيء والدخول فيه يقال : طعن في الشيء : أى دخل

فيه وابتدأ .

(١٠) مرجع الضمير (الطهر) . كما وأن المرجع في بها (اللحظة الاخيرة) =

ثلاثة قروء وقد انقضت قبلها (١) فلا تصح الرجعة فيها (٢) ويصح العقد (٣) ،

وقبل : هي منها (٤) ، لان الحكم بانقضائها (٥) موقوف على تحققها (٦) وهو (٧) لا يدل على المدعى :

هذا (٨) اذا كانت حرة ، ولو كانت امة فأقل عدتها ثلاثة عشر يوماً ولحظتان (٩) ، وقد يتحقق نادراً انقضاؤها في الحرة بثلاثة وعشرين يوماً وثلاث لحظات ، وفي الامة بعشرة وثلاث (١٠) بأن يطلقها بعد الوضع = والاسبابة بمعنى الكشف : اى لكشف هذه اللحظة من الحيض عن انتهاء اللحظة الاخيرة للطهر الاخير .

- (١) اى قبل اللحظة الاخيرة من الحيض .
- (٢) اى في هذه اللحظة الاخيرة .
- (٣) اى في هذه اللحظة الاخيرة .
- (٤) اى هذه اللحظة الاخيرة من المدة فلا يصح العقد فيها ويصح الرجوع
- (٥) اى بانقضاء المدة .
- (٦) اى تحقق هذه اللحظة الاخيرة .
- (٧) اى توقف انقضاء المدة على هذه اللحظة الاخيرة لا يدل على أن هذه اللحظة من المدة ، بل هي كاشفة عن انقضاء المدة .
- (٨) اى القول بان اقل المدة ستة وعشرون يوماً ولحظتان .
- (٩) بأن يطلقها في آخر لحظة من الطهر وهذه هي اللحظة الاولى ، ثم تنحيز باقل الحيض وهي ثلاثة ايام ، ثم تطهر باقل الطهر وهي عشرة ايام فالجموع ثلاثة عشر يوماً مع اللحظة الاخيرة التي تليها بالحيض ونكشف من انقضاء المدة وخروجها عنها .
- (١٠) اى بثلاث لحظات .

وقبل رؤية دم النفاس بلحظة ، ثم تراه لحظة ، ثم تظهر عشرة ، ثم تحبس ثلاثة ، ثم تظهر عشرة ، ثم ترى الحيض لحظة والنفاس معدود بحيضة .
ومنه (١) يُعلم حكم الامة ، ولو ادعت ولادة تامم (٢) فامكانه ستة اشهر ولحظتين من وقت (٣) النكاح لحظة قلو طء ، ولحظة للولادة وان ادعتها (٤) بعد الطلاق بلحظة ، ولو ادعت ولادة سقط مصور ، او مضغة ، او علقه اعتبر لمكانه عادة (٥) .
وربما قبل : إنه (٦) ستة وعشرون يوماً ولحظتان في الاول (٧) ، وثمانون يوماً ولحظتان في الثاني (٨) ، واربعون كذلك (٩) ،

(١) اي ومن هذا البيان يعلم حكم الامة بأن يطلقها بعد الولادة وقبل رؤية الدم بلحظة ، ثم ترى دم النفاس لحظة فهاتان لحظتان . ولعد لحظة النفاس بحيضة ثم تظهر عشرة أيام ثم ترى الحيض لحظة ففي هذه اللحظة تخرج من المدة .
(٢) بالجر صفة لموصوف محذوف وهو المولود او الطفل اي المولود التام او الطفل التام :

(٣) اي من بعد النكاح وهو العقد .

(٤) اي وان ادعت كون الولادة بعد الطلاق بلحظة فحينئذ ينظر في ادعائها فاذا انقضت ستة اشهر ولحظة يقبل قولها ، لا مكانها ، وان لم تحض تلك المدة فلا يقبل قولها في ادعائها .

(٥) اي اعتبر امكان ادعاء ولادة سقط مصور ، او مضغة ، او علقه عادة بأن تحض مدة يمكن صيرورة المتي علقه ، او مضغة ، او مصوراً .

(٦) اي امكان ادعاء ولادة السقط عادة :

(٧) وهو ادعاء سقط مصور .

(٨) وهو ادعاء سقط مضغة .

(٩) اي واربعون يوماً ولحظتان في الثالث وهو ادعاء سقط علقه .

في الثالث ولا بأس به (١) .

(وظاهر الروايات (٢) انه لا يقبل منها غير المعتاد (٣) إلا بشهادة اربع من النساء المطلعات على باطن امرها . وهو قريب) عملاً بالأصل (٤) والظاهر (٥) ، واستصحاباً (٦) لحكم العدة ، وإمكان إقامتها البيئة عليه . ووجه المشهور (٧) : أن النساء مؤتمنات على أرحامهن ولا يُعرف إلا من جهنهن خالياً ، وإقامة البيئة حسرة على ذلك ، غالباً ، وروى (٨) زرارة في الحسن عن الباقر عليه السلام . قال : « العدة والحبض للنساء اذا ادعت صدقت » .

والاقرى المشهور (٩) :-

(١) اي لا بأس بما قبل : من هذه التحديدات في المراتب الثلاث .
(٢) الوسائل كتاب الطهارة باب ٤٧ من ابواب الحبض الحديث ٣-٢-١ .
(٣) اي لا يقبل من المرأة لو ادعت انقضاء عدتها باقل من المعتاد .
(٤) اي الأصل عدم ثبوت وعدم تحقق ما تدعيه المرأة .
(٥) اذ الظاهر خروج للمرأة عن العدة بحسب العادة المتعارفة بين النساء ، لا ينحو الشواذ :

(٦) للشك في خروجها عن العدة باقل من المؤلف عادة لو ادعت خروجها عنها فيستصحب الحكم وهو بقاءها في العدة ، وعدم جواز تزويجها ، الا ان ثاني باربع من النساء المطلعات يشهدن على ذلك ،

(٧) وهو قبول قولها في خروجها عن العدة .

(٨) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٤ من ابواب اقسام الطلاق الحديث ١ .

(٩) وهو قبول قولها :

الفصل الثالث في العدد

(العِدَّة) جمع عِدَّة ، وهي مدة تربص فيها المرأة لتعرف براءة زوجها من الحمل ، أو تعبدًا (١) ، (ولا عِدَّة على من لم يدخل بها الزوج) من الطلاق ، والفسخ (إلا في الوفاة فيجب) على الزوجة مطلقاً (٢) الاحتداد (أربعة اشهر وعشرة ايام إن كانت حرة) وإن كان زوجها عبداً (وانصفها) شهران وخمسة ايام (إن كانت أمة) وإن كان زوجها حراً على الأشهر ، ومسنده (٣) صحيحه (٤) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : « الأمة إذا توفي عنها زوجها فعِدَّتْها شهران وخمسة ايام » .

وقيل : كالحررة استناداً الى عموم الآية (٥) ، وبعض الروايات (٦)

(١) كما في عِدَّة الوفاة في خير المدخول بها وهو القسم الثاني من اقسام العِدَّة

والقسم الاول هي العِدَّة (لاستبراء الرحم) .

(٢) سواء كانت مدخولاً بها ام لا مسلعة ام ذمية متعة كانت ام دواما .

(٣) اي مستند هذا التفريق بين الأمة والحررة .

(٤) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤٢ من ابواب العدد الحديث ٩ .

(٥) قوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَعَذِّرُونَ أَزْوَاجَهُمْ »

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا البقرة : الآية ٢٣٤ .

(٦) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤٢ من ابواب العِدَّة الحديث ٢ .

وتخصيصها (١) بغيرها (٢) طريق الجمع (٣) ، (سواء دخل بها أولاً)
صغيرة كانت أم كبيرة ولورئاسة ، دائماً كان النكاح أم منقطعاً .

(وفي باقي الاسباب) الموجبة للفرقة (٤) (نعتد ذات الأقراء) جمع قرء
بالفتح ، والضم وهو الطهر ، او الحيض (٥) (المستقيمة الحيض) بأن
يكون لها فيه عادة مضبوطة وقتاً ، سواء انضبط عدداً أم لا (مع الدخول)
بها المتحقق بإبلاج الحشفة ، أو قدراً من مقطوعها "قبلاً" أو دبراً على المشهور
وإن لم يُنزَل (بثلاثة اطهار) احدها ما بقي من طهر الطلاق بعده
وإن قل ، وغير مستقيمة الحيض ترجع الى التمييز ، ثم الى عادة نسائهما
ان كانت مبتدأة ، ثم نعتد بالشهور (٦) .

(وذات الشهور وهي التي لا يحصل لها الحيض بالمعتاد وهي في سن

(١) اي وتخصيص الآية الكريمة المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٥٧ ،
وتخصيص بعض الروايات المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٥٧ بغير الامة (وهي
الحرّة) طريق الجمع بين الادلة الدالة على أن الامة نعتد نصف الحرّة ، وبين
عموم الآية وعموم بعض الانحبار المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٥٧ الدالّتين
بعمومها على أن مدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ، سواء كانت
المرأة حرة أم لامة .

(٢) اي بغير الامة .

(٣) اي الجمع بين الادلة كما عرفت في الهامش رقم ١ .

(٤) بالضم بمعنى الفراق والافتراق .

(٥) لأنه من الفاظ الالحداد المستعملة في المعنيين (كالجلود) المستعمل

في السواد والبياض .

(٦) اذا لم يكن لها نساء ترجع اليهن

من تحيض) سواء كانت مستقابة كما عبر به كثير ام انقطع عنها الحيض
لعارض من مرض ، وحمل ، ورضاع ، وغيرها تعد (بثلاثة اشهر) هلالية
ان طلقها عند الهلال ، وإلا (١) اكملت المكمر ثلاثين بعد الهالين (٢)
على الاقوى .

(والامة) تمتد (بطهرين) ان كانت مستقيمة الحيض ، (او خمسة
واربعين يوماً) ان لم تكن .

(ولورات) المرة (الدم في الاشهر) الثلاثة (٣) (مرة او مرتين)
ثم احابس (٤) الى ان انقضت الاشهر (انتظرت تمام الاقراء) ، لأنها
قد استرايت بالحمل (٥) غالباً (فان تمت) الاقراء قبل اقصى الحمل
انقضت عدتها ، (وإلا (٦) صبرت تسعة اشهر) على اشهر القولين ،

(١) بأن طلقها في الخامس عشر من الشهر .

(٢) وهما : الهلال الثاني والثالث بعد الثالث الذي طلقت فيه فانها تمتد

خمس عشرة يوماً بعد الهلال الثالث حتى تكون العدة ثلاثة اشهر :

(٣) وهي الاشهر التي تعد فيها .

(٤) بان رأت الدم في الشهر الاول من اشهر العدة ، ثم انقطع في الشهر

الثاني والثالث ، او رأت في الشهر الاول والثاني من العدة وانقطع في الاخير منها .

(٥) اي لاحتمال الحمل .

(٦) اي وان لم تم الاقراء قبل اقصى مدة الحمل تنتظر الى ان ترى الدم ،

فان رأت الدم قبل اقصى الحمل من اي شهر كان فقد تمت اقراؤها وخرجت

عن العدة ، وان لم تر الدم صبرت تسعة اشهر وفي العاشر تخرج عن العدة : بناء

على قول من يقول : إن اقصى مدة الحمل تسعة اشهر .

وكذا لو لم تر الدم اصلاً فانها تنتظر الى اقصى مدة الحمل .

(اوسنة) على قول ، (فان وضعت ولداً ، او اجتمعت الاقراء الثلاثة) (١)
 فذاك هو المطلوب في انقضاء العدة ، (وإلا يفتى) احد الامرين (٢)
 (اعتدت بعدها) اي بعد التسعة ، او السنة (بثلاثة اشهر إلا ان يتم
 الاقراء قبلها (٣)) فتكتفي بها .
 وقيل : لا بد من وقوع الثلاثة الاقراء بعد اقصى الحمل كالثلاثة
 الاشهر (٤) .

والاول (٥) اقوى ، واطلاق النص (٦) والفتوى يقتضي عدم الفرق
 بين استراحتها بالحمل ، وعدمه في وجوب التربص تسعة ، او سنة ، ثم
 الاعتداد بعدها (٧) حتى لو كان زوجها غائباً عنها فحكمها كذلك (٨)

(١) في ضمن اكثر الحمل

(٢) وهما : اجتماع الاقراء الثلاثة . ووضع الولد .

(٣) اي قبل ثلاثة اشهر .

(٤) حاصل هذا القول : أن ثلاثة اقراء بعد اقصى مدة الحمل لا بد منها ،
 سواء كانت الاقراء مطابقة مع الثلاثة الاشهر ام زائدة عنها بأن كانت مدة الاقراء
 اكثر من الثلاثة الاشهر فيجب عليها الانتظار الى آخر الاقراء : وهو ابعد الاجلين
 من ثلاثة اشهر ، ومن ثلاثة اقراء .

ام لما قصه عن الثلاثة الاشهر بان ترى الدم بأقل مدة الحيض ، وراى الطهر
 في اقل مدته . وهكذا الى ان تنتهي ثلاثة اقراء فتنتظر حتى تكمل الثلاثة الاشهر .

(٥) وهو اختيار المصنف في قوله : (اعتدت بثلاثة اشهر) :

(٦) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٥ من ابواب العدد الحديث ٤ .

(٧) اي بعد تسعة اشهر ، او السنة تعتد من جديد ثلاثة اشهر .

(٨) اي يجب عليها التربص بعد التسعة ، او السنة ثلاثة اشهر .

وان كان ظاهر الحكمة (١) يقتضي اختصاصه (٢) بالمستراية .
واحتمل المصنف في بعض تحقیقاته الاكتفاء بالتسعة لزوجة الدائب
محتجاً بحصول مسمى (٣) العدة ، والدليل (٤) في عمل النزاع ، وهذه (٥)
اطول عدة تفرض .

والضابط أن المعدة المذكورة (٦) إن مضى لها ثلاثة أقراء قبل ثلاثة
اشهر (٧) انقضت عدتها بها ، وإن مضى عليها ثلاثة اشهر لم تر فيها دم
حيض انقضت عدتها به وإن كان لها عادة (٨) مستقيمة فبازاد عليها (٩)

(١) وهو (جعل العدة لاستبراء الرحم) .

(٢) أي اختصاص التربص بعد التسعة ، أو التسعة إنما هو بمن كالت
مستراية بالحمل .

(٣) وهو حصول ثلاثة اشهر في ضمن تسعة اشهر .

(٤) أي الدليل الذي ذكره (المصنف) رحمه الله في قوله : (لحصول
مسمى العدة) لمدهاء وهو : (الاكتفاء بتسعة اشهر لزوجة الدائب) حين المدهى
وأول الكلام :

فالدليل والمدعى معقدان .

(٥) أي تسعة اشهر في المستراية ، وثلاثة اشهر بعد التسعة اطول عدة :

(٦) وهي المعتدة في غير الوفاة .

(٧) يعني الأشهر التي تكون مورداً للأقراء ، فإن طابقت الأقراء الثلاثة الأشهر
انقضت عدتها ايضاً ، وإن مضت عليها الثلاثة الأشهر ولم تر الدم فيها انقضت
عدتها ايضاً .

(٨) أن هنا وصلية ، والمعنى : أن من مضت عليها ثلاثة الأشهر ولم تر
الدم في هذه المدة خرجت من العدة وإن كان عادتتها في الحيض أكثر من ثلاثة اشهر
(٩) أي على ثلاثة اشهر .

بأن كانت ترى الدم في كل اربعة اشهر مرة ، أو ما زاد ، أو نقص بحيث يزيد عن ثلاثة (١) ولو بلحظة ، ومتى رأت في الثلاثة دماً ولو قبل انقضائها بلحظة فحكمها ما فصل سابقاً من انتظار اقرب الامرين من تمام الاقراء ، ووضع (٢) الولد ، فان انضيا (٣) اعتدت بعد تسعة اشهر بثلاثة اشهر ، إلا أن يتم لها ثلاثة اقراء قبلها (٤) ولو مبنية (٥) على ما سبق ، ولا فرق بين ان يتجدد لها دم حيض آخر في الثلاثة (٦) ، او قبلها (٧) وعدمه (٨) :
 (وعدة الحامل وضع الحمل) اجمع كيف وقع اذا علم أنه نشأ آدمي (وان كان علقه (٩)) ووضعت بعد الطلاق بلحظة ، ولا عبرة بالنطفة (١٠) (في غير الوفاة ، وفيها (١١)) بأبعد الاجلين من وضعه ،

(١) اي عن ثلاثة اشهر .

(٢) بالجهر عطفاً على مدخول (من لجمارة) : اي ومن وضع الولد .

(٣) اي الاقراء ، ووضع الولد .

(٤) اي قبل تمام ثلاثة اشهر .

(٥) اي تمامية الاقراء مبنية على ما اذا رأت الدم في الثلاثة الاشهر الأول المتصلة بالطلاق . بأن رأت الدم مرة او مرتين في الثلاثة الأول ، ثم نمت اقراؤها في الثلاثة الأخيرة .

(٦) اي في الثلاثة الاشهر الأخيرة .

(٧) اي قبل الثلاثة الاشهر الأخيرة في ضمن التسعة الاشهر .

(٨) اي وبين عدم تجدد الدم .

(٩) وهي النقطة الجامعة من الدم بعد أن كان اصلها منياً وبعد اربعين يوماً

تصير مضفة . وجمعها علق .

(١٠) النطفة ماء الرجل : وجمعها نطف .

(١١) اي في الوفاة .

(ومن الأشهر) الأربعة والعشرة الأيام في الحرة ، والشهرين والخمسة الأيام في الأمة .

(ويجب الحداد على الزوجة المتوفى عنها زوجها) في جميع مدة العدة (وهو ترك الزينة من الثياب ، والادمان ، والطيب ، والكحل الأسود) ، والحناء ، وغضب الحاجبين بالسواد ، واستعمال الاسفنداج في الوجه ، وغير ذلك مما يُعدّ زينة عرفاً . ولا يختص المنع بلون خاص من الثياب ، بل تختلف ذلك باختلاف البلاد ، والأزمان والعادات ، فكل لون يعدّ زينة عرفاً يحرم لبس الثوب المصبوغ به ، ولو احتاجت الى الاكتحال بالسواد لعدة جاز ، فان نأدت الضرورة باستعماله ليلاً ومسحه نهاراً وجب والاقتصرت على ما تنأدى به الضرورة ، ولا يحرم عليها التنظيف ، ولا دخول الحمام ، ولا تسريح الشعر ، ولا السواك ، ولا قلم الأنف ، ولا السكنى في المساكن العالية ، ولا استعمال الفرش الفاخرة (١) ، ولا تزيين اولادها وخدمها ، ولا فرق بين الزوجة الكبيرة ، والصغيرة الحائل والحامل اذا كانت حرة .

(وفي الأمة قولان المروي (٢)) صحيحاً عن الباقر عليه السلام (انها لا تحدد) ، لأنه قال : « إن الحرة والأمة كلتيهما اذا مات عنها زوجها سواء في العدة إلا ان الحرة تحدد والأمة لا تحدد » .

وهذا هو الأقوى ، وذهب الشيخ في أحد قوله وجماعة الى وجوب الحداد عليها ، لعموم قوله (٣) النبي صلى الله عليه وآله « لا يحمل لامرأة

(١) وللمناقشة فيها مجال واسع اذ العرف يرى مثل هذه زينة وانها منافية

للحداد على الزوج .

(٢) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤٢ من ابواب العدد الحديث ٢ .

(٣) (مستدرک وسائل الشیعة) کتاب الطلاق باب ٢٥ من ابواب العدد =

تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمد على ميت فوق ثلاث ليال الاعلى زوج
اربعة اشهر وعشراً . وفيه (١) مع سلامة السند أنه (٢) عام ، وذلك (٣)
خاص فيجب التوفيق بينها بتخصيص العام ، ولا حداد (٤) على غير الزوج
مطلقاً (٥) ، وفي الحديث (٦) دلالة عليه (٧) ، بل مقتضاه (٨)

= واحكامه الحديث ٢ .

سنن أبي داود الطيبة الثانية مطبعة السعادة سنة ١٣٦٩ الجزء الثاني كتاب
الطلاق باب ٧٥٠ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ الحديث ٢٢٩٩ .

- (١) اي وفي الاستدلال بهذه الرواية مع فرض صحة سندها .
- (٢) اي قول الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله : (لا يحل لامرأة تؤمن
بالله) عام يشمل الحرة والأمة ، ولا اختصاص في الحداد للحرة .
- (٣) وهي الصحيحة المروية عن (الامام الباقر) عليه السلام المشار اليها
في الهامش رقم ٢ ص ٦٣ خاصة : اي تخص الحداد بالمرأة الحرة . فيجب حينئذ حمل
العام على الخاص بمقتضى فن الاصول .
- (٤) اي ولا حداد بنحو الوجوب :
- (٥) اي لا على الاب ، ولا على الولد حتى في الايام الثلاثة المروية في الرواية
المشار اليها في الهامش رقم ٢ حيث قال الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم :
(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمد على ميت فوق ثلاث ليال الاعلى
زوج اربعة اشهر وعشراً) .

لفهمها أن الحداد لا يحرم في الثلاثة .

(٦) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٢ .

(٧) اي على أنه لا حداد على المرأة لغير الزوج فوق ثلاث ليال .

(٨) اي مقتضى الحديث المشار اليه في الهامش رقم ٢ .

أنه (١) محرم .

والاولى حمله (٢) على المبالغة في النفي والكراهة :

(والمفقود اذا جهل خبره) وكان لزوجته من ينفق عليها (وجب عليها التريص) الى ان يحضر ، لو ثبت وقاته ، او ما يقوم مقامها (٣) (وإن لم يكن له (٤) ولي ينفق عليها) ولا متبرع ، فان صبرت فلا كلام وان رفضت امرها الى الحاكم بحث (٥) عن امره (وطلب (٦) اربع سنين) من حين رفع امرها اليه في الجهة التي فقد فيها إن كانت معينة ، وإلا ففي الجهات الاربع حيث يحتمل الاربع ، (ثم يطلقها الحاكم) بنفسه ، او بأمر الولي به (٧) .

والاجود تقديم امر الولي به فان امتنع طلق الحاكم ، لانه مدارك الاخبار (٨) الصحيحة (بعدما) اي بعد المدة (٩) ، ورجوع الرسل ،

(١) اي الحداد محرم على غير الزوج فوق ثلاث لبال .

(٢) اي الحديث المشار اليه في الخامس رقم ٣ ص ٦٣ :

(٣) اي مقام الوفاة كالارتداد .

(٤) اي للمفقود .

(٥) اي فتش عن امر المفقود .

(٦) اي الحاكم الشرعي :

(٧) اي بالطلاق .

(٨) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من ابواب الطلاق الاخبار .

(٩) وهي اربع سنين . ومقتضى العبارة أن الرسل اذا لم يرجعوا في هذه المدة

وجب عليها التريص أكثر من اربع سنين الى أن يأتوا .

او ماني حكمه (١) . (وتعتد) بعده (٢) (والمشهور) بين الاصحاب (أنها تعتد عدة الرقاة) ، وفي خبر (٣) جماعة دلالة عليه ، لأنه لم يذكر الطلاق وقال : « بعد مضي اربع سنين امرها ان تعتد اربعة اشهر وعشراً » وبقي الاخبار (٤) مطلقة ، إلا أن ظاهرها (٥) أن المدة عدة الطلاق حيث حكم فيها بأنه يطلقها ، ثم تعتد ، وفي حصة (٦) يريد دلالة عليه (٧) ، لأنه قال فيها : « فان جاء زوجها قبل ان تنقضي عدتها فبدا له ان يراجعها فهي امرأته » وهي عنده على تطبيقين وان انقضت المدة قبل ان يجيء ويراجع فقد حلت للزوج ولا سبيل للاول عليها ، وفي الرواية (٨) دلالة على أنه اذا جاء في المدة لا يصبر حتى بها إلا مع الرجعة ، فلو لم يرجع بانت منه .

(١) كاجوبة الرسائل التي ارسلها الحاكم الى الافطار المختلفة .

(٢) اي بعد مجيء الرسل ، او ماني حكمه وهي اجوبة الرسائل في تلك المدة المعينة وهي اربع سنين كما في الخبر راجع الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من ابواب الطلاق الاخبار .

فلو رجعوا قبل انقضاء تلك المدة وجب عليها التبرع الى ان تنقضي .

(٣) (الكافي) الطبعة الجديدة بطهران سنة ١٣٧٩ هجرية ص ١٥٨ كتاب

الطلاق باب المفقود الحديث ٤ .

(٤) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من ابواب اقسام الطلاق الاخبار .

(٥) اي ظاهر الاخبار المشار اليها في الهامش رقم ٤ .

(٦) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من ابواب اقسام الطلاق الحديث الاول :

(٧) اي على أن عدة المرأة المفقود عنها زوجها عدة الطلاق وهي ثلاثة

اشهر .

(٨) المشار اليها في الهامش رقم ٦ .

ووجهه (١) أن ذلك (٢) لازم حكم الطلاق الصحيح (٣) ، وإنما نسب المصنف القول إلى الشهرة لضعف مستنده .

وتظهر المائدة (٤) في المقدار والحداد والنفقة (وتناح) بعد العدة (للأرواح) ، لدلالة الاخبار (٥) عليه ، ولأن ذلك (٦) هو فائدة الطلاق (فإن جاء) المفقود (في العدة فهو امك (٧) بها) وإن حكم بكونها عدة وفاة بائنة ، لعدم (٨) (وإلا) يحىء في العدة (فلا سبيل له عليها)

(١) أي وجهه كون الرجل المفقود إذا جاء لم يكن أحق بها من غيره إلا مع الرجعة .

(٢) أي عدم أولوية الزوج بها من غيره إلا بالرجعة .

(٣) وقد وقع الطلاق الصحيح من ولي الزوج من قبل الحاكم :

(٤) أي فائدة القولين وهما : قول من قال بأنها تعتد عدة الوفاة وهي

أربعة أشهر وعشرا مع الحداد .

وقول من قال بأنها تعتد عدة الطلاق وهي ثلاثة أقراء وعدم الحداد .

فالحداد يترتب على القول بأن عدتها عدة الوفاة . وعدم الحداد يترتب على القول

بأن عدتها عدة الطلاق .

وكذا النفقة فمن قال : عدتها عدة الوفاة فلا نفقة لها ومن قال : عدتها

عدة الطلاق فنفا النفقة .

(٥) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من أقسام الطلاق الأحاديث .

(٦) وهي حليتها للأزواج .

(٧) لو رجع بها . وأما إذا جاء ولم يرجع بها حتى خرجت للمعدة فلا حق

له عليها ولا يكون أولى بها من غيره .

(٨) هذا تعليل لجواز رجوع الزوج المفقود إذا رجع مع قولها في عدة

الوفاة وإنها بائنة :

سواء وجدها قد (تزوجت) بغيره ، (اولا) أما مع تزويجها فوضع وفاق
وأما بدونه فهو اصح القوانين ، وفي الرواية (١) السابقة دلالة عليه ،
ولان حكم الشارع بالبينونة بمنزلة الطلاق ، فكيف مع الطلاق ، والحكم
بالنسلط (٢) بعد قطع السلطنة يحتاج الى دليل وهو منفي .

ورجحه الجواز (٣) بطلان ظن وفاته فيبطل ما يترتب عليه . وهو (٤)
منجه ان لم نوجب طلاقها بعد البحث ، أما معه (٥) فلا .

(وعلى الامام ان ينفق عليها من بيت المال طول المدة) اي مدة
الغيبه ان صبرت ، ومدة البحث ان لم نصبر ، هذا اذا لم يكن له (٦)
مال ، والا انفق الحاكم منه مقدماً على بيت المال .

(ولو اعتقت الامة في اثناء العدة اكلت عدة الحرة ان كان الطلاق

= راجع الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٣ من ابواب اقسام الطلاق
الحديث الاول .

(١) المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٦٧ حيث قال الامام عليه السلام :
و فان جاء زوجها قبيل أن تنقضي عدتها فبدا له ان يراجعها فهي امراته ، فانه
عليه السلام بين فيه جواز مراجعتها لما قبل انقضاء عدتها .

واما بعد انقضاء العدة فانه ان يحقها بعد جديد اذا اراد ان يأخذها ويبقى
له تطليقتان فتحرم عليه في الثالثة .

(٢) اي بنساط الزوج لو جاء بعد انقضاء العدة وحكم الحاكم بطلاقها .

(٣) اي جواز رجوع الزوج المفقود بعد انقضاء العدة .

(٤) اي جواز رجوع الزوج .

(٥) اي مع الطلاق فلا ينتج القول بجواز الرجوع بعد انقضاء العدة .

(٦) اي للزوج المفقود :

رجعياً ، او عدة وفاة) أما الاول (١) فلانها في حكم الزوجة وقد اعتقت
واما الثاني (٢) فلرواية (٣) ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ، ولو كان (٤)
بائناً اثبت عدة الامة ، للحكم بها (٥) ابتداء . وصيرورتها (٦) بعد العتق
اجنبية منه فلا يقدح عتقها في عدة .

(والذمية كالحرية في الطلاق ، والوفاء على الاشهر) بل لا تعلم القائل
بخلافه ، نعم روى (٧) زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال :
سألت عن نصرانية كانت تحت نصراني فطلقها هل عليها عدة مثل عدة
المسلمة فقال : لا ، الى قوله (٨) : قلت فما عدتها ان اراد المسلم ان ينزوجهما
قال : عدتها عدة الامة حبضتان ، او خمسة واربعون يوماً ، الحديث .
والعمل على المشهور (٩) ، وتظهر فائدة الخلاف (١٠) لو جعلنا عدة الامة

(١) وهي عدة الحرية .

(٢) وهي عدة الوفاة .

(٣) الوافي كتاب الطلاق باب ١٩٨ من ابواب العدد الحديث ١٢ .

(٤) اي الطلاق .

(٥) اي بعدة الامة .

(٦) اي وتصير الامة قبل العتق اجنبية ، او بعد الطلاق ولا يخفى أنه لا مجال
لكلمة (بعد العتق) لأنه يجب ان يكون بدلها (بعد الطلاق ، او قبل العتق) حتى
يستقيم المعنى . ولولا هذا التصرف والتأويل لاختل المعنى ولعل السهو من النسخ
(٧) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤٥ من ابواب العدد الحديث الاول :

(٨) اي الى قول السائل وهو (زرارة) وهو ان الله عليه :

(٩) وهو أن الذمية كالحرية في الطلاق والوفاء في أن عدتها عدتها .

(١٠) وهو الخلاف بين المشهور ، وبين الرواية المشار اليها في الهامش

في الوفاة نصف عدة الحرة كما سلف (١) ، ولو جعلناها كالحرية فلا اشكال هنا في عدة الوفاة للذمية ، ويبقى الكلام مع الطلاق (٢) .

(وتعتد أم الولد من وفاة زوجها) لو كان مولاه قد زوجها من غيره بعد أن صارت أم ولده ، (أو من وفاة سيدها) لو لم يكن حين وفاته مزوجاً لها (عدة الحرة) لرواية (٣) اسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام في الأمة بموت سيدها قال : « تعتد عدة المتوفى عنها زوجها » .

وقيل : لا عدة عليها من وفاة سيدها ، لأنها ليست زوجة كغيرها من أماله الموططات من غير ولد فإن عدتهن من وفاة المولى الواطئ قرء واحد :

وهذا القول ليس يبعد لمن لم يعمل بالخبر الموثق فإن خبر اسحاق كذلك (٤) والاجود الاول (٥) ولو مات سيدها وهي مزوجة من غيره فلا عدة عليها قطعاً ولا استبراء . وكذا لو مات سيدها قبل انقضاء عدتها (٦)

(١) في قول (المصنف) ص ٥٩ : (والأمة بطهرين ، أو خمسة وأربعين يوماً)

(٢) أي الاختلاف بين المسلمة والذمية في الطلاق فقط فالمشهور أن الذمية

في عدة الطلاق كالحرية وهي ثلاثة أقراء .

(٣) الوسائل كتاب الطلاق باب ٤٢ من أبواب العدد الحديث ٤ .

(٤) أي موثق لأنه فطحي المذهب من أتباع عبد الله بن الإمام (جعفر بن

محمد الصادق) عليها الصلاة والسلام .

(٥) وهو أن أم الولد تعتد من وفاة زوجها أو سيدها عدة الحرة وهي

أربعة أشهر وعشراً .

(٦) أي قبل انقضاء عدتها من زوجها .

أما لو مات (١) بعدها (٢) وقبل دخوله ففي اعتدادها منه (٣) أو استبرائها (٤) لغيره من (٥) اطلاق النص (٦) باعتداد أم الولد من سيدها . وانقضاء (٧) حكمة العدة والاستبراء ، لعدم الدخول (٨) . ومقروط حكم السابق (٩) بتوسط التزويج (ولو اعتق السيد أمته) الموطوءة سواء كانت أم ولد أم لا (فلثلاثة أقراء) لو طقه أن كانت من ذوات الحيض ، وإلا (١٠) فلثلاثة أشهر . (ويجب الاستبراء) للامة (بحدوث الملك (١١)) على المتملك ،

(١) أي مات مولاه .

(٢) أي بعد حلها من زوجها .

(٣) أي من مولاه .

(٤) أي استبراء أم الولد من مولاه الذي مات بعد انقضاء عدتها

عن زوجها وقبل دخوله بها .

(٥) دليل لاعتداد أم الولد من موت سيدها مدة الوفاة .

(٦) المشار إليه في الرقم ٣ ص ٧٠ .

(٧) بالجر عطفًا على مدخول (من الجارة) : أي ومن انقضاء حكمة العدة

والاستبراء ، لأن حكمة العدة لإختبار الرحم من الحمل . وحكمة الاستبراء لعدم

اختلاط المياه . فهو دليل لعدم الاعتداد والاستبراء لام الولد .

(٨) أي لعدم دخول مولاه بها بعد موت زوجها .

(٩) وهو دخول للمولى السابق على زواجها ، لأنه سابق على تزويج الامة .

(١٠) أي وإن لم تكن من ذوات الحيض لمرض ، أو عارض وهي في سن

من تحيض .

(١١) أي نحو كان حدوث الملك من بيع ، أو صلح أو هبة .

(وزواله) (١) على (٢) الناقل بأي وجهه كان من وجوه الملك ان كان قد رطيت (بمضة) واحدة (ان كانت تحيض ، او بخمسة واربعين يوماً اذا كانت لا تحيض وهي في سن من تحيض) .

والمراد بالاستبراء ترك وطنها قبلاً ودبراً في المدة المذكورة ، دون غيره من وجوه الاستمتاع ، وقد تقدم (٣) البحث في ذلك مستوفى ، وما يسقط منه الاستبراء في باب البيع فلا حاجة الى الاعادة في الافادة .

(١) بالجر عطفاً على مدخول (باء الجارة) : اي ويجب الاستبراء بزوال الملك.

(٢) على الناقل وعلى المتملك متعلقان بقول (المصنف) : ويجب الاستبراء

اي ويجب الاستبراء على المتملك وعلى الناقل بيع ، اوهبة او صلح .

(٣) في (الجزء الثالث) من طبعتنا الجديدة كتاب البيع ص ٣١٥ .

الفصل الرابع في الإعتاق

(يجب الاتفاق) على الزوجة (في العدة الرجعية مع عدم لشوزها قبل الطلاق ، وفي زمن العدة كما كان (١) في صلب النكاح) شروطاً وكيفية (٢) (ويحرم عليها الخروج من منزل الطلاق) وهو المنزل الذي طلقت وهي فيه اذا كان مسكن امثالها وان لم يكن (٣) مسكنها الاول ، فان كان دون حقتها فلها طلب المناسب ، او فوقه (٤) فله ذلك وانما يحرم الخروج مع الاختيار .

(١) اي كما كان الاتفاق لازماً وواجباً في اثناء النكاح ، وقد تقدم شرحها في (الجزء الخامس) من طبعتنا الحديثة كتاب النكاح في النفقات ص ٤٦٥ الى ص ٤٧٣ .

(٢) نصب (شروطاً وكيفية) على التمييز :

اي كما ان الاتفاق واجب في اثناء النكاح من حيث الشروط والكيفية والكيفية كذلك يجب الاتفاق على الزوجة في العدة الرجعية شروطاً وكيفية . (٣) اي وان لم يكن المنزل الذي طلقت فيه مسكنها الاول . بان اخرجها الزوج قبل الطلاق الى مسكن آخر ثم طلقها . فعينئذ لا يجوز لها الخروج من هذا البيت الذي طلقت فيه ، الا أن يكون هذا المنزل غير مناسب لها فعجاز لها الخروج منه .

(٤) اي لو كان المنزل الذي طلقت فيه فوق المناسب لها فللزوجة حينئذ لقلها من هذا المسكن الى مسكن آخر يناسبها .

ولا فرق بين منزل الحضرية والبدوية البرية والبحرية ، ولو اضطرت إليه الحاجة خرجت بعد انتصاف الليل وعادت قبل الفجر مع تأديها (١) بذلك ، والا (٢) خرجت بحسب الضرورة ، ولا فرق في تحريم الخروج بين اتفاقها عليه (٣) وعدمه على الأقوى ، لأن ذلك من حق الله تعالى وقد قال تعالى : **لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ** (٤) بخلاف زمن الروحية فإن الحق لها (٥) ، واستقرب (٦) في التحرر جوازه (٧) بإذنه وهو بعيد .

ولو لم تكن حال الطلاق في مسكن وجب المود إليه على الفور إلا أن تكون في واجب كحج فتنه كما يجوز لها ابتداءه (٨) ، ولو كانت في سفر مباح (٩) ، أو منسوب (١٠) ففي وجوب المودان أمكن ادراكها (١١)

(١) أي مع قضاء الحاجة بالخروج ليلاً .

(٢) أي وإن لم تقض الحاجة في الليل .

(٣) أي على الخروج وعدمه بمعنى أن الخروج محرم شرها وإن رضي الزوج بالخروج .

(٤) سورة الطلاق : الآية ١ .

(٥) فإن اتفقا على الخروج جاز لها الخروج ، والا فلا .

(٦) أي (العلامة) قدس الله نفسه .

(٧) أي جواز الخروج .

(٨) أي ابتداء الحج لو كانت في العدة .

(٩) كالنزاهة والاصطيفان .

(١٠) كزيارة الرسول الأكرم ، أو الأئمة الأطهار صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين ، وكالحج المنسوب .

(١١) أي أن أمكن ادراك المطلقة للعدة ، أو جزء من زمن العدة وجب عليها الرجوع إلى المسكن الذي كانت تسكنه .

جزء من العدة او مطلقاً (١) ، او تتخير بينه (٢) ، وبين الاعتداد في السفر اوجه (٣) من (٤) اطلاق النهي عن الخروج من بيتها فيجب عليها تحصيل الكون به : ومن (٥) عدم صدق النهي هنا لأنها غير مستوطنة ، وللمشقة (٦) في العود ، وانتفاء (٧) الفائدة حيث لا تترك جزء من العدة ، كل ذلك مع امكان (٨)

(١) اي وان كانت تترك شيئاً من العدة فيجب عليها ايضاً العود الى ذلك المنزل ؛

(٢) اي بين العود الى منزلها لتتدفق فيه مع كونها تترك للعدة او رجعت

الى بيتها .

(٣) اي وجوه ثلاثة كما ذكرها في الشرح :

(٤) دليل لوجوب العود الى منزلها الذي كانت تسكنه :

اي من أن النهي عن الخروج من بيتها مطلق لم يفصل بين السفر والحضر ؛

وهذا الاطلاق لا يتم الا بعد حل النهي الوارد عن الخروج على البيت

في البيت فيجب رجوعها الى بيتها حتى يتحقق البت .

فهو دليل للوجه الثاني وهو (وجوب العود الى منزلها مطلقاً) ، سواء ادركت

جزء من العدة ام لا .

(٥) دليل للوجه الثالث وهو (تخيرها في الرجوع وعدمه) ، لعدم كونها

مستوطنة في بيتها حتى يشملها الرجوع .

(٦) دليل ثان للوجه الثالث .

(٧) دليل للوجه الاول وهو (وجوب العود ان ادركت جزء من العدة

في البيت) وحاصله : أنها اذا لم تترك جزء من العدة فالفائدة في رجوعها الى منزلها

فحينئذ لا يجب العود :

(٨) وأما مع عدم الامكان ككون الطرق مسدودة برا وبحرا وجوا ،

او عدم قدرتها على بذل الكراء ، او ممنوعة من قبل الظالم ففي هذه الصور لا يجب -

الرجوع ، وعدم (١) الضرورة الى علمه .

(و) كما يحرم عليها الخروج (يحرم عليه (٢) الانخراج) ، لتعلق
النهي بها في الآية (٣) ؛ الا ان تأتي بفاحشة معينة (يجب بها الحد ،
او تؤذي اهله) بالقول ، او الفعل فتخرج في الاول (٤) لاقامته ثم ترد
اليه (٥) عاجلا وفي الثاني (٦) تخرج الى مسكن آخر يناسب حالها من غير
عود ان لم تنب ، والا (٧) فوجهان اجودهما جواز ابقائها في الثاني (٨)
للاذن في الانخراج معها (٩) مطلقاً ، وامسدم الولوق بقوتها ، لنقصان
عقلها ودينها .

== عليها العود الى منزلها .

(١) معنى العبارة : أن هذه الاقوال التي ذكرت انما تجري لو لم يكن هناك
ضرورة الى استمرار السفر . واما اذا كانت مضطرة الى استمراره كاللداوي مثلاً
فلا يجب عليها العود :

(٢) اي على الزوج .

(٣) وهو قوله تعالى : (لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ)

سورة الطلاق : الآية ١ .

(٤) وهو (وجوب الحد) .

(٥) اي الى البيت .

(٦) وهو ايناء الزوجة المطلقة اهل الزوج بالقول ، او الفعل .

(٧) اي وان ثابت فهل يجب ارجاعها الى بيتها الذي طلقت فيه :

(٨) اي في البيت الثاني :

(٩) اي مع الاذية مطلقاً ، سواء ثابت ام لم تنب .

نعم يجوز الرد (١) فان استمرت عليها (٢) والا انخرجت وهكذا (٣) .
 واعلم ان تفسير الفاحشة في العبارة (٤) بالاول هو ظاهر الآية :
 ومدلولها (٥) لغة ما هو اعم منه ، وأما الثاني (٦) ففيه روايتان (٧) مرسلتان
 والآية (٨) غير ظاهرة فيه ، لكنه مشهور بين الاصحاب ، وتردد في المختلف
 لما ذكرناه (٩) وله وجه .
 (ويجب الاتفاق) في العدة (الرجعية على الامة) كما يجب على الحرمة

(١) اي بعد التوبة .

(٢) فيها ونعمت .

(٣) اي وهكذا اذا آذت مُخْتَرَج ، واذا ثابت مُرْجِع وان وقع الإيذاء
 والتوبة مرارا .

(٤) اي في عبارة (المصنف) بالاول وهو وجوب الحد :

(٥) الراو حالية . ومرجع الضمير في مدلولها (الفاحشة) : اي والحال
 ان مدلول الفاحشة لغة اعم من تفسير المصنف (بما يوجب الحد) الذي هو المعنى
 الخاص لها .

وهذا اعتذار من الشارح عن المصنف - رحمه الله - فيما ذهب اليه .

(٦) وهو إيذاء الزوجة اهل الزوج بالقول او بالفعل .

(٧) الكافي الطبعة الجديدة سنة ١٣٧٩ ج ٦ ص ٩٧ الحديث الاول والثاني :
 التهذيب الطبعة الحديثة ج ٨ ص ١٣١ - ١٣٢ الحديث ٥٤ - ٥٥ .

(٨) هذا رد من الشارح على المصنف فيما ذهب اليه من تفسيره الفاحشة
 بما يوجب الحد لظاهر الآية .

(٩) وهو عدم ظهور الآية الكريمة فيما ذهب اليه (المصنف) رحمه الله .

(إذا أرسلها مولاهما ليلاً ونهاراً (١)) لينتفح به (٢) تمام التمكين كما يشترط ذلك (٣) في وجوب الانصاف عليها قبل الطلاق ، فلو منعها ليلاً ، او نهاراً ، او بعض واحد منها فلا نفقة لها ولا سكنى ، لكن لا يحرم عليه (٤) امساكها نهاراً للخدمة وان توقفت عليه (٥) النفقة ، وانما يجب عليه (٦) ارسالها ليلاً وكذا الحكم قبل الطلاق (٧) .

(ولا نفقة للبائن) طلاقها (إلا أن تكون حاملاً) فتجب لها النفقة والسكنى حتى تضع لقوله تعالى : « وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ فَأَلْفُتُوا حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » (٨) ولا شبهة في كون النفقة بسبب الحمل ،

(١) ليلاً ونهاراً : قيدان للإرسال : أي لو أرسلها المولى في الليل والنهار إلى بيت زوجها فيجب نفقتها حينئذ .

(٢) أي بهذا الإرسال :

(٣) أي الإرسال ليلاً ونهاراً .

(٤) أي لا يحرم على المولى امساك الامة واستفادة الخدمة منها نهاراً .

وهذا دفع رهم حاصل الوهم : أن عدم نفقة الامة على الزوج إذا امسكها المولى انما جاء لحركة امساك المولى لها .

فاجاب (المشرح) : أنه يجوز للمولى امساكها نهاراً ، وعدم وجوب النفقة ليس من هذه الجهة ، بل من جهة عدم تمكين الامة للزوج بسبب بقاءها عند المولى بعض الوقت :

(٥) أي وان توقفت للنفقة على الذهاب :

(٦) أي على المولى .

(٧) أي وكذا لا يجب على المولى ارسالها نهاراً ويجب ارسالها ليلاً وتسقط

النفقة من الزوج لو امسكها بعض الوقت :

(٨) سورة الطلاق : الآية ٦ :

لكن هل هي له (١) أو لا (٢) قولان أشهرهما الأول (٣) فلدوران (٤) وجوداً وعدمياً كالزوجية (٥) .

وروجه الثاني (٦) أنها (٧) لو كانت تلوك لسقطت عن الأب بيساره كما لو ورث (٨) أخاه لأبيه وأبوه قاتل (٩) لا يرث ولا وارث غير الحمل ولو جبت (١٠) على الجسد مع فقر الأب ، لكن الثاني (١١) فيها (١٢) باطل

(١) أي للحمل .

(٢) أي للحامل .

(٣) وهو الحمل .

(٤) أي لأجل دوران وجوب النفقة مدار وجود الحمل وعدمه فإن كان الحمل موجوداً وجبت النفقة ، والا فلا .

(٥) أي كما أن النفقة في الزوجية تدور مدارها ، فإن كانت الزوجية موجودة وجبت النفقة ، والا فلا ، كذلك النفقة في الحمل .

(٦) وهو كون النفقة للحامل .

(٧) أي النفقة لو كانت لأجل الحمل لسقطت عن الأب بيسار الحمل ، لأن الأب إنما يتفق على الولد إذا كان معهما مع أنها لا تسقط عن الزوج وإن كانت الزوجة موسرة .

(٨) أي الحمل .

(٩) أي أبوه قاتل لهذا الأخ .

(١٠) عطف على لسقطت ، أي النفقة لو كانت لأجل الحمل لوجبت على الجسد مع فقر الأب كما كانت تسقط عن الأب لو كان الحمل موسراً .

(١١) وهو سقوط النفقة عن الأب مع بيسار الحمل ، وجوب النفقة على الجسد

مع فقر الأب .

(١٢) أي في الأب والجسد .

فالمقدم (١) مثله (٢) .

واجيب بمنع البطلان فيها (٣) :

وتظهر فائدة القوانين (٤) في مواضع .

منها اذا تزوج الحرامه شرط مولاه رقيق الولد وجوزناه (٥) .

وفي العبد (٦) اذا تزوج امه او حرة وشرط مولاه الانفراد برقيق

الولد (٧) ، فان جمعتها (٨) للحمل فلانفقة على الزوج (٩) ، اما في

الاول (١٠) فلانه (١١) ملك لغيره (١٢) وأما في الثاني (١٣) فلان العبد لا يجب

(١) وهو (كون النفقة للحمل) .

(٢) اي مثل التالي في البطلان .

(٣) اي بمنع بطلان التالي في الفرضين : بمعنى أنا فلانزم بسقوط النفقة

من الاب في صورة يسار الحمل ، ونلتزم بوجوب النفقة على الجسد في صورة فقر
الاب .

(٤) وهما : كون النفقة للحمل او للعامل .

(٥) اي قلنا بان هذا الشرط نافذ .

(٦) اي وتظهر فائدة القولين في العبد ايضا .

(٧) بناء على صحة هذا الشرط في الحرة .

(٨) اي النفقة .

(٩) في هاتين الصورتين .

(١٠) وهو تزوج الحر بالامة . واشترط مولاه رقيق الولد .

(١١) اي الحمل ملك لغير الاب .

(١٢) مرجع الضمير (الاب) اي لغير الاب .

(١٣) وهو تزوج العبد بالحررة ، واشترط المولى عليها رقيق الولد وقلنا بصحة

هذا الشرط .

عليه نفقة اقاربه ، وإن جعلناها (١) للحامل وجبت وهو (٢) في الاول (٣) ظاهر وفي الثاني (٤) في كسب العبد ، او ذمة مولاه على الخلاف .
ونظير الفائدة ايضاً فيما لو كان النكاح فاسداً والزوج حراً فمن جعل النفقة لها نفقاهما ، اذ لا نفقة للمعتدة عن غير نكاح له حرمة ، ومن جعلها للحمل فعليه لأنها نفقة ولده .

(واو انهدم المسكن) الذي طلقت فيه (او كان مستهدراً فرجع ماله) في العارية ، (او مستأجراً انتقضت مدته اخرجها الى مسكن يناسبها) ويجب تحري الاقرب الى المنقل عنه فالاقرب اقتصاراً على موضع الضرورة وظاهره (٥) كغيره انه لا يجب تجديد استيجاره ثانياً وإن امكن (٦) ، وليس بهيئ وجوبه (٧) مع امكانه ، تحصيلاً لواجب (٨) بحسب الامكان وقد قطع في التحريم بوجوب تحري الاقرب . وهو الظاهر فتحصل نفسه (٩) اولى .

(وكذا لو طلقت في مسكن لا يناسبها اخرجها الى مسكن مناسب)

(١) اي النفقة .

(٢) اي وجوب النفقة .

(٣) وهو زوج العريضة فان وجوب النفقة ظاهر حينئذ .

(٤) وهو زوج العبد بأمه او حرة ، فوجوبه النفقة في هذه الصورة إما

في كسب العبد ، او في ذمة مولاه على الخلاف للتقدم .

(٥) اي ظاهر (المصنف) كغير المصنف .

(٦) اي تجديد الاستيجار ،

(٧) اي وجوب تجديد الاستيجار مع امكان تجديده .

(٨) وهو مكث المطلقة في البيت الذي طلقت فيه .

(٩) اي فوجوب تحصيل قص البيت اولى اذا كان التحري واجباً .

متحرراً للاقرب (١) فالاقرب كما ذكر (٢) (ولومات فورث المسكن جماعة لم يكن لهم قسمته) حيث ينأى القسمة سكنها ، سبق حقها إلا مع انقضاء عدتها ،

(هذا اذا كانت حاملاً وقتنا لها السكنى) مع موته كما هو احد القولين في المسألة . واشهر الروايتين (٣) انه لانفقة للمتوفى عنها ولاسكنى مطلقاً (٤) فيبطل حقها من السكنى ، وجمع (٥) في المختلف بين الاخبار (٦) بوجوب (٧) نفقتها من مال الولد لا من مال المتوفى (وإلا) تكن حاملاً او قلنا : لاسكنى للحامل المتوفى عنها (٨) (جازت القسمة) ، لعدم المانع منها (٩) حينئذ (١٠) (ونعتد زوجة الحاضر من حين السبب) للموجب للعدة من طلاق او فسخ وإن لم يعلم به (١١) (وزوجة الغائب في الوفاة

(١) اي للاقرب الى المناسب فالاقرب .

(٢) في قول الشارح : (ويجب تحري الاقرب الى المنزل منه) .

(٣) الوسائل كتاب النكاح باب ٩ من ابواب النفقات الحديث ١ - ٢ - ٣ .

(٤) سواء كانت حاملاً ام لا .

(٥) اي (العلامة) قدس الله نفسه .

(٦) الوسائل كتاب النكاح باب ٩ من ابواب النفقات الاحاديث .

(٧) الجار والمجرور متعلق به (جمع) : اي وجمع العلامة بين الاخبار

المتضاربة بوجوب نفقة الحامل من مال الولد ان كان موسراً .

(٨) اي الزوج للمتوفى عن الزوجة .

(٩) من القسمة اذا قلنا بعدم وجوب السكنى لها .

(١٠) اي حين وفاة الزوج .

(١١) اي بالسبب فعدتها تبدأ من حين الطلاق او الفسخ ، فلو علمت في اليوم

الآخر من عدتها او بعد انقضاء العدة لا يلزم عليها استئناف العدة وجاز لها التزوج

من حين بلوغ الخبر بموته (١) ، وإن لم يثبت شرعاً ، لكن لا يجوز لها التزويج (٢) إلا بعد ثبوته (٣) (وفي الطلاق من حين الطلاق) (٤) . والفرق (٥) مع النص (٦) ثبوت الحداد على المتوفى عنها ، ولا يتم إلا مع بلوغها الخبر بموته ، بخلاف الطلاق (٧) ، فعل هذا (٨) لو لم يبلغها الطلاق إلا بعد مضي مقدار المدة جاز لها التزويج بعد ثبوته (٩) ، بخلاف المتوفى عنها (١٠) .

وقيل : تشتركان (١١) في الاعتداد من حين بلوغ الخبر به روايات (١٢)

- (١) لامن حين وفاته .
- (٢) الظاهر الزوج بدل التزويج وان امكن معنى مناسب له بالتكليف بمعنى انها زوج الرجل من نفسها .
- (٣) اي بعد ثبوت موت الزوج شرعاً عند الحاكم ، او بشهادة عدلين .
- (٤) وان كان الزوج غائبا فمجرد الطلاق نبداً عدتها وان كانت لا تعلم بالطلاق . فلو بلغ الخبر اليها بعد مضي مدة المدة لا تحتاج الى تجديد العدة .
- (٥) اي الفرق بين طلاق الغائب من ان عدتها من حين الطلاق ، وبين موت الغائب من ان عدتها من حين وصول الخبر اليها .
- (٦) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٨ من ابواب العدد الانهار .
- (٧) فانه لاحداد عليها .
- (٨) اي فعل هذا الحكم وهو كون المطلقة عدتها من حين طلاقها .
- (٩) اي بعد ثبوت الطلاق .
- (١٠) فانها لا تعد الا بعد بلوغ خبر وفاة الزوج اليها وان طال الزمان :
- (١١) اي المطلقة والمتوفى عنها زوجها .
- وفي النسخ كلها المطبوعة والخطية (يشتركان) والصحيح ما ائتمناه . ولعل السهو من النسخ .
- (١٢) الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٨ من ابواب العدد الحديث ٩ :

والاشهر الاول (١) ، ولو لم توجب الحداد على الامة فهي كالملقة (٢)
عملا بالملة المنصوصة (٣) .

-
- (١) وهو ان علة الملققة من حين الطلاق . وعدة المتولى عنها زوجها
من حين بلوغ الخبر اليها .
- (٢) من ان عدتها من حين موت زوجها .
- (٣) في الأخبار الواردة في هذا الباب :
- راجع الوسائل كتاب الطلاق باب ٢٨ من ابواب العدد الاحاديث .

كتاب الخيل والمبارة





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

كتاب الخلع (١) والمباراة

وهو طلاق به عرض، مقصود، لازم (٢) لجهة الزوج ، وبفتره ان بأمور تأتي . والخلع بالضم اسم لذلك (٣) مأخوذ منه (٤) بالفتح استعارة من خلع الثوب وهو نزع لقوله تعالى : **«مَنْ لِبَاسٍ لَكُمْ»** ، (٥) (وصيغة الخلع ان يقول الزوج : خلعتك حل كذا ، او انت مخنطة حل كذا) او خلعت فلانة او هي مخنطة حل كذا (ثم ينبه بالطلاق) على الفور فيقول بعد ذلك : فانت طالق (في القول الاقوى) لرواية (٦) موسى بن بكر

(١) اسم مصدر من خلع يخلع خلعا وراى (منع يمنع منعاً) بمعنى النزع والإزالة يقال : خلع فلان الثوب ، اى نزع .

وبقال : خلع الأمير القائد اى ازاله من رتبته والمراد هنا نزع الرجل ثوب الزوجية عن نفسه الذى لبسه من ناحية النكاح الشرعى كما قال عز من قائل : **«مَنْ لِبَاسٍ لَكُمْ وَآتَتْكُمْ لِبَاسٌ لَكُمْ»** (البقرة : الآية ١٨٧ .

(٢) اى لا يصح للزوج الرجوع في الطلاق ، الا اذا رجعت الزوجة عن البطل .

(٣) اى اسم لهذا الطلاق الذى يقع به عرض .

(٤) اى من الخلع بالفتح الذى هو المصدر :

(٥) البقرة : الآية ١٨٧ .

(٦) الوسائل كتاب الخلع باب ٣ من ابواب الخلع والمباراة الحديث ١ - ٥

عن الكاظم عليه السلام قال : المختلعة يتبعها بالطلاق ما دامت في العدة .
وقيل : يقع بمجرد من غير اتباعه به (١) ، ذهب إليه المرتضى وابن
الجنيد وتبعهم العلامة في المختلف والتحرير والمصنف في شرح الارشاد ،
لصحيحة (٢) محمد بن اسماعيل بن فوح بن بزيع أنه قال لرضا عليه السلام :
في حديث قدروي لنا أنها لا تبين حتى يتبعها (٣) بالطلاق قال : « ليس
ذلك اذن خلماً » (٤) فقلت : تبين منه قال : « نعم » وغيرها من الاخبار (٥)
والخبر السابق (٦) ضعيف السند مع امكان حمله (٧) على الافضية ، ومخالفته (٨)

(١) اي بالطلاق بمعنى أن الخلع بمجرد تحققه في الخارج يثبت به الفراق بين
الزوجة والزوج من دون توقفه على الطلاق .

(٢) الوسائل كتاب الخلع باب ٣ من ابواب الخلع والمباراة الحديث ٩ .

(٣) من باب الافعال اي حتى يتبع للرجل خلعه بصيغة الطلاق .

(٤) في بعض النسخ برفع كلمة (خلع) وهو فاط . والصحيح ما اثبتناه .

لانه غير لليس واسمه (ذلك) كما في نسخ الكافي ، التهذيب ، والجواهر ، والروايف

(٥) الوسائل كتاب الخلع باب ٣ من ابواب الخلع والمباراة الاخبار .

(٦) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٦ ص ٨٧ .

وجه الضعف : أنه واقفي وقف على امامة (الامام موسى الكاظم) عليه السلام

ولم يعترف بامامة من بعده .

وقد انقضت هذه الفقرة ولم يبق منهم احد وللرجل من اصحاب (الامامين

الصادق والكاظم) عليها الصلاة والسلام .

(٧) اي خبر (موسى بن بكر) المشار اليه في الهامش رقم ٦ ص ٨٧ .

(٨) دفع وهم حاصل الوهم : أن خبر (موسى بن بكر) الدال على اتباع

الخلع بالطلاق مخالف للذهب العامة . حيث إنهم لا يشترطون اتباع الخلع بالطلاق

فالواجب الاخذ بمثل هذا الخبر السليم من النجاة .

للمذهب العامة فيكون ابعد عن التقية مع تسليمه لا يكفي في المصير اليه ، وترك الاخبار (١) الصحيحة ، وهو (٢) على ما وصفناه بالقول الثاني (٣) أصح : ثم ان اعتبرنا اتباعه بالطلاق فلا شبهة في عدم طلاقاً ، وعلى القول الآخر (٤) هل يكون نسخاً : او طلاقاً قولان اصحهما الثاني ، لدلالة الاخبار (٥) الكثيرة عليه (٦) فبعد فيها (٧) ، ويفتقر الى المحلل بعد الثلاث

(فاجاب الشارح) قدس سره بعدم تسليم وجوب الاخذ بما يخالف العامة وعلى فرض التسليم فلا يكفي مجرد هذا لانفسك بمثل هذا الخبر الضعيف السند وترك تلك الصحيحة .

(١) كصحيحة (محمد بن اسماعيل) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٨٨
(٢) اي (مومنين بكر) الراوي لخبر اتباع الخلع بالطلاق على ما وصفناه من كونه واقفياً فلا يعتنى بخبره .

(٣) وهو عدم اعتبار اتباع الخلع بالطلاق .

(٤) وهو عدم اعتبار اتباع الخلع بالطلاق .

(٥) الوسائل كتاب الخلع والمباراة باب ٣ من ابواب الخلع الاخبار .

(٦) اي على كون مثل هذا الخلع الذي لم يتبع بالطلاق طلاقاً .

(٧) مرجع الضمير (الطلقات الثلاث) . والفاء تفريع على ما افاده

(الشارح) رحمه الله (من كون الخلع الذي لم يتبع بالطلاق طلاقاً) .

فالغنى انه بناء على عدم احتياج الخلع الى اتباعه بالطلاق بعد هذا الخلع من

(احدى الطلقات الثلاثة) التي نحتاج الى المحلل في الثالثة فلو طلقت بعد هذا

الخلع مرتين اخريين صدق الطلاق الثالث ، واحتاجت الى المحلل لو اراد الزوج

الاول الرجوع اليها .

وعلى القولين (١) لابد من قبول المرأة حقيقه (٢) ، بلا فصل معتد به ،
او تقدم سؤالها له قبله (٣) كذلك (٤) (ولو أتى بالطلاق مع الموضع)
فقال انت طالق على كذا مع سبق سؤالها له ، او مع قبولها بعده (٥)
كذلك (٦) (افنى من لفظ الخلع) وافاد فائدته ولم يفتر الى ما يفتر
اليه الخلع من كراهتها له خاصة ، لانه طلاق بعرض لا خلع .

(وكل ما صح ان يكون مهراً) من المال المعلوم ، والمنفعة ، والتعليم ،
وغيرها (صح ان يكون فدية) في الخلع ، (ولا تقدير فيه) اي في المجهول
فدية في طرف الزيادة والنقصان بعد ان يكون متمولاً (فيجوز (٧) على
ازيد مما وصل اليها منه) من مهر ، وغيره ، لأن الكراهة منها فلا يتقدر
عليها في جانب الزيادة ، (ويصح بذل الفدية منها ، ومن وكيلها) الباذل
له من مالها ، (ومن بضمته) في ذمتها (بإذنها) فيقول للزوج : طلق
زوجتك على مائة وعلى ضمانها .

والفرق بينه (٨) وبين الوكيل أن الوكيل يذل من مالها بإذنها
وهذا (٩) من ماله بإذنها .

(١) وهما : كون الخلع فسخا او طلاقا .

(٢) اي بعد انشاء صيغة الخلع من قبل الزوج او وكيله .

(٣) اي قبل انشاء صيغة الخلع .

(٤) اي بلا فصل يعتد به .

(٥) اي بعد انشاء صيغة الخلع .

(٦) اي بلا فصل يعتد به .

(٧) اي الخلع .

(٨) اي بين الضامن .

(٩) اي الضامن .

وقد يشكل هذا (١) بأنه ضمان ما لم يجب ، لكن قد وقع مثله (٢) صحيحاً فيما لو قال راكب البحر لذي المتاع : ألق متاعك في البحر وعلي ضمانه ، وفي ضمان (٣) ما يُجَدِّثُهُ المشتري من بناء ، أو غرس على قول ، وفي اخذ (٤) الطبيب البراءة قبل الفعل ؛
(وفي) صحته (٥) من (المتبرع) بالبلد من ماله (قولان اقربهما المنع) ، لان الخلع من عقود المعاوضات فلا يجوز لزوم الم عوض (٦) للغير

(١) اي قول المقاتل : وعلي ضمانه .

(٢) اي مثل هذا الضمان

(٣) اي ضمان شخص للمشتري عن البائع عن كل ما يصرفه في المبيع لو فسخ البائع البيع . فان مثل هذا الضمان صحيح مع انه (ضمان ما لم يجب) .
(٤) اي اخذ الطبيب من المريض براءة ذمته لو توفي اثناء المعالجة ، صحيح مع انه (ضمان ما لم يجب) .

(٥) اي وفي صحة الخلع لو تبرع شخص للزوج مبلغا بدلا عن الزوجة وقال للزوج : اخلع زوجتك بمائة دينار مثلا فخلعها على ذلك وقبلت الزوجة ؛
فهل يقع مثل هذا خلعا ام لا .

(٦) الموضع هنا البلد الذي يقع من الزوجة بازاء الخلع .
والمراد من الموضع نفس الخلع الذي يقع من قبل الزوج ، كما وان المراد من صاحب الموضع هي الزوجة التي تستحق الخلع ازاء ما بذلت .
فاللعنى : ان كل عوض يقع بازاء شيء فلا بد ان يلزم من يستحق الموضع وهو هنا الزوجة لا المتبرع فالمتبرع عن الزوجة بالمعوض لا يصح فالخلع لا يقع .

صاحب الموضع كالبيع (١) ، ولأته (٢) تعالى اضاف الفدية اليها في قوله :
 « فَلَاجْنَحَ عَليْهَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ » (٣) ، وبذلك (٤) الوكيل والضامن
 باذنها كبذلها فيبقى المتبرع على اصل المنع ، ولأصالة (٥) بقاء النكاح
 الى ان يثبت المزيل ، ولو قلنا بمفهوم الخطأ (٦) فالمنع أوضح وجبئ (٧)
 فلا يملك الزوج البذل ، ولا يقع الطلاق إن لم يقم به ، فإن أتبع به
 كان رجعياً :

(١) تنظير لما افاده الشارح رحمه الله من عدم وقوع الخلع او تبرع شخص
 عن الزوجة بالموضع بدلا عنها .

بيد ان العرض في البيع يلزم من يستحق المبيع فلو تبرع شخص عن المشتري
 بالموضع وهو الثمن لا يلزمه ولا يقع البيع .

(٢) دليل ثان لعدم صحة الخلع من المتبرع بالموضع عن الزوجة .

(٣) البقرة : الآية ٢٢٩ :

(٤) دفع وهم حاصل الوهم : انه يجوز من الوكيل او الضامن بذل
 العرض عن الزوجة في الخلع فكما يجوز هناك يجوز في المتبرع .

فاجاب رحمه الله : ان البذل من الوكيل ، أو الضامن كبذل نفس الزوجة
 لانه وقع باذنها . ففرق بينها وبين المتبرع .

(٥) دليل آخر لعدم وقوع الخلع لو تبرع شخص في البذل عن الزوجة .
 والمراد من الأصالة (الاستصحاب) اي استصحاب بقاء الزوجية لو وقع
 الخلع على نحو التبرع :

(٦) اي بمفهوم المخالفة في قوله تعالى : « فَلَاجْنَحَ عَليْهَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ »
 بمعنى (انه يثبت الجناح لو افتدى بالموضع غير الزوجة) :

(٧) اي حين منعنا التبرع :

ووجه (١) الصحة أنه افتداء وهو جائز من الاجنبي كما تقع الجمالة منه على الفعل لغيره وان كان طلاقاً .

والفرق بين الجمالة (٢) ، والبذل (٣) تبرعاً أن المقصود من البذل جعل الواقع (٤) خلعاً ليرتب عليه احكامه المخصوصة (٥) ، لا مجرد بذل المال في مقابلة الفعل ، بخلاف الجمالة فان فرضه وقوع الطلاق بأن يقول : طلقها وعليّ الف ، ولا مانع من صحته حتى لا يشترط في اجابته الفورية والمقارنة لسؤاله ، بخلاف الخلع (٦) ، ولو قلنا بصحته من الاجنبي فهو خلع لفظاً (٧) وحكماً (٨) ، فلاجنبي أن يرجع في البذل ما دامت في العدة فللزواج حبسك أن يرجع في الطلاق وليس للزوجة هنا رجوع في البذل ، لأنها لا تملكه فلامنى لرجوعها فيه .

ويحتمل عدم جواز الرجوع هنا مطلقاً (٩) اقتصاراً بما خالف الاصل

(١) اي صحة الخلع لو وقع تبرعاً ،

(٢) اي اخذ الجمل بالضم على الطلاق .

(٣) اي للبذل عن الزوجة تبرعاً .

(٤) اي ما وقع من الفرقة .

(٥) من كون الطلاق بائناً فلا يصح الرجوع فيه ما لم يرجع الباذل من بذله

بناء على صحة مثل هذا البذل .

(٦) فانه اذا تبرع المتبرع عن الزوجة يجب ان يقارن البذل بصيغة الخلع

بان يقول : بذلت عن زوجتك لتخلعها فيقول فوراً : خلعتك بمائة فيتم الخلع ،

(٧) بان قال المتبرع : اخلعها وعليّ مائة .

(٨) والمراد من (حكماً) وقوع الطلاق بائناً ، وعدم جواز الرجوع للزوج

في الطلاق ما لم يرجع الباذل عن البذل : اي يسمى مثل هذا الخلع خلعاً لفظاً وحكماً .

(٩) اي لا الاجنبي للمتبرع ، ولا للزوجة حق في الرجوع في البذل .

على موضع اليقين وهو رجوع الزوجة فيما بذلته خاصة .

وفي معنى التبرع ما لوقال : طلقها على ألف من مالها (١) وعلى ضمانها (٢) ، او على عيها (٣) هذا كذلك (٤) فلا يقع الخلع ولا يضمن لانه ضمان ما لم يجب وان جاز ألقى متاعك في البحر وعلى ضمانه ، لميس (٥) الحاجة بحفظ النفس ثم (٦) دون هذا (٧) ، اولالاتفاق (٨) على ذلك

(١) اي من غير ان تطلب الزوجة ذلك من الضامن .

(٢) مرجع الضمير (الالف) وثالثه باعتبار معناه :

اي لوقال شخص للزوج : طلق زوجتك بألف دينار من مالها وعلى ضمان الالف .

(٣) بان قال شخص للزوج : طلق زوجتك والعرض هذا العهد الذي هو ملك للزوجة وعلى ضمان العبد .

(٤) اي وضمان للعبد على

(٥) تعطيل لجواز لقاء المتاع في البحر لوقال صاحب السفينة : (ألقى متاعك في البحر وأنا ضامن له) ببيان أن لقاء المتاع في البحر موجب لحفظ النفس التي امر والنفس من المال .

(٦) بفتح التاء بمعنى هناك اي البحث عن لقاء المتاع في البحر له مقام آخر ليس هنا موضع ذكره . وانما ذكر هنا لاجل دفع توهم القياس بذلك وانه لا يصح القياس به ، لعدم تلف النفس هنا ، بخلاف ما هناك فان عدم اللقاء موجب لتلف النفس :

(٧) اي ما نحن فيه وهو التبرع بالهزل عن العرض عن الزوجة الذي ليس فيه اي خوف وتلف .

(٨) دأبل فان نصحة الضمان في (ألقى متاعك في البحر) .

حاصله : أن صحة الضمان في (ألقى متاعك) انما هو لاجل الاتفاق الحاصل =

على خلاف الاصل فيقتصر عليه (١) .

(ولو تلف العرض) المعين المبذول (قبل القبض فعليه ضمانه مثلا)
اي بمثله ان كان مثليا ، (او قيمة) ان كان قيميا ، سواء اتلفته باختيارها
ام تلف بآفة من الله تعالى ام اتلفه اجنبي ، لكن في الثالث (٢) بتخير
الزوج بين الرجوع عليها وعلى الاجنبي وترجع هي على الاجنبي لو رجع (٣)
عليها ان اتلفه بغير اذنها ، ولو عاب فله ارش ، (وكذا تضمن (٤))
مثله او قيمته (لو ظهر استحقاقه لغيرها) ولا يبطل الخلع ، لأصالة الصحة
والمعاوضة هنا ليست حقيقية كما في البيع (٥) فلا يؤثر بطلان الموضع المعين
في بطلانه ، بل ينجر بضمانها المثل ، او القيمة .

وبشكل (٦) مع علمه باستحقاقه حالة الخلع ، لقدمه على معاوضة

= من الفقهاء ، لكونه موجبا لحفظ النفس ، ولو لا الاتفاق قلنا بالمنع هناك ايضا ،
لأن (ضمان ما لم يجب) على خلاف الاصل فحينئذ يقتصر على موضع اليقين وهو
(القاء المتاع في البحر لاجل حفظ النفس) ، ولا يتعدى إلى غيره مثل ضمان المتبرع
في الخلع .

(١) اي على موضع اليقين وهو (القاء المتاع في البحر) المفق علىه

من الفقهاء .

(٢) وهو ما لو اتلفه اجنبي :

(٣) اي لو رجع الزوج على الزوجة في العرض ان اتلف الاجنبي العرض .

(٤) اي الزوجة المخلعة .

(٥) حيث إن المعاوضة في البيع حقيقية فلو ظهر احد العرضين مستحقا

للغير بطل البيع كما لو باع مال الغير بتوهم انه له :

(٦) اي وبشكل صحة الخلع مع علم الزوج الخالع حالة الخلع بأن الموضع

للغير . ومرجع الضمير في علمه (الزوج) ، وفي استحقاقه (العرض) .

فاسدة إن لم يتبعه بالطلاق ، ومطلقاً (١) من حيث إن العوض لازم لماهيته (٢) وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم .

والمتجه البطلان مطلقاً (٣) إن لم يتبعه بالطلاق ، والا (٤) وقع رجعيّاً .
(ويصح البذل من الامة بإذن المولى) فإن اذن في حين من اعيان ماله تعينت (٥) ، فإن زادت (٦) عنها شيئاً من ماله وقف (٧) على اجازته فإن رد بطل فيه (٨) وفي صحة الخلع (٩) ، ويلزمها (١٠) مثله او قيمته تتبع به بعد التمتك ، او بطلانه (١١) الوجهان (١٢) ، وكذا لو بذلت شيئاً

(١) اي وبشكل صحة الخلع في صورة ظهور العوض للغير مطلقاً ، سواء كان الزوج الخالم عالماً باستحقاق الغير للعوض ام لا .

(٢) اي لماهية الخلع حيث إن مفهومه العوض فاذا انقضى بظهوره مستحقاً للغير انقضى الخلع .

(٣) سواء كان الزوج الخالم عالماً باستحقاق الغير للعوض ام جاهلاً .

(٤) اي وان اتبع الخلع بالطلاق .

(٥) اي العين المأذون فيها من قبل المولى .

(٦) اي الامة زادت في البذل مما هيته المولى بان قال لها : ابذلي مائة دينار فبذلت مائة وعشرين مثلاً .

(٧) اي وقف الزائد على اجازة المولى .

(٨) اي بطل البذل في الزائد .

(٩) اي في صورة زيادة الامة في البذل مما هيته المولى .

(١٠) اي يلزم الامة مثل هذا الزائد ان كان مثلياً ، او قيمته ان كان قيمياً .

(١١) اي بطلان الخلع في صورة زيادة الامة .

(١٢) وهما : صحة الخلع وفساده ، كما كان الامر كذلك لو ظهر العوض

مستحقاً للغير .

من ماله (١) ولم يُبَيِّره ، ولو أجاز فكالاتن المبتدأ :

وإن (٢) اذن في بطلها في النمة ، او من ماله من غير تعيين
(فإن عين قدراً) لعين وكان الحكم مع تحطيه (٣) ما سبق (٤) ، (وإلا)
يُعين قدراً (انصرف) اطلاق الاذن (الى) بطل (مهر المثل)
كما ينصرف الاذن في البيع الى ثمن المثل نظراً الى انه في معنى المعاوضة
وان لم تكن حقيقية ، ومهر المثل عوض البضع فيحمل الاطلاق عليه
(ولو لم يأذن) لها في البذل مطلقاً (٥) (صح) الخلع في ذمتها دون

= (وجه الصحة) كون المعاوضة هنا ليست حقيقية فأصالة الصحة جارية .

(وجه البطلان) أن العوض لازم لماهية الخلع فإذا بطل العوض - لو لم يميز
المولى ذلك الزيادة - بطل الخلع وأما ضمان الزيادة فعلى الامة ينجم عنها ، فان عتقت
وجب عليها دفعها .

(١) أى من مال المولى فالوجهان المذكوران من الصحة والفساد آتيان هنا
أى لو أجاز المولى بعد بطل الامة من ماله في صورة عدم الأجازة الابتدائية لكفت
هذه الأجازة ، وانها كالأجازة الابتدائية .

(٢) (ان) هنا شرطية ، وجملة الجزاء تأتي في كلام المصنف ره فهو من قبيل
الشرح قبل المتن . والمعنى : أن المولى اذا اذن لامته في البذل - سواء اذن لها البذل
في ذمته ام من ماله بالاعتين - فان عين مقداراً محدوداً فهو ، والا انصرف الى بطل
مقدار مهر المثل .

(٣) مرجع الضمير (القدر المعين) والمصدر مضاف الى المفعول ، والفاعل
محذوف : أى مع تحطى الامة القدر المعين .

(٤) في قول الشارح : (فان زادت عنها شيئاً من ماله وقف على ايجازة
فان رد بطل فيه) :

(٥) لا في النمة ، ولا في ماله الخارجى .

كسبها (وُثِّبَتْ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ) كَمَا لَوْ عَامَلَهَا بِأَفْرَاضٍ وَغَيْرِهِ (١) وَلَا اشْكَالَ هُنَا وَإِنْ عَلِمَ (٢) بِالْجَمَالِ ، لَأَنَّ الْعَوْضَ صَحِيحٌ مُتَعَلِّقٌ بِذِمَّتِهَا وَإِنْ اِمْتَنَعَ قَبْضُهُ حَالًا مُخْصَرًا مَعَ عِلْمِهِ بِالْحُكْمِ (٣) لِقُدُومِهِ عَلَيْهِ (٤) ، وَثُبُوتُ الْعَوْضِ فِي الْجُمْلَةِ (٥) ، بِخِلَافِ ذَلِكَ الْعَيْنِ حَيْثُ لَا يَصِحُّ ، لِحُلُوِّ الْخَلْعِ عَنْ الْعَوْضِ ، وَلَوْ بَدَلَتْ مَعَ الْإِطْلَاقِ أَزِيدُ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ فَالزَّائِدُ كَالْمُبْتَدَأِ بِغَيْرِ أَذْنٍ (٦) .

(وَالْمَكَاتِبَةُ الْمَشْرُوطَةُ كَالْعَقْدِ) فَيَتَعَلَّقُ الْبَدَلُ بِمَا فِي يَدِهَا (٧) مَعَ الْأَذْنِ وَبِذِمَّتِهَا مَعَ عِلْمِهِ لَنْ كَانَ مُطْلَقًا (٨) ، وَإِنْ كَانَ (٩) مَعِينًا وَلَمْ يُجِزِ الْمَوْلَى بَطُلٌ (١٠) ، وَفِي صَحَّةِ الْخَلْعِ (١١) ،

(١) كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ .

(٢) أَيْ الزَّوْجَ الْخَالِعَ .

(٣) وَهُوَ مُتَابِعَةُ الْعَوْضِ بَعْدَ الْعَتَقِ .

(٤) أَيْ لِإِقْدَامِ الزَّوْجِ الْخَالِعِ عَلَى كَوْنِ الْعَوْضِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ عَتَقِهَا .

(٥) أَيْ وَإِنْ كَانَ الْعَوْضُ مُؤْجَلًا إِلَى وَقْتٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ :

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حُلَّ بَقْعِ عَلَيْهَا الْعَتَقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمْ لَا :

(٦) أَيْ وَقَفَ عَلَى إِجَازَتِهِ .

(٧) لَعَلَّ تَعَلُّقَ الْبَدَلِ بِمَا فِي يَدِهَا مِنْ بَابِ إِنْصِرَافِ الْأَذْنِ فِي الْبَدَلِ بِمَا فِي

يَدِهَا ، وَلَوْلَا الْإِنْصِرَافُ لَمَا كَانَ هُنَا فَرْقٌ :

(٨) أَيْ إِنْ كَانَ بَدَلُ الْأَمَةِ مُطْلَقًا غَيْرَ مَعِينٍ فِي الْخَارِجِ :

(٩) أَيْ عَوْضَ الْخَلْعِ الَّذِي تَبَدَّلُهُ الْأَمَةُ :

(١٠) لِأَنَّهُ خَلْعٌ بِلا عَوْضٍ .

(١١) فِي الْفَرَضِ الْآخِرِ وَهُوَ (تَعْيِينُ الْأَمَةِ الْعَوْضَ وَلَمْ يُجِزِ الْمَوْلَى) أَيْ لَوْ قُلْنَا

بِصَحَّةِ مَثَلِ هَذَا الْخَلْعِ فَهَلْ لِلْأَرْحَامِ الْمَثَلُ ، أَوِ الْقِيَمَةُ .

وأزوم المثل ، أو القيمة تُتبع به (١) الوجهان (٢) (وأما) المكاتبه (المطلقة
فلا اعتراض عليها) للمولى مطلقاً (٣) هكذا اطلق الاصحاب تبعاً للشيخ
رحمه الله :

وفي الفرق (٤) نظر لما انفقوا عليه في باب للكتابة من ان المكاتب
مطلقاً ممنوع من التصرف المتأني الاكتساب ومسوخ فيه (٥) من غير فرق
بينهما (٦) ، فالقضية ان كانت غير اكتساب كما هو الظاهر ، لأن العائد
اليها (٧) البضع وهو غير مالي لم يصح فيها ، وان اعتبر كونه (٨) معاوضة
وانه (٩) كالمال من وجه (١٠) وجب الحكم بالصحة فيها ، والاصحاب
لم ينقلوا في ذلك (١١) خلافاً . لكن الشيخ رحمه الله في المبسوط حكى

(١) مرجع الضمير (العوض) والباء مبهية : أي تتبع الامة بسبب العوض
بعد عتقها .

(٢) أي الوجهان السابقان في صحة الخلع وبطلاله لو ظهر العوض مستحقاً
لغيرها .

(٣) سواء كان يلها حيناً أم دمة ، ساوا مهر المثل أم زاد .

(٤) أي الفرق بين المكاتبه المطلقة ، والمشرطة .

(٥) أي في الاكتساب .

(٦) أي بين المكاتبه المطلقة ، والمشرطة .

(٧) أي إلى الامة .

(٨) أي كون الخلع .

(٩) أي البضع .

(١٠) من حيث انها تستطيع ان تزوج من غير الخالع بمهر أكثر ، أذن يكون

البضع كالمال من هذه الجهة .

(١١) أي في أن المكاتبه المطلقة لا اعتراض للمولى عليها :

في المسألة اقوالاً . الصحة مطلقاً (١) . والمنع مطلقاً (٢) . واختار التفصيل (٣) وجعله (٤) الموافق لاصولنا وتبعه الجماعة .

والظاهر ان الاقوال التي نقلها العامة كما هي عادته . فان لم تكن المسألة إجماعية فالنتيجة عدم الصحة فيها إلا باذن المولى .

(ولا يصح الخلع إلا مع كراهتها) له (فلو طلقها (٥)) والاختلاق ملتزمة (ولم تكره بطل البطل ووقع الطلاق رجعيًا) من حيث البطل : وقد يكون بائناً من جهة أخرى ككونها غير مدخول بها ، او كون الطلقة ثالثة (ولو اكرهها على القدية فعل حراماً) للاكره بغير حق (ولم يملكها بالبطل) لبطلان تصرف المكره إلا ما استثنى (٦) (وطلاقها رجعي) من هذه الجهة لبطلان القدية ، فلا ينافي كونه بائناً من جهة أخرى (٧) ان انفقت . (نعم لو آلت بفاحشة مينة) وهي الزنا .

وقيل : ما يوجب الحد مطلقاً .

وقيل : كل معصية (جاز عفاها) وهو منعها بعض حقوقها او جميعها

(١) أي المطلقة والمشرطة :

(٢) أي المطلقة والمشرطة :

(٣) أي اختار (الشيخ) رحمه الله التفصيل بين المكاتب المشرطة فقال

يبطلان بلها لو لم ياذن لها المولى ، وبين المكاتب المطلقة فقال بصحة بلها وان لم ياذن لها مولاهما .

(٤) أي التفصيل .

(٥) أي خالفها .

(٦) كما مرّت الاشارة الى بعض الموارد المستثناة في الجزء الخامس

من طبعتنا الحديثة ص ٤٨١ - ٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٧) ككونها غير مدخول بها ، او كون الطلقة طلقة ثالثة .

من غير أن يفارقها (لفتدي نفسها) لقوله تعالى : « وَلَا تَمُضُوا مِنْهُمْ لِيُكَفِّرُوا بِبَعْضِ مَا أَتَيْتُمُوهُمْ » إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ، (١) والاستثناء من النهي اباحة ، ولأنها إذا زنت لم يؤمن أن تلحق به ولداً من غيره وتفسد غراشه ، فلا تقيم حدود الله تعالى في حقه فتدخل في قوله تعالى : « كَانَ يَخْضَمُ إِلَّا بِقِيَا حُدُودِ اللَّهِ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهَا قِيَا افْتَدَتْ بِهِ » (٢) .

وقيل : لا يصح ذلك (٣) ولا يستبيح (٤) المبلول مع المفضل ، لانه في معنى الاكراه ، ولقوله تعالى : « فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ قِيَمٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا » (٥) . والمشرط (٦) عدم عند عدم شرطه (٧) وقيل : إن الآية الاولى (٨) منسوخة بآية الحد (٩) ولم يثبت (١٠) ،

(١) النساء : الآية ١٩ .

(٢) البقرة : الآية ٢٢٩ .

(٣) أي البذل المكره عليه .

(٤) أي لا يستبيح الزوج ما بذلته الزوجة مع المفضل .

(٥) النساء : الآية ٤ .

(٦) وهو فكلوه هنيئاً مريئاً .

(٧) وهو طيب النفس .

(٨) وهي المشار إليها في الهامش رقم ١ .

(٩) وهو قوله تعالى : (كَذَرَأْسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ كَفَّارَةٌ) فاجلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا مِائَةَ تَجْلِدَةٍ (النور : الآية ٢) .

وجه النسخ أنه إذا وجب اجراء الحد عليها فلا مجال حينئذ للعقوبة :

(١٠) أي نسخ الآية الاولى بآية الحد .

اذلا منافاة بينها (١) والاصل علم النسخ ، وعلى الاول (٢) هل يتقيد جواز الفضل ببذل ما وصل اليها منه من مهر ، وغيره (٣) فلا يجوز الزيادة عليه ام لا يتقيد (٤) إلا برضاه ، اختار المصنف الاول (٥) حللاً من الضرر العظيم ، واستناداً الى قول النبي صلى الله عليه وآله الجميلة بفت عبد الله بن ابي لما كرهت زوجها ثابت بن قيس وقال لها : اتردين عليه حديثه قالت : نعم وازيده لاحديثه فقط (٦) .

وجه الثاني (٧) اطلاق الاستثناء (٨) الشامل للزائد ، وعد الاصحاب

(١) اى بين وجوب الحد ، والتقية .

(٢) وهو جواز فضل الزوج زوجته لتضطر الى البذل .

(٣) من الهدايا .

(٤) اى جواز الفضل لا يتقيد بما وصل الى الزوجية من المهر ، وغيره من الهدايا :

(٥) وهو عدم جواز زيادة الفضل ليحصل على ازيد مما دفعه اليها من المهر وغيره من الهدايا .

(٦) صحيح البخارى ج ٧ طبعة مشكور كتاب الطلاق باب المخلع الحديث ٣ ص ٦٠ .

الجامع الصحيح ج ٣ كتاب الطلاق باب ١٠ ما جاء في المخلع الحديث ١١٨٥ ص ٤٩١ .

(٧) وهو جواز زيادة الفضل حتى يحصل على ازيد مما اعطاها من المهر ، وغيره من الهدايا .

(٨) في قوله تعالى : (اَلَا اَنْ يٰٓاَيُّهَا بِنَا جَشَعٍ مُّبَيِّنَةٍ) حيث إن الاستثناء من النهي في قوله تعالى : (فَلَا تَعْصُوْهُنَّ) مطلق لم يتقيد بمحد معين من العوض .

مثل هذا خلعاً وهو (١) غير مقيد .

وليه نظر ، لأن المستثنى منه (٢) اذهاب بعض ما اعطاها فالمستثنى هو ذلك البعض (٣) فيبقى المساوي والزائد (٤) على اصل المنع ، فان خرج المساوي بدليل آخر بقي الزائد (٥) ، واطلاق الخلع عليه (٦) على نظر ، لأنها ليست كارهة (٧) ، او الكراهة غير مختصة بها (٨) بحسب الظاهر ، وذكرها (٩) في باب الخلع لا يدل على كونها منه (١٠) .

(١) أي مثل هذا الخلع غير مقيد بقيد القلة والكثرة .

(٢) في قوله تعالى (وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ)

(٣) وهو (فيا اذا اتت بفاحشة مبينة) فحينئذ جاز للزوج عضلها لياخذ

ببعض ما اعطاها ،

(٤) أي يبقى المساوي لما اعطاها الزوج ويبقى الزائد على ما اعطاها

نحو اصل المنع ؛ وهو عدم جواز العضل لياخذ ما اعطاها في قوله تعالى

(وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ) حيث إن الآية الكريمة

تدل على جواز العضل لاخذ بعض ما اعطاها فقط فيا اذا اتت بفاحشة ؛

وأما الزائد او المساوي فلا .

(٥) نحو اصل المنع وهو قوله تعالى : (وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذَهَبُوا)

(٦) أي على مثل هذا الطلاق الذي يحصل فيه البطل بعد العضل ؛

(٧) بل الزوج يريد اجبارها بالعضل لقبول حتى يطلقها فذل هذا لا يسمى

خلعاً ، اذ مفهوم الخلع شرعا هي كراهية الزوجة للزوج فتقبل له مالا لتطلقها

(٨) أي بالزوجة ، بل الكراهة هنا تحصل من الزوج .

(٩) أي ذكر هذه المسألة وهو (عضل الزوج زوجته لياخذ منها بعض

ما اعطاها فيا اذا اتت بفاحشة) في باب الخلع مع انها ليست منه لا يدل على أنها منه ؛

(١٠) أي من الخلع .

(وإذا تم الخلع فلا رجعة للزوج) قبل رجوعها في البذل (وللزوجة الرجوع في البذل ما دامت في العدة) ان كانت ذات عدة ، فلو خرجت عنها ، او لم يكن لها عدة كغير المدخول بها ، والصغيرة ، والبالغة فلا رجوع لها مطلقاً (١) (فاذا رجعت) هي حيث يجوز لها الرجوع (٢) صار الطلاق رجماً (٣) يترتب عليه احكامه من النفقة ، وتحريم الاخت والرابعة (٤) (ورجع هو ان شاء) ما دامت العدة بالية ولم يمنع من رجوعه مانع كما (٥) لو تزوج باختها ، او رابعة (٦) قبل رجوعها ان جوزناه (٧) . نعم لو طلقها (٨) بانثاء في العدة جاز له الرجوع حينئذ فيها (٩) ، لزوال المانع ، ولو كان الطلاق (١٠) بانثاء مع وجود العدة كالطقة الثالثة ففي جواز رجوعها في العدة وجهان : من (١١) اطلاق الاذن فيه (١٢)

(١) اي اصلاً واهلاً :

(٢) كما لو كانت في العدة :

(٣) ويجب على الزوج ارجاع ما انعه منها وان لم يرجع .

(٤) بالجبر عطفاً مع مدخول (من الجارة) اي ومن تحريم الرابعة عليه .

(٥) مثال للمانع اذ التزوج باختها يمنع من رجوعه اليها .

(٦) اي كما لو تزوج بالرابعة فانه يمنع ايضاً من رجوعه اليها .

(٧) اي جوزنا تزوجه باختها ، او بالرابعة قبل رجوعها بالبذل .

(٨) اي الاخت او الرابعة قبل انقضاء عدة الزوجة المختلعة :

(٩) اي في العدة :

(١٠) اي هذا الطلاق .

(١١) دليل لجواز الرجوع في العدة البائنة .

(١٢) اي في الرجوع .

المتناول له (١) . ومن (٢) أن جواز رجوعها في البذل مشروط بإمكان رجوعه في النكاح بالنظر إلى الخلع (٣) ، لا بسبب (٤) امر خارجي يمكن زواله كنزويجه بائنها ، ولأنه برجوعها يصير الطلاق رجعياً ، وهذا (٥) لا يمكن أن يكون رجعياً .

(١) أي لما نحن فيه وهو (الطلاق الثالث الواقع بنحو الخلع) .

(٢) دليل لعدم جواز الرجوع في العدة البائنة .

والمراد من الجواز هنا (الجواز الوضعي وهي الصحة) ، لا الجواز التكليفي .

(٣) وهو غير ممكن الرجوع ، لأن الطلاق بائن لكونه طلاقاً ثالثاً فهو المانع

لا المذبح ، ولو كان هناك خلع ففي الحقيقة المانع نفس الطلاق الثالث ، دون الخلع .

فعدم الرجوع فيه ذاتي لا عرضي حتى يمكن أن يرتفع بسبب رجوع الزوجة من البذل :

(٤) دفع وهم .

حاصل الوهم : أنه كيف يمنع الزوج عن الرجوع في الطلاق الثالث إذا

وقع خلعياً ، لاجل أنه بائن . لكنه لا يمنع عن الرجوع إذا تزوج بالرابعة ، أو بائنها

مع أن هذا الطلاق بائن يمنع فيه الرجوع من هذه الجهة وهو تزويج الرابعة ،

أو الجمع بين الاثنين .

فاجاب (المشارح) رحمه الله ما حاصله : أن الامتناع في هذا المورد وهو

(التزوج بالرابعة أو اخت المختلة) لامر خارجي وهو التزويج بالرابعة ،

أو الاخت ومثل هذا ممكن الزوال بأن يطلقها بائناً فيرجع إلى زوجته الأولى

إذا رجعت بالبذل ، بخلاف ما نحن فيه وهو أن طلاق المختلة وقع بائناً لكونه طلاقاً

ثالثاً فالامتناع فيه ذاتي .

(٥) أي الطلاق الثالث الذي وقع به الخلع لا يمكن أن يسمى رجعياً ، لأنه

طلاق ثالث لا رجوع فيه إلا بمطل وبعقد جديد .

ولا يخفى ان هذين (١) مصادرة على المطلوب .
 لكن المشهور المنع (٢) . والوجهان (٣) آتيان فيما لو رجعت وتسا
 يعلم حتى خرجت العدة حيث (٤) يمكنه الرجوع لو علم . من (٥) اطلاق الاذن
 لها في الرجوع ، ولزوم (٦) الاضرار به :
 والاقوى الجواز (٧) هنا ، للاطلاق (٨) ، ولأن جواز رجوعه (٩)

-
- (١) وهما : أن جواز رجوعها مشروط بإمكان رجوع الزوج وشرطية
 إمكان رجوع الزوج اول الكلام .
 وأن رجوعها بالبلل موجب لصيرورة طلاقها رجعيا ، هذا اول الكلام اذ
 الطلاق يصير برجوعها في البلل رجعيا اذا امكن . ولهذا صار الوجهان مصادرة
 (٢) اي للنكاح من رجوعها بالبلل في العدة .
 (٣) وهما : جواز الرجوع لها في العدة من حيث لا يعلم الزوج . وعدم
 جواز الرجوع لها .
 (٤) اي في كل وقت وفي كل مكان :
 (٥) دليل لجواز رجوعها وان لم يعلم الزوج حتى خرجت العدة .
 (٦) بالجرح مطلقا على مدخول (من الجارة) ، اي ومن لزوم الضرر على
 الزوج برجوعها ، فهو دليل لعدم جواز رجوع الزوجة فيما بذلته في العدة ، اذا
 لم يعلم الزوج برجوعها ، حتى خرجت العدة :
 (٧) اي جواز رجوع الزوجة في البلل في العدة ، وان لم يعلم الزوج برجوعها
 حتى خرجت العدة :
 (٨) اي لاطلاق جواز الرجوع :
 (٩) اي جواز رجوع الزوج .

مشروط بتقديم رجوعها فلا يكون (١) شرطاً فيه ، وإلا (٢) دار ،
والاضرار حصل باختياره حيث أقدم على ذلك (٣) مع ان له طريقاً
الى الرجعة في الاوقات المحتملة (٤) الى آخر جزء من العدة (٥) .
(ولو تنازعا في القدر) اي قدر القدية (حلفت) لأصالة
عدم زيادتها عما تعترف به منها ، (وكذا) يقدم قولها مع اليقين (لو تنازعا
في الجنس) مع اتفاقها (٦) على القدر بأن اتفقا على أنها مائة لكن ادعى
أنها دنانير وادّعت أنها دراهم ، لأصالة عدم استحقاق ما يدعيه ، ولأنه
مدخ فعليه البيّنة فتعطف (٧) بيناً جامعة بين قبي ما يدعيه ، والبيّات
ما تدعيه (٨) فيلزم مدعاه ، وليس له اخذ ما تدعيه ، لاعتراضه بأنه

(١) اي فلا يكون جواز رجوع الزوج شرطاً في جواز رجوع الزوجة .
(٢) اي ان كان جواز رجوع الزوج شرطاً في جواز رجوع الزوجة ،
لزم الدور .

بيان الدور : ان جواز رجوعه متوقف على تقدم رجوعها في البذل ، وجواز
رجوعها متوقف على جواز رجوعه ، فيلزم الدور .
(٣) اي على هذا الاضرار ،

(٤) اي لزوج طريق الرجوع في الاوقات المحتملة لرجوع الزوجة حتى
اذا صادف رجوع الزوجة في الواقع ونفس الامر لا يضرر ولا يسقط
حقه ،

(٥) اي من عدة الزوجة المحتملة .

(٦) اي الزوج والزوجة .

(٧) اي الزوجة .

(٨) بان تقول : والله إن الذي بذلك كانت دراهم لا دنانير .

لا يستحقه . وينبغي جواز اخذه مقاصة ، لا أصلاً (١) .
 ويحتمل تحالفها لأن كلا منها منكر لما يدعيه صاحبه وهي (٢) قاعدة
 التحالف ، وحيث (٣) فيسقط ما تدعيه بالفسخ (٤) أو الانفساخ (٥) ،
 ويثبت مهر المثل (٦) ، إلا أن أصحابنا اعترضوا عن هذا الاحتمال (٧)
 رأساً ، ومخالفتها (٨) جزموا به (٩) (أو الإرادة (١٠)) مع اتفاقها

(١) أي لا استحقاقاً .

(٢) مرجع الضمير (لأن كلا منها منكر لما يدعيه الآخر) . والثاني
 باعتبار الخبر بناء على القاعدة المشهورة (من أنه إذا دار الأمر بين المرجع والخبر
 فإعادة الخبر أولى) .

(٣) أي حين التحالف .

(٤) أي بفسخ كل منها ما ادعاه هو ورفع اليد عنه بدون العين . والفسخ
 نتيجة عدم الحلف .

(٥) هذا نتيجة التحالف .

بيان ذلك : أنه يمكن للمتازعين أن يتصالحا في الخارج في هذا المقام من دون
 حلف بأن يراضيا على أن يفسخ كل واحد ما يدعيه هو ويرجعا إلى بدل ثالث .
 أو يحلف كل منهما على نفي ما يدعيه الآخر فينفسخ بحلف الزوج ما تدعيه
 الزوجة ، ويحلف الزوجة ما يدعيه الزوج .

(٦) بعد الفسخ ، أو الانفساخ .

(٧) وهو احتمال التحالف .

(٨) من بقية المذاهب .

(٩) أي بالتحالف في هذا المقام .

(١٠) أي لو اختلف الزوج والزوجة في الإرادة بأن قال الزوج : أردت

الدنانير المراقبة : وقالت الزوجة : أردت الدنانير الأردنية :

عليها (١) بأن اتفقا على ذكر للقدر وعدم ذكر الجنس لفظاً ، وعلى ارادة جنس معين لكن اختلفا في الجنس المراد (٢) :
وانما كان القول قولها فيها (٣) ، لان الاختلاف في ارادتها ولا يُطْلَع عليها إلا من قبلها فيقدم قولها فيها (٤) .
وبشكل (٥) بأن المعتبر ارادتها معاً للجنس المعين ، ولا تكفي ارادتها خاصة ، واردة كل منها لا يُطْلَع عليها إلا من قبله (٦) .
ولو حل (٧) بأن الارادة اذا كانت كافية عن ذكر الجنس المعين كان الاختلاف فيها اختلافاً في الجنس المعين فتقديم قولها من هذه الطبيعة لا من جهة تخصيص الارادة .

وقال الشيخ : يبطل الخلع هنا (٨) مع موافقته (٩) على السابق :

- (١) اي على الارادة بأن الجنس كان مراداً .
- (٢) كما مثلنا في المامش رقم ١٠ ص ١٠٨ فراجع .
- (٣) اي في الارادة .
- (٤) اي في الارادة .
- (٥) اي وبشكل هذا التعليل الذي ذكره في تقديم قولها في الارادة : اي اردت كذا ، بل المعتبر ارادتها معاً في الجنس فكيف يقدم قولها ويترك قوله .
- (٦) اي من قبل كل واحد منها .
- (٧) خلاصة هذا التعليل : أن الاختلاف في الارادة راجع الى الاختلاف في الجنس : وقد سبق أن الاختلاف اذا كان في الجنس فالقول قول الزوجة ، فهنا يقدم قولها ، لأن مال الاختلاف في الارادة الى الاختلاف في الجنس ، وليس لاجل اختلاف الارادة حتى يرد هذا الاشكال ويقال : إن ارادتها معاً معتبرة .
- (٨) اي في الاختلاف في الارادة .
- (٩) اي مع موافقة (للشيخ) قدس الله نفسه على السابق وهو الاختلاف =

وللقول بالتعالف هنا (١) وجه كالسابق (٢) .

ولو كان اختلافها في اصل الارادة (٣) مع اتفاقها على عدم ذكر الجنس فقال احدهما : لردلا جنساً معيناً ، وقال الآخر : إنا لم نرد ، بل اطلقنا رجوع النزاع الى دعوى الصحة والفساد (٤) . ومقتضى القاعدة تقديم مدعيها (٥) ، منها مع عبته (٦) .

ويمحتمل تقديم منكرها وبطلان (٧) ، لأصالة عدمها (٨) . وهو ظاهر القواعد (٩) ، وتقديم (١٠) قول المرأة ، لرجوع النزاع الى ارادتها كما هو ظاهر التحرير .
وفيه ما ذكر .

(ولو قال : خلعتك على الف في ذمتك فقالت : بل في ذمة زيد خلعت على الأقوى) ، لأنه مدع وهي منكورة ، لثبوت شيء في ذمتها

= في الجنس في تقديم قول الزوجة .

(١) أي في الاختلاف في الارادة .

(٢) وهو الاختلاف في المجلس مع اتفاقها في القدر .

(٣) بأن اختلفا في أن الجنس لربد أم لم يرد .

(٤) من جانب الذي يقول : إنا لم نرد ، بل اطلقنا .

والصحة من جانب الذي يدعي الارادة .

(٥) أي مدعي الصحة ، أو مدعي الارادة التي تؤل الى الصحة .

(٦) أي مع عبين مدعي الارادة .

(٧) أي وبطلان الخلع .

(٨) أي أصالة عدم الارادة فيترتب على هذا الأصل بطلان الخلع .

(٩) أي قواعد (العلامة) قدس الله نفسه .

(١٠) بالرفع عطفًا على قوله: ويمحتمل تقديم أي ويمحتمل تقديم قول المرأة .

لكالت اليمين عليها . وقال ابن البراء : عليه اليمين ، لأن الأصل في مال الخلع أن يكون في ذمتها فإذا ادعت كونه في ذمة غيرها لم تُسمع ، لأصالة عدم انتقالها عن ذمتها . وعلى الأول (١) لا عوض عليها ، ولا على زيد ، إلا باعترافه (٢) ، وتبين (٣) منه بمقتضى دعواه (٤) .

ومثله (٥) ما لو قالت : بلى خالعتك فلان والعوض عليه ، لرجوعه (٦) إلى إنكارها الخلع من قبلها ، أما لو قالت : خالعتك على الف ضمنها فلان عني ، أو دفعتها ، أو إبرأتني ، ونحو ذلك (٧) فعليها المال مع عدم البينة .

(والمباراة (٨) وأصلها المفارقة . قال الجوهري : تقول : بارأت شريكاً إذا فارقت ، وبارأ الرجل امرأته (٩) (وهي كالخلع) في الشرائط

(١) وهو قبول قول المختلعة .

(٢) أي الاعتراف زيد في أن العوض في ذمتي ففي هذه الصورة يجب على زيد دفع العوض .

(٣) من (بأن) بمعنى انفصل وانقطع : أي تنفصل المختلعة عن الزوج :

(٤) أي دعوى الزوج (خالعتك) .

(٥) أي ومثل ادعاء الزوج - (لو قال : خالعتك على الف في ذمتك فقالت :

بلى في ذمة زيد - في تقديم قولها) كذلك هنا يقدم قولها وتختلف :

(٦) أي لرجوع هذا المدعى .

(٧) مثل أعطيتها .

(٨) مصدر باب المفاصلة من بارأ يبارأ مبارأة يقال : بارأ الرجل امرأته

إذا فارقتها .

(٩) أي إذا فارقتها .

والأحكام (الا أنها) تفارقه (١) في امور :

منها : أنها (تقتب على كراهية كل من الزوجين) لصاحبه .
فلو كانت الكراهة من احدهما خاصة ، او خالية عنها (٢) لم تصح بالفظ
المباراة . وحيث كانت الكراهة منها (فلا تجوز الزيادة) في الفدية
(على ما اعطاها) من اللهر ، بخلاف الخلع حيث كانت الكراهة منها
فجمازت الزيادة : ونبتة بالفاء (٣) على كون هذا الحكم (٤) مرتباً
على الكراهة منها وان كان (٥) حكماً آخر يحصل به الفرق بينها ، وبين
الخلع :

(و) منها (٦) أنه (لابد هنا من الاتباع (٧) بالطلاق)
على المشهور ، بل لا تعلم فيه مخالفاً ، وادعى جماعة أنه اجماع ، (ولو (٨)
قلنا في الخلع : لا يجب) اتباعه بالطلاق ، ورؤي (٩) أنها لا تفتقر ايضاً

(١) اي تفارق المباراة الخلع .

(٢) اي المباراة خالية عن كراهة الزوج والوجة .

(٣) اي في قول المصنف : (فلا يجوز) .

(٤) وهو (عدم جواز اخذ الزيادة) .

(٥) اي وان كان عدم اخذ جواز الزيادة .

(٦) اي ومن الفروق .

(٧) بتخفيف التاء وزان انشاء .

(٨) لو هنا وصلية .

(٩) التهذيب ج ٨ ص ١٠٢ الطبعة الجديدة باب ٤ من ابواب الخلع والمباراة

الحديث ٢٥ .

الى الاتباع ، وربما كان به (١) قال ، لأن الشيخ نسب في كتابي (٢) الحديث للقول بلزوم اتباعها بالطلاق الى المحصلين من اصحابنا ، وهو يدل بمفهومه على مخالفة منهم غير محصل . والمحقق في النافع نسبة (٣) الى الشهرة وكيف كان فالعمل به (٤) متعين .

وصيغتها (بارأئك) بالهمزة (على كذا) قالت طالق ؛ ومنها (٥) أن صيغتها لا تنحصر في لفظها ، بل تقع بالكتابات الدالة عليها كفاسختك على كذا أو أبغتك ، أو بئسك ، لأن البيئونة تحصل بالطلاق وهو صريح ، بخلاف الخلع على القول المختار فيه (٦) ؛ وينبغي على القول بإقتضائه (٧) الى الطلاق ان يكون كالمباراة ؛ (ويشترط في الخلع والمباراة شروط الطلاق) من كمال الزوج ، وقصد ، واختياره ، وكون المرأة طاهرة (٨) طهراً لم يقاربها فيه بجماع

(١) أي بعدم احتياج للمباراة الى اتباعها بالطلاق ؛

(٢) وهما : (التهذيب . والامتنعار) ؛

(٣) أي القول باتباع المباراة بالطلاق .

(٤) أي بالاتباع ؛

(٥) أي ومن الفرق بين الخلع والمباراة .

(٦) وهو (علم وجوب اتباع الخلع بالطلاق) .

(٧) أي وعلى القول الآخر بإقتضائه الخلع الى الطلاق لا ينحصر الخلع

بلفظ خلعت ، أو خلعت ، بل يقع بكل لفظ فيكون كالمباراة في وقوعها بكل لفظ

(٨) هذه الصفة اسم فاعل . والمراد منه كون المرأة متلесе بالطهر الذي

يقع بين الحيضتين . وهذا التليس من مختصات المرأة ، ولهذا استغنت الصفة

عن علامة التأنيث .

إن كانت مدخولا بها حائلا (۱) غير يالسة ، والزوج (۲) حاضرا ،
أو في حكمه (۳) ، وغيرها من الشروط (۴) .

(۱) ای غیر حامل ؛

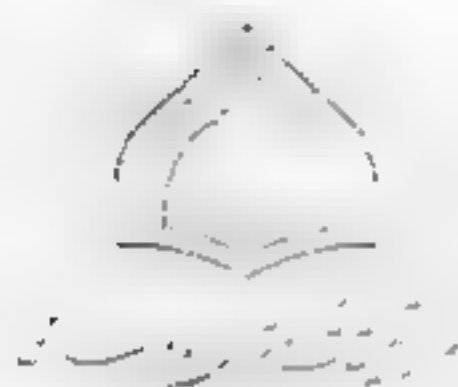
(۲) الواو عاطقة علی مدخول كانت وحاضرا بالنصب عبر كان: ای وکان
الزوج حاضرا ؛

وفي بعض النسخ (والزوج حاضر) بالرفع اذن تكون الواو حائلا : ای
في حالة حضور الزوج ؛

(۳) ای في حكم المصور كن بقدر علی استطلاع حالها .

(۴) كمصور العدلين .

کتاب الظہائر





كتاب الظهار

وهو فعال من الظهر ، اختص به (١) الاشتقاق ، لأنه محل الركوب في الركوب ، والمراد به هنا تشبيه المكلف من يملك نكاحها بظهر محرمة عليه ابتداءً بنسب ، او رضاع . قيل : او مصاهرة ، وهو (٢) محرم وان ترتبت عليه الاحكام لقوله تعالى : **وَإِلَهُمْ لَبَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ كَزُورٍ** (٣) ، ، لكن قيل : إنه لاصحاب فيه ، لتعقبه بالعلو (٤) .

ويضعف (٥) بأنه وصف مطلق فلا يبين كونه عن هذا الذنب

(١) أي اختص الظهار بالظهار ، لأن الظهر محل الركوب .

(٢) أي فعل الظهار .

(٣) سورة المجادلة : الآية ٢ - ٣ .

(٤) في قوله تعالى : **وَإِنْ أَقَّهَ لَتَمَنَّوْاْ فَفُورٌ** .

(٥) أي القول بعدم العقاب ضعيف ، لأن الوصف الذي في الآية الكريمة

في قوله تعالى : **(إِنْ أَقَّهَ لَتَمَنَّوْاْ فَفُورٌ)** وصف مطلق لم يشقيد بليلب مخصوص

او برجل مخصوص :

الامين (١) (وصيفته هي) ، او انت ، او هذه ، او فلانة (علي) ،
ونحوه (٢) ، او محذوف الصلة (٣) (كظهر امي ، او اخي ، او بنتي)
او غيرهن من المحرمات (ولو من الرضاع على الاشهر) في الامرين وهما :
وقوعه بتعليقه (٤) بنسب الام من المحارم النسبيات . ومحرمات الرضاع
مطلقاً (٥) :

ومستند (٦) عموم الحكم في الاول (٧) مع أن ظاهر الآية (٨) ، وصيب (٩)

(١) أي الظهار .

(٢) أي ونحو علي وهو مني ، او لذي .

(٣) أي الاختصار على (كظهر امي) من دون ذكر علي وشبهه :

(٤) أي بتعليق الظهار .

(٥) سواء كانت الامهات ام البنات ام الاخوات ام العمات ام

الحالات .

(٦) بالرفع مبتدأ خبره (صحيحاً) .

(٧) وهي المحارم النسبيات من الام والبنات والاخت والعمة والحالة :

(٨) في قوله تعالى : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ

مَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمُّهُنَّ إِلَّا تِلْكَ الْأُمَّهَاتُ وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ

مَنْكُرًا مِنْ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَحَفِيظٌ عَفُورٌ) المجادلة :

الآية ٢ - ٣ .

(٩) بالنصب عطفاً على اسم ان اي ومع ان سبب زول حكم

الظهار .

الحكم تعلقه (١)

(١) بالرفع خبر (اسم ان) ومرجع الضمير (الظهار) . اي ومع ان ظاهر الآية ، ومع ان سبب نزول حكم الظهار : هو (تعلق الظهار بالام) .
اما ظهور الآية فلان ظاهر التخصيص بنفي كونهم امهاتهم : أن التشبيه في الظهار في قول اوس كان بظاهر الام .

واما سبب نزول الآية فالبك نص الواقعة :

عن ابي جعفر عن امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليها : ان امرأة من المسلمين اتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت : يا رسول الله إن فلانا زوجي قد ثرت له بطني ، واحتته على دنياه وآخرتة فلم يرمني مكروها وانا اشكوه الى الله والبك .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : فاشعكيه قالت : إنه قال لي اليوم : انت علي حرام كظهر امي . وقد اخرجني من منزلي فانظر في امري فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما ازل الله كتابا اقضي به بينك وبين زوجك واذا اكره ان اكون من المتكلمين . فجعلت تبكي وتشتكي ما بها الى الله والى رسوله وانصرفت فسمع الله محاورتها لرسوله وما شكت اليه فانزل الله عز وجل قرأنا :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَلُّوْرَ كُأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ (المائدة ١ - ٢) .

فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله الى المرأة فقال لها : جثني بزوجه فاته به فقال : اقلت لامرأتك هذه : انت علي حرام كظهر امي فقال : قد قلت =

بالام صحبته (١) زارة ، وجبل عن الباقر والصادق عليها الصلاة والسلام
 = فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : قد انزل الله فيك قرآنا فقرأه عليه ما انزل
 الله من قوله : (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهُ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَى) ثم جاءك اليك الى قوله : **إِنَّ اللَّهَ**
لَعَفُوفٌ غَفُورٌ) ففهم امرائك اليك فانك قد قلت منكرا من القول وزورا قد عفا
 الله عنك ، وغفر لك فلا تعد .

فانصرف الرجل وهو نادم على ما قال لامرأته وكره الله ذلك
 للمؤمنين بعد .

(الوسائل) الطبعة القسدية المجلد ٣ ص ٢٣٤ كتاب الظهار الباب ١ -
 الحديث ٢ :

وفي نفس المصدر الحديث ١ - اسم المرأة خولة بنت المنذر وان زوجها
 اوس بن الصامت

(١) بالرفع خبر للمبتداء وهو (ومسنند الحكم) اي ومسنند هموم حكم
 الظهار في الام والبلت والاخت والعمة والخالة صحبة زارة المروية عن (الامام
 ابي جعفر الباقر) عليه السلام حيث قال في جواب سؤال (زارة) عن الظهار :
 (هو من كل ذي محرم من ام ، او اخت ، او عمة ، او خالة) :

وصحبة (جميل بن دراج) حيث قال ابو عبد الله عليه السلام في جواب
 سؤال جميل عن الرجل يقول لامرأته : **اليت علي** كظهر عمته ، او خالته قال عليه السلام
 (هو الظهار) :

فها ان الصحبتان صريحتان في ان الظهار عام يشمل كل ذي محرم ، من
 دون اختصاصه بالام فقط .

الدالتان عليه (١) صريحاً ، ولا شاهد اختصاص بالام النسبية في قوله تعالى : « ما هنَّ » أمهاتِهِمْ ، ، لانه لا ينفي غير الام (٢) ، ونحن نثبت غيرها بالانخبار الصحيحة (٣) ، لا بالآية (٤) ولا في صحيحة (٥) سيف التمار عن الصادق عليه السلام قال : قلت له الرجل يقول لامرأته : انت علي كظهر اخني ، او عمتي ، او خالتي قال : فقال : « انما ذكر الله تعالى الامهات وإن هذا حرام (٦) ، لأن عدم ذكره (٧) لغيرهن لا يدل على الاختصاص ، ولا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ،

= راجع الوسائل المطبوعة الفديعة المجلد ٣ كتاب الظهار ص ٢٣٤ الباب الاول الحديث ١ - ٢ :

- (١) اي على عموم حكم الظهار بحيث يشمل جميع المحارم النسبية . كما عرفت في الهامش رقم ١ ص ١١٩ مفصلاً .
- (٢) اي الآية لا تنفي الحكم من غير الام :
- (٣) المراد منها الصحيحتان المشار اليهما في الهامش رقم ١ ص ١٢٠ :
- (٤) المشار اليها في الهامش ١ ص ١١٨ .
- (٥) راجع الوسائل كتاب الظهار باب ٤ الحديث ٣ .
- (٦) هذه الجملة من قول الامام عليه السلام اي جملة (كظهر عمتي او اخني او خالتي) تدل على الحرمة التكليفية ، من دون دلالتها على الحرمة الوضعية بمعنى عدم ترتب الاثر على قول الرجل لو قال هكذا .
- (٧) اي عدم ذكر الله عز وجل غير الامهات لا يدل على الاختصاص :

او الخطاب ، لانه عليه السلام اجاب بالتحريم (١) ، ولعل السائل استفاد مقصوده منه (٢) اذ ليس في السؤال ما يدل على موضع حاجته (٣) :
ومستند هجومه في الثاني (٤) قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (٥) ، وقول الباقر عليه السلام في صحبة زهارة : « هو من كل ذي عهر من أم ، واخت ، او حمة ، او غالة ، الحديث ، وكل (٦) من الفاظ العموم يشمل الحرمة رضاعاً . ومن (٧)

-
- (١) اي بتحريم هذه الجملات بالحرمة التكليفية ، لا بالحرمة الرضعية :
(٢) اي ولعل السائل استفاد مقصوده وهي الحرمة التكليفية من جواب (الامام عليه السلام) .
(٣) اي ليس في سؤال السائل ما يدل على أن مقصوده من السؤال الحكمان الوضعي - والتكليفي .
(٤) وهو تعميم الحكم الى المحرمات للرضاعية من دون اختصاصه بالنسبات .
(٥) الوسائل كتاب النكاح باب ١ من ابواب ما يحرم بالرضاع الحديث ١ .
(٦) اي ونفط (كل) في الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ١٢٠ بقوله عليه السلام : (هو من كل ذي عهر) .
(٧) اي (من) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (يحرم من الرضاع) سببية اي التحريم يحصل بسبب كل عهر ، سواء كان نسبياً ام رضاعياً .

في الخبر تعالمة مثلها (١) في قوله تعالى : « مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ أُغِرُّوا قُنَادِرُهُمْ
تَاراً » ، وقوله « يُغْضِي مِنْ مَّهَابَتِهِ » (٢) ،

(١) اي ومثل من التعليلية التي في قوله تعالى : (مِمَّا خَطَبَاتِهِمْ) اي
لاجل خطباتهم لفرقوا سورة نوح - اية ٢٥ .

(٢) هذا بعض مصرع البيت ونحوه : « يُغْضِي حَيَاءً » و « يُغْضِي مِنْ مَّهَابَتِهِ »
كما يَكْتَلُمُ إِلَّا حِينَ يَتَشَمُّ » .

هذا البيت من قصيدة طويلة قالها (الفرزدق الشاعر) المعروف في واقعة
وخلاصتها : (ان هشام بن عبد الملك) في ايام ابيه جاء لمحج فحج وطاف وجهد
ان يصل الى الحجر الاسود ليستلمه فلم يقدر عليه لكثرة الزحام . فنصب له منبر
وجلس عليه ينظر الى الناس ومعه جماعة من اعيان اهل الشام فبينما هو كذلك اذ
اقبل (الامام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب صلوات الله وسلامه
عليهم) وكان من احسن الناس وجها واطيبهم ارجا لطف . فلما انتهى الى الحجر
لبيتم تنحى له الناس فاستلم . فقال رجل من اهل الشام : من هذا الذي قد هابه
الناس هذه الهيبة فقال هشام : لا اعرفه عفاة ان يرغب فيه اهل الشام
فيملكوه .

وكان الفرزدق حاضرا فقال : انا اعرفه . فقال الشامي : من هو يا (ابا فراس)
فقال تلك القصيدة المعروفة المشهورة المنونة في كتب الفريقين من جملتها .

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ التَّطَحُّاءُ وَطَانَهُ

وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْجَيْلُ وَالْخَرَمُ

هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ

هَذَا النَّفْيُ النَّفْيُ الطَّائِرُ لِقَلَمٍ -

أو بمعنى البساء (١) مثلها (٢) في قوله تعالى : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ » . والتقدير يحرم لاجل (٣)

= إِذَا رَأَى قُرَيْشٌ قَائِلُهَا

إِلَى مَكَايِمَ هَذَا يَنْتَهِي الْكَرَمُ

يُنْمِي إِلَى ذُرْوَةِ الْيَزْ لَقِي كَصُرَتْ

عَنْ تَبْلِيهَا حَرْبُ الْإِسْلَامِ وَالْعَجَمُ

فِي كَفِّهِ خَبِيزَانِ رُبْعُهُ حَقٌّ

مِنْ كَفِّ أَرْوَاحٍ فِي حَرْبِهِ تَشْتَمُ

بُغْضِي «بِإِسَاءٍ» وَبُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

كَأَمْ بِكُمْ أَيْلًا حَبِيبَ يَتَبَسَّمُ

إلى آخر القصيدة . والشاهد في « من » التي في (وبغض من مهابته) حيث إنها

للتعليل أي الناس تفض عيونها لاجل هيبة الامام عليه السلام وأنه مهاب
عندهم :

(١) أي (من) في قوله صلى الله عليه وآله : (يحرم من الرضاع) بمعنى

الباء أي بسبب الرضاع .

(٢) أي مثل من بمعنى الباء قوله تعالى : (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ

خَفِيٍّ) الشورى : الآية ٤٢ .

أي بطرف خفي .

(٣) بناء على أن (من تعليلية) :

الرضاع ، او بسببه (١) ما يحرم لاجل النسب ، او بسببه ، والتحريم في الظهار بسبب النسب ثابت في الجملة اجماعاً فثبت بسبب الرضاع كذلك (٢) وحينئذ (٣) فيندفع ما قبل : من أن الظهار سببه (٤) التشبيه بالنسب ، لا نفس النسب ، فلا يلزم من كون التشبيه بالنسب سبباً في التحريم كون التشبيه بالرضاع سبباً فيه ، لما (٥) قد عرفت من الملازمة (٦) ، ويمكن ان يذهب بالاشهر (٧) على ثالث (٨) وهو اختصاص التشبيه بمن ذكر وهو محرمات النسب والرضاع ، دون غيرهن ، لتخرج المحرمات مؤبداً بالمصاهرة

(١) بناء على أن (من سببه) .

(٢) اي في الجملة ، سواء كان التحريم في الام الرضاعي فقط ام في كل ذات محرم رضاعية .

(٣) اي وحين أن قلنا : إن لفظ (كل) في الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٤ ص ١٢٠ من الفاظ العموم ، وأن (من) في قوله صلى الله عليه وآله : (يحرم من الرضاع) المشار اليه في الهامش رقم ٣ ص ١٢٠ .
لعنانية ، او سببه لما يورده القائل في قوله .

(٤) اي سبب تحريم الزوجة في الظهار التشبيه بالنسب في قوله : كظاهر امي او اختي ، لا نفس النسب اي لا اذا قال : الت اختي ، او امي : فان هذا لا يكون موجبا لتحريم الزوجة .

(٥) رد من الشارح رحمه الله على (ما قبل) .

(٦) في قول (الشارح) (والتحريم في الظهار بسبب النسب ثابت في الجملة اجماعاً فثبت في الرضاع كذلك) اي اجماعاً .

(٧) في قول (المصنف) : ولو من الرضاع على الاشهر .

(٨) اي على قول ثالث .

فقد قيل : وقوعه (١) بالتشبيه بين ، الاشتراك في العلة وهي التحريم المؤبد (٢) ، ولمعوم قوله عليه السلام من كل ذي عرم (٣) ، ولا يتأليه قوله عليه السلام بعد ذلك : من أم ، أو اخت أو حمة ، لأن ذكرهن للمثال ، لا لمحصر إذ المحرم للنسبي أيضاً غير منحصر فيهن . ولم يقل أحد باختصاص الحكم (٤) بالثلاثة لكن المشهور عدم وقوعه متعلقاً بهن (٥) . (ولا اعتبار بغير لفظ الظهر) من أجزاء البدن كقوله : اذت على كبطن امي ، أو يدها ، أو رجلها ، أو فرجها ، لأصالة الإباحة ، وعدم التحريم بشيء من الأقوال ، إلا ما أخرجه الدليل ، ولدلالة الآية (٦) ، والرواية (٧) على الظهر ، ولأنه (٨) مشتق منه فلا يصدق بدونه .

-
- (١) أي بوقوع الظهار بام الزوجة وبنتها وهي الريبة ، وجدة الزوجة مثلاً
 (٢) فكما أن أم المظاهر وانحصرت بحالتها وعنته محرمات مؤبدة ، كذلك أم الزوجة وبنتها مع الدخول بالزوجة محرمات مؤبدة .
 (٣) في صحيفة وزارة المشار إليها في الهامش رقم ٧ ص ١١٨ من أن (كل من الفاظ المعوم) يشمل كل ذي عرم :
 (٤) وهو التحريم بالظهار :
 (٥) أي بالمصاهرات .
 (٦) في قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) المجادلة : الآية ٣ حيث إنها دالة على الظهر .
 (٧) وهي صحيفة وزارة المشار إليها في الهامش رقم ٧ ص ١١٨ وصحيفة جميل ابن دراج المشار إليها في الهامش رقم ٨ ص ١١٨ حيث إنها دالة على الظهر :
 (٨) أي الظهار مشتق من الظهر فلا بد من وقوعه بهذه اللفظة دون الأعضاء الأخرى .

وقيل : يقع بجميع ذلك (١) استناداً الى رواية ضعيفة (٢) ، ولوعلقه (٣) بما يشمل الظاهر كالبطن والجسم (٤) فالوجهان (٥) ، واولى (٦) بالوقوع (ولا التشبيه بالاب) وإن عين ظهره ، (او الاجنبية) وإن شاركها في التحريم ، (او اخت الزوجة) ، لأن تحريمها غير مؤبد ، وبفهم من تخصيصها بالذكر من بين المحرمات بالمصاهرة الميل الى التحريم بين (٧) وإلا (٨) لكان التمثيل بمن حرم منهن مؤبداً (٩) اولى .
(او مظاهرتها (١٠) منه) ، لأصالة عدم التحريم في ذلك كله ،

(١) اي بالبطن ، واليد ، والرجل ، والفرج .

(٢) وهي رواية سدير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يقول لامرأته : انت علي كسحرامي ، او ككفتها ، او كبطنها ، او كرجلها قال عليه السلام ما معنى به ان اراد به الظاهر فهو الظاهر الوسائل كتاب الظهار باب ٩ من ابواب الظهار الحديث ٢ :

(٣) اي لو علق الزوج الظهار :

(٤) بأن قال : انت علي كبدن امي ، او جسم امي . حيث إن البدن والجسم يشتملان على الظهر :

(٥) وهما : عدم الوقوع ، لأصالة الاباحة ، وعدم التحريم بشيء من الأقوال الا ما أخرجه الدليل .

والوقوع استناداً الى الرواية الضعيفة المشار اليها في الهامش رقم ٢ .

(٦) اي هنا .

(٧) اي ميل المصنف بالتحريم بالمصاهرة .

(٨) اي وإن لم يكن المصنف مائلاً الى التحريم بالمصاهرة .

(٩) كام الزوجة وبطنها .

(١٠) اي لاعتبار بمظاهرة الزوجة من الزوج في قولها : انت علي كظهر =

وكون (١) التحريم حكما شرعيا يقف على مورد (٢) (ولا يقع إلا متجزأ) غير معلق على شرط ، ولا صفة كقيدوم زيد (٣) ، وطلوع الشمس (٤) كما لا يقع الطلاق معلقا إجماعا ، وإنما كان (٥) مثله لقول (٦) الصادق عليه السلام : « لا يكون الظهار إلا على مثل موقع الطلاق » ، ولرواية القاسم ابن محمد قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : اني ظاهرت من امرأتي فقال : « كيف قلت » قال : قلت انت علي كظهر امي ان فعلت كذا وكذا . فقال : « لاشيء عليك ولا تعد (٧) » : ومثله روى (٨) ابن بكير عن أبي الحسن عليه السلام .

(وقيل) والقائل الشيخ وجماعة : (يصح تعليقه على الشرط) وهو ما يجوز وقوعه في الحال وعدمه كدخول الدار ، (لا على الصفة) وهي ما لا يقع في الحال قطعا ، بل في المستقبل كانقضاء الشهر : (وهو قوي) أصححته حرير عن الصادق عليه السلام قال : « الظهار ظهاران فأحدهما امي ، أو أبي مثلا .

(١) بالجر عطفًا على مدخول (لام الجارة) أي ولعدم :
(٢) ومورد الظهار مظاهره الزوج من الزوجة ، لأن الأحكام الشرعية لوقفية .

(٣) هلما في الشرط :

(٤) هلما في الصفة :

(٥) اسم كان مستتر يرجع إلى الظهار فالمعنى أنه إنما كان الظهار مثل الطلاق

في عدم وقوعه معلقا لقول (الصادق) عليه السلام .

(٦) الوسائل كتاب الظهار باب ٢ من أبواب الظهار الحديث ٣ .

(٧) الوسائل كتاب الظهار باب ١٦ من أبواب الظهار الحديث ٤ .

(٨) نفس المصدر الحديث ٣ .

ان يقول : انت علي كظهر امي ثم يسكت فذلك الذي يكفر قبل ان يواقع ، فإذا قال انت علي كظهر امي إن فعلت كذا وكذا ففعل وجبت عليه الكفارة حين يحنث (١) ، وقريب منها (٢) صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عنه (٣) عليه السلام فخرج الشرط عن المنع بها (٤) وبقي غيره (٥) حل اصل المنع .

وأما اخبار المنع من التعليق مطلقا (٦) فضميمة جداً ، لا تعارض الصحيح (٧) مع امكان حلها (٨) على اختلال بعض الشروط غير الصيغة كسماع الشاهدين قاله (٩) لو لم يكن ظاهراً لوجب ، جمعا بينها (١٠)

(١) نفس المصدر في ص ١٢٤ الهامش رقم ٨ الحديث ٧ :

(٢) اي من هذه الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ١ .

(٣) اي عن (الامام الصادق) عليه السلام :

راجع الوسائل كتاب الظهار باب ١٦ من ابواب الظهار الحديث ١ .

(٤) اي بهاتين الصحيحتين المشار اليهما في الهامش رقم ١ - ٢ :

(٥) اي تعليق الظهار على الصفة باق على اصل المنع وهو (عموم المنع) :

(٦) سواء كان الظهار مطلقا على الشرط ام على الصفة .

راجع الوسائل كتاب الظهار باب ١٦ من ابواب الظهار الحديث ٤ - ٣ - ٨ - ١٢ :

(٧) وهما صحيحة حرير وصحيحة عبد الرحمن المشار اليهما في الهامش

رقم ١ - ٢ :

(٨) اي حل هذه الاخبار الضعافت المشار اليها في الهامش رقم ٦ :

(٩) اي هذا الحمل لو لم يكن ظاهراً لوجب : اي وجب الحمل وان لم

يكن له ظهور :

(١٠) اي جمعا بين الاخبار الضعافت المشار اليهما في الهامش رقم ٦ الدالة

على منع وقوع الظهار مطلقا مطلقا مع الشرط ، او الصفة ، وبين الصحيحتين =

لواعتبرت (١) .

(والاقترب صحة توقيته بمدة) كأن يقول : الت علي كظهر امي الى ستة اشهر مثلاً ، لعموم الآيات (٢) ، والروايات (٣) ، ولأن الظهار كاليمين للقبالة الاقتران بالمدة ، وللأصل (٤) ، ولحديث (٥) سلمة بن صخر انه ظاهر من امرأته الى سلخ رمضان واقره النبي صلى الله عليه وآله وامره بالتكفير (٦) للمواقة قبله ، واقارره حجة كفعله ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقيل : لا يقع مطلقاً (٧) لان الله تعالى خلق رجل الوطء في كل المظاهر بالتكفير (٨) ولو وقع (٩) مؤقتاً أفنى الى الخيل بغيره (١٠) ،

= المشار اليها في الهامش رقم ١ - ٢ ص ٢٥ .

(١) اي لواعتبرت تلك الاخبار الضعاف للعمل بها .

(٢) وهي الآيتان الكرمان في سورة المجادلة : الآية ٢ - ٣ .

(٣) وهي المشار اليها في الهامش رقم ١ - ٢ - ٦ .

(٤) وهي أصالة الصحة .

(٥) سنن الترمذي ج ٣ ص ٤٠٤ مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٣٧ م

باب ٢٠ ما جاء في كفارة الظهار الحديث ١ :

(٦) اي بالكفارة قبل انقضاء المدة فالضمير في قبسه راجع الى (انقضاء

المدة) .

(٧) اي لا يقع الظهار مطلقاً ، سواء وقته بثلاثة اشهر ام باقل ام بأكثر .

(٨) في قوله تعالى : (وَاللَّيْنِ بِظَاهِرُونَ مِّنْ نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَمُودُونَ

لِيَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) المجادلة : الآية ٣ .

(٩) اي ولو صح الظهار الموقت .

(١٠) اي بغير التكفير .

واللازم (١) كاللزوم في البطلان .

وربما فرق بين المدة الزائدة على ثلاثة اشهر ، وغيرها (٢) ، لعدم المطالبة بالوطء قبلها (٣) وهي (٤) من لوازم وقوعه (٥) وهو (٦) غير كاف في تخصيص العموم :

(ولا بد من حضور عدلين) بسمعان الصيغة كالطلاق ، فلو ظاهر ولم يسمعه الشاهدان وقع لاغيا ، (وكونها طاهراً من الحيض ، والنفس) مع حضور الزوج ، لو حكمه ، وعدم الحبس كالطلاق وكان عليه أن ينبه عليه . ولعله أهمله لظهور أن هذه شرائط الطلاق (وان لا يكون قد قربها

(١) وهو أن القضاء الظهار الى الحيل " بغير التكفير باطل فكذا الملزوم وهو التوقيت الى وقت معين .

(٢) اي وغير المدة الزائدة ، فان زادت المدة على ثلاثة اشهر لا يجوز الظهار وان لم تزد جاز :

(٣) اي لعدم مطالبة الزوجة الزوج بالوطء قبل ثلاثة اشهر .

(٤) اي والحال ان مطالبة الزوجة الزوج بالوطء في تلك المدة من لوازم وقوع الظهار فيها :

(٥) مرجع الضمير (لظهار) .

(٦) رد من (الشارح) رحمه الله على الفرق بين المدة القليلة فيصح فيها

الظهار لعدم مطالبة الزوجة الوطئ فيها .

وبين المدة الكثيرة فلا يصح الظهار فيها ، لمطالبة الزوجة الوطئ فيها .

حاصل الرد : أن هذا المقدار من الفرق غير كاف في تخصيص عموم الادلة

من الآيات والاعبار الصحيحة التي مضت الاشارة اليها في الهوامش السابقة

في ذلك الظاهر) مع حضوره ايضاً كما سبق (١) فلو غاب وظن انتقالاً منه الى غيره وقع منه مطلقاً (٢) (وان يكون المظاهر كاملاً) بالبلوغ ، والعقل (قاصداً) فلا يقع ظهار للصبي ، والمجنون ، وفاقد القصد بالاكراه والحكر ، والاعفاء ، والغضب إن اتفق (٣) .

(ويصح من الكافر) هل اصح القولين ، للاصل (٤) ، والعموم (٥) ، وعدم المانع ، اذ ليس عبادة يمتنع وقوعها منه ، ومنعه الشيخ ، لأنه لا يفر بالشرع ، والظهار حكم شرعي ، ولأنه لا تصح منه الكفارة لاشتراط نيّة القرية فيها فيمتنع منه الفنة وهي من لوازم وقوعه .

ويضعف بأنه (٦) من قبيل الاسباب وهي (٧) لا تتوقف على اعتقادها والتمكن من التكفير متحقق بتقدمه الاسلام ، لأنه قادر عليه ، ولو لم يقدر على العبادات لامتنع تكليفه بها عندنا ، وإنما تقع منه باطلاً لفقد شرط (٨) مقدور .

(والاقترب صحته بملك الجين) ولو مدبرة ، او ام ولد ، لدخولها

(١) في كتاب الطلاق .

(٢) سواء صادف الخبض ام لم يصادف .

(٣) اي ان اتفق غضب بسلب القصد .

(٤) اي أصالة الصحة .

(٥) اي وعموم ادلة الظهار .

(٦) اي الظهار من قبيل اسباب التحريم .

(٧) اي اسباب التحريم لا تتوقف على اعتقاد سببها .

(٨) وهو الاسلام .

في عموم « وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ » (١) كدخولها (٢) في قوله تعالى : « وَأُمَمٌ هَاتُ نِسَائِكُمْ » (٣) فحرمت أم الموطوءة بالملك ، والصحيحة (٤) محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : وسألته عن الظهار على الحرة والامة فقال : نعم . وهي تشمل الموطوءة بالملك ، والزوجة . وذهب جماعة الى عدم وقوعه على ما لا يقع عليه الطلاق ، لان المفهوم من النساء الزوجة ، ولورود السبب فيها (٥) ، ولرواية (٦) حمزة بن حمران عن الصادق عليه السلام فيمن بظاهر أمته . قال : « يأنبها وليس عليه شيء » ، ولأن الظهار كان في الجاهلية طلاقا وهو لا يقع بها ، وللأصل (٧) . ويُضعف (٨) بمنع الحمل على الزوجة وقد سلف (٩) ، والسبب (١٠) لا يخص ، وقد حقق في الأصول ، والرواية (١١) ضعيفة

(١) المجادلة : الآية ٣ .

(٢) اي كدخول المملوكة .

(٣) النساء : الآية ٢٧ .

(٤) الوسائل كتاب الظهار باب ١١ من أبواب الظهار الحديث ٢ .

(٥) اي ولأن نزول الآية المكرمة كان في الزوجة .

(٦) نفس المصدر السابق في الهامش رقم ٤ الحديث ٦ .

(٧) اي ولبرائة ذمته من الكفارة ، او استصحاب حلية الوطى .

(٨) اي يضعف هذا الاستدلال .

(٩) في قول (الشارح) لعموم (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ) .

(١٠) وهو نزول الآية في الزوجة لا يخص الظهار بالزوجات الدائمات ،

لأن المورد لا يخص الوارد :

(١١) المشار إليها في الهامش رقم ٦ .

للسند ، وفعل (١) الجاهلية لا حجة فيه ، وقد نقل أنهم كانوا يظاهرون
من الامة ايضاً ، والاصل (٢) قد الدفع بالدليل ،
وهل يشترط كونها مدخولا بها قيل : لا ، للاصل (٣) ، والمعوم (٤) :
(والمروى) صحيحاً (اشترط الدخول) روى (٥) محمد بن مسلم
في الصحيح عن احدهما قال : لا يكون ظهاراً ، ولا إيلاء حتى يدخل
بها ، ، وفي صحيحة (٦) الفضل بن يسار أن الصادق عليه السلام قال :
ولا يكون ظهاراً ، ولا إيلاء حتى يدخل بها ، وهذا هو الاصح ، وهو (٧)
مخصص للمعوم (٨) بناء على أن خبر الواحد حجة وبمخصص عموم الكتاب
(وبكفي الدبر (٩)) ، لصدق لقوله به كالقيل :
(يرتفع الظهار بالرتقاء (١٠) والقرناء (١١) والمريضة التي لا توطء)

(١) وهو قوله : (ولأن الظهار كان في الجاهلية طلاقاً) :

(٢) وهو المذكور في الهامش رقم ٧ ص ١٢٩ :

(٣) أي الاصل الأولي العقلاني :

(٤) أي عموم قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ) .

(٥) الوسائل كتاب الظهار باب ٨ من ابواب الظهار الحديث ٢ .

(٦) نفس المصدر الحديث ١ .

(٧) أي ما انفكاه من الصبيحتين وهما : المشار اليهما في الهامش

رقم ٥ و ٦ .

(٨) أي عموم الآية الكريمة وهو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ)

(٩) أي الوطي في النبركاف في صفة الظهار .

(١٠) أي ذات الرق . والرتق بالتحريك الفرج المتعم الذي لا يمكن معه

الجماع يقال : رتقت المرأة رتقا أي التحم فرجها فهي رتقاء :

(١١) أي ذات القرن والقرن كفلس لحم يلبث في الفرج عند مدخل الذكر =

كلما ذكره المصنف وجماعة ، وهو يتم على عدم اشتراط الدخول ، أما عليه فلا ، لاطلاق النص (١) باشتراطه (٢) من غير فرق بين من يمكن ذلك (٣) في حقه بالنظر اليه ، واليها ، وغيره (٤) ، ولكن ذكر ذلك (٥) من اشتراط الدخول كالمصنف ، ومن توقف (٦) كالعلامة والمحقق : ويمكن ان يكون قول المصنف هنا من هذا القبيل (٧) . وكيف

— كالعدة الغليظة . وقد تكون عظماً يقال : قرنت المرأة اي صار فرجها ذا لحم يمنع منه الجماع .

(١) وهي صحيفة محمد بن مسلم المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ١٣٠ :

وصحيفة فضل بن يسار المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ١٣٠ :

(٢) اي باشتراط الدخول .

(٣) اي الدخول في حق الزوج .

(٤) اي ومن خبر فرق بين من لا يمكن الدخول في حقه لما منع منسه كأن

يكون هنينا ، او منها كأن تكون رتقاء او قرناء .

(٥) اي وقوع الظهار بالرتقاء والقرناء .

(٦) اي وذكر وقوع الظهار بالرتقاء والقرناء من توقف في اشتراط

الدخول .

(٧) اي يكون قول المصنف من هذا القبيل وهو (وقوع الظهار بالرتقاء

والقرناء) مع ان المصنف يشترط الدخول .

ولعل المصنف انما ذكر وقوع الظهار بالرتقاء والقرناء ، لانه لا يشترط

الدخول حيث إنه اسند اشتراط الدخول الى الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥

ص ١٣٠ بقوله : (والمروى) .

كان قبناه الحكم (١) على لشراط الدخول غير واضح (٢) ، والقول بأنه
انما يشترط حيث يمكن (٣) تحكم ، ومثله (٤) حكمهم بوقوعه من الخصي
والجبوب حيث يمتنع الوطء منها .

(ونجيب الكفارة بالعود وهي) أنث الضمير لتوسطه بين مذكر
ومؤنث أحدهما مفسر للآخر قاعدة مطردة (٥) ، اي المراد من العود
(ارادة الوطء) لا بمعنى وجوبها (٦) مستقراً بإرادته ، بل (بمعنى تحريم
وطئها حتى يكفر) فلو عزم (٧) ولم يفعل ولم يكفر ، لم بدا له في

(١) وهو وقوع الظهار بالرتقاء والقرناء .

(٢) اي لا يمكنه الافتاء بذلك .

(٣) وفي الرتقاء والقرناء لا يمكن الدخول فلا يشترط .

(٤) اي ومثل حكم الفقهاء بوقوع الظهار بالرتقاء والقرناء حكمهم بوقوعه
من الخصي . والجبوب .

والاشكال هو أن من بقي باشتراط الدخول لا يصح له الافتاء بوقوع
الظهار من هؤلاء :

(٥) وهي انه اذا دار الامر بين المرجع والخبر فراعاة الخبر اولى كقوله
تعالى : (فَلَمَّا رَأَى السَّمَاءَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي) ولم يقل : هذه وكقوله
تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) حيث لم يقل عزم من قاتل فتانك مع ان المرجع
وهي اليد والخصي مؤنثان .

(٦) اي الكفارة .

(٧) اي على الوطني .

ذلك (١) فطابقها سقطت عنه الكفارة ، ورجع (٢) في التحرير استقرارها (٣) به محتجاً بدلالة الآية . وهي قوله تعالى : " ثُمَّ يَتُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ " عليه (٤) .

وفي الدلالة (٥) عليه نظر ، وأما ظاهرها (٦) وجوبها بالعود قبل أن يتأسا ، لا مطلقاً (٧) ، وأما يحرم الوطء عليه به (٨) لا عليها ، إلا أن تكون معاونة له على الائتم فيحرم لذلك (٩) ، لا للظهار ، فلو تشبهت عليه على وجسه لا يحرم عليه ، أو استدخلته وهو قائم لم يحرم عليها ، لثبوت الحل لما قبله (١٠) والأصل (١١) إقلاؤه ، وبفهم من قوله (١٢) : بمعنى تحريم وطئها حتى يكفر ، أن (١٣) غير الوطء من ضروب الاستمتاع لا يحرم عليه

(١) أي في الوطئ .

(٢) أي (العلامة) قدس الله نفسه .

(٣) أي استقرار الكفارة . ومرجع الضمير في به (العزم) أي لو هزم

على الوطئ استقر وجوب الكفارة في ذمته .

(٤) أي حل وجوب الكفارة بمجرد العزم :

(٥) أي دلالة الآية الكريمة على وجوب الكفارة بمجرد العزم .

(٦) أي ظاهر الآية الشريفة .

(٧) ولو بمجرد العزم من قبل أن يتأسا .

(٨) أي يحرم الوطئ على الزوج بسبب الظهار ، لا على الزوجة :

(٩) أي للاعانة على الائتم .

(١٠) أي قبل الظهار :

(١١) أي استصحاب حل الوطئ لما إلى ما بعد الظهار .

(١٢) أي من قول المصنف :

(١٣) هذه الجملة مجازاً موقوفة نائب الفاعل ليفهم أي يفهم من قول المصنف =

وهو (١) احد القولين في المسألة لظاهر قوله تعالى : **مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْكَاسَ** اذ الظاهر منه الوطء كما في قوله تعالى : **مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ** ، وإن كان (٢) بحسب اللغة اعم منه حذراً من الاشتراك (٣) ، ولا يرد (٤) استلزامه النقل والاشتراك خير منه ، لأننا نجعله (٥) متواطئاً على معنى يشترك فيه كثير وهو تلاقي الاهدان مطلقاً (٦) ، وإطلاقه (٧) على الوطء استعمال اللفظ في بعض افراده . وهو (٨) اولى منها ومن المجاز ايضاً ومنه (٩)

= (بمعنى نحرهم وطئها حتى يكفروا) .

(١) أي عدم حرمة ضرور الامتناع في مسألة الظهار .

(٢) أي المس اعم من الوطي :

(٣) أي القول بكون المس اعم من الوطي لمراراً من الاشتراك اللفظي بمعنى وضعه للجماع تارة بوضع مستقل على حدة ، واخرى بوضعه لسائر الامتناعات ايضاً بوضع مستقل على حدة ، والاشتراك بخلاف الاصل .

(٤) دفع وهم حاصل الوهم : ان المس موضوع في اللغة للاعم فاذا قلنا باختصاصه بالوطي يلزم احد الامرين إما القول بالاشتراك اللفظي ، او النقل بمعنى نقله من المعنى العام الى المعنى الخاص مع ان الاشتراك اولى ، لانه خير من النقل .

(٥) أي نجعل المس متواطئاً .

هنا جواب عن التوهم الوارد المشار اليه في الهامش رقم ٤ .

(٦) بالجماع ، او غيره :

(٧) أي وإطلاق المس على الوطئ بعد ان فرضناه متواطئاً أي كلياً يطلق على أفرادها بالتساوي :

(٨) أي استعمال اللفظ في بعض افراده اولى من الاشتراك اللفظي والنقل ومن المجاز :

(٩) أي وما قلنا : وهو أن المس ظاهر في الجماع .

يظهر جواب ما احتج به الشيخ على تحريم الجميع (١) استناداً الى اطلاق المسيس (٢) .

وأما الاستناد الى تنزيلها (٣) منزلة المحرمة مؤبداً فهو مصادرة .
هذا (٤) كله اذا كان الظهار مطلقاً ، اما لو كان مشروطاً (٥)
لم يحرم حتى يقع الشرط ، سواء كان الشرط الوطء ام غيره :
ثم ان كان هو (٦) الوطء تحقق بالنزع فصحرم المعاودة قبلها (٧)
ولا تجب قباه (٨) وان طالت مدته على اصح القولين حملاً على المتعارف (٩) .
(ولو وطء قبل التكفير حامداً) حيث يتحقق التحريم (١٠) (فكفارته ان)

(١) اي الجماع وغيره .

(٢) في قوله تعالى : (من قبل ان يتأسا) .

(٣) اي استناد قول الشيخ في تنزيل المرأة المظاهرة منزلة الام ، او الاخت
او البنت في كونهن محرمة مؤبدة حيث شبهن بهن مصادرة ، لانه محل النزاع فلا يصح
كونه دليلاً .

(٤) اي ما قلناه في وجوب الكفارة قبل المسيس اذا كان الظهار مطلقاً
من دون تقييده بشرط كقوله : انت علي كظهر امي فانه تجب الكفارة قبل الوطي
بمعنى انها محلة للوطي :

(٥) كما لو قال انت علي كظهر امي لو فعلت كذا مثلاً ، فانه حينئذ
لا تجب الكفارة قبل الوطي ما لم يتحقق الشرط .

(٦) اي كان الشرط هو الوطء تحقق الشرط بالانخراج .

(٧) اي قبل الكفارة .

(٨) اي لا تجب الكفارة قبل النزع وان طالت مدة الادخال :

(٩) وهو عدم تمامية الوطي الا بالانخراج :

(١٠) بان كان الظهار مطلقاً ، او مشروطاً تحقق شرطه .

أحديها للوطء ، والاخرى للظهار ، وهي الواجبة بالعزم (١) ، ولا شيء على الناسي (٢) ، وفي الجاهل وجهان : من (٣) انه عاود ، وصلته (٤) في كثير من نظائره .

(ولو كرر الوطء) قبل التكفير عن الظهار وإن كان قد كفر من الاول (٥) (تكررت الواحدة (٦)) وهي التي وجبت للوطء ، دون كفارة الظهار فيجب عليه ثلاث للوطء الثاني (٧) ، وأربع للثالث (٨) وهكذا (٩) ، ويتحقق تكراره (١٠) بالعودة بعد النزع التام ، (وكفارة الظهار بمالها) لا تتكرر بتكرر الوطء .
(ولو طلقها طلاقاً بائناً ، أو رجعيّاً وانقضت المدة حلت له من غير

(١) أي بالعزم على الوطء .

(٢) أي إذا نسي الظهار فوطأ :

(٣) دليل لوجوب الكمارتين .

(٤) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) : أي ومن كون الجاهل معذوراً

في كثير من نظائر هذا المقام كالجاهل بنجاسة ثوبه أو بدنه وهو في الصلاة أو كالجاهل بنصبية المكان وهو يصلي فيه فإن الصلاة في هذه الموارد صحيحة .

(٥) أي من الوطء الاول .

(٦) أي الكفارة الواحدة تتكرر بتكرر الجماع .

(٧) كفارتان لوطي ، وثلاثة للظهار .

(٨) أي ثلاث كفارات لوطي ، وواحدة للظهار .

(٩) أي لو وطأ أربع مرات فخمس وهكذا .

(١٠) أي تكرار الوطء .

تكفير) ، لرواية (١) بريد المجل وغيره (٢) ، ولصيرورته (٣) بذلك (٤) كالاجنبي ، واستباحة الوطء (٥) ليس بالعقد الذي لحقه التحريم ، وُروى (٦) أن ذلك (٧) لا يسقطها ، وحلت (٨) على الاستحباب ، ولوراجع في الرجعية عاد التحريم (٩) قطعا . (وكذا (١٠) لوظاهر من أمة) هي زوجته (ثم اشتراها) من مولاها ، لاستباحتها حينئذ (١١) بالملك ، وبطلان حكم العقد كما بطل حكم السابق (١٢) في السابق (١٣) وكذا

- (١) الرسائل كتاب الظهار باب ١٠ من ابواب الظهار الحديث ٢ :
- وفي (جامع الرواة) ايضاً (بريد) . والحديث مروي عن الكناسي اي عن بريد الكناسي ، لا المجل .
- (٢) نفس المصدر الاحاديث .
- (٣) اي الرجل .
- (٤) اي بعد انقضاء العدة .
- (٥) اي بعد انقضاء العدة ، والعقد الجديد عليها .
- (٦) الرسائل كتاب الظهار باب ١٠ من ابواب الظهار الحديث ٩ .
- (٧) اي أن العقد الجديد عليها بعد انقضاء العدة لا يسقط الكفارة عنه اذا هزم حل الوطي .
- (٨) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ .
- (٩) اي تحريم الوطي قبل الكفارة .
- (١٠) أي وكذا تسقط الكفارة .
- (١١) أي بعد ان اشتراها .
- (١٢) أي العقد السابق يبطل حكمه وهي حرمة الوطي قبل الكفارة ، ويأتي حكم جديد وترتفع الحرمة في العقد الجديد .
- (١٣) أي فيما سبق وهو مالم يطلّق زوجته بائناً ، أو رجعيّاً وانقضت عدتها .

يسقط حكم الظهار لو اشترأما (١) غيره وفسخ العقد (٢) ، لم تزوجها المظاهر (٣) بعقد جديد :

(ويجب تقديم الكفارة على الميسر) لقوله تعالى : ومن قبل أن يتأسأ ، (ولو ماطل (٤)) بالعود ، او (٥) للتكفير (وافته الى الحاكم فيستظهره ثلاثة اشهر) من حين المرافعة (حتى يكفر وبنيء) اي يرجع عن الظهار مقدما للرجعة (٦) على الكفارة كما مر (٧) (او يطلق ويجهره على ذلك (٨) بعدها) اي بعد المدة (٩) (لو امتنع) لان لم يختار احدهما فبقى عليه في المطعم والمشرب حتى يختار احدهما ، ولا يجهره على احدهما هنا ، ولا يطلق (١٠) عنه كما لا يمتنعه (١١) لو صبرت :

(١) أي الأمة التي هي زوجة الرجل الذي ظاهرها :

(٢) من قبل المولى الجديد الذي هو المشتري :

(٣) وهو الزوج الذي ظاهرها :

(٤) أي الزوج للمظاهر .

(٥) في النسخ الموجودة عندنا الخطية والمطبوعة (أو التكفير) والصواب

(والتكفير) بالواو ، لأن العود لا يكون إلا بعد الكفارة ، لا قبلها .

(٦) أي نية الرجوع :

(٧) في قول (المصنف) رحمه الله : (ويجب للكفارة بالعود وهي ارادة

الوطي) :

(٨) أي على الطلاق ، أو التقى .

(٩) أي بعد ثلاثة أشهر .

(١٠) أي الحاكم عن الزوج المظاهر الماطل .

(١١) أي لا يتعرض الحاكم الزوج لو صبرت الزوجة على هدم المقاربة .

كتاب الصلاة

— — —
— — —



كتاب الایلاء

الایلاء (و) هو مصدر (١) آلی یولی اذا حلف مطلقاً (٢) وشرعاً (هو الحلف على ترك وطء الزوجة الدائمة) المدخول بها قبلاً (٣) او مطلقاً (ابدأ (٤) ، او مطلقاً) من غیر تقييد بزمان ، (اوزيادة (٥) على اربعة اشهر ، للاضرار بها) فهو (٦) جزئي من جزئيات الایلاء الكلّي أطلق عليه (٧) . والحلف فيه (٨) كالجنس يشمل الایلاء الشرعي وغيره ،

(١) مصدر باب الإفعال . وأصل آلی : آو . قلبت الواو المتحركة المفتوحة ما قبلها الى الألف .

(٢) أي من دون تقييد بترك وطئ الزوجة فكل حلف إیلاء ، سواء كان على ترك الوطئ أم غيره .

(٣) قبل ترك الوطئ بان يحلف على ترك وطئ الزوجة قبلاً ، أو يحلف على ترك الوطئ مطلقاً من دون تقييد بالقبل .

(٤) هذا ظرف لترك الوطئ أيضاً أي يحلف على ترك وطئ الزوجة دائماً ، أو يحلف مطلقاً من دون تقييد بالدوام .

(٥) هذا ظرف أيضاً لترك الوطئ أي يحلف على ترك وطئها أكثر من اربعة اشهر .

(٦) أي هذا الحلف المخصوص وهو (الحلف على ترك الوطئ بالخصوصيات المذكورة) فرد من أفراد الحلف المطلق الكلّي .

(٧) أي أطلق لفظ الایلاء الكلّي على جزئي من جزئياته .

(٨) أي الحلف في تعريف الایلاء في كلام المصنف .

والمراد الحلف بالله تعالى كما سيأتي :

وتقييده بترك وطء الزوجة يُخرج اليمين على غيره (١) فإنه لا يلحقه (٢) احكام الايلاء الخاصة به ، بل (٣) حكم مطلق اليمين ، واطلاق الزوجة يشمل الحرية ، والأمة المسلمة ، والكافرة ، ويخرج بها (٤) الحلف على ترك وطء الأمة الموطوءة بالملك . وتقييدها (٥) بالدائمة ، المتمتع بها فإن الحلف على وطئها لا يعد ايلاء ، بل يميناً مطلقاً فينبع الأول في الدين ، أو الدنيا (٦) ، فإن تساوى انعقد يميناً يلزمه حكمه ، وكلنا (٧) الحلف على ترك وطء الدائمة مدة لا تزيد عن أربعة أشهر .

وزدنا في التعريف قيد المدخول بها لما هو المشهور بين الأصحاب من اشتراطه من غير نقل الخلاف فيه ، وقد اعترف المصنف في بعض تحقيقاته



(١) سواء كان الحلف على ترك الاستمتاع الزوجية أم غيرها فعلا أو تركاً حتى الحلف على فعل الوطي .

(٢) أي لا يلحق اليمين على غير ترك الوطي احكامُ الايلاء .

(٣) أي بل يلحقه حكم مطلق اليمين غير احكام الايلاء .

(٤) أي بالزوجة .

(٥) أي ويخرج بتقييد الزوجة بالدائمة .

(٦) أي هذه اليمين المطلقة التي كانت على ترك وطئ الأمة الموطوءة أو المتمتع بها تقع الأولوية في الدين ، أو الدنيا .

فاذا وقع الحلف على الأولى انعقد ، وعلى غير الأولى لا انعقد .

(٧) أي الحلف على ترك وطئ الزوجة أقل من أربعة أشهر يقع الأولوية ،

أو التساوي أي ينعقد الحلف في جانب الأولى إما في التساوي فينعقد في الجانبين ،

بعدم وقوفه على خلاف فيه ، والاخبار (١) الصحيحة مصرحة باشتراطه (٢) فيه وفي الظهار وقد تقدم (٣) بعضها ، وقيد القيل ، أو مطلقاً احترازاً عما لو حلف على ترك وطئها دبراً فإنه لا ينتقد إيلاء كما لا تحصل الفئة به : واعلم ان كل موضع لا ينتقد إيلاء مع اجتماع شرائط اليمين يكون يميناً : والفرق بين اليمين ، والإيلاء مع اشتراكها في أصل الحلف والكفارة الخاصة . جواز مخالفة اليمين في الإيلاء ، بل وجوبها (٤) على وجه مع الكفارة ، دون اليمين المطلقة ، وعدم اشتراط انعقاده (٥) مع تعلقه بالمباح بأولوبته ديناً ، أو دنياً ، أو (٦) تساوي طرفيه ، بخلاف اليمين (٧)

(١) الوسائل كتاب الإيلاء باب ٥ من أبواب الإيلاء الحديث ٢ - وهاب

١ - ٢ الحديث ١ - وهاب ٨ - الأحاديث وهاب ٩ - الأحاديث :

(٢) أي الدخول في الإيلاء .

(٣) في كتاب الظهار ص ١٣٠ هامش رقم ٥ - ٦ :

(٤) أي وجوب المخالفة على وجه التخيير بينها ، وبين الطلاق :

(٥) أي الإيلاء لا يشترط أن يكون متعلقه أولى في الدين ، أو للدنيا ،

أو متساوي الطرفين في الدين أو الدنيا .

(٦) أي لا يشترط في الإيلاء أن يكون متعلقه متساوي الطرفين في الدين ،

أو الدنيا .

(٧) فإنه يشترط أن يكون متعلق اليمين أولى ديناً ، أو دنياً ، أو متساوي

الطرفين .

واشتراطه (١) بالاضرار بالزوجة كما علم من تعريفه (٢) فلو حلف على ترك وطنها لمصلحتها كماصلاح لبنها ، أو كونها مريضة كان يمينا ، لا ايلاء ، واشتراطه (٣) بدوام عقد الزوجة ، دون مطلق اليمين (٤) ، وانحلال اليمين على ترك وطنها بالوطء دبراً مع الكفارة ، دون الايلاء (٥) الى غير ذلك من الاحكام المختصة بالايلاء المذكورة في بابها (٦) .

(ولا ينعقد الايلاء) كطلاق اليمين (إلا باسم الله تعالى) المخصص به او الغالب كما سبق تحقيقه في اليمين (٧) ، لا بغيره من الاسماء وإن كانت معظمة ، لأنه (٨) حلف خاص وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : ومن كان حالفاً فليحلف بالله تعالى ، او فليصمت (٩) ، ولا تكفي نيته (١٠) ، بل يعتبر كونه (متلفظاً به (١١)) ولا يختص بلفظ ، بل ينعقد بالعربية وغيرها (لصدقه عرفاً بأي لسان اتفق) (ولا بد في المخلوف عليه) وهو

(١) اي اشتراط الايلاء

(٢) في قول (المصنف) رحمه الله : (للاضرار بها) .

(٣) اي اشتراط الايلاء .

(٤) فانه لا يشترط في مطلق اليمين دوام النكاح .

(٥) فان الايمان بالدبر في الايلاء لا يحصل به الفتة .

(٦) فيما يأتي مفصلاً .

(٧) في الجزء الثالث من طبعتنا الجديدة (كتاب النذر وتوابعه) ص ٤٨ .

(٨) اي الايلاء .

(٩) اي يسكت .

(١٠) اي نية الخلف .

(١١) اي بلفظ الجلالة .

الجماع في القبل (من اللفظ الصريح) الدال عليه (١) (كادخال الفرج في الفرج) ، او تغيب الحشفة فيه ، (او اللفظة المختصة بذلك) لغة وحرفاً وهي مشهورة (٢) ،

(ولو تلفظ بالجماع ، او اللوطه وأراد الإبلاء صح) ، وإلا (٣) فلا ، لاحتمالها (٤) ارادة غيره ، فانها وضعا لغة لغيره (٥) وانما كني بها عنه (٦) علولا مما يستهجن الى بعض لوازمه ثم اشتهر فيه (٧) حرفاً فوقه مع قصده (٨) .

والتحقيق أن القصد معتبر في جميع الالفاظ وإن كانت صريحة ، فلا وجه لتخصيص اللفظين به (٩) . واشتراكها او إطلاقها (١٠) لغة

(١) أي على الجماع .

(٢) وهو لفظ (البك) بأن يقول الرجل لها : (والله لا أبكك) .

(٣) أي وإن لم يرد من الجماع ، أو الوطي (الإبلاء) .

(٤) أي لاحتمال الجماع ، أو الوطي ارادة غير المعنى المخصوص :

(٥) أي لغير الجماع .

(٦) أي عن الجماع .

(٧) أي اشتهر لفظ الجماع في الجماع بالمعنى المخصوص .

(٨) مرجع الضمير (الإبلاء) والمصدر مضاف الى المفعول . والفاعل

محذوف وهو المولي .

ومرجع الضمير في به : (الجماع ، أو الوطي) . والفاعل في وقع (الإبلاء) .

والمعنى : أن الجماع ، أو الوطي بعد اشتهارهما في الجماع بالمعنى المخصوص يقع

الإبلاء بها لو قصد الإبلاء منها .

(٩) أي لا وجه لاختصاص الجماع أو الوطي بالقصد .

(١٠) أي اشترك الجماع أو الوطي بين الجماع وغيره لغة ، أو إطلاقها على غير

على غيره لا يضر مع اطلاق العرف على انصرافها اليه (١) . وقد روى ابو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن الابلاء ما هو ؟ قال : هو ان يقول للرجل لامرأته والله لا اجامعك كذا وكذا ، (٢) الحديث ولم يقيد (٣) بالقصد فإنه معتبر مطلقاً (٤) ، بل اجاب به (٥) في جواب : ما هو المحمول على نفس الماهية ، فيكون حقيقة (٦) الابلاء ، ودخول غيره (٧) من الالفاظ الصريحة حينئذ (٨)

الجماع لغة .

(١) اي مع اطلاق العرف على انصراف الجماع والوطي الى الجماع بالمعنى المخصوص :

(٢) الوسائل للطبعة الجديدة كتاب الابلاء ج ١٥ ص ٥٤٢ الباب ٩ الحديث ١ .

(٣) اي الامام عليه السلام لم يقيد الابلاء بالقصد في جواب السائل .

(٤) اي القصد معتبر مطلقاً ، سواء كان في الجماع او الوطي ام غيرهما لعدم

تقييد الامام عليه السلام الابلاء بالقصد ليس دليلاً على ان القصد غير معتبر في جميع الالفاظ بل هو أمر مفروغ عنه .

(٥) اي اجاب الامام عليه السلام بلفظ (الجماع) في جواب (ما هو)

الذي يحمل هذا الجواب على نفس الماهية في قوله : (الابلاء ما هو) فقال

عليه السلام : (هو ان يقول الرجل لامرأته : والله لا اجامعك كذا وكذا) .

كما يقال - في جواب الانسان ما هو - : (حيوان ناطق) .

(٦) ينصب حقيقة بناء على انه غير (يكون) واسمه الجماع اي يكون الجماع

حقيقة الابلاء .

(٧) اي ودخول غير الجماع من الالفاظ للصريحة في الجماع :

(٨) أي حين ان كان الجماع حقيقة الابلاء .

بطريق اولى فلا ينافيه (١) خروجها عن الماهية المحيطة بها .
نعم يستفاد منه (٢) أنه لا يقع بمثل المباشرة ، والملازمة والمباشرة
التي يعبر بها عنه (٣) كائناً وإن قصد (٤) ، لإشتهاك اشتراكها (٥) ،
بخلاف الجماعة حيث حكموا بوقوعه بها (٦) .

(١) مرجع الضمير (الجماع) . ومقصوده رحمه الله : ان غير الجماع
من الالفاظ الصريحة في الجماع لا ينافي دعواها في حكم الجماع خروجها عن جواب
(الامام) عليه السلام في السؤال عن ماهية الايلاء .

(٢) مرجع الضمير (جواب الامام) . والفاعل في لا يقع (الايلاء) أي
يستفاد من (جواب الامام) عليه السلام في السؤال عن ماهية الايلاء : ان الايلاء
لا يقع بمثل المباشرة والملازمة والمباشرة في قول المولي : والله لا باضعتك ، ولا
لامستك ، ولا باشرتك وإن كان يعبر عن الجماع بهذه الالفاظ كثيراً .

(٣) مرجع الضمير (الجماع) وفيها (الالفاظ) المذكورة من المباشرة
والملازمة والمباشرة .

والمعنى كما عرفت في الهامش رقم ٢ .

(٤) أي وان قصد الجماع بهذه الالفاظ المشار اليها عند الهامش رقم ٣ بل لا بد
في وقوع الايلاء من لفظ الجماع او ما هو صريح فيه .

(٥) مرجع الضمير الالفاظ المذكورة من المباشرة والملازمة والمباشرة .
واللام في لإشتهاك اشتراكها تعليل لعدم وقوع الايلاء بهذه الالفاظ وان قصد بها
الجماع ، لإشتهاك ان هذه الالفاظ مشتركة بين الجماع وغيره .

(٦) أي بوقوع الايلاء بهذه الالفاظ المذكورة وان كانت مشتركة بين الجماع

وغيره .

نعم لو تحقق في العرف انصرافها ، او بعضها اليه وقع به (١) :
ويمكن ان تكون فائدة تقييده (٢) بالارادة أنه لا يقع (٣) عليه
ظاهراً بمجرد سماعه موقفاً للصيغة بها ، بل يرجع اليه في قصده فإن
اعترف بآرادته (٤) حكم عليه به ، وإن ادعى عدمه قبل (٥) ، بخلاف ما
لو سمع منه الصيغة الصريحة فإنه لا يقبل منه دعوى عدم القصد ،
عملاً بالظاهر من حال الماقل المختار ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى ليرجع
الى نيته .

(١) مرجع الضمير (المنصرف الى الجماع) الدال عليه المصدر وهو
الانصراف ، او (بعضها) . والفاعل في وقع (الابلاء) .
ومرجع الضمير في اليه (الجماع) ، وفي بعضها والصرفها (الالفاظ
المذكورة) وهي (المباشرة والملازمة والمباشرة) .
والمعنى : أن كل هذه الالفاظ ، او بعضها لو كانت منصرفة عند العرف
الى الجماع لوقع الابلاء بها ، ولصح ان يقول المولى : (والله لا يابض منك اولا لاستك
اولا باشر لك) .

(٢) مرجع الضمير (الجماع ، او الوطى) فالصـدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف وهو (المصنف) .
والمعنى : ان تقييد المصنف الجماع او الوطى بالارادة في قوله : (ولو تلفظ
بالجماع ، او الوطى واراد الابلاء صح) .
(٣) أي الابلاء لا يقع في الخارج ولا يترتب اثره لو وقع على مثل هذا
الحلف وهو التلفظ بالجماع ، او الوطى بمجرد سماع المخاطب من المولى وقوع صيغة
الابلاء بهذين اللفظين .

(٤) أي بآرادة الابلاء من اللفظين المذكورين فيحكم على المولى بالابلاء .
(٥) أي ادعى عدم ارادة الابلاء من اللفظين المذكورين قبل منه .

(ولو كنى بقوله : لا جمع رأسي ورأسك محذرة واحدة ، أو لأسأفتك) بمعنى لا جمعني وإيداك سقف (وقصد الإبلاء) أي الحلف على ترك وطنها (حكم الشيخ) والعلامة في المختلف (بالوقوع) ، لأنه لم يظ استعمال عرفاً فيما نواه فيحمل عليه كغيره من الالفاظ ، ولدلالة ظاهر الاخبار (١) عليه حيث دلت على وقوعه (٢) بقوله : لأغيضنك ، فهذه (٣) أولى ، وفي حصة (٤) يريد من الصادق عليه السلام أنه قال : « إذا آلى الرجل أن لا يقرب امرأته ، ولا يمسها ، ولا يجمع رأسه ورأسها فهو في سعة ما لم تمض الأربعة أشهر » .

والأشهر عدم الوقوع (٥) ، لأصالة الحل ، واحتمال (٦) الالفاظ لغيره احتمالاً ظاهراً فلا يزول الحيل^٦ المتحقق بالتمثل (٧) ،

فالحاصل : أن الإبلاء وعدمه دائر مدار الإرادة وعدمها في هذين اللفظين . فان قصد بها الإبلاء وقع بها ، وإن لم يقصد لم يقع بها .

(١) الوسائل ج ١٥ ص ٥٤١ وما بعده - الطبعة الجديدة .

(٢) أي الإبلاء .

(٣) أي هذه الالفاظ (لا جمع رأسي ورأسك محذرة ، أو لا سأفتك)

أولى بوقوع الإبلاء بها من لفظ (لأغيضنك) .

(٤) (الوسائل) الطبعة الجديدة ج ١٥ ص ٥٤٣ كتاب الإبلاء الباب ١٠

الحديث ١ .

(٥) أي عدم وقوع الإبلاء بالكناية وإن قصد بها الإبلاء .

(٦) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) أي ولاحتمال الالفاظ الكنائية

لغير الإبلاء .

(٧) أي بالالفاظ المحتملة للإبلاء وهي المذكورة في قوله : (لا جمع رأسي

ورأسك محذرة ، ولا سأفتك) .

والروايات (١) ليست صريحة فيه .

ويمكن كون الواو في الأخيرة (٢) لتجمع فيتعلق الابلاء بالجميع ،
ولا يلزم تعلقه بكل واحد .

واعلم أن اليمين في جميع هذه المواضع (٣) تقع على وفق ما قصده
من مدلولاتها (٤) ، لأن اليمين تنعين بالنية حيث تقع الالفاظ محتملة (٥) ،
فإن قصد بقوله : لا أجمع رأسي ورأسك محدة نومه مجتمعين عليها
لأنه قدت كذلك (٦) حيث لا اولوية في خلافها (٧) ،

(١) وهي الواردة في الابلاء ، لا تدل صراحة على وقوع الابلاء بالالفاظ
الكتابية .

راجع الوسائل ج ١٥ ص ٥٤١ لما بعده .

(٢) أي الواو في الرواية الأخيرة المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ١٥٣ في قوله
عليه السلام : (إذا آلى الرجل أن لا يقرب امرأته ، ولا يمسه ، ولا يجمع رأسه
ورأسها) يمكن أن تكون لتجمع . بمعنى أن جميع هذه الالفاظ المذكورة بنهاها
لها مدخلية في وقوع الابلاء بها ، لا أنه بكل واحد منها يقع الابلاء لو آلى الرجل
بكل واحد منها .

(٣) وهو قول المولي : لا جمع رأسي ورأسك محدة . أولا ما قفتك
أولا لامستك ، أو لا قربتك .

(٤) أي من المتأويل التي يمكن إرادتها من هذه الالفاظ غير الصريحة .

(٥) كما فيما نحن فيه ، حيث إن الالفاظ المذكورة في الهامش رقم ٣ محتملة
للجاء ، وغيره فتعين بالنية .

(٦) أي مجتمعين على المحدة فقط مجردا عن الجاء ، كما يمكن أن يجامع بلا أن
يجتمع على محدة .

(٧) مرجع الضمير المتأويل التي قصدتها للمولي .

وان قصد به (١) الجماع انعقد كذلك (٢) ، وكذا غيره (٣) من الالفاظ حيث لا يقع الايلاء به (٤) .

(ولا بد من تجريده عن الشرط والصفة (٥)) على اشهر القولين لأصالة عدم الوقوع في غير الملتصق عليه وهو انجرد عنها .
وقال الشيخ في المبسوط والاملاية في المختلف : يقسم معاقاً عليها ،

= واراد من خلافها (المعاني التي لم يقصدها المولي) . فاللهي : اذا لم تكن اولوية لبعض المعاني التي لم تقصد من تلك الالفاظ المحتملة للمعاني المتعددة على تلك المعاني المقصودة .

(١) أي بقوله : لا جمع راسي وراسك بخندة .

(٢) أي على ترك الجماع

(٣) أي غير لا جمع راسي وراسك بخندة من الالفاظ الاخر كقولك :
لاساقتك ، اولا لاسنتك ، او لاقربتك فانها كمثل لا جمع راسي في كونها تابعة لما قصد .

فإن قصد منها النوم مجردا عن الجماع وقع كذلك ، وإن قصد بها النوم مع الجماع وقع كذلك ؛

(٤) لان الايلاء كما علمت يقع بالفاظ خاصة .

(٥) اما تعليقه على الشرط كقولك : (ان قدم زيد) :

واما تعليقه على الصفة كقولك : (إن طلعت الشمس) .

والفرق بين الشرط والصفة : ان الشرط ممكن الوقوع فان القدوم ممكن .
والصفة متحققة للوقوع كطلوع الشمس .

وقد عرفت الاشارة في التعليق على الشرط والصفة في هذا الجزء كتاب الظهار

لعموم القرآن (١) السالم عن المعارض . والسلامة عزيزة (٢) .

(ولا يقع (٣) لو جملة بميناً (٤)) كأن يقول : « ان فعلت

(١) لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلْيُنَازِلُوا
فَلْيَنَاقِ أَهْلَهُنَّ فَخُورٌ رَّحِيمٌ البقرة : الآية ٢٢٦ حيث إن الآية عامة تشمل الإبلاء
المعلق وغيره من دون اختصاصها بالمجرد عن الشرط والصفة ، ولم يعارض عموم
القرآن شيء :

(٢) هذه الجملة من كلام (الشارح) ويقصد بها تأييد ما ذهب إليه (الشيخ
والعلامة) قدس سرهما :

والواو حالية أي والحال : ان العموم السالم عن التخصيص قبل الوجود
حتى قبل : (ما من عام الا وقد خص) .
وعوم القرآن هنا لم يخص .

(٣) أي لا يقع الإبلاء لو جملة المولى بميناً على فعل نفسه ، او فعل الغير زجراً او بعثاً
(٤) أي لو جعل الإبلاء بميناً ، وذلك أنه يهدف الى بعث ، او زجر أمر
آخر غير الإبلاء ، ثم يجعل الإبلاء بميناً على ذلك الأمر . وبهذا يفترق عن الإبلاء
المعهود ، حديث الإبلاء المعهود ما يكون المقصود الأصلي منه هو ترك الوطني
ليحلف عليه زجراً عنه .

أمّا هذا فهدفه شيء آخر (كعدم خروج المرأة من بيتها مثلاً) فيجعل
ترك الوطني تهديداً لها وزجراً لها عن الخروج .

فيقول : « إن خرجت من الدار فواقه لاوطأئك » .

فقد جعل « فواقه لاوطأئك » بميناً على « الخروج من الدار » زجراً . وحيث
إن هذه الجملة « واقه لاوطأئك » جملة يقع بها الإبلاء ظاهراً ، صريحاً تعبير المصنف
رحمه الله : « لو جعل الإبلاء - أي قول : واقه لاوطأئك - بميناً ، أي زجراً
عن الخروج من الدار .

كلذا فوالله لا جاعلتك ، قاصداً تحقيقَ الفعل (١) على تقدير المخالفة (٢)
زجراً لها عن ما ملقه عليه (٣) ، وبهذا (٤) يمتاز عن الشرط (٥)
مع اشتراكها في إطلاق التعليق (٦) فإنه لا يريد من الشرط (٧) إلا مجرد
التعلق ، لا الإلزام في المعلق عليه (٨) .

ويتميزان (٩) أيضاً بأن الشرط اعم من فعلها ، واليمين لا تكون

(١) وهو ترك الجماع .

(٢) بأن فعلت " ما زجرها عنه .

(٣) كالحروج من الدار مثلاً .

(٤) إشارة الى قوله : " قاصداً تحقيقَ الفعل ... الخ " . أي يمتاز بموضوع

هذه المسألة بأن الهدف الأصلي ليس ترك الوطي ، بل المقصود تحقيق هذا الترك
على تقدير مخالفة الزوجة زجراً لها فالهدف الأصلي زجرها عن المخالفة فجاء الحلف
على ترك الوطي تهديداً لها ، لا أنه مقصوده الأصلي .

(٥) أي عن صورة الايلاء المشروط ، المقصود منه ترك الوطي وهو مراده

الأصلي ، لكن معلقاً على شرط . بأن يقول : إن قدم زيد فوافقه لاوطأتك ، قاصداً
تحقيق الايلاء على تقدير قدوم زيد ، وليس زجراً عن القدوم ، بل المقصود هو
ترك الوطي مشروطاً بهذا الشرط . وبذلك امتاز صورة الايلاء المشروط عن صورة
جعل الايلاء يميناً حيث المقصود الأصلي من الثاني هو الزجر عن ذلك الفعل
المعلق عليه :

(٦) حيث التعليق موجود في كلتا الصورتين .

(٧) أي صورة ارادة الايلاء ولكن معلقاً على شرط .

(٨) كما في صورة جعل الايلاء يميناً . حيث المقصود منه هو الإلزام بترك

الحروج والزجر عن الخروج .

(٩) أي صورة الايلاء المشروط . وصورة جعل الايلاء يميناً :

معلقة إلا بفعلها ، أو فعله (١) .

وعدم وقوعه يميناً (٢) ،

(١) يعني : أن في صورة الإيلاء المشروط يكون الإيلاء هو المقصود ، وتعليقه على الشرط لا يتوقف كونه فعل أحدهما ، بل مطلق التعليق ، كما في قوله : « ان قدم زيد فوالله لاوطأئك » ، ونحوه .

ولكن في صورة جعل الإيلاء يميناً ، فحيث إنه زجر عن الفعل المعلق عليه فيجب أن يكون فعل نفسه ، أو فعل زوجته . بأن يريد زجر نفسه ، أو زجرها ، كما في كل يمين بقبح زجراً . فيقول : إن فعلت - أو فعلت - فوالله لاوطأئك : قاصداً زجرها عن الفعل المذكور ، أو زجر نفسه عنه . وبذلك تبين وجه عدم وقوعه إيلاء ، حيث الإيلاء غير مقصود أصلاً ، وعلى فرض القصد فهو معلق على شرط فهو باطل .

(٢) هذا وجه عدم وقوعه يميناً أيضاً ، كما لم يقع إيلاء .

وخلاصته : أن هذه الجملة « ان خرجت فوالله لاوطأئك » إن أريد بها الخلف أي وقوعها يميناً ، فلما ان يراد بها الخلف على ترك الخروج ، أو الخلف على ترك الوطي . وكلا الأمرين قاصد .

أمّا الأول - وهو ارادة الخلف على ترك الخروج - فالمفروض أن لفظ الجلالة وقع حلفاً على الجملة الثانية أي لاوطأئك . لم مجموع قوله : « والله لاوطأئك » قد جعل حلفاً على ترك الخروج وبما ان مجموع هذا الكلام « إيلاء » فقد وقع الخلف بالإيلاء وهو باطل ، لأن الخلف يجب أن يقع باللفظ الجلالة دون غيره .

وأما الثاني - وهو ارادة الخلف على ترك الوطي - فله وجه ، لولا تعليقه على الشرط . فان اليمين لا يتعقد لو وقع مشروطاً . والمفروض أنه لم يحلف على ترك الوطي منجزاً ، بل معلقاً على شرط .

بعد اعتبار تجريده (١) عن الشرط ، واختصاص الحلف بالله (٢) تعالى واضح .

(أو حلف بالطلاق أو العتاق) بأن قال إن وطأتك ففلانة - إحدى زوجاته - طالق أو عبده حر ، لانه يمين بنفي الله تعالى .

(وبشرط في المولي الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار والقصد) إلى مدلول لفظه ، فلا يقع من الصبي والمجنون والمكتره والسامي والمعايب ونحوهم ممن لا يقصد الایلاء (ويجوز من العبد) بدون إذن مولاه اتفاقاً حرة كانت زوجته أم أمة إذ لا حق لسيده في ملكه لها ، بل له (٣) الامتناع منه وإن أمره به (ومن (٤)) الكافر (الذي) لا مكان وقوعه منه حيث يقر بالله تعالى (٥) ، ولا يتأليه (٦) وجوب الكفارة المتعلقة منه حال كفره ، لامكانها في الجملة (٧) كما تقدم في الظهار ، وكان ينبغي ان يكون

= فقول الشارح : « بعد اعتبار تجريده عن الشرط » ناظر الى ما ذكرناه

في الثاني وقوله : « اختصاص الحلف بالله » ناظر الى ما ذكرناه في الاول .

(١) أي تجريد اليمين . وهذا تعليل لعدم وقوعه حلفاً على ترك الوطى .

(٢) هذا تعليل لعدم وقوعه حلفاً على ترك الفعل المعلق عليه . حيث جعل

الحلف عليه بمجموع قوله « والله لاوطأتك » فلم يكن الحلف بلفظ الجلالة فقط

واقعاً على ترك الفعل المذكور ، بل وقع على ترك الوطى ، ثم على ترك الفعل المذكور

(٣) أي للعبد .

(٤) أي ويجوز الایلاء من الكافر . . .

(٥) فيمكنه ان يقول : والله لا طأتك .

(٦) ضمير المفعول راجع الى جواز الایلاء .

(٧) وهو الامكان بالواسطة المقدورة . فيسلم ثم يكفر . والمقدور بالواسطة

مقدور .

فيه خلاف مثله (١) للاشتراك في العلة (٢) ، لكن لم ينقل هنا ، ولا وجه لتقييد بالذي ، بل الضابط الكافر المقر بالله تعالى ليتمكن حلفه به .

(وإذا تم الإيلاء) بشرطه (فللزوجة المرافعة) إلى الحاكم (مع امتناعه عن الوطء فينظره الحاكم أربعة أشهر ثم يجبره بمسدها على الفقة) وهي وطؤها قبلاً ولو بمسماه بأن تغيت الحشفة وإن لم ينزل مع القدرة أو اظهار العزم عليه أول اوقات الامكان مع المعز (أو الطلاق) فان فعل احدهما وإن كان الطلاق رجعياً خرج من حقها (٣) وإن امتنع منها ضيق عليه في المطعم والمشرب ولو بالحبس حتى يفصل احدهما ورري (٤) أن أمير المؤمنين (ع) كان يجبره في حظيرة (٥) من نصب وبعطيه ربع قوته حتى يطلق (ولا يجبره) الحاكم (على احدهما عينا) ولا يطلق عنه بل يجبره بنتها .

(ولو آلى مدة معينة) تزيد عن الأربعة (ودائم) فلم يفعل احد الامرين (٦) (حتى انقضت) المدة (سقط حكم) (٧) الإيلاء ، لانحلل اليمين بانقضاء مدته (٨) ولم تلزمه الكفارة مع الوطء وإن اثم بالمداغة

(١) أي مثل الظهار حيث وقع الخلاف هناك في صحته من الكافر نظراً إلى عدم صحة كفارته .

(٢) وهو عدم صحة الكفارة منه حال كفره .

(٣) أي لا حتى لها عليه بعد ذلك .

(٤) الوسائل أبواب الإيلاء باب ١١ حديث ٣ .

(٥) وهي الضوطة المصنوعة من قصب ونحوه .

(٦) وهو الطلاق ، أو الفقة .

(٧) وهي حرمة الوطء .

(٨) أي مدة الإيلاء .

(ولو اختلفا في انقضاء المدة) المضروبة (١) (قُدم قول مدعي البقاء (٢)) مع يمينه ، لأصالة عدم الانقضاء (ولو اختلفا في زمان وقوع الإيلاء (٣)) حلف من يدعي تأخره) ، لأصالة عدم التقدم ، والمدعي للانقضاء في الأول (٤) هو للزوجة ، لتطالبه (٥) بأحد الأمرين ، ولا يتوجه قولها منه (٦) ، أما الثاني (٧) فيمكن وقوعها من كل منهما فتدعي هي تأخر

(١) أي في المدة المضروبة من قبل الحاكم للمولى بعد ترفع الزوجة ، فبعد انقضاء تلك المدة يخبره الحاكم بين الطلاق ، والفئة .

(٢) أي بقاء المدة المضروبة من قبل الحاكم :

(٣) بأن يقول الزوج : إن الإيلاء وقع قبل ثلاثة أشهر حتى يكون في سعة من عدم وطئها .

وتقول الزوجة : إن الإيلاء قد وقع قبل أربعة أشهر حتى تستحق رفع أمرها إلى الحاكم .

(٤) أي المدعي لانقضاء المدة المضروبة في الأول وهي (صورة اختلافها في المدة المضروبة من قبل الحاكم) بعد رفع أمره إليه :

(٥) مرجع الضمير (الزوج) . والفاعل في تطالبه (الزوجة) أي لتطالب الزوجة الزوج إما بالطلاق ، أو الفئة .

(٦) مرجع الضمير (الزوج) . وفي كونها (الدعوى) أي لا يمكن أن تصدر هذه الدعوى وهي دعوى (انقضاء المدة المضروبة من ناحية الحاكم) من قبل الزوج لأنه مدع للبقاء ومنكر للانقضاء حتى يكون في سعة من عدم التزام الحاكم له بأحد الأمرين : الطلاق ، أو الفئة .

(٧) وهو اختلاف الزوج والزوجة في زمان وقوع الإيلاء .

زمانه (١) إذا كان مقدراً بمدة لم تعض قبل المدة المضروبة فترافعه ليُلزَمَ (٢) بأحدهما ، وبدعي تقلمه (٣) على وجه تنقضي مدته قبل المدة المضروبة ليسلم من الالتزام بأحدهما وقد يدعي تأخره (٤) على وجه لا تتم الأربعة المضروبة ، لتلا يلزم إذا جعلنا مبدأها (٥) من حين الإبلاء ، وتدعي

(١) مرجع الضمير (الإبلاء) كما هو الفاعل في (كان) .

والمراد من المدة (مدة الإبلاء) . ومن المدة المضروبة (المدة التي يعينها الحاكم) بعد رفع أمره إليه .

وحاصل المعنى : أن الاختلاف لو كان في زمن وقوع الإبلاء وكانت مدته تزيد على المدة المضروبة من قبل الحاكم كأن كانت تسعة أشهر مثلاً وتكون الزوجة مدعية لتأخر زمان الإبلاء حتى يمكنها رفع أمرها إلى الحاكم ليُلزَمَ الزوج بأحد الأمرين بالطلاق ، أو الفقة .

وأما للغاية من هذه الدعوى نعم أن الزوجة مدعية لتأخر مدة زمن الإبلاء عن المدة المضروبة من قبل الحاكم فلا يكون لها فيها نفع سوى الاضرار بالزوج ، والمراد من الاضرار إما ثبوت الكفارة لو اختار الزوج الفقة . وإما الصداق لو اختار الطلاق .

(٢) أي الزوج بأحد الأمرين إما الطلاق ، أو الفقة كما عرفت ملصلاً في الهامش رقم ١ .

(٣) أي الزوج يدعي تقلم الإبلاء .

(٤) أي الزوج يدعي تأخر الإبلاء على وجه لا تتم الأربعة الموقفة من قبل (الحاكم) بناء على أن هذه المدة المعينة من قبل الحاكم هي المدة التي يعينها الشارع وليس للحاكم جعل مدة جديدة بعد هذه المدة .

(٥) أي مبدأ هذه المدة الموقفة من قبل الحاكم .

هي تقدمه (١) لنتم .

(ويصح الإبلاء من الخصى (٢) والمحجوب (٣)) إذا بقي منه (٤)
قدر يمكن معه الوطء إجماعاً ولو لم يبق ذلك فكل ذلك (٥) عند المصنف
وجماعة ، لعدم الآيات (٦) ، وإطلاق الروايات (٧) ،

(١) أي تقدم مدة الإبلاء وهي المدة الموقفة من قبل الحاكم لتصرف امرء
إلى الحاكم حتى يجره على أحد الأمرين إما الطلاق ، وإما الفقة .

هذا أيضا بناء على أن لا مدة جديدة للحاكم بعد رفع امرء بل من حين الإبلاء .

(٢) وهو منزوع البيضتين ،

(٣) وهو مقطوع الذكيرة

(٤) أي من ذكره .

(٥) أي يصح منه الإبلاء ولو لم يبق من ذكره مقدار ما يمكنه الوطء .

(٦) (لَيْلَتَيْنِ يُولُودُ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) البقرة:

الآية ٢٢٦ . حيث إنها عامة تشمل الخصى وصاحب البيضتين ، ومقطوع الذكر
كلاهما ، أو بهما وسالهما .

(٧) عن أبي جعفر عليه السلام قال : (المولي يوقف بعد الأربعة الأشهر ،

فإن شاء أمسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان ، فإن عزم الطلاق فهي واحدة وهو
أمسك برجعتهما) . حيث إن لفظ (المولي) يشمل الجميع . هذه إحدى الروايات
العامة والمطلقة . الدالة على العموم . وهناك روايات أخرى .

راجع (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ ص ٥٤٣ الباب ١٠ - الحديث

والاقرى عدم الوقوع (١) ، لان متعلق (٢) البمين ممتنع كما لو حلف
 أن لا يصعد إلى السماء ، ولأن شرطه الاضرار بها . وهو غير متصور
 هنا (٣) (وفاته (٤)) على تقدير وقوعه منه (٥) (العزم على الوطء
 مظهراً له) أي للعزم عليه (٦) (معتزلاً من عبزه) ، وكسداً فنة
 الصحيح (٧) (لو انقضت المدة وله مانع من الوطء) عفى كالمرض (٨) ،
 أو شرعي كالحيض ، أو عادي كالتهب ، والجوع ، والشبع ؛
 (ومتى وطء) المولي (لزومه الكفارة ، سواء كان في مدة التريص)
 أو قبلها لو جعلناها (٩) من حين المرافعة (أو بعدها (١٠)) لتحقيق الحنث
 في الجميع وهو في غير الأخير (١١) موضع وفاق ، ونفاهاً ليه (١٢) الشيخ

(١) أي عدم وقوع الابلء ممن لم يبق من ذكره شيء .

(٢) وهو الوطي

(٣) لأنه فاقده لآلة الرجولية . فكيف يتصور منه الوطي حتى يحلف

على تركه .

(٤) أي فنة المحبوب .

(٥) أي وقوع الابلء من المحبوب وامثاله من الذين لا يمكنهم الوطي ؛

(٦) أي على الوطي .

(٧) أي على الصحيح الذي لم يكن مجبواً اظهار العزم على الوطي لو كان

معدوماً من الوطي .

(٨) سواء كان المرض من فاحشة الزوج ام من طرف الزوجة ؛

(٩) أي مدة التريص ؛

(١٠) أي بعد مدة التريص .

(١١) وهو (بعد مدة التريص) .

(١٢) أي نفي الكفارة في الأخير وهو (بعد مدة التريص) لو جامع .

في المبسوط ، لأصالة البراءة ، وأمره به (١) المتأني للتحريم الموجب للكفارة والأصح أنه (٢) كغيره ، لما ذكر (٣) ولقوله تعالى : « ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم » (٤) ، ولم يفصل ، ولقول الصادق عليه السلام في من آلى من امرأته ففطت أربعة أشهر : « يُوقف فإن عزم الطلاق هانت منه ، وإلا كفر بيمينه وأمسكها » (٥) .

(ومدة الإبلاء (٦) من حين التراجع) في المشهور كالظهار ، لأن ضرب المدة إلى الحاكم فلا يُحكم بها قبلها (٧) ولأنه (٨) حلفها فيتوقف

(١) مرجع الضمير (الوطي) . وفي أمره (المولي) :

والمعنى : أن المولي مأمور بالأمر الشرعي بالوطي . والمتأني صفة للأمر .

والموجب صفة للتحريم .

رباتي هنا الشكل الأول وهو القياس المنطقي في قولك : الوطي مأمور به وكل

ما كان مأمورا به لا كفارة فيه . فالوطي لا كفارة فيه .

(٢) أي الأخير وهو (بعد مدة التريص) كغيره في وجوب الكفارة

بالوطي فيه .

(٣) أي لتحقيق الخنث بالوطي فتجب الكفارة .

(٤) المائدة : الآية ٨٩ حيث إن الآية الكريمة مطلقة لا تدل على بين خاصة

بل تشمل كل يمين ، سواء كانت قبل التريص أم بعد التريص .

(٥) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب الإبلاء ص ٥٤٧ الباب

١٢ - الحديث ٣ .

(٦) المراد من مدة الإبلاء (مدة التريص) بهدفع أمره إلى الحاكم وتعيينه

المدة المذكورة :

(٧) مرجع الضمير (المرافعة) لأنها بمعنى التراجع . وفيها (مدة الإبلاء)

(٨) أي الوطي حق الزوجة فيتوقف الحق على مطالبة الزوجة بالوطي .

على مطالبتها ، ولأصالة عدم التسلط على الزوج بحبس ، وغيره (١) قبل تحقق السبب (٢) .

وقبل من حين الإيلاء (٣) عملاً بظاهر الآية (٤) حيث رتب التريص عليه من غير تعرض للمرافعة ، وكذا الأخبار (٥) . وقد تقدم في الخبر السابق (٦) ما يدل عليه . وفي حصة بريد عن الصادق عليه السلام قال : لا يكون إيلاء ما لم يحض أربعة أشهر ، فإذا مضت وقفت ، وإما أن يفيء ، وإما أن يهزم على الطلاق ، (٧) . فعل هذا أو لم ترافقه حتى انقضت المدة أمره بأحد الأمرين (٨) منجزاً (ويزول حكم الإيلاء بالطلاق

(١) من التضييق في المأكل والمشرب .

(٢) وهي مطالبتها ذلك .

(٣) أي مدة التريص من حين وقوع الإيلاء وليس هناك مدة جديدة طهر مدة الإيلاء يعينها الحاكم مرة ثانية حتى تترى الزوجة ، بل الحاكم يجبره على الطلاق أو الفقة بعد انقضاء مدة الإيلاء .

(٤) في قوله تعالى : لِيَذْنِبْنَ يَتُؤَلَّنَ مِنْ نِيسَانِهِمْ تَرَبَّصْنَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . حيث إنها تدل على تريص أربعة أشهر من دون دلالتها على التحديد بالترالع إلى الحاكم .

(٥) راجع (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب الإيلاء ص ٥٤٧ الباب ١٢ - الأحاديث ٥٠ .

(٦) المشار إليه في الخامس رقم ٥ ص ١٦٥ . حيث يدل على توقيف المولى بعد انقضاء مدة التريص من دون توقف الإيلاء على الرفع إلى الحاكم .

(٧) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب الإيلاء ص ٥٤٣ الباب ١٠ - الحديث ١ .

(٨) وهما : الفقة ، أو الطلاق .

البائن) ، لخروجها عن حكم الزوجية . والظاهر أن هذا الحكم (١) ثابت وإن عتد عليها ثانياً في العدة ، لأن المقدم يرفع حكم الطلاق ، بل أحدث نكاحاً جديداً كما لو وقع (٢) بعد العدة ، بخلاف الرجعة في الرجعي (٣) ولو كان الطلاق رجحاً خرج من حقها (٤) ، لكن لا يزول حكم الإيلاء إلا بانقضاء العدة ، ، فلو راجع فيها بقي المنع (٥) .

وهل يُلزم حينئذ باحد الامرين بناء (٦) على المدة السابقة (٧) أم يضرب له مدة ثانية ، ثم يوقف بعد انقضائها ؟ وجهان . من (٨) بطلان
= واما اذا رفعت امرها الى الحاكم في مدة الإيلاء قبل انقضائها فيؤجلها
الى القضاء ما بقي منها . وليس للحاكم ان يعين اكثر من ما بقي .

(١) وهو زوال حكم الإيلاء بالطلاق البائن .

(٢) أي الطلاق .

(٣) فان الطلاق الرجعي لا يزيل حكم الإيلاء ، ولذا لا يحتاج الى عقد جديد

(٤) أي الزوج خرج من حق الزوجة بقيامه باحد الامرين وهو الطلاق ،

لان حق الزوجة منحصر بين امرين : المطالبة بالطلاق . او الفتنه . فبعد قيام الزوج باحدهما سقط حقها عنه .

(٥) أي تحريم الوطئ ، لأن الرجعة لا تكون لنكاحاً جديداً ، بل هو

إبقاء لنكاح سابق •

(٦) أي هل يلزم الزوج باحد الامرين مبنياً على ما سبق من المدة المضروبة

قبل الطلاق ، أم يضرب له مدة جديدة .

والمراد بـ (حينئذ) : حين ان راجع بعد الطلاق .

(٧) أي قبل الطلاق .

(٨) دليل لانزام الزوج باحد الامرين المذكورين ، والاكتفاء بالمدة السابقة

من دون احتياجها الى مدة جديدة .

حكم بالطلاق ، وعود النكاح الاول بعينه (١) ومن ثم جاز طلاقها قبل الدخول وكان الطلاق (٢) رجعياً ، بناء على عود النكاح الاول ، وأنها في حكم الزوجة ومن (٣) سقوط الحكم عنه بالطلاق فيفتقر (٤) إلى حكم جديد ، استصحاباً (٥) لما قد ثبت . وبهذا (٦) جزم في التحرير .

ثم إن طلق روفى (٧) ، وإن راجع ضربت له مدة أخرى وهكذا . (وكذا يزول حكم (٨) الإيلاء بشرائه الأمة (٩) ثم عتقها وزوجها) بعده (١٠) لبطلان العقد الاول بشرائها (١١) ، وتزويجها بعد العتق حكم جديد

(١) فعود احكام الزوجية بأسرها .

(٢) أي الطلاق الثاني الذي حصل بعد الرجوع في العدة وإن كان طلاقاً

قبل الدخول :

(٣) دليل للاحتياج الى ضرب مدة جديدة .

أي ومن سقوط حكم الإيلاء عن الزوج وهو (وجوب الفقة) ، أو (لزوم

الطلاق) بسبب الطلاق .

(٤) أي الإيلاء يحتاج الى حكم جديد وهو ضرب الحاكم مدة جديدة حتى

ينفي ، أو يطلق .

(٥) أي استصحاباً لسقوط حكم النكاح السابق بالطلاق :

(٦) وهو الاحتياج الى الحكم الجديد :

(٧) أي المرلي وفي محكم الحاكم وهو الزامه بأحد الأمرين من الطلاق ،

أو الفقة بعد انقضاء المدة المعنية من قبل الحاكم .

(٨) وهو أحد الأمرين من الطلاق ، أو الفقة .

(٩) أي التي كانت زوجته بالعقد وآلى منها ، ثم اشتراها من مولاهما :

(١٠) أي بعد العتق :

(١١) أي لعدم جواز اجتماع سببين في النكاح : (للعقد والتملك) .

كتزويجها بعد الطلاق البائن ، بل أبعد (١) .

ولا فرق (٢) بين تزويجها بعد العتق (٣) ، وتزويجها به (٤) جاعلا له مهراً ، لانحداد العلة (٥) ، وهل يزول (٦) بمجرد شرائها من غير عتق ؟ الظاهر ذلك (٧) ، لبطلان العقد بالشراء ، واستباحتها حينئذ (٨) بالملك . وهو (٩) حكم جديد غير الاول ، ولكن الاصحاب فرضوا المسألة (١٠) كما هنا .

(١) اي تزويج الامة بعد العتق ابعد من تزويج المطلقة باننا بعد الطلاق ، لأنه قد تزوج بالامة بعد الشراء والعتق ، والعقد . اما في الطلاق فقد تزوج بها بعد الطلاق والعقد .

فالفاصل في الامة ثلاثة امور . وفي الطلاق امران .

(٢) اي في زوال حكم الابلاء .

(٣) واحتياج النكاح الى عقد جديد .

(٤) اي بالعتق .

والمراد من التزويج بالعتق هو جمعل العتق مهراً كان يقول : (تزويجتك واعتقتك وجعلت مهرتك عتقك) . فتقول هي : (قبلت) .

(٥) المراد من العلة (بطلان الزوجية السابقة بمجرد الشراء) وهذا لا فرق

بين جعل عتقها مهراً لها ، ام جعل المهر لها شيئاً آخر .

واللام في (لانحداد العلة) تعطيل لعدم الفرق بين المقامين المذكورين .

(٦) اي حكم الابلاء .

(٧) اي زوال حكم الابلاء .

(٨) اي بعد الشراء ، لان البضع لا يتبعض .

(٩) اي استباحتها بالملكية حكم جديد غير استباحتها السابقة التي كانت بالعقد

(١٠) اي فرضوا المسألة في خصوص شراء الزوج زوجته ، لم عتقها =

نعم لو انعكس الفرض بأن كان المولي عبداً فاشتريته الزوجة توقف
حلها له على صفة ، وتزويجه ثانياً . والظاهر بطلان الإيلاء هنا (١) أيضاً
بالشراء وإن توقف حلها له على الأمرين (٢) كما يطل (٣) بالطلاق البائن
وإن لم يتزوجها .

وتظهر الفائدة (٤) فيما لو وطئها بعد ذلك (٥) بشبهة ، أو حراماً
لأنه لا كفارة إن أبطلناه (٦) بمجرد الملك والطلاق .

(ولا تتكرر الكفارة بتكرر اليمين) ، سواء (قصد التأكيد (٧)
وهو تقوية الحكم السابق ، (أو التأسيس) وهو أحداث حكم آخر ، أو
أطلق (٨) (إلا مع تغاير الزمان) أي زمان الإيلاء وهو الوقت المخلوف

= وتزويجها مع العلم أن حكم الإيلاء يزول بمجرد الشراء من غير حاجة إلى فرض
العتق والتزويج بعده .

(١) وهو اشتراء الزوجة زوجها .

(٢) وهما صفتها له بتزويجها به .

(٣) أي كما يطل حكم الإيلاء بالطلاق البائن وإن لم يتزوجها ، كذلك يطل
حكم الإيلاء بالشراء وإن لم يتزوجها فيما إذا اشترى الزوج زوجته ، أو الزوجة
اشترت زوجها .

(٤) أي فائدة بطلان حكم الإيلاء بمجرد الشراء .

(٥) أي بعد شراء الزوجة زوجها ، أو شراء الزوج زوجته ، أو بعد طلاق
البائن وإن لم يتزوجها .

(٦) أي أبطلنا حكم الإيلاء بمجرد ملك الزوجة زوجها ، أو الزوج زوجته
أو بمجرد الطلاق البائن وإن لم يتزوجها .

(٧) أي قصد من اليمين الثانية تأكيد اليمين الأولى .

(٨) أي لم يقصد التأكيد ، ولا التأسيس .

على ترك الوطء فيه ، لا زمان الصيغة ، بأن يقول : والله لأوطئتك ستة أشهر فإذا انقضت فوالله لأوطئتك سنة (١) فيتعدد الإيلاء إن قلنا بوقوعه معلقاً على الصفة . وحيث (٢) عليها المرافعة لكل منهما (٣) ، فلو ما حل في الأول (٤) حتى انقضت مدته انحلّ ودخل الآخر (٥) وعلى ما اختاره المصنف سابقاً من اشتراط تجريده (٦) عن الشرط والصفة يبطل الثاني (٧) ، ولا يتحقق تعدد الكفارة بتعدد (٨) ، ولا يقع الاستثناء (٩) موقعه .

(١) هاتان ميمان في صيغة واحدة فيتعدد الإيلاء أحدهما لل ستة الأشهر : والثاني لل ستة بناء على وقوع الإيلاء معلقاً على الصفة وهو (انقضاء ستة أشهر) أكونها متحققة للوقوع .

(٢) أي حين أن تعدد الإيلاء بسبب تعدد الحلف كما عرفت في الهامش رقم ١ . فيحصل التغاير بين الحلفين في زمان الإيلاء فيلزم تكرار الكفارة . بخلاف ما إذا حلف أولاً أن لا يطأها ستة وستة أشهر فإله يكون إيلاء واحداً ويمينا واحدة فلا يلزم تكرار الكفارة :

(٣) أي لكل من الإيلايين :

(٤) أي في الإيلاء الأول :

(٥) وهو الإيلاء الثاني :

(٦) أي من تجريد الإيلاء :

(٧) أي الإيلاء الثاني :

(٨) أي بتعدد الحلف :

(٩) أي استثناء (المصنف) في قوله : (إلا مع تغاير الزمان) لا موقع له .

بعد أن أبعثنا تعليق الإيلاء على الصفة ، لأنه لا يتصور تعدد زمن الإيلاء .

(وفي الظهار خلاف (١) اقرب التكرار) بفكر الصيغة سواء فرق الظهار أم تابعه في مجلس واحد ، وصواء قصد التأسيس أم لم يقصد (٢) ما لم يقصد التأكيد ، لصحيفة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات ، أو أكثر فقال عليه السلام : قال علي عليه السلام : مكان كل مرة كفارة (٣) ، وغيرها (٤) من الاعتبار .

وقال ابن الجنييد لا تتكرر (٥) إلا مع تغاير المشبهة بها ، أو تخلل التكفير (٦) .

-
- (١) أي الخلاف والتم في الظهار في أنه هل تتكرر الكفارة بتكرار الظهار كما لو قال الزوج : أنت علي كظهر أمي ، ثم قال ثانياً : أنت علي كظهر أمي ، ثم قال ثالثاً : أنت علي كظهر أمي (فقول) بالتكرار .
(وقول) بعدمه . (والمصنف) اختار التكرار .
(٢) أي أطلق الصيغة من غير تأسيس ، أو تأكيد .
(٣) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب الظهار الباب ١٣ - الحديث ١ .

(٤) أي وغير هذه الصيغة المشار إليها آلفاً أخبار آخر .

راجع نفس المصدر السابق الحديث ٢ - ٣ - ٤ - ٥ .

(٥) أي الكفارة لا تتكرر بتكرار صيغة الظهار ، إلا مع تغاير المشبهة بها وهي الأم أو الأخت أو البنت أو العمة أو الخالة أو الجدة .

(٦) أي إلا مع تخلل الكفارة بين كل صيغة ظهار فإن قال المظاهر بها : أنت علي كظهر أمي فكفر ، ثم قال : أنت علي كظهر أمي فكفر ، ثم قال أنت علي كظهر أمي فكفر . فهنا تتكرر الكفارة بتكرار صيغة الظهار .

فلو طأها ثانياً قبل التكفير للظهار الأول وجهت عليه كفارة أخرى . وهكذا =

استناداً إلى خبر (١) لا دلالة فيه على مطلوبه .
 (وإذا وطئ المولي ساهياً ، أو مجنوناً ، أو لشبهة) لم تلزمه كفارة ،
 لعدم الحدث (وبطل حكم الإيلاء عند الشيخ) ، لتحقق الإصابة (٢) ،
 ومخالفة مقتضى اليمين ، كما يبطل لو وطئ متعمداً لذلك (٣) وإن وجبت
 الكفارة . وتبعه على هذا القول جماعة . ونسب المصنف القول إليه (٤)
 يشعر بتمريضه .

= تعدد الكفارة بكل وطئ حتى يكفر الظهار .

وقد مضت الإشارة إلى هذه المسألة في كتاب الظهار :

(١) البك نص الحديث ،

عن (أبي عبد الله) عليه السلام في رجل ظاهر من امرأته أربع مرات في كل
 مجلس واحدة قال عليه السلام : (عليه كفارة واحدة) .

فهذه الرواية لا تدل على مجموع مطلوبه وهو (عدم تكرار الكفارة بتكرر
 الصيغة إلا مع تغاير المشبهة بها ، أو تمثيل التكفير) ، لأنها دلت على وجوب كفارة
 واحدة على الظهارات المتعددة مطلقاً ، سواء تخللت الكفارة أم لا ، وسواء كانت
 المشبهة بين متعدّدات أم لا .

راجع (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب الظهار ص ٥٢٤ الباب

١٣ - الحديث ٦ :

(٢) وهو الوطء قاله بعد الحلف على ترك الوطء حصل الوطء ، وحصلت

مخالفة مقتضى اليمين .

(٣) أي لتحقق الإصابة ، ومخالفة مقتضى اليمين بالوطء ، وإن وجبت

الكفارة في صورة العمد .

(٤) أي إلى (الشيخ) :

ووجهه أصالة البقاء (١) ، واغترار (٢) الفعل بالأعداء ، وكون (٣) الابلأه عيماً . وهي (٤) في النفي تقتضي الدوام ، والنسيان والجهل (٥) لم يستعلا تحت مقتضاها ، لأن الفرض من البعث (٦) والزجر (٧) في اليمين

(١) أي بقاء حكم الابلأه بالاستصحاب ، لأنه يشك في زوال حكم الابلأه بالوطي ساهياً ، أو لجنون ، أو لشبهة ، فيستصحب بقاءه .

هذا الوجه الأول لتبريض قول (الشيخ) .

(٢) بالرفع وجه ثان لتبريض قول (الشيخ) ببيان : أن الأفعال الواقعة من غير متفطرة فلا يطل الابلأه .

(٣) بالرفع وجه ثالث (للشهيد) قدس الله نفسه هل تبريض ماذهب إليه (الشيخ) قدس سره في بطلان الابلأه .

بيان : أن الابلأه عيماً واليمين تقتضي نفي الفعل الآن واستمراراً عن قصد وعدم . والنسيان والجهل أو الشبهة لم تدفع تحت اليمين أي اليمين لا تشملها ، لأن الفرض البعث والزجر من اليمين .

(٤) أي اليمين في النفي تقتضي الدوام والثبوت ، لأنها لم تنفد بوقت . فإذا أريد منها عدم الثبوت وعدم الدوام فيجب أن تنفد بوقت .

هذه الجملة من متمات الدليل الثالث لتبريض قول (الشيخ) وقد مروت الإشارة إليه في الخامس رقم ٣ .

(٥) هذا من متمات الدليل الثالث أيضاً وهو : أن الابلأه عيماً .

حاصله : أن الجهل والنسيان لم يستعلا تحت مقتضى اليمين ، وهو ترك الوطي بل هما خارجان عن هذا الاقتضاء ، لأن اليمين مقيدة بصورة العلم والمذكر .

(٦) الذي هو الفعل لو حلف على فعل مثلاً

(٧) الذي هو الترك لو حلف على ترك فعل :

انما يكون عند ذكرها ، وُذكر المخلوف عليه (١) حتى يكون تركه (٢) لاجل اليمين . مع أنه (٣) في قواعده استقرب انحلال اليمين مطلقاً (٤) بمخالفة مقتضاها نسياناً وجهلاً واكراهاً مع عدم الخنث (٥) ، محتجاً (٦) بأن المخالفة قد حصلت وهي (٧) لا تتكرر ، وبحكم (٨) الاصحاب ببطلاق الايلاء بالوطء ساهياً مع أنها يمين . فنسب الحكم للذكر (٩) هنا إلى الاصحاب ، لا إلى الشيخ وحده . وللتوقف (١٠) وجه .

(ولو رافع الليمان البنا) في حكم الايلاء (تخير الامام ، أو الحاكم)

(١) لم يذكر اليمين ، ولم يذكر المخلوف عليه لم يكن زجراً ، ولا بطلاً .

(٢) أي ترك الفعل . وفعله اذا كان الحلف على إيجاد فعل .

(٣) أي مع أن (الشهيد الأول) قدس سره . والمراد بالقواعد قواعد

(الشهيد الأول) لا (قواعد العلامة) .

(٤) سواء كانت اليمين على ترك الوطء أو على غيره .

(٥) فلا تجب الكفارة أيضاً .

(٦) أي (الشهيد الأول) احتج على انحلال اليمين وعدم الخنث وعدم

الكفارة بمخالفة اليمين لو وقع الفعل نسياناً وجهلاً واكراهاً .

(٧) أي مخالفة اليمين وهو الفعل لا تتكرر بسبب المخالفة السهوية ،

أو النسيالية ، أو الجهلية ، لأنها حصلت ولا مجال لتكررها ثانياً وثالثاً .

(٨) دليل ثان (للمصنف) فيها استقرب من انحلال اليمين مطلقاً .

(٩) وهو انحلال حكم الايلاء بمخالفة السهوية .

والمراد من هنا (القواعد) أي نسب المصنف رحمه الله حكم الانحلال في كتاب

قواعده إلى الاصحاب ، لا إلى الشيخ .

(١٠) أي نحن لا نفقي بانحلال اليمين ، ولا بعدم انحلالها ، لعدم تمامية

ادلة الطرفين عندنا .

المرافع اليه (بين الحكم بينهم بما يحكم على المولى المسلم ، وبين ردّهم إلى أهل ملتهم) جمع الضمير (١) للاسم المثنى مجوزاً ، أو بناء على وقوع الجمع عليه حقيقة كما هو أحد القولين (ولو آلى ثم ارتد) من ملة ، (حسب عليه من المدة) التي تضرب له (زمان (٢) للردة على الأقوى) ، لتمكنه من الوطء بالرجوع عن الردة فلا تكون (٣) حذراً لانقضاء معناه (٤) .
 وقال الشيخ : لا يُحتسب عليه مدة الردة ، لأن المنع (٥) بسبب الارتداد ، لا بسبب الإيلاء ، كما لا يُحتسب مدة للطلاق منها (٦) لو راجع وإن كان يمكنه (٧) للمراجعة في كل وقت .
 واجب بالفرق بينهما (٨) فإن المرتد إذا عاد إلى الإسلام تبين أن

(١) المراد من جمع الضمير (ردّهم وملتهم) . والمراد من اسم المثنى (الذميان) أي لماذا جمع الضمير مع أن الظاهر يقتضي التثنية .
 فاجاب رحمه الله بأن الإتيان بالجمع أما مجال :
 أو بناء على أن الجمع يقع على التثنية حقيقة كما هو أحد القولين بناء على ما ذهب إليه المتأخرون : من أن أقل الجمع الثان .
 (٢) لائب فاعلٌ حسيبٌ أي يُحسب زمان الردة من المدة التي يضر بها له الحاكم .

(٣) أي الردة لا تكون حذراً من إمتناعه عن الوطء :

(٤) وهو عدم التمكن :

(٥) أي المنع من الوطء .

(٦) أي من المدة للمضروبة :

(٧) أي يمكن المولى المطلق الفقة بالمراجعة عن الطلاق .

(٨) أي بين الطلاق ، والردة :

للنكاح لم يرتفع ، بخلاف الطلاق فإنه لا ينفذ بالرجعة (١) وإن عاد حكم (٢) النكاح السابق كما سبق (٣) . ولهذا لو راجع المطلقة تبقى معه على طلقتين . ولو كان ارتداده من فطرة فهو بمنزلة الموت يعطل معها (٤) التبرص ، وإنما أطلقه (٥) ، لظهور حكم الارتدادين .

(١) بل تبقى أحكامه .

(٢) وهي الزوجية .

(٣) عند قول للشارح : تحت قول (المصنف) : (ويزول حكم الإيلاء

بإطلاق البائن) ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٤) أي مع الردة .

(٥) أي أطلق (المصنف) رحمه الله حكم الارتداد ولم يبين كونها من ملّة

أو فطرة .



کتاب الف عجب



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

كتاب اللعان (١)

وهو لغة المباحلة (٢) المطلقة ، أو فعال (٣) من اللعن ، أو جمع له (٤) وهو (٥) الطرد والابعاد من الخير ، والاسم (٦) اللعنة : وشرعاً هو المباحلة بين الزوجين في إزالة حد ، أو نفى ولد بلفظ مخصوص عند الحاكم .

(وله سيان : احدهما رمي الزوجة المحصنة) بفتح الصاد وكسرها (المدخول بها) دخولا يوجب تمام المهر ، وسيأتي الخلاف في اشتراطه (٧) (بالزنا (٨) قبلاً ، أو دبراً مع دعوى المشاهدة) لزنا ، وسلامتها من الصمم والخرس ، ولو انتفى أحد الشرائط ثبت الحد (٩) من غير لعان ، إلا مع

(١) مصدر لا عن بلاهين ملاحنة ولعالا .

(٢) مصدر باب المفاعلة من باهل يباهل واصله بمعنى التضرع الى الله ،

ثم استعمل في الملاحنة أي طلب الآمنة على الخصم :

(٣) أي اللعان وزان فعال بمعنى الامن .

(٤) أي اللعان جمع اللعن :

(٥) أي اللعن .

(٦) أي اسم المصدر :

(٧) أي في اشتراط الدخول .

(٨) الجار والمجرور متعلق بقول (للمصنف) : رمي الزوجة ، أي رمي الزوجة

المحصنة بالزنا .

(٩) أي حد القذف على الزوج :

عدم الاحصان (١) فالتعزير كما سيأتي .
 (والمطلقة رجعية زوجة (٢)) بخلاف البائن (٣) ؛
 وهمل اطلاق ربيها ما إذا ادعى وقوعه (٤) زمن الزوجية
 وقبله وهو في الاول (٥) موضع وفاق ، وفي الثاني (٦) قولان ، اجمودهما
 ذلك (٧) اعتباراً (٨) بحال القذف .
 (وقيل) والقائل الشيخ والمحقق والعلامة وجماعة : (و) بشرط
 زيادة على ما تقدم (عدم البينة) على الرنا على وجه يثبت (٩) بها ،
 ولو كان له بينة لم يُشرع اللعان ، لاشتراطه (١٠) في الآية بعدم الشهادة ،

(١) أي احصان الزوجة .

(٢) فيقع اللعان بينها ، وبين زوجها الذي طلقها .

(٣) فلا يقع بينها ، وبين زوجها الذي طلقها لعان ؛ بل إن قذفها يوجب
 الحد على القاذف ان لم يأت بالبينة .

(٤) أي قذفها بوقوع الزنا زمن زوجيتها له ، او قبلها ،

(٥) وهو ادعاء وقوع الزنا في ايام الزوجية .

(٦) وهو ادعاء وقوع الزنا قبل ايام الزوجية .

(٧) أي وقوع اللعان ؛

(٨) منصوب على المفعول لاجله أي المناسط هو حال القذف ولو كان

ما قذف به متقدماً .

(٩) أي كانت البينة جامعة للشرائط .

(١٠) أي لاشتراط اللعان في الآية بعدم وجود البينة قال تعالى : (وَالَّذِينَ

يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) النور : الآية ٦

والمشروط (١) عدم عند عدم شرطه (٢) ، ولأن اللعان حجة ضعيفة ،
لأنه إما شهادة لنفسه ، أو يمين فلا يُعمل به مع الحجة القوية وهي البيعة ،
ولأن حد الزنا مبني على التخفيف (٣) ،

(١) وهو وقوع اللعان .

(٢) أي عند وجود البيعة ، لأن شرط اللعان عدم وجود البيعة ففي صورة عدم
الشرط أي وجود البيعة لا مجال للمشروط .

(٣) دليل آخر لاشتراط عدم وجود البيعة في وقوع اللعان .

حاصله : أن الزنا مما شدد (الشارع المقدس) بشأنه فلذا جعل لاثباته قيودا
قلما نجتمع في حكم من الاحكام الشرعية وقال : لا بد فيه من شهود اربع كلهم
يشهدون بنسب واحد ، وبذلك قد خفف من اجراء الحد على الزاني .

أي كثير من الزناة مسلمون من اجراء الحد عليهم . حيث إن بالاعقاب
لا يمكن اجتماع شروط للشهادة عليهم مع تلك القيود التي فرضها الشارع .

أذن فحد الزنا مبني على التخفيف أي تخفيف حد الزاني الذي يجري عليه
الحد . فلا يثبت الا بقيود عدة شاقة .

والمالك لا يثبت الزنا باليمين أصلا كما إذا ادعى أحد على آخر أنه زنى فأنكره
فعند ذلك يجري حد القذف على المدمي .

بخلاف سائر الدعاوي حيث إن المنكر لها يحلف ، لو يرد الحلف على المدمي
فاذا حلف المدمي ثبت دعواه .

وهذا لا يمكن في خصوص الزنا ، بل لا بد فيه من إقامة البيعة أي الشهود
الأربع من الرجال يشهدون بوقوع الزنا وانهم شاهدوا الدخول كالليل في (المكحلة)
في اليوم الفلاني من الشهر الفلاني في المكان الفلاني في الساعة الفلانية . والآن تشهد
كذلك حد القاذف والشهود اجمع . وبعد فإن اللعان لو فرض أنه يمين فلا عن الزوج
ولم تلاعن الزوجة فحينئذ تحد الزوجة بلعان الزوج .

فناسب نفى اليمين فيه ، ونسبته (١) إلى القول يؤذن بتوقفه فيه .
 ووجهه (٢) أصالة عدم الاشتراط ، والحكم في الآية وقع مقيداً
 بالوصف (٣) وهو لا يدل على نفيه عما عداه ، وجاز خروجه (٤) مخرج
 الاغلب ، وقد روي (٥) أن النبي صلى الله عليه وآله لا عَنَ بين حريم
 العجلائي ، وزوجته ولم يسألها عن البيعة (والمعنى بالهصنة العفيسة)
 من وطء محرّم لا يصادف ملكا (٦) وإن اشتمل على عقد ، لا ما صادفه (٧)
 = ثبت الخد عليها باليمين . هذا إذا لم يكن للزوج بيعة .

وأما إذا كان للزوج بيعة فلا ينبغي اللعان حينئذ ، لأن حد الزنا مبني على
 التحطيف فناسب ان لا يثبت باليمين أي بلعان للزوج مع وجود البيعة .
 (١) أي ونسبة (المصنف) اشتراط عدم وجود البيعة إلى القول .
 (٢) أي وجه توقف (المصنف) أصالة عدم اشتراط عدم البيعة في اللعان ،
 لأنه شرط مشكوك فيه والأصل عدمه .

(٣) أي حكم اللعان في الآية الكريمة المشار إليها في الهامش رقم ١٠ ص ١٨٢ وقع
 معتبراً بالوصف وهو عدم وجود البيعة ، ولم يقيد الحكم في الآية بالشرط . وقد تقرر
 في الأصول : أن مفهوم الوصف لا حجة فيه . ولهذا قال الشارح : وهو لا يدل
 على نفى ما عداه .

(٤) أي خروج القيد وهو كون الحكم مقيداً في الآية الشريفة بالوصف بجاه
 على طبق الاغلب . حيث إن أغلب الناس حيناً يرمون أزواجهم لا تكون لهم البلية .
 (٥) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٥٨٩ الباب ١

الحديث ٩

(٦) أي لا يصادف الوطني في ملك الوطني بمعنى ان البضع لا يكون ملكاً له
 (٧) أي لا في بضع يكون ملكاً له وإن حرم له الوطني بالعرض ككونها
 في وقت الحيض ، أو الاحرام .

وإن حَرَّمَ كوقت الحيض ، والاحرام ، والظهار فلا تخرج به (١)
 عن الاحصان ، وكذا وطء الشبهة (٢) ، ومقدمات الوطء مطلقاً (٣)
 (فالو رى المشهورة بالزنا) ولو مرة (٤) (فلا حد ولا لعان) بل يُعزَّر
 (ولا يجوز القذف إلا مع المعاينة للزنا كالليل في المكحلة (٥)) ليرتب
 عليه اللعان اذ هو (٦) شهادة ، او في معناها (لا بالشياخ ، او غلبة
 الظن) بالفعل فإن ذلك لا يجوز الاعتماد عليه في ثبوت الزنا :
 هذا اذا لم يشترط في الشياخ حصول العلم بالخبر فإنه حينئذ (٧)
 يكون كالبيضة وهي (٨) لا تجوز القذف ايضاً أما لو اشترطنا فيه العلم

(١) اي بهله الحرمه المرضيه كالموارد المذكورة ، لان الوطني صادف بضعا
 هو ملك له .

(٢) في ان المرأة لا تخرج من الاحصان لو زني بها شبهة .

(٣) سواء كانت من حمدة او شبهة .

ويحتمل أن يراد بالاطلاق جميع مراحل مقدمات الوطني من النظر ، والقبلة ،
 واللمس وغيرها . فان هذه المقدمات لا تكون موجبة لخروج المرأة من الاحصان
 ليصبح وقوع اللعان لو رماها بالزنا .

ولا يخفى ما في انصاف هذه المرأة بالعفاف .

(٤) متعلق بالمشهورة اي ولو كانت مشهورة بانها زنت مرة واحدة .

(٥) يضم الميم والحاء وهاء الكحل اي الإناء ، الذي يحمل فيه الكحل .
 وهي احد الاوزان التي جاءت على الضم .

(٦) اي اللعان شهادة . فلا بد من اعتبار العلم بمتعلقها :

(٧) اي حين ان لم نشترط حصول العلم في الشياخ .

(٨) اي البنية لا يجوز القذف . فكل ذلك الشياخ غير المقيد للعلم لا يجوز القذف

لم يبعد الجواز به (١) لانه (٢) حينئذ كالمشاهدة :

(الثاني (٣) . انكار من ولد على فراشه بالشرائط السابقة) المعبرة في الحاق الولد به ، وهي وضعه لسته اشهر فصاعداً من حين وطئه ، ولم يتجاوز حملها اقصى مدته ، وكونها موطوءة بالنقد الدائم (وان سكث حال الولادة) ولم ينقه (على الاقوى) ، لأن السكوت اهم من الاعتراف به فلا يدل عليه .

وقال الشيخ : ليس له انكاره حينئذ (٤) لحكم الشارع بالحاقه به بمجرد الولادة العاري عن النفي ، اذ الحقوق لا يحتاج الى غير الفراش فيمتنع أن يزيل انكاره حكم للشارع ، ولادائه الى عدم استقرار الانساب . وفيه (٥) أن حكم الشارع بالالحاق مبني على أصالة عدم النفي (٦) . او على الظاهر (٧) وقد ظهر خلافه (٨) ، ولو لم يمكنه النفي بحالة الولادة إما لعدم قدرته عليه لمرض ، او حبس ، او اشتغال بحفظ ماله من حرق او غرق ، او اقص ولم يمكنه الاشهاد ، ونحو ذلك ، او لعدم علمه بان له

(١) اي جواز القذف بالشباع المفيد للعلم .

(٢) اي الشباع حين ان حصل العلم بمضمونه .

(٣) اي السبب الثاني للعلم .

(٤) اي حين ان سكث .

(٥) اي فيما ذهب اليه (الشيخ) قدس سره .

(٦) اي أصالة عدم النفي عن ولد على فراشه .

(٧) وهو انها زوجان وبينهما الفراش وقد حصل الوطئ بينهما ولم ينكره

الزوج فظاهر الحال يقتضي كونه ولداً له .

(٨) اي خلاف الظاهر حين انكر الرجل ولادة الطفل منه .

للنفي لقرب عهده بالاسلام ، او بعده عن الاحكام فلا اشكال في قبوله (١)
 عند زوال المانع ، ولا ادعى عدم العلم به (٢) قبل مع امكانه في حقه (٣)
 وإنما يجوز له نفيه باللعان على أي وجه كان (ما لم يسبق الاعتراف منه به
 صريحاً ، او فحوى) فالاول (٤) ظاهر والثاني (٥) ان يجب للبشر
 بما يدل على الرضا به والاعتراف (مثل ان يقال له : بارك الله لك في هذا
 الولد فيؤمن (٦) ، او يقول : ان شاء الله ، بخلاف) قوله في الجواب
 (بارك الله فيك وشبهه) كاحسن الله اليك ورزقك الله مثله فإنه لا يقتضي
 الاقرار ، لاحتماله خبره احتيالا ظاهراً .

(ولو قلدها بالزنا ونفي الولد وأقام بيعة) بزناها (سقط الحد)
 عنه ، لاجل القذف بالبيعة (ولم يفتن عنه الولد إلا باللعان) ، لأنه
 لاحق بالفراش وان زنت امه كما مر (٧) ، ولو لم يتم بيعة كان له
 اللعان للامرين (٨) معاً ، وهل يكتفى بلعان واحد (٩) ام يتعدد . وجهان

(١) أي في قبول قول الزوج في نفي الولد عنه .

(٢) أي بان له نفي الولد .

(٣) بان كان من اهل البوادي ، او قريب العهد بالاسلام .

(٤) وهو الاعتراف بالصراحة كهذا والذي .

(٥) وهو الاعتراف فحوى كما لو اعطى ابو المولود المبشر انعاماً .

(٦) أي يقول آمين فهو اعتراف ضمني . وكلنا في قوله : الشا الله .

(٧) في قول (الشارح) : (اذ الحقوق لا يحتاج الا الى الفراش) .

(٨) وهما : القذف . ونفي الولد .

(٩) أي لكلا الامرين .

من أنه (١) كالتشهادة أو اليمين وهما (٢) كافيان على ما سبق عليها من الدعوى . ومن (٣) تعدد السبب الموجب لتعدد المسبب إلا ما أخرجه الدليل (٤) .

(ولا بد من كون الملاحن كاملاً) بالهلوغ والعقل ، ولا يشترط العدالة ولا الحرية ، ولا انتفاء الحد من قذف ، ولا الاسلام ، بل يلاحن (ولو كان كافراً) ، او مملوكاً ، او فاسقاً ، لصوم الآية (٥) ، ودلالة الروايات (٦) عليه .

وقيل : لا يلاحن الكافر ، ولا المملوك بناء على انه شهادات كما يظهر من قوله تعالى : « فشهادة احدهم » وهما ليسا من اهلها وهو (٧) ممنوع لجواز كونه (٨) أيماناً ، لافتقاره الى ذكر اسم الله تعالى ، واليمين يستوي فيه المسدك والفاسق ، والحر والعبد ، والمسلم والكافر ، والدكر والانثى

(١) اي اللعان كالتشهادة فهو دليل لعدم الاحتياج الى تعدد اللعان .

(٢) اي الشهادة واليمين كافيتان على ما سبق عليها من الدعوى وان تعددت

(٣) دليل للاحتياج الى تعدد اللعان .

(٤) كما في اسباب الوضوء والغسل .

(٥) وهو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) . حيث إنها عامة تشمل كل احد .

(٦) راجع الوسائل الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٥٨٧ الباب

١ - ٢ الاحاديث :

(٧) اي كون اللعان شهادة ممنوع :

(٨) اي كون اللعان حلفاً .

وما ذكره (١) معارض بوقوعه (٢) من الفاسق إجماعاً (٣) وبصح لسان
الآخرس بالإشارة المعقولة ان امكن معرفته (٤) اللعان (٥) كما يصح منه اقامة
الشهادة ، والأيمان ، والاقرار ، وغيرها من الاحكام (٦) ، ولعموم الآية (٧) .
وقيل : بالمنع (٨) ، والفرق (٩) لانه (١٠) مشروط بالالفاظ الخاصة
دون الاقرار والشهادة فانها يقمان بأي عبارة اتفقت ، ولأصالة عدم
أبويه (١١) إلا مع ثبته وهو (١٢) متفق هنا .

وأجيب بأن الالفاظ الخاصة إنما تعتبر مع الامكان ، وإشارته قائمة
مقامها (١٣) كما قامت في الطلاق وغيره من الاحكام المعتبرة بالالفاظ الخاصة ؛
(١) أي القول بعدم وقوع اللعان من الكافر والمملوك بالها ليسا من اهل
الشهادة .

(٢) أي بوقوع اللعان من الفاسق إجماعاً .

(٣) أي معرفة الآخرس اللعان بان يفهم ويلقن اللعان وكيفيته ؛

(٤) أي في سائر ابواب المعاملات .

(٥) وهو قوله تعالى : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ . فانه هام يشمل
الآخرس ايضاً ؛

(٦) أي بمنع وقوع اللعان من الآخرس ؛

(٧) أي وبالفرق بين اللعان ، وبين اقامة الشهادة والأيمان والاقرار
والعقود والابقاعات .

(٨) أي اللعان .

(٩) أي عدم ثبوت اللعان الا مع ثبته موضوعه اذ الآخرس مشكوك
الوقوع منه .

(١٠) أي اليقين بصحة اللعان متفق في الآخرس .

(١١) أي مقام الالفاظ الخاصة كما قامت الاشارة مقام اللفظ الخاص في الطلاق .

نعم استبعاد فهمه له (١) موجه ، لكنه غير مانع ، لأن الحكم مبني عليه (٢) :

(ويجب) على ذي القراش مطلقاً (٣) (نفي الولد) المولود على فراشه (إذا عرف إختلال شروط الالتحاق (٤)) فيلاعن وجواً ، لأنه لا ينفي بدونه (٥) (ويحرم) عليه نفيه (بدونه) أي بدون علمه بإختلال شروط الالتحاق (وإن ظن انتفائه عنه) بزنا امه ، أو غيره (٦) (أو مخالفت صفاته صفاته) ، لأن ذلك لا مدخل له في الالتحاق ، والمخالق على كل شيء قدير ، والحكم مبني على الظاهر ويلحق الولد بالقراش دون غيره ، ولو لم يجد من علم انتفائه من بلاعن بينهما لم ينفه نفيه مطلقاً (٧) .
وفي جواز التصريح به (٨) نظر ، لانتهاء المقاتلة . مع (٩) التعريض بالقلق إن لم يحصل التصريح :

(١) أي استبعاد فهم الآخر من اللعان موجه ، لكن الاستبعاد غير مانع من صحة اللعان .

(٢) أي على الفهم فإذا فهم اللعان صح وقوعه منه .

(٣) سواء كان فراشه فراش الزوجية الدائمة أم المنقطعة أم فراش الملك .

(٤) كما لو جاء الولد لدون ستة أشهر ، أو أكثر من أقصى مدة الحمل من

حين الوطي .

(٥) أي بدون اللعان .

(٦) أي غير الزنا كجذب الرحم التي بالمساحقة . أو التلقيح الموجود في

عصرنا الحاضر .

(٧) أي لا تصريحاً ولا تلويحاً .

(٨) أي بنفي الولد مع أنه لا فائدة في التصريح مع عدم وجود من بلاعن بينهما .

(٩) أي مع أنه لا فائدة في التصريح بنفي الولد في صورة عدم وجود الملائن =

(ويعتبر في الملاعة الكمال ، والسلامة من الصمم والخرس) ولو قذف الصغيرة فلا لعان ، بل يُحمد إن كانت في محل الوطء كبيت الثانی ، وإلا عُزِّر خاصة للسب المتيقن كذبه (١) ولو قذف المهنونة بزنا اضافته إلى حالة الجنون عُزِّر ، أو حالة (٢) الصحة فالحد ، وله إسقاطه (٣) باللعان بعد افاقتها ، وكلما لو نفى ولدعا (٤) ولو قذف الصماء والخرساء حرمتا عليه أبداً ولا لعان ، وفي لعانها (٥) نفى الولد وجهان . من (٦) عدم النص ف يرجع إلى الاصل (٧) . ومساواته (٨) للقذف في الحكم ،

= فهناك ضرر آخر على القاذف وهو (التلويح بقذف الزوجة بالزنا ان لم يكن ذلك نصرياً) .

ويمحتمل أن يكون المراد من (مع التعريض بالقذف) : أن نفى الولد كما لا فائدة فيه نصرياً ، كذلك لا فائدة في نفية تلويحاً ، لأنه قد تعرض للقذف :

- (١) لأنه لا يتصور زناه هذه الصبية بحسب العادة .
- (٢) أي أضاف الزنا إلى حالة الصحة .
- (٣) أي وللقاذف إسقاط الحد عن نفسه باللعان .
- (٤) أي وكذا ينتظر افاقة زوجته للملاعة لو نفى الولد عنه .
- (٥) أي وفي لعان الصماء والخرساء لو نفى الولد .
- (٦) دليل لوقوع اللعان مع الصماء والخرساء في نفى الولد .
- (٧) وهو عموم الآية الشريفة المشار إليها في الحاشي رقم ٥ ص ١٨٩ . والأخبار الواردة في الباب .
- (٨) بالجسر عطفاً على مدخول (من الجارة) أي ومن مساواة نفى الولد للقذف . فهو دليل لعدم وقوع اللعان من الصماء والخرساء في نفى الولد .

والأوجه الأول (١) ، لعدم النص (٢) . ومنع المساواة (٣) مطلقاً وقد تقدم البحث في ذلك (٤) .

(والدوام) فلا يقع بالمتنع بها ، لأن ولدها ينتفي بنفيه من غير لعان (إلا أن يكون اللعان لنفي الحد) بسبب القذف فيثبت (٥) ، لعدم المانع (٦) ، مع عموم النص (٧) ، وهذا (٨) جزم من المصنف بعد التردد ، لأنه لما سلف نسب الحكم به إلى قول (٩) .

(١) وهو وقوع اللعان في نفي الولد في الصباه والحرماء .

(٢) وهي الآية الشريفة المشار إليها في الهامش رقم ٥ ص ١٨٩ .

راجع (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ .

كتاب اللعان ص ٦٠٢ ، ٧٠٣ الباب ٨ الأحاديث

(٣) أي مساواة القذف لنفي الولد من تمام الجهات ممنوعة ، بل يجوز وقوع

الفرق بينهما :

(٤) أي في أن نفي الولد واجب إذا علم انتفائه منه ولا يجب القذف بالزنا

أن علم زناها :

(٥) أي يثبت اللعان بين المتنع بها ، وزوجها إذا قلدها بالزنا . فيقع اللعان

لنفي الحد من الزوج القاذف ،

(٦) أي في القذف ، بخلاف نفي الولد عن المتنع بها . لأنه لا لعان هنا ،

لوجود المانع وهو (انتفاء الولد بنفيه من غير لعان) .

(٧) وهي الآية الكريمة في سورة النور : الآية ٦ .

(٨) أي بوقوع اللعان بالمتنع بها لنفي الحد عنه هنا جزم منه بعد أن تردد

في كتاب النكاح في بحث المنة بقول : (ولا لعان إلا في في القذف على الزنا على

قول) .

(٩) راجع الجزء الخامس من طبختا الحديث ص ٢٩٦ .

وقد تقدم (١) أن الأقوى عدم ثبوت اللعان بالتمتع بها مطلقاً (٢) وأن المخصص للآية صحيحة (٣) محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام .
 (وفي اشتراط الدخول) بالزوجة في لعانها (قولان) مأخوذاً
 عموم (٤) الآية فإن أزواجهم ، فيها جمع مضاف فيعم المدخول بها ،
 وغيرها ، وتخصيصها (٥) برواية محمد بن مضارب قال : قلت لأبي عبد الله
 عليه السلام : ما لقول في رجل لا آمن امرأته قبل أن يدخل بها . قال :
 لا يكون ملاعناً حتى يدخل بها بضرب حداً وهي امرأته ، (٦)
 والمستند إليه ضعيف (٧) ، أو متوقف فيه ، فالتخصيص (٨) غير متحقق ،

(١) في الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة ص ٢٩٦ عند قول الشارح :
 (فالقول بعدم وقوعه مطلقاً قوي) أي القول بعدم وقوع اللعان بالتمتع بها ، سواء
 كان لنفي الحد أو لنفي الولد .
 (٢) المراد من الاطلاق يكون اللعان لنفي الحد أم لنفي الولد وللوقوع خطأ
 في الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة ص ٢٩٦ في التعليقة رقم ٥ قولنا : (أي
 بعدم وقوع الطلاق مطلقاً ، سواء كان الملاعن حراً أم عبداً) .
 والصحيح : بعدم وقوع اللعان مطلقاً ، سواء كان اللعان لنفي الولد أم
 لنفي الحد .

(٣) (الوسائل) الطبعة الحديثة كتاب اللعان ص ٥٩٦ الباب ٥ الحديث ٤
 وباب ١٠ الحديث ٢ .

(٤) دليل لعدم اشتراط الدخول في اللعان :

(٥) دليل لا اشتراط الدخول في اللعان .

(٦) راجع (التهذيب) الطبعة الحديثة الجزء ٨ ص ٦٩٧ الحديث ٥١ .

(٧) لأن محمد بن مضارب أو مصادقه ضعيف الحديث .

(٨) أي تخصيص الآية للكرامة ، ورفع اليد عن عمومها بالنسبة إلى الزوجة =

ولكن بشكل ثبوته (١) مطلقاً ، لأن ولد غير المدخول بها لا يُلحق بالتزوج
 فكيف يشترط فيه على اللعان . نعم يتم ذلك (٢) في القذف بالزنا .
 فالتفصيل (٣) كما ذهب إليه ابن ادریس حسن ، لكنه حل الخلاف
 الاصحاب عليه (٤) . وهو (٥) صلح من غير تراخي الخصمين ، لأن النزاع

= غير المدخول بها غير ثابت =

فيقع اللعان بالتزوجة غير المدخول بها .

(١) أي ثبوت اللعان بالتزوجة غير المدخول بها مطلقاً ، سواء كان لنفي
 الولد ، أم لنفي الحد .

(٢) أي الرجوع الى عموم الآية ، والقول بوقوع اللعان بالتزوجة غير المدخول بها
 بالنسبة الى دفع الحد في القذف بالزنا .

(٣) وهو عدم وقوع اللعان بالتزوجة غير المدخول بها لنفي الولد ، ووقوع
 اللعان في القذف بالزنا .

(٤) أي حل (ابن ادریس) اختلاف فقهاء الامامية في وقوع اللعان بالتزوجة
 غير المدخول بها على هذا التفصيل المذكور .

بمعنى : أن من قال : بعدم وقوع اللعان بالتزوجة غير المدخول بها أراد اللعان
 لنفي الولد .

ومن قال : بوقوع اللعان بها لو اد اللعان لنفي الحد من القاذف .

(٥) هذا كلام (الشارح) فكانه قدس سره لم يرتض هذا الحل من (ابن
 ادریس) رحمه الله .

بل يقول : إن اختلاف الفقهاء في نفي القذف ، لا في نفي الولد . حيث إنه
 لا نزاع هناك ، للاجماع على أن ولد غير المدخول بها لا يُلحق بالتزوج . فكيف يمكن
 وجود الخلاف في وقوع اللعان بالتزوجة غير المدخول بها .

معنوي ، لا لفظي بين الفريقين (١) ، بل للنزاع لا يتحقق إلا في القذف ، للاجماع على انتفاء الولد عند عدم اجتماع شروط الحقوق بغير لعان ، وإن كان كلامهم هنا (٢) مطلقاً .

(ويثبت) اللعان (بين الحر و) زوجته (المملوكة لنفي الولد أو) نفي (التعزير) بقذفها ، للعموم (٣) ، وصحيفة (٤) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن الحر يُلاعن المملوكة قال : نعم إذا كان مولاهما الذي زوجها أباه لأعنها ، ، وغيرها (٥) .

وقيل : لا لعان بينهما مطلقاً (٦) استناداً إلى اخبار (٧) دلت على نفيه بين الحر والمملوكة ، وحملها (٨) على كونها مملوكة للقاذف طريق

(١) وهل ما ذكره (ابن ادريس) يكون النزاع بينهم لفظياً ، لا معنوياً ، مع أن النزاع معنوي .

(٢) أي كلام الفقهاء في باب اللعان مطلق لم يحرر فيه محل النزاع هل هو في خصوص اللعان لنفي الحد أم لمطلق اللعان .

(٣) أي الآية الكريمة في سورة النور : الآية ٦ .

(٤) الوسائل الطيبة الجسدية الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٩٦ باب ٥

الحديث ٥ .

(٥) أي وغير هذه الصحيحة :

راجع نفس المصدر الحديث ١ - ٢ - ٨ .

(٦) أي بين الحر ، وزوجته المملوكة مطلقاً ، لا للقذف ، ولأن نفي الولد .

(٧) المصدر السابق الحديث ٤ - ١٢ - ١٣ - ١٤ .

(٨) أي حمل هذه الاخبار المشار إليها في الحاشي رقم ٧ الدالة على نفي اللعان

بين الحر وزوجته المملوكة على كون المملوكة مملوكة للقاذف ، لا أنها زوجته طريق الجمع بين هذه الاخبار التافية ، المشار إليها في الحاشي رقم ٧ ، وبين ما ذكرناه : -

الجميع بينها ، وبين ما ذكرناه من وقوعه بالزوجة المملوكة صريحاً .
وفصل (١) ابن ادريس هنا غير جيد فأنثته (٢) مع نفى الولد ،
دون القذف ، نظراً إلى عدم الحد به (٣) لها . ولكن دفع التعزير به (٤)
كاف مضافاً إلى ما دل عليه (٥) مطلقاً . ووافقه عليه (٦) فخر المحققين
معتباً بأنه جامع بين الاخبار ، والجميع بينهما بما ذكرناه اولي (ولا يلحق
ولد المملوكة بمالكها إلا بالاقرار به) على أشهر القولين ، والروايتين (٧)

= وهي صحيحة (محمد بن مسلم) المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ١٩٥ .

(١) بالتخفيف وسكون الصاد مبتدأ خبره (غير جيد) .

ويحتمل ان يكون من باب التفضيل فعلا ماضيا (وغير) منصوب على أنه

صفة لمفعول مطلق مملوك اي فصل (ابن ادريس) تفصيلا غير جيد .

(٢) اي اللعان في الزوجة المملوكة في نفى الولد .

وأما القذف فنفي اللعان فيه .

(٣) اي عدم الحد بالقذف للزوجة المملوكة .

(٤) اي باللعان كاف لثبوته شرعا .

(٥) اي على وقوع اللعان مطلقا ، سواء كان لنفي الولد ، ام لنفي التعزير .

(٦) اي والقي (فخر المحققين ابن ادريس) في هذا التفصيل والافاد : ان

التفصيل المذكور هو الجامع بين الاخبار التالية لللعان بين الحر والمملوكة كما اشير

إليها في الهامش رقم ٧ ص ١٩٥ .

وبين الاخبار الواردة في وقوع اللعان بين الحر ومملوكه كما اشير إليها في الهامش

رقم ٤ ص ١٥٩ .

(٧) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب النكاح ص ٦٣ الباب ٥٥

الحديث ١ - ٢ .

(ولو اعترف بوطئها ، ولو نقاه انتفى بشير لقان) اجماعاً ، وانما الخلاف في أنه هل يلحق به بمجرد امكان كونه (١) منه وإن لم يُقر به (٢) ام لا بد من العلم بوطئه ، وامكان لحوقه به (٣) ، او اقراره به (٤) .
فعل ما اختاره المصنف (٥) والاكثر (٦) ،

(١) أي كون الولد من المالك :

(٢) أي يترتب عليه آثار الحقوق من التوارث وغيره :

(٣) أي مع امكان لحوق الولد بالمالك كما إذا ولد بعد وفاة المالك ، وبعد الوطي ستة أشهر ، ولم يتجاوز أقصى مدة الحمل .

(٤) هذا هو (القول الثالث) في المسألة أي امكان لحوق الولد بالمالك .
والعلم بوطئه لا يفيد إلا إذا أقر بكونه منه واليك الأقوال الثلاثة :
(الأول) مجرد امكان لحوق الولد بالمالك وإن لم يعلم بوطئه فعل هذا لو مات المالك والامة حامل بالولد المتولد منها يلحق بالمالك ، لأن الحقوق ممكنة : حيث إنها كانت تحته .

(الثاني) عدم لحوق الولد بالمالك إلا إذا علم بوطئه لها :

وتولده منها بعد الوطي فوق ستة أشهر ولم يتجاوز أقصى مدة الحمل وإن لم يقر به :

(الثالث) عدم اكتفاء كل ذلك ، بل لابد من الاقرار بلحوق الولد به .
فعل هذا لو تولد بعد المالك ولم يسبق الاعتراف به يبقى معلقاً لا يترتب عليه آثار الحقوق من ارث وغيره كما لو كان وقف ويتولاه ابنه حسب التسلسل في التولية .
فإن هذا الولد ليس له تولي الوقف ، لعدم سبق اعتراف المالك به :

(٥) وهو (القول الثالث) من أنه لابد من الاعتراف بكون الولد منه ، سواء علمنا بوطئه لها أم لا .

(٦) وهو (القول الثاني) من وطئه وامكان لحوقه بالمالك .

لا يلحق به إلا باقراره (١)، ووطئه وامكان لحوقه به (٢)، وعلى القول الآخر (٣) لا ينتفي إلا بنفيه (٤)، أو العلم بانتفاءه عنه (٥).
ويظهر من العبارة (٦) وغيرها من عبارة المحقق والعلامة : أنه لا يلحق به إلا باقراره ، فلو سكوت ولم ينه ولم يقر به لم يلحق به وجعلوا ذلك قاعدة عدم كون الامة فراشاً بالوطي (٧).
والذي حققه جماعة أنه يلحق به باقراره ، أو العلم بوطئه ، وامكان لحوقه به (٨) وإن لم يقر به وجعلوا الفرق بين الفراش وغيره : ان الفراش

(١) وهو (مختار المصنف) سواء علمنا بوطئه لها أم لا :

(٢) وهو (مختار الأكثر) .

وقد مزج (الشارح) رحمه الله بين القولين على نحو الف والفشر المرب .

(٣) (وهو القول الأول) القائل بالحق بمجرد الامكان سواء علمنا بالوطي

أم لا :

(٤) فعل هذا القول لو تولد بعد فوت المالك ، أو توفي المالك قبل تولده

وقبل الاقرار به يترتب على المولود آثار البنوة لهذا المالك من الارث وغيره .

(٥) كما إذا علمنا من الخارج انه ليس منه وإنما حبلت به من رجل آخر .

(٦) أي من عبارة (المصنف) في قوله : (ولا يلحق ولد المملوكة بمالكها

إلا بالقرار به) :

(٧) هنا على الخلاف بين الفقهاء في أن المملوكة هل تصير فراشاً بوطئها

أم لا ؟

(٨) كما هو مقتضى القول الثاني والثالث .

يلحق به الولد وان لم يعلم وطنه ، مع امكانه (١) إلا مع النفي واللعان (٢) ،
 وغيره (٣) من الأمة والمتمتع بها يلحق به الولد إلا مع النفي ، وحملوا
 عدم لحوته إلا بالاقرار على الحقوق اللازم (٤) ، لأنه بدون الاقرار ينتفي
 بنفيه من غير لعان ، ولو اقر به استقر ولم يكن له نفيه بعينه (٥) وهذا
 هو الطاهر : وقد سبق في احكام الاولاد (٦) ما ينبه عليه ، ولولا هذا
 المعنى (٧) لنافى (٨) ما ذكره هنا (٩) ما (١٠) ،

(١) أي مع امكان لحق الولد به كتولده فوق ستة أشهر ولم يتجاوز أقصى
 مدة الحمل .

(٢) بحيث إن ولد للفراش لا ينفي إلا باللعان .

(٣) أي وغير للفراش .

(٤) وهو عدم قبول قوله لورجع بعد الاقرار .

أما قبل الاقرار فهو في سعة من نفيه ، والاقرار به .

(٥) هذا (معنى الحقوق اللازم) .

(٦) في الجزء الخامس من طبعتنا الحسنية ص ٤٣٨ ما ينبه على أن ولد

المملوكة يلحق بالمالك إذا استكملت الشروط الثلاثة وهو الدخول ، وولادته لستة

أشهر فصاعداً . وعدم تجاوز أقصى مدة الحمل في قول (المصنف) : (ولد المملوكة

إذا حصلت الشروط الثلاثة يلحق به ، وكذلك ولد النعمة ، لكن لو نفاه انتفى) ،

(٧) وهو أن الاقرار يستوجب الحقوق اللازم بحيث لو نفاه بعد ذلك

لا ينتفي . لكن قبل الاقرار يلحق به إذا لم ينفيه فلو نفاه انتفى :

(٨) فعل ماض من باب التفاعلة مضارعه يتاني وزان لاقى بلاقى ملافاة ،

وماني (ما ذكره) موصولة فاعل تاني .

(٩) من أن ولد المملوكة لا يلحق بالمالك إلا باقراره .

(١٠) ما موصولة منصوبة محلاً مفعول به لثاني أي لكان ما ذكره هنا مخالفاً -

حكوا به فيما سبق من حقوقه به بشرطه (١) .

(القول في كيفية اللعان واحكامه ، يجب كونه عند الحاكم) وهو هنا الامام عليه السلام (أو من كتبه) الحكم (٢) ، أو اللعان بخصوصه (٣) (ويجوز التحكيم فيه) من الزوجين (للعالم المجتهد) وإن كان الامام ومن نصبه موجودين ، كما يجوز التحكيم في غيره من الاحكام ؛

وربما اطلق بعض الاصحاب على الحكم (٤) هنا كونه عاماً (٥) نظراً إلى أنه غير منصوب بخصوصه (٦) ، فعميته (٧) اضافية ، لا ان المسألة (٨)

= لما ذكره في كتاب (النكاح) الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة ص ٤٣٨ عند قول المصنف : (وولد المولدة إذا حصلت الشروط الثلاثة بلحق به) من دون اعتبار الاقرار ، بخلاف ما هنا . فانه اعتبر الاقرار في الحقوق .

والمراد من عدم المثالة : ان لتصور من الحقوق هنا (الحقوق للآزم) . ومن الحقوق هناك (غير الآزم) .

(١) مرجع التفسير (الحقوق) وفيه (المالك) وفي حقه (الولد) أي بلحق الولد بالمالك بالشروط الثلاثة المتقدمة المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ١٩٩ . (٢) أي عاماً ؛

(٣) بحيث يمين (الامام) عليه السلام شخصاً معيناً لا يطاق اللعان بينها .

(٤) بصيغة المقول وهو العالم المجتهد حيث إن الزوج والزوجة يجعلان الحاكم الشرعي حاكماً بينها في مسألة اللعان .

(٥) بتشديد الميم منسوب الى العام أي تعمم حكومته لسائر الموارد لا انه منسوب الى العامة ؛

(٦) أي بخصوص اللعان ؛

(٧) أي عامة المجتهد اضافية تشمل اللعان وغير اللعان ، لانه لا يشترط في الحكم الاجتهاد .

(٨) أي مسألة كون الحكم بالفتح بشرط فيه الاجتهاد ليست خلافية بين -

خلافية ، بل الاجماع (١) على اشتراط اجتهاد الحاكم مطلقاً ، نعم منع بعض الاصحاب من التحكيم هنا (٢) لأن احكام القمان لا تخص بالملاعنين فان نفي الوالد يتعلق بحقه ، ومن كم او تصادقا (٣) هل عليه لم ينتف بدون القمان ، خصوصاً عند من يشترط تراضيها بحكمه بعده (٤) .
والاشهر الاول (٥) .

هذا (٦) كله في حال حضور الامام عليه السلام ، ولا تقدم في باب القضاء (٧) : من أن قاضي التحكيم لا يتحقق إلا مع حضوره ، أما مع

الفقهاء حتى يقال : هل يشترط فيه الاجتهاد ام لا :

(١) مبتدأ خبره محذوف والتقدير : بل الاجماع على اشتراط اجتهاد الحاكم مطلقاً (حاصل) . فحاصل هو الخبر .
والمراد من مطلقاً : القمان وغيره من بقية الاحكام ويحتمل ان يكون (مطلق) بالرفع فعليه يكون هو الخبر والمعنى واحد وان كانت النسخ الموجودة عندنا البتة للكلمة بالنسب .

(٢) اي منع بعض الفقهاء من جواز التحكيم في القمان .

(٣) اي الزوج والزوجة .

(٤) اي بعد الحكم .

(٥) وهي صحة تحكيم المجتهد بين الملاعنين .

(٦) اي هذا الخلاف وهو (جواز التحكيم وعدمه) في حال حضور الامام

عليه السلام :

(٧) في (الجزء الثالث) من طبعتنا الحديثة (كتاب القضاء) ص ٧٠ عند

قول (الشارح) رحمه الله : (وهل يشترط في نفوذ حكم قاضي التحكيم تراضي

الخصمين به بعده قولان . اجودهما لعدم) .

غيبته فيتولى ذلك التقية المجتهد (١) ، لأنه منصوب من قبل الامام عموماً
كما يتولى غيره (٢) من الاحكام ولا يتوقف على تراضيها بعده (٣) بحكمه
لاختصاص ذلك (٤) على القول به بقاضي التحكيم (٥) .
والاقرى عدم اختياره (٦) مطلقاً .

واذا حضرا بين يدي الحاكم فليبدأ الرجل بعد تلقين الحاكم له الشهادة
(فيشهد الرجل اربع مرات بالله انه لمن الصادقين فيها رماها به) متلفظاً
بما رى به (٧) فيقول (٨) له : قل اشهد بالله اني لمن الصادقين فيها
رميتها به من الزنا ، فينبه فيه (٩) ، لأن اللعان عين فلا يعدّها بها

(١) مر في (الجزء الثالث) من طبعتنا الحديثة ص ٦٢ .

(٢) اي غير اللعان .

(٣) اي بعد صدور الحكم من الحاكم .

(٤) اي التراضي بحكم الحاكم بعد الحكم على القول باشتراط التراضي بالحكم
من الطرفين .

(٥) وهو الذي يتحاكون اليه حال حضور الامام عليه السلام ولم يُنصب
من قبله .

(٦) اي التراضي مطلقاً ، سواء كان في زمن الحضور وغيره ، في اللعان وغيره .

(٧) كان يقول الرجل : (اشهد بالله اني لمن الصادقين فيها رماها به من الزنا)
به من الزنا .

(٨) اي الحاكم يقول الزوج .

(٩) مرجع التفسير (القول) . وفي ينبه (الحاكم) . والفاعل (الزوج)
اي ينبه الزوج الحاكم حين تلقيته له من الالفاظ حذراً بحذو .

قبل استحلاف الحاكم وان كان فيها (١) شائبة للشهادة ، او شهادة (٢) فهي لا تؤدي إلا باذنه (٣) ايضاً ، وان تني الولد (٤) زاد (٥) ، وان هذا الولد من زنا وليس مني ، كذا عبر في التحرير ، وزاد انه لو اقتصر على احدهما (٦) لم يجز ، وبشكل (٧) فيها لو كان اللعان لثني الولد خاصة من غير قذف فإنه لا يلزم اسناده (٨) الى الزنا ، لجواز التشبه فينبغي ان يكتفي بقوله : انه لمن الصادقين في تني الولد المعين (ثم بقول) (٩) بعد شهادته اربعاً : كذلك (١٠) (ان لعنة الله عليه) جاهلاً المبرور بعد بقاء المنكلم (١١) (ان كان من الكاذبين) فيها وماها به

(١) اي في هذه البين .

(٢) اي ان لم يكن اللعان بمنى فهو شهادة ، لاشتغاله على الفاظ الشهادة مثل قوله : (اشهد بالله) .

(٣) اي باذن الحاكم . فعليه لابد من وقوع لعنه بعد اذن الحاكم .

(٤) بأن كان اللعان للقذف ، ولثني الولد .

(٥) اي الملاعن لثني الولد بزيادة حلاوة على الشهادة بالزنا قوله : « وان هذا الولد من الزنا » .

(٦) وهو القذف . ونفي الولد .

(٧) اي وبشكل قول (العلامة) فليس مره بعدم جواز الاختصار على احدهما .

(٨) اي اسناد الولد الى الزنا بأن يقول : (هذا الولد من الزنا) لجواز ان يكون الولد من وطئ للشبهة .

(٩) اي الملاعن بعد ان يشهد اربع مرات يقول .

(١٠) اي على النحو الذي ذكرناه من تلقين الحاكم له ، وبيان صيغة اللعان .

(١١) اي يأتي الملاعن مكان قول الحاكم : عليه (علي) .

من الزنا أو نفي الولد كما ذكر في الشهادات :

(لم تشهد للمرأة) بعد فراغه من الشهادة واللعنة (أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به) فنقول : أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا (ثم نقول : أن غضب الله عليهما (١) أن كان من الصادقين) فيه مقتصرة على ذلك فيها (٢) .

(ولا بد من التلطف بالشهادة على الوجه المذكور) فلو أبدلها بمعناها كاقسم ، أو احلف ، أو شهدت ، أو أبدل الجلالة بشيها من أسماء تعالى أو أبدل اللعن ، والنصب ، والصدق ، والكذب بمرادفها (٣) ، أو حذف لام التأكيد ، أو حلقه (٤) على غير من كقوله أنا لصادق ، ونحو ذلك من التعبيرات لم يصح

(وأن يكون الرجل قائماً عند إirاده) الشهادة واللعن وإن كانت المرأة حينئذ (٥) جالسة : (وكلما) تكون (المرأة) قائمة عند إirادها الشهادة والنصب وإن كان الرجل حينئذ جالساً :

(وقبل : يكونان معاً قائمين في الإirادين) .

ومنشئ القولين اختلاف الروايات (٦) .

وكذلك يأتي الملاحن مكان أن كان (أن كنت) .

(١) أي وهنا تبدل الزوجة مكان عليها (علي) .

(٢) أي في الشهادة واللعن :

(٣) كان يقول بدل اللعن : (الطرد) . وبدل النصب : (السخط) .

وبدل الصدق : (الصواب) : وبدل الكذب : (الخطاء) .

(٤) أي حلق اللعان .

(٥) أي حين إirاد الزوج الشهادة .

(٦) (وسائل الشريعة) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٥٨٦ =

وأشهرها وأصحها (١) ما دلّ على الثاني .

(وان يتقدم الرجل أولاً) فلو تقدمت المرأة لم يصح عملاً بالمنقول (٢) من فعل النبي صلى الله عليه وآله ، وظاهر الآية (٣) ، ولأن (٤) لعانها لاسقاط الحد الذي وجب عليها بلعان الزوج (وأن يميز الزوجة من غيرها تمييزاً بمنع المشاركة) أما بأن يذكر اسمها ويرفع نسبها بما يميزها ، أو يصفها

= الباب ١ - الحديث ١ - ٣ - ٤ - ٦ (صحيح مسلم) الجزء ١٠ ص ١١٩ كتاب اللعان طبعة مشكور .

(سنن أبي داود) الباب ٧٣٤ الحديث ٢٢٤٩ .

(١) أي أصح الأحاديث وأشهرها ما دلّ على القول الثاني وهو كون الزوج والزوجة قائمين في إبراد الشهادة .

راجع (الوسائل) الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٥٨٨ الحديث ٤ - ٦ .

(٢) (الوسائل) الطبعة الحديثة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٥٨٩ الباب ١

الحديث ٩ .

(٣) وهو قوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعَنَتَ اللهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ النور : الآية ٦-٩ .**
حيث ذكر تعالى شهادة الزوجة بعد شهادة الزوج .

(٤) علة ثالثة لتأخير لعان الزوجة عن لعان الزوج اذ (العلة الاولى) :

(المنقول من فعل النبي) صلى الله عليه وآله للشار إليه في الخامس رقم ٢ (والدلة

الثانية) : (هو ظاهر الآية الشريفة) المشار إليها في الخامس رقم ٣

بما يميزها عن غيرها (١) ، او يشير اليها ان كانت حاضرة (٢) .
 (وأن يكون الايراد) بجميع ما ذكر (باللفظ العربي الصحيح
 إلا مع التعلل) فيجترى بمقدورها م (٣) ، فان تعلل تلفظها بالعربية
 أصلاً أجزء غيرها من اللغات من غير ترجيح (فيفتقر الحاكم الى مترجمين
 عدلين) يلتبان عليها للصيغة بما يحسنانه من اللغة (إن لم يعرف) الحاكم
 (تلك اللغة) ، وإلا يشرها بنفسه ولا يكتفي اقل من عدلين حيث يفتقر
 الى الترجمة ، ولا يحتاج الى الازيد .

(ونجب البسطة) من الرجل (بالشهادة ، ثم اللعن) كما ذكر
 (وفي المرأة بالشهادة ثم الغضب) وكما يجب الترتيب للذكر تجب الموالة
 بين كلماتها ، فلو تراخى بما يمدّ فصلاً ، او تكلم بخلافه بغيره بطل :
 (ويستحب أن يجلس الحاكم مستبداً للقبلة) ليكون وجهها اليها :
 (وأن يقف الرجل عن يمينه (٤) ، والمرأة عن يمين الرجل (٥)
 وأن يحضر) من الناس (من يستمع اللعان) ولو اربعة عدد شهود الزنا
 (وأن يهذه الحاكم قبل كلمة اللعنة) ويخوله الله تعالى ويقول له :
 إن عذاب الآخرة اشد من عذاب الدنيا ، ويقرأ عليه : إن " للذين "

(١) كالتى هي ساكنة في بيت كذا ، او بلد كذا ، او التي طويلة بيضاء ، او
 القصيرة السمراء اذا كانت الارصاف منحصرة .

(٢) بان تقول : هذه المرأة .

هذا بناء على عدم وجوب قيام الزوجة حين ايراد الشهادة ، والا فليس لهذه
 الجملة معنى ظاهر .

(٣) ولو يهض الصيغة .

(٤) أي عن يمين الحاكم .

(٥) فتكون المرأة عن يسار الحاكم تحريماً .

يَشْتَرُونَ بِشَهَادَةِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا (١) ، الآية ، وان لعنه
لنفسه بوجوب اللعنة ان كان كاذباً ونحو ذلك (ويعطها قبل كلمة الغضب)
بنحو ذلك (٢) .

(وأن يغلظ بالقول) وهو تكرار الشهادات لربع مرات ، وهو
واجب . لكنه اطلق الاستحباب (٣) نظراً الى التغليظ بمجموع الاور
الثلاثة من حيث هو مجموع ، وبما قررناه (٤) صرح في التحرير .
وأما حله (٥) على زيادة لفظ في الشهادة ، او الغضب (٦) على نحو

(١) آل عمران : الآية ٧٧ .

(٢) اي بنحو ما وعظ الرجل يعظ الزوجة .

(٣) اي اطلاق الاستحباب على التغليظ بالقول مع انه واجب انما هو لاجل
أن التغليظ يقع في ثلاثة امور القول [المكان . الزمان]
والتغليظ في الآخرين مستحب فيمكن ان يطلق على الثلاثة باعتبار المجموع
نظراً الى أن المجموع من حيث المجموع مستحب .

اما التغليظ بالزمان فانه وان لم يذكره (الشهيدان) قدس سرهما . لكنه مستحب .
والمراد من الزمان الزمان الطريف كيوم الجمعة وليلتها ، ويوم العيد وليلته
وليالي القدر ، وليلة النصف من شعبان المعظم ويومها ، وليالي شهر رمضان وايام
وليالي ولادة الرسول الاكرم والائمة الاطهار صلوات الله وسلامه عليه وعليهم
اجمعين ، وبين الطلوعين في سائر الايام .

(٤) وهو ان الاستحباب انما اطلق على التغليظ بالقول مع انه واجب
باعتبار المجموع .

(٥) اي حل التغليظ بالقول على زيادة لفظ بان يقول للملأمن : اشهد بالله
وملائكته وكتبه ورسله والائمة الاطهار اني من الصادقين .

(٦) اي زيادة لفظ في الغضب بأن يقول : غَضَبُ اللَّهِ وَلَعْنُهُ ، وعذابه =

ما يُذكر في اليقين المطلقة (١) ، كأشهد بالله الغالب الطالب المهلك ، ونحو ذلك فإنه وإن كان (٢) ممكناً أو نُصِّ عليه ، إلا أنه يشكل باخلاله بالموالاتة المتبرة في اللفظ المنصوص (٣) مع عدم الإذن في تحلل المذكور (٤) بالخصوص .

(المكان) بأن يلاعينَ بينهما في موضع شريف (كمين الركن) الذي فيه الحجر الأسود ، (والمقام) مقام إبراهيم على نبينا وآله وعليه السلام وهو المسمى بالحطيم (بمكة ، وفي الروضة) وهي مسا بين القبر الشريف والمنبر (بالمدينة) وتحت الصخرة في المسجد الأقصى ، وفي المساجد بالأمصار) خبر ما ذكر عند المنبر (٥) (أو المشاهد الشريفة) للآلئة والأنبياء عليهم السلام أن اتفق ، ولو كانت المرأة حائضاً فباب المسجد ليخرج الحاكم إليها ، أو يبعث نائباً ، أو كانا ذميين فبيعة أو كنيسة (٦)

— مستعمل على* .

(١) وهو الحلف بالله على فعل ، أو ترك .

(٢) أي هذا الحمل كان ممكناً لو ورد به نص* .

(٣) في اللعان ، إذ ذكر هذه الصفات في اللفظ المنصوص في اللعان

وهو أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيتها به موجب للفصل بين أجزاء اللعان المتبر لها الموالاتة .

(٤) من الانفاظ .

(٥) أي وفي غير المساجد التي ذكرت يقع اللعان عند المنبر والمحراب ، أو

بينهما . ولفظ غير صفة للمساجد .

(٦) أي التغليب بالمكان في اللعين إذا كانا يهوديين أن يقع في البيعة ، وإذا

كانا نصرانيين أن يقع في الكنيسة وكلاهما مجوسيين بوقع اللعان بينهما في بيت النار .

او مجوسين فيت نار ، لا بيت صنم لوتقي اذ لا حرمة له ، واعتقادهم (١) غير مرعي .

(واذا لا عَن الرجل سقط عنه الحد ووجب على المرأة) ، لأن لعانه حجة كالبينة (فاذا اقرت بالزنا ، او) لم تقر ولكن (تكلمت) عن اللعان (ووجب عليها) الحد (وإن لاعت سقط عنها) .

(ويتعلق بلعانها) معاً (احكام اربعة) في الجملة ، لا في كل لعان (٢) (سقوط الحدين عنها ، وزوال الفراش) وهذان ثابتان في كل لعان (٣) (ولقي الولد عن الرجل) ، لا عن المرأة ان كان اللعان لنفسه (والتحريم المؤبد) وهو ثابت مطلقاً (٤) كالاولين ، ولا يكتفى عنه الحد إلا بمجموع لعانه (٥) ، وكذا المرأة (٦) ، ولا تثبت الاحكام اجمع (٧) إلا بمجموع لعانها .

(و) هل هذا (لو اكذب نفسه في الناء اللعان ووجب عليه حد

(١) اي الوثنيين ، واما اليهود والنصارى والمجوس انما يرعى اعتقادهم اذا قبلوا الذمة وشرائعها .

(٢) لان اللعان من حيث إنه لعان على قسمين .

(٣) سواء كان لنفي الحد ام لنفي الولد .

(٤) اي في اللعانين .

(٥) اي الا بعد تمام لعان الرجل وان كان قبل لعان الزوجة .

(٦) اي لا ينتفي عنها الحد الا بعد تمام لعانها .

(٧) وهي الاربعة المذكورة: سقوط الحدين عنها . وزوال الفراش . ولقي

الولد عن الرجل . والتحريم المؤبد .

القلذ (١) ولم يثبت شيء من الاحكام (٢) ، (و) لو اكذب نفسه
(بعد لعانه) وقبل لعانها ففي وجوب الحد عليه (قولان) منشؤها .
من (٣) سقوط الحد عنه بلعانه ولم يتجدد منه قلذ بعده فلا وجه لوجوبه
ومن (٤) أنه قد أكد القلذ السابق باللعان لتكراره (٥) اياه فيه ،
والسقوط (٦) إنما يكون مع علم صدقه ، او اشتباه حاله ، واعترافه بكذبه
ينفيها (٧) ليكون لعانه قلذاً محضاً فكيف يكون سقطاً .

(وكذا) القولان (٨) لو اكذب نفسه (بعد لعانها) لعين
ما ذكر في الجالين (٩) .

والأقوى ثبوته فيها (١٠) إلا ذكر (١١) ، ولرواية (١٢) محمد بن

(١) لانه اكذب نفسه قبل إكمال الامان .

(٢) المذكورة في الحاشي رقم لا حل ٢٠٩ .

(٣) دليل لعدم وجوب الحد على الزوج .

(٤) دليل لوجوب الحد على الزوج .

(٥) اي لتكرار القلذ في صيغة اللعان ، لأنه قالها اربع مرات .

(٦) اي سقوط الحد عن الرجل .

(٧) اي ينفي الصدق والاشباه .

(٨) وهما : سقوط الحد عن الرجل ووجوب الحد عليه .

(٩) اي لعين ما ذكر في دليل سقوط الحد عن الزوج . وما ذكر في عدم

سقوط الحد عنه .

(١٠) اي فيما لو اكذب نفسه بعد لعانه وقبل لعانها ، او اكذب نفسه بعد

لعانها .

(١١) في بيان (الشارح) رحمه الله في تقرير الوجه لثبوت الحد :

(١٢) (التهذيب) الطبعة الجديدة الجزء ٨ ص ١٩٤ رقم الحديث ٤٠ .

الفضيل عن الكاظم عليه السلام أنه سأله عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه هل يرد عليه ولده . قال : « اذا اكذب نفسه جُرد الولد ورُدَّ عليه ابنه » ، ولا ترجع اليه امرأته ابداً ، لكن لو كان رجوعه بعد لعانها (لا يعود الحبل) ، للرواية (١) ، وللمسك بالتحريم شرعاً ، واعترافه لا يصلح لإرثه (٢) (ولا يرث الولد (٣)) لا ذكر (٤) (وان ورثه الولد) ، لأن اعترافه (٥) اقرار في حق نفسه بإرث منه (٦) ، ودعوى ولادته قد انتفت شرعاً (٧) فثبت اقراره

(١) اي الرواية المشار اليها في الحاشي رقم ١٢ ص ٢١٠ .

(٢) اي لازالة هذا الحكم وهو (التحريم المؤبد) .

(٣) ينصب الولد بناء على انه مفعول به والفاعل (الاب) اي الاب لا يرث ولده للذي نفاه لو كان رجوعه عن النفي بعد لعانها .

(٤) من أنه يتعلق بلعانها احكام اربعة : سقوط الحدين عنها . وزوال القرائن ونفي الولد عن الرجل . والتحريم المؤبد .

فنفي الولد عن الرجل احد الامور الاربعة المقرنة على اللعان فلا يرث الابُ ابنه ؟

(٥) اي الاعتراف بانه ابنه لا يتجاوز حدود (الاقرار على النفس) ولا يثبت به الواقع . ولازم ذلك (ارث الولد من الاب) . دون الاب واقارب الاب فالهم لا يرثون الولد ، لان ارث الولد من الاب من لو لم اقراره .

اما ارثه وارثهم من الابن فن لوازم الواقع وانه ابنه واقفاً والمفروض انتفاء الولد بلعانه شرعاً .

(٦) اي ارث الولد منه .

(٧) فلا يرثه هو ولا احد من اقاربه .

على نفسه (١) ولا تثبت دعواه على غيره (٢) ، وكذا لا يرث الولد
 اقرباء الأب (٣) ولا يرثونه (٤) إلا مع تصديقهم على نسبه في قول ،
 لأن الإقرار (٥) لا يصدى المقر .

(ولو اكذبت) المرأة (نفسها بعد لعانها فكل ذلك) لا يعود الفرائش
 ولا يزول التحريم (ولا حد عليهما) بمجرد اكذابها نفسها ، لأنه إقرار
 بانزلا وهو لا يثبت (إلا أن تقر أربعا) كما سيأتي إن شاء الله تعالى ،
 فإذا اقرت أربعا حدثت (على خلاف) في ذلك منشؤه ما ذكرناه .
 من (٦) أن الإقرار بانزلا أربعا من الكمال المحر الضار يثبت حده .

(١) غيره الولد .

(٢) أي دعوى الرجل على غيره وهو (الابن) .

(٣) لانقضاء الولادة شرعا ، ولرث الولد اقرباء أبيه إنما يكون إذا ثبتت
 الولادة شرعا ، والمقروض انفالها شرعا بلعانه .

(٤) أي لا يرث اقرباء الأب الولد المنفي بعد أن اكذب الأب نفسه
 إلا مع اعتراف الاقرباء وتصديقهم للأب في أن الولد له بعد أن اكذب نفسه ورجع
 من النفي . غير أنهم ويرثونه . هذا التوارث يستفاد من ظاهر العبارة .

لكن الظاهر حسب القاعدة : أنهم لا يرثون الولد كالأب ، لعين الوجه
 الذي ذكر هناك من أن تصديقهم لنسبه مشتمل على أمرين .

أقرار على أنفسهم بأن الولد يرثهم فيقبل أقرارهم فيه غيرتهم .

وأقرار لأنفسهم أنهم يرثون الولد . فلا يقبل منهم . فلا يرثونه .

(٥) تعليل لعدم ارث الولد من الاقارب ، ولا الاقارب منه في صورة عدم

تصديقهم على نفسه . فبمجرد اقرار الأب لا يمكن اثبات الارث بين الولد
 والاقارب لأن اقراره كان نافذا في حقه فقط . فلا يصدى غيره .

(٦) دليل لأجراء الحد عليها بأقرارها .

ومن (١) سقوطه بلعانها لقوله تعالى : « وَيَسْرَهُ هُنَّ الْعَسَابُ »
 أن تشهد أربع شهادات بالله (٢) ، الآية فلا يعود (ولو قذفها)
 الزوج (برجل) معين (وجب عليه حدان) أحدهما لها . والآخر للرجل
 لأنه قذف لاثنتين (وله اسقاط حدها بالامان) ، دون حد الرجل .
 (ولو اقام بيعة) بذلك (سقط الحدان) كما يسقط حد كل قذف
 بإقامة البيعة بالفعل المقلوف به ، وكذا يسقط الحد لو عن مسدقة ،
 أو صدق (٣) على الفعل ، لكن إن كنت هي المصدقة ، وهناك لسب (٤)
 لم ينتف بتصديقها ، لأنه اقرار في حق الغير (٥) .
 وهل له (٦) أن يلعن لنفيه قولان . من (٧) هووم لبوله لنفي
 الولد ، وكونه (٨) غير متصور هنا ، إذ لا يمكن الزوجة أن تشهد بالله إنه
 لمن الكاذبين بعد تصديقها إياه . نعم لو صادفته على أصل الزنا ، دون
 كون الولد منه توجه اللعان منها ، لا مكان شهادتها بكذبه في نفيه وإن ثبت
 زناها .

(١) دليل لعدم اجراء الحد عليها .

(٢) النور : الآية ٨ .

(٣) أي صدق المقلوف القاذف فيما قذف به .

(٤) كما إذا كان هناك ولد مشبه في كونه من الزنا الذي قذفها به الزوج .

فلا ينتفي الولد بمجرد تصديق الزوجة زوجها فيما قذفها به من الزنا .

(٥) وهو الولد فإنه لا ينتفي بتصديقها للزوج في الزنا ، لأن تصديقها ضد

صلحة الولد . فإقرارها لا يتخذ بحق الولد .

(٦) أي وهل للزوج في صورة تصديق الزوجة زوجها أن يلعن نفي الولد .

(٧) دليل بجواز لعان الزوج الزوجة لنفي الولد .

(٨) بالجر عطفا على مدخول (من الجارة) أي ومن كون اللعان غير -

(ولو قلدها ماتت قبل اللعان (١) سقط اللعان) ، لتعلمه بموتها (وورثها) ، لبقاء الزوجية (٢) (وعليه الحد للوارث (٣)) بسبب القذف ، لعدم تقدم مسقطه (٤) (وله ان يلاعن اسقوطه) وان لم يكن بحضور الوارث ، لانه (٥) إما شهادات ، او أيمان . وكلاهما لا يتوقف على حياة المشهود عليه ، والمخلوف لأجله (٦) ، ولعموم الآية (٧) وقد تقدم : ان لعانه يسقط عنه الحد ، ويوجب الحد عليها ، ولعالمها يوجب الاحكام الاربعة فإذا انتفى الثاني (٨) بموتها بي الاول خاصة فبسقط الحد (٩) ولا ينتفى الارث (١٠) بلعانه بعد الموت (١١) كما لا تنتفى الزوجية بلعانه

= متصور في هذه الصورة فهو دليل لعدم جواز اللعان :

- (١) اي قبل ليمان الزوج .
- (٢) حيث إن الزوجية لا تنتفى الا باللعان ولم يقع .
- (٣) اي لوارث حق مطالبة الحد على الزوج القاذف :
- (٤) لان المسقط للحد عن الزوج لعانه . فإذا ماتت الزوجية فلا لعان . فلا يسقط الحد فللاقارب اجراء الحد عليه .
- (٥) اي اي اللعان .
- (٦) المراد من المشهود عليه والمخلوف لأجله (الزوجية) :
- (٧) اي أية اللعان كما في سورة النور : الآية ٨ :
- (٨) وهو لعانها منتفيا الى لعانه :
- (٩) اي بعد لعانه :
- (١٠) اي ارث الزوج من الزوجية .
- (١١) اي بعد موت الزوجية وقبل لعانها .

قبله (١) (إلا على رواية أبي بصير (٢)) عن الصادق عليه السلام قال :
 « ان قام رجل من أهلها فلاعته فلا ميراث له ، وان أبي احد منهم (٣)
 فله (٤) الميراث » . ومثله روى (٥) عمرو بن خالد عن زيد عن آبائه
 عليهم السلام ، وبمضمونها عمل جماعة .

والروايتان مع ارسال الاولى ، وضعف سند الثانية مخالفتان للاصل (٦)
 من حيث إن اللعان شرع بين الزوجين فلا يحدى (٧) ، وان (٨) لعان
 الوارث متعلو ، لأنه إن اريد مجرد حضوره فليس بلعان حقيقي ، وان اريد
 ابقاع الصبيغ المعهودة من الزوجة فبعد (٩) ، لتعلم القطع من الوارث

(١) اي كما ان الزوجية لا تنفي بلعان الزوج في حال حياة الزوجة قبل لعانها
 كذلك لا ينفي الارث بلعانه فقط فلا موجب لعدم الارث بلعانه بعد موتها ، لان
 الزوجية باقية واللعان من طرفها لم يقع والمراد بقبله « قبل موت الزوجة » .

(٢) (التهذيب) الطبعة الحديثة الجزء ٨ كتاب اللعان ص ١٩٠ رقم

الحديث ٢٣ .

(٣) اي من اهل الزوجة .

(٤) اي فلزوج .

(٥) التهذيب الطبعة الحديثة الجزء ٨ كتاب اللعان ص ١٩٤ رقم الحديث ٣٨ .

(٦) المراد من الاصل (القاعدة) اي قاعدة اللعان : وقوعه بين الزوجين

شرها . فوقعه بين الزوج وغير الزوجة من أهلها خلاف القاعدة الثابتة في الشريعة
 المقتضية . فلا يعلم ثبوت آثار اللعان على لعان لم يثبت شرعيته .

(٧) الى غير الزوجة .

(٨) دليل ثان لعدم وقوع اللعان من اهل الزوجة ،

(٩) اي فإرادة ابقاع الصبيغ المعهودة التي كانت الزوجية تلفظ بها من الوارث

بعد .

على نفي فعل غيره غالباً ، وإيقاعه (١) على نفي العلم تغيير للصورة المتقولة
 شرعاً ، ولأن الارث قد استقر بالموت فلا وجه لاسقاط الدعان المتجدد له (٢)
 (ولو كان الزوج احد الاربعة) الشهود بالزنا (فالأقرب حلماً)
 لأن شهادة الزوج مقبولة على زوجته (ان لم تحتل الشرائط) المعتبرة
 في الشهادة (٣) (بخلاف ما اذا سبق الزوج بالقلف) فإن شهادته ترد
 لذلك (٤) ، وهو (٥) من جملة اختلال الشرائط ، (او تحتل غيره (٦)
 من الشرائط) كاختلاف كلامهم في الشهادة ، او ادائهم الشهادة مختلي
 المجلس ، او عداوة احدهم لها ، او فسقه ، او غير ذلك (فإنها) حيث
 (لا تُحدّث) ، لعدم اجتماع شرائط ثبوت الزنا (ويلاعن الزوج) لاسقاط
 الحد عنه بالقلف ، (والا) يلاعن (حُدّ) ، ويحد باقي الشهود للفرية .
 واعلم أن الاخبار ، وكلام باقي الاصحاب يختلف في هذه المسألة

(١) اي إيقاع الدعان على نفي العلم بأن يخلف الوارث : والله لا نعلم انها
 زنت . تغيير لصورة الدعان الشرعي حيث إن الصيغة الشرعية كانت تنفي اصل
 الفعل لا العلم به .

(٢) اي للارث . وللعق ان الاستصحاب قاضي بلبوت الارث ، لان
 الارث ثبت بالموت فيشكل في ان لعان اهل الزوجة يرفع الارث ام لا . فاستصحاب
 بقائه .

(٣) وهي المشاهدة كإليل في (للمكحلة) . وانضافهم على الفعل الواحد
 في زمان واحد ومكان واحد وان تكون الشهادة من الشهود في مجلس واحد
 وان لا يكون المدعي شاهداً لنفسه .

(٤) اي لاختلال الشروط .

(٥) اي سبق الزوج الى القلف من جملة اختلال الشرائط في البيئة .

(٦) اي غير سبق الزوج بالقلف .

فروى (١) ابراهيم بن نعيم عن الصادق عليه السلام جواز شهادة الأربعة الذين احدهم الزوج ، ولا معنى للجواز هنا الا الصحة التي يترتب عليها اثرها وهو حد المرأة وعمل بها بجماعة ، ويؤيدها (٢) قوله تعالى : « وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » ، فإن ظاهرها أنه اذا كان غيره فلا لمان ، وقوله (٣) تعالى « وَاللَّائِي بِأَنْبَنٍ الْفَاحِشَةِ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ » (٤) ، فإن الظاهر كون الخطاب للمحكم ، لأنه المرجع في الشهادة فيشمل الزوج وغيره ، وروى (٥) زرارة عن احدهما عليهما السلام في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدهم زوجها قال : « يُلَاَهَن وَيُجْلَد الْآخَرُونَ » وعمل بها الصدوق وجماعة ، ويؤيدها (٦) قوله تعالى : « تَوَلَّاهُ جَاءُوا عَلَيْهَا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ » (٧) :

والمختار القبول :

ويمكن الجمع بين الروايتين (٨) مع تسليم استنادهما بحمل الثالثة (٩)

(١) (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٦٠٦ الباب

الحديث ١ .

(٢) اي يؤيد هذه الرواية قوله تعالى في سورة النور : الآية ٦ :

(٣) اي ويؤيد هذه الرواية ايضا قوله تعالى .

(٤) النساء : الآية ١٥ .

(٥) الوسائل الطبعة الجديدة الجزء ١٥ كتاب اللعان ص ٦٠٦ الباب ١٢

الحديث ٢ .

(٦) اي يؤيد هذه الرواية .

(٧) النور : الآية ١٣ .

(٨) المشار اليها في الهامش رقم ١ - ٥ .

(٩) وهي رواية (زرارة) وخوان الله عليه المشار اليها في الهامش رقم ٥ .

على انحلال شرائط الشهادة كسبق الزوج بالقلق ، أو خبره كما به عليه
المصنف بقوله : ان لم يخلل الشرائط ، وأما تعليلها (١) بكون الزوج
نخصا لما فلا تقبل شهادته عليها ، فهو (٢) في حيز المنع (٣) ،

(١) أي تعليل الرواية التالية المروية عن (زرارة) المشار إليها في الهامش
رقم ٥ من ٢١٧ .

(٢) أي هذا التعليل :

(٣) لأنه لا يثبت بسبب قلدها بالزنا أنه خصم لها ما لم تثبت الخصومة
من الخارج ، فلا يصلح مثل هذا ان يكون وجها للمنع .

كتاب العتق





الرقية في الاسلام

هناك اعتراض على الاسلام من ناحية اعترافه بقانون (الرقية) - استعباد انسان لمثله - الامر الذي يتنافى والمعهود من روح « للعدالة » الاسلامية التي تتحكم في جميع قوانينه واحكامه وانتظاماته :

(لا ضرر ولا ضرار في الاسلام) :

(للبشر كلهم مساوية) .

(لا فضل لعربي على عجمي) .

(ولا لعجمي على عربي) .

(ولا لايض على اسود) .

(ولا لاسود على ابيض) .

حديثاً مشهوراً عن الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم

فالناس كلهم من ولد آدم اخوة سواء .

وقال الله عز وجل : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ

ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ » . « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ » .

كانت جيوش المسلمين تتجه الى اكناف العالم صارخة
بالدعوة الى الحرية والعدالة والعلم لتحرر الشعوب من نير
الاستعباد ، ومن ضغط الظلم ، وظلمة الجهالة .

كانت الامم ترحب بهذه الدعوة الانسانية ، وتجد آمالها
منحقة في ظل الاسلام العادل فتدخل في دين الله افواجا
افواجا من غير اكراه ، او عنف (لا اكراه في الدين قد
تبين للرشد من الفی) .

هكذا عرف الاسلام نفسه . وهكذا عرفت الامم فاقبلت
تعتقه عن طلوع ورغبة :

الاسلام دين ينبذ للعنصرية ويحاربها حربا شعواء لا هوادة
فيها :

ان القوميات تنصهر في بوتقة الدين الاسلامي لتكوين
امة واحدة تبني وحدتها على اساس العقيدة والايمان بالله ،
لكلمة التوحيد هي الاساس لتوحيد الكلمة .

نعم ان الشعوية جاءت من قبل لليهود ، انهم شعويون
وانحفوا العالم بالشعوية :

كما ان القومية العنصرية جاءت من قبل (بني امية)
دخلاء الاسلام والاسلام منهم براء . فاطاحت بهيكل الاسلام
وشوهت سمعته للبريئة . فبالسخافة الراي من قبول شريعة
الدخلاء ، ورفض شريعة للكرماء .

وكلمتنا الاخيرة : الاسلام برىء من الشعوبية والعنصرية
انما هو دين العقيدة والايمان .

(كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة) .

هذا هو الاسلام . وهذه روحه . وتلك دعوته .

هكذا عرفه الله وعرفتها الشعوب حقيقة واقعة لا مربة

فيها :

اذن فما سبب اعترافه بقانون الاستعباد للبشري الذي
يتناقض مع قانون العدل والانصاف ويستبشعه للعقل الحكيم ؟
والجواب اولاً بصورة اجمالية - : ان الاسلام لم يعترف
بقانون الاستعباد للبشري (اطلاقاً - على ما كان المتداول عند
الامم المتحدثة آنذاك -) . قد لبنا على ذلك مراجعة هامة للتاريخ
القديم واستجواب فلسفة الاستعباد للبشري حينذاك : -

كانت الرومان تعتقد - فلسفياً - : ان العنصر الابيض
غير العنصر الاسود جنساً ودماً وخلقة . فالدم الذي يجري في
عروق الانسان الابيض يختلف عن الذي يجري في عروق الاسود
كما انها خلقتا من اصلين متباينين ، وقد خلق الاسود لكي يخدم
الابيض . فوجوده لوجوده ، على غرار سائر الحيوانات والنباتات
والاحجار . فالانسان للكرام هو الابيض . اما الاسود فهو
مخلوق لخدمة الابيض ، فهو عبد له في أصل خلقته ، وللانسان
الابيض ان يستغل الانسان الاسود أينما وجدته أو عثر عليه ،

فهو ملك له وهو مالكه وفق القانون .

تلك كانت نظرة الأمم المتعدنة - أمثال الرومان والفرس واليونان وغيرهم - الى الجنس الأسود إطلاقاً . ولذلك كان النحاسون يُغيرون على المناطق الافريقية لصيد الانسان الاسود زرافات ، يحملونهم في السفن ويأتون بهم الى الاسواق فيبيعونهم كما تباع الاعنام والمواشي ، بل وبصورة أفجع ... !

وكانت الموالى تعامل العبيد معاملة سيئة ، يستغلون منافعهم ومواردهم ويفرضون عليهم الاتاوات الثقيلة ، ويكلفونهم ما لا يطيقون ، او يعيثون بآرواحهم غاية للتفريح وترويح النفس ، كاداة صامنة يعمل صاحبها بها ما شاء ... !

.. جاء الإسلام - والعالم منهك في مهاوى الغي والفساد - جاء ليجعل حداً لتلك المظالم ونهاية للعبث والفساد ، وليوقظ العقل البشري الذي اخذه السبات العميق منذ فترة مهيبة ، لينير درب الحياة من جديد ، فتنتهي الامم عن غيها وجهلها ، وتهتدى الى سبل الصلاح والسلام والعلم والعدل والإنصاف : سبيل الانسانية الفاضلة .. !

فأخذ الاسلام في مبارزة الأفكار قبل مبارزة الاشخاص فالحرب الفكرية أصعب ولكنها أمتن وأبلغ الى الهدف ، وانما تقع الحرب والقتال تمهيداً للأولى ولرفع حواجز سدّت دون بلوغ الدعوة : صرخة للعدالة ، الى الأمم .

ومما اخله الاسلام تدبيراً لمبارزة قانون الاستعباد البشري ان حارب فلسفته للدارجة ، فقال : يا ايها للناس انا خلقناكم من ذكر وانثى - اي كلكم من أب واحد ومن ام واحدة ، وكلكم أخوة وبنو أب واحد . - وجعلناكم شعوباً وقبائل - مختلفة في العادات ، وفق اختلاف الاصقاع والبيئات - لتعارفوا ليتعرف بعضكم الى بعض ، ويسعى كل أمة في ترفيع مستواها على اختها ، وبذلك . يتدرج الانسان على مدارج المدنية للراقية الى غيرها من آيات .

واعلن الرسول الاعظم : لا فضل لا يفضكم على اسودكم ، كما لا فضل لعربي على عجمي . وللبشر سواسية من ولد اب واحد وام واحدة . الى غيرها من مضامين متحدة الهدف مأثورة عن النبي والائمة عليهم السلام .

هكذا حارب الاسلام فكرة الاستعباد فلسفياً . وهي مبارزة جذرية ، تقطع اصول الاستعباد ، وتذهب بفروعها هباء . وبذلك ألغى قانون الرقبة ، الذي كان يعترف به العالم المتمدين الى حد ذاك . نعم استثنى واحدة من موارد الاستعباد التي كانت دارجة حينذاك ، وهذا مما لا بد منه في قانون الاجتماع العام ، وبصالح العبيد أنفسهم ، وهذا ما نروم تفصيله في هذا المجال : -

ثانياً - الاسلام اعترف بقانون الاستعباد في مجال واحد

فقط ، لا ثاني له وان حكمته لترجع الى مصلحة العبيد انفسهم وذلك :

اذا قامت الحرب بين الفئة الكافرة والمسلمين ، فشحن الكفر جيوشه لمحاربة الاسلام ومنابدته بكل قواه ، وهنا يغلب المسلمون جيوش الكفار ويطاردونهم ويقبضون على عدد من الأسرى .

والمعاملة المتصورة مع هؤلاء الأسرى احدى ثلاث لا رابع لها :

١ - تخليع سبيلهم ، ليرجعوا الى ما كانوا فيه من منابذة الاسلام من جديد

٢ - قتلهم جميعاً ، ليرتاح العالم من شر وجودهم المانع عن نشر العدالة الانسانية .

٣ - ابقائهم تحت تربية المسلمين في معاملة محصنة محدودة شرعياً ، لا يتجاوزونها ، معاملة عادلة يحددها الاسلام وفق روحه للعدالة الرحيمة لعلمهم يهتدون الى معالم الانسانية وينقلبون افراداً صالحين بعد ما كانوا فاسدين . فيستفيد منهم الاجتماع الانساني كعضو صالح فعال ، بعدما كان المجتمع البشري يخشى غيهم وفسادهم وإفسادهم .

تلك طرق ثلاث لا بد من اختيار احدها بشأن الأمرى للذين جاؤوا منابذين للعدالة ، فاطاح بهم القدر في ايدي دعاة

للعدالة : المسلمين .

اما اختيار الطريق الاول فهو نقض للغرض . وكر على ما فر منه . حيث محارب الاسلام ، يملك روحاً خبيثة ، دعته الى مناهضة داعي العدالة وسمي حامل مشعل الانسانية ، فلا يستحق هكذا إنسان ان يكون مبسوط اليد يفعل ما يشاء من غي وعيث وفساد ، ويعمل في ضد مصلحة الانسان وفي مناقضة المصالح العام ... ! كلا . . انه طريق لا يستحسنه العقل الحكيم ولا يحبه سلوك العقلاء مع الأبد .

فيبقى الاختيار بين الطريقين الآخرين : القتل او الاستعباد ، ولا شك ان الثاني أرجح في نظر العقل ، لان الوجود مها كان فهو اولى من لعدم ، ولا سيما اذا كان واقعاً في طريق الاصلاح .

فان وجود هذا الكافر المناهض للإسلام وان كان فاسداً ومضراً بالعدالة الانسانية ، لكنه حينئذ مقيد بتربية إسلامية ، فلا يمكنه التخلف عن تعاليم الاسلام من بعد ذلك فهو منصاع لا محالة لما يتلقاه او يدور حوله من اوضاع صحيحة ، اذ يلامس حقيقة الاسلام وحقيقة العدالة وواقع الانسانية الفاضلة فيرغب اليها عن طيب نفس ويستسلم للدين طوعاً وخبته .

هكذا يعمل الاسلام مع الأسرى ، اي يفتح لهم مدرسة تربوية فيقلب بهم من ذوات خبيثة الى ذوات طيبة . ومن فرد

طالح ضار الى فرد صالح نافع . إنقلاباً في الماهية .
 لا ما كانت تفعله الأمم مع اسراها بالقتل الجماعي او
 او اهلاكهم تحت قيد الجوع والعطش . ولا تزال تعمل الأمم
 الغالبة مع المساكين : الأمم المغلوبة ، ومع اسراها أبشع معاملة
 سيئة ، بحجة انها لا تطبق تحمل مؤنتها فتهلك زرافات . كما
 شاهدنا ذلك في الحرب العالمية الثانية .

فما اروع واجمل معاملة الاسلام مع اسراه ، انها تسمى
 « استعباد الاسرى » ولكنها في الواقع تربية النفوس للشريرة ،
 وجعل العضو الفاسد عضواً صالحاً . فما احسنه من معاملة طيبة
 يرتضيها العقل ويقر عليها للعقلاء ، عبر العصور . . ؟ !
 والخلاصة : ان قانون الاستعباد الذي يقره الاسلام قانون
 عقلائي وفي صالح العبيد انفسهم ، كما هو في صالح الانسانية
 للكبرى هذا فحسب .

رابعا : ان الاسلام - بروحه للعادلة وعلى وفق قانون
 الانصاف - لم يرتض ابقاء هؤلاء العبيد تحت نير العبودية ،
 ولو كان قد ضيق مجال الاستعباد ، بشكل تقل للرقية العالمية
 بنسبة تسعين بالمائة لكنه مع ذلك جعل وسائل تحرير العبيد بطرق
 شتى كثيرة ، منها قهرية واخرى اختيارية : اختيار الموالى او
 اختيار العبيد . ولذلك كله تجسد للنظام الاجتماعي الاسلامي
 (للفقه الاسلامي) العريض قد فتح باباً خاصاً للتحرير (كتاب

العتق) ، اما للرقية فلا يوجد له كتاب خاص في لفقه الاسلامي اللهم الا أسطر في كتاب الجهاد .

واليك الاشارة الى بعض القوانين التي منتهى الاسلام في سبيل تحرير العبيد : -

قانون (عتق للصدقة) قال الرسول الاعظم صلى الله عليه وآله : من اعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار .

قانون (عتق للكفارة) : كفارة الظهار . كفارة الایلاء كفارة الافطار ، كفارة خلع النذر ، او العهد ، او اليمين ، كفارة الجزع المحرم في المصائب ، كفارة ضرب العبد ، كفارة القتل .

قانون (الخلع) : اذا خلع العبد المؤمن مولاه سبع سنين فهو حر .

قانون (الاقعاد ، والعمى والجذام) : إنها اسباب قهرية لانعتاق الرقيق .

قانون (الاستيلاء) .

قانون (التدبير) .

قانون (الكتابة) المشروطة والمطلقة .

قانون (السراية) اي سراية العتق الى بقية أجزاء العبد لو عتق منه بعضه .

قانون (تملك للذكر احد للعمودين او المحارم من النساء) .

قانون (تملك الانثى احد العمودين) .

قانون (اسلام المملوك قبل اسلام مولاه)

قانون (تبعية اشرف الابوين) .

قانون (التنكيل) .

تلك قوانين سنها الاسلام بصدد تحرير العبيد وهي كثيرة
سوف ندرسها في هذا الكتاب .

هذا فضلا عن القوانين التي سنها الاسلام لشراء العبيد
ولاعتاقهم كما في باب الزكاة يشتري بمال الزكاة ما امكن من
الارقاء ويعتقون .

وفي باب الميراث اذا مات احد ولا وارث له سوى مملوك
للغير يشتري منه ليرث . وامثال ذلك ايضاً كثيرة . . .

كتاب العتق

وهو لغة الخلوص (١) ومنه سميت جباد الخيل عتاقاً ، والبيت الشريف
عتيقاً . وشرعاً خلوص المملوك الأدمي ، او بعضه من الرق (٢) ، وبالنسبة
الى عتق المباشرة المقصود بالذات من الكتاب تخلص المملوك الأدمي ،
او بعضه من الرق منجزاً بصيغة مخصوصة (٣) . (ولله اجر عظيم)
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « مَنْ أَعْتَقَ مُؤْمِنًا أَعْتَقَ اللَّهُ
الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ حُضْوٍ حُضْوًا لَهُ مِنْ النَّارِ فَإِنْ كَانَ أُلِيَ
أَعْتَقَ اللَّهُ الْمَزِيدُ الْجَبَّارُ بِكُلِّ حُضْوٍ مِنْهَا حُضْوًا مِنْ النَّارِ » (٤)

(١) مصدر عتق يعتيق أوزان (ضرب يضرب) بمعنى الخلوص وهو
التجاة يقال : خلص من الهلاك اي نجى وسلم .

فالعبد بما أنه بعد العتق ينجو من الرقبة والذلة ويكون له من المزايا الحياتية
والبشرية التي حرم منها بالرقبة قبل له : (العتيق) .

وبهذه المناسبة سميت (جباد الخيل) عتاقاً ، وخلوصها من الهجنة ،
وبهذه المناسبة ايضاً سمي (البيت الشريف) عتيقاً ، وخلوصه ونجائه من ايدي
الجبابرة ، وسلامته من الفرق :

ويمحتمل ان يكون اطلاق العتيق على البيت لاجل قنعه ، لانه اقدم بيت
على وجه الارض .

(٢) سواء كان عتقه قهراً كالتركيب والارث ، او مباشرة كعتقه في سبيل
الله ، او عتقاً عن الكفارة .

(٣) (كانت حر) .

(٤) الوسائل الطبعة للقدية المجلد ٣ كتاب العتق الباب الاول الحديث ٢ .

لأن المرأة نصف الرجل ، . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من أعتق رقيقة مؤمنة كانت فداءه من النار (١) ، ، ولما فيه من تخليص الآدمي من ضرر الرق وتملكه منافعة ، وتكمل أحكامه (٢) . ويحصل العتق باختيار سيبه ، وغيره .

فالأول (٣) بالصيغة المنجزة ، والتدبير ، والكتابة ، والاستيلاء ، وشراء الذكر أحد الممودين ، أو المأمر من النساء (٤) ، والاثني أحد الممودين ، وإسلام المملوك (٥) في دار الحرب قبل مولاه مع خروجه منها (٦) قبله ، وتنكيل (٧) المولى به .

والثاني (٨) بالجلد ، والعمى ، والإعماذ ، وموت المورث (٩) ، وكون أحد الأبوين حراً إلا أن يشترط رقه على الخلاف . وهذه الأسباب منها ثمانية في العتق كالاتاق بالصيغة ، وشراء الغريب ، والتنكيل ، والجلد والإعماذ . ومنها ثمانية لتوقف على أمر آخر كالاستيلاء لتوقفه على موت المولى

(١) مستدرك الوسائل المجلد ٣ كتاب العتق الباب الأول الحديث ٤ .

(٢) من القصاص والدية وما شاكلها فإنه بعد العتق يكون كاحد الأحرار له ما لهم ، وعليه ما عليهم .

(٣) وهو حصول العتق باختيار سيبه .

(٤) كالأخت والعمة والحالة .

(٥) هذا العتق يحصل من اختيار سيبه وهو الإسلام :

(٦) أي من دار الحرب قبل خروج مولاه .

(٧) من لكل ينكل لتنكيلا من باب التفعيل وهو قطع المولى الف عبده

أو أذنه ، أو بلسه ، أو غيرها من جوارحه .

(٨) وهو حصول العتق بطريق سيبه كالمعتق القهري .

(٩) أي مورث العبد .

وامور اخر (١) ، والكتابة (٢) لتوقفها على اداء المال ، والتدبير لتوقفه (٣) على موت المولى ، ونفوذه من ثلث ماله ، وموت (٤) المورث ، لتوقفه (٥) على دفع القيمة الى مالكة ، وغيره مما يفصل في محله ان شاء الله تعالى ، ويفتقر الاول الى صيغة مخصوصة . (وعبارته الصريحة التحرير مثل انت) مثلاً ، ار هذا ، او فلان (حر) . ووقوعه بلفظ التحرير موضع وفاق ، وصراحته فيه (٦) واضحة . قال الله تعالى : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا غَطَاءً فَنَتَحَرِيرٌ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » (٧) ، (وفي قوله : انت عتيق ، او معتق خلاف) منشؤه الشك في كونه مرادفاً للتحرير فيدل عليه صريحاً او كتابة عنه فلا يقع به .

(والاقرب وقوعه (٨) به ، لغلبة استعماله (٩) فيه في اللغة ،

(١) كبقاء الولد حياً الى ان يموت الاب . وجواز بيعها في ثمانية مواضع :

راجع الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة ص ٢٥٦ - ٢٥٩ و

(٢) بالجر عطفاً على مدخول (كاف الجارة) اي كالكتابة :

وكذا التدبير فانه مجرور عطفاً على مدخول (كاف الجارة) ايضاً :

(٣) اي لتوقف حرية العبد للتدبير على موت المولى واساع الثلث لثنته .

(٤) بالجر عطفاً على مدخول (كاف الجارة) في قوله : كالاستيلاد اي

وكوت مورث العبد .

(٥) اي لتوقف عتق العبد الوارث .

(٦) اي وصراحته لفظ (الت حر) في العتق .

(٧) النساء : الآية ٩٢ .

(٨) اي وقرع العتق بقوله : (انت عتيق او معتق) .

(٩) اي لغلبة استعمال العتيق في التحرير في اللغة والعرف والحديث :

والحديث ، والعرف . وقد تقدم بعضه (١) وانفق الاصحاب على جهة (٢)
 في قول السيد لأمة : اعتقتك وزوجتك الخ (٣) ؛
 (ولا عبرة بغير ذلك من الالفاظ) التي لم يوضع له (٤) شراً
 (صريحاً كان) في إزالة الرق (مثل ازلت عنك الرق ، او فككت
 رقبك ، او كناية عنه) نحتمل غير العتق (مثل الت) بفتح التاء
 (سالبة (٥)) ، او لا ملك لي عليك ، او لا سلطان ، او لا سبيل ،
 او انت مولاي (٦) ويدخل في غير ذلك (٧) ما دل على الاعتراف بلفظ
 الماضي الذي يقع به غيره كأعتقتك . بل للصريح محضاً كحررتك .
 وظاهرهم عدم وقوعه (٨) بها . ولعله (٩) لبعد الماضي عن الانشاء
 وقامه (١٠) مقامه في العقود على وجه النقل خلاف الاصل فيقتصر فيه

- (١) في الخبرين السابقين المشار اليهما في الهامش رقم ٤ - ٥ ص ٢٣١ حيث
 استعمل الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله (العتق) في التحرير .
 (٢) اي على جهة التحرير بلفظ العتق في هذا المورد .
 (٣) اي الى آخر قول السيد في قوله : (وجعلت مهرك عتقك) .
 (٤) اي للتحرير .
 (٥) من صاب يسب بمعنى الترك والاهمال يقال : سبه اي تركه واهله
 ويقال : سب عبده اي احتقه . والسالبة المهمة .
 (٦) اي انت عتقي .
 (٧) وهو قول (المصنف) : (ولا عبرة بغير ذلك من الالفاظ) اي ويدخل
 في قوله هذا : كل لفظ ماضٍ دل على الاعتراف .
 (٨) اي عدم وقوع التحرير بهذين اللفظين وهما : اعتقتك وحررتك .
 (٩) اي ولعل عدم وقوع التحرير بهذين اللفظين :
 (١٠) دفع وهم حاصل الوهم : أن الماضي قد وقع موقع الانشاء في العقود -

على محله (١) ، مع احتمال الوقوع به (٢) هنا ، لظهوره (٣) فيه .
 (وكلما لا عبرة بالنسباء مثل يا حر) ، ويا عتيق ، ويا معتق
 (وان قصد التحرير بذلك (٤)) المذكور من اللفظ غير المنقول (٥)
 شراً ، ومنه (٦) الكناية ، والنداء (كله (٧)) اقتصاراً (٨) في الحكم
 = كثيراً فكما يجوز قيامه مقام الانشاء هناك فليكن جائزاً هنا ايضاً .

فاجاب بأن قيام الماضي مقام الانشاء في المقود على خلاف الاصل فيقتصر
 فيه على محله وهي (المقود) ولا يتجاوز الى غيرها اي (الابقاعات) .
 (١) اي على عمل الاستعمال وهي المقود ، لان استعمال الماضي مقام الانشاء
 بخلاف الاصل فيقتصر على موضع اليقين وهي (المقود) .

(٢) اي مع احتمال وقوع التحرير بلفظ الماضي في قوله : (اعتقتك وحررتك)
 في باب المتق ، ولا اختصاص له باب المقود .

(٣) اي لظهور مثل (اعتقتك وحررتك) في المتق .

ومرجع للضمير في فيه (المتق)

(٤) اي بلفظ النداء في قوله : (يا حر) .

(٥) اي لا يكون منقولا من مداليه الاصلية اللغوية وهو (وضع النداء
 لتثنيه) الى المعاني الشرحية ، إما كناية (كانت سائبة) او نداء ك (يا حر يا عتيق
 يا معتق) .

(٦) اي ومن اللفظ غير المنقول من المعنى اللغوي الى المعنى الشرعي الكناية
 في مثل (انت سائبة) والنداء في مثل (يا حر يا عتيق يا معتق) .

(٧) بالجاء تأكيد لقول المصنف : (وان قصد التحرير بذلك) اي وان
 قصد التحرير بالنداء والكناية في قوله : (يا حر يا عتيق يا معتق) . فان التحرير
 لا يقع بالنداء ، ولا بالكناية .

(٨) منصوب على المفعول لاجله اي عدم وقوع التحرير بالنداء والكناية =

بالحرية على موضع اليقين ، وبعد النداء عن الانشاء (١) .
 وربما احتمل الوقوع به (٢) من حيث إن حرف الإشارة (٣)
 إلى المملوك لم يعتبره الشارع بخصوصه ، وإنما الاعتبار بالتحريم ، والاعتناق
 واستعمال يا بمعنى انت ، أو فلان مع القصد (٤) جائز .
 ويضعف (٥) بأن غاية ذلك (٦) أن يكون كتابة ، لا صريحاً فلا
 يقع به (٧) ، ولا يخرج الملك (٨) المعلوم عن أصله .
 وحيث (٩) لا يكون اللفظ مؤثراً شرعاً في الحكم لا ينغمه ضم القصد
 = لاجل الوقوف والاتصال بموضع اليقين وهو (الحكم بالحرية في قوله : الت
 حر) .

- (١) أي بعد انشاء الحرية وإيقاع التحريم بالنداء .
- (٢) أي وقوع التحريم وإنشاء الحرية بالنداء .
- (٣) وهي حرف النداء في قوله (يا حر يا عتيق) المشار بها إلى المملوك ليس
 يعتبر عند الشارع بخصوصه حتى يقال بعدم وقوع التحريم به ، بل المعتبر عنده
 لفظ (التحريم والاعتناق) .
- (٤) أي مع قصد التحريم .
- (٥) أي احتمال وقوع التحريم وإنشاء الحرية بالنداء .
- (٦) أي غاية دليل وقوع التحريم (بالنداء) أن يكون النداء كتابة عن إنشاء
 العتق ، لا صريحاً فيه . وإذا لم يكن صريحاً فيه فيشكل وقوعه به فتستصحب الرقبة
 المملومة المتبينة فلا يقع التحريم به .
- (٧) أي بالنداء .
- (٨) وهي الرقبة والعبودية المتبينة عن أصل الملك بمجرد قول المسالك :
 (يا حر يا عتيق يا عتيق) الدال على التحريم كتابة .
- (٩) دفع وهم حاصل الوهم : سلمنا أن النداء تعبير كنهاني عن التحريم =

اليه . ونبه (١) بالغاية على خلاف من اكتفى بغير الصريح (٢) اذا انضم الى النية (٣) من العامة (٤) .
ويقوى الاشكال (٥) لو كان اسمها حرة فقال : انت حرة وشك في قصده (٦) ، لمطابقة (٧) اللفظ للمتنق (٨)

= وان لم يكن صريحاً فيه .

لكن اذا ضم اليه قصد التحرير باعتبار ان الكتابة لها صلاحية الانشاء يصح وقوع العتق به فيكون القصد جزء سبب في التحرير فالجموع وهو النداء مع ضم قصد التحرير اليه يؤثر في الحرية .

فاجاب (الشارح) رحمه الله : أن الملاك والمدثر في التحرير هو اللفظ المؤثر من اشارة في تحرير المملوك بناء على توقيفية الاحكام ، فاذا لم يكن لفظ النداء مؤثراً في الحرية شرعاً لم يقد ضم القصد اليه .

(١) وهو قول (المصنف) : (وان قصد التحرير بذلك) .

(٢) اي بغير الصريح في التحرير (كالنداء - والكناية) .

(٣) اي اذا انضمت النية والقصد الى اللفظ غير الصريح في التحرير :

(٤) اي (اهل السنة) حيث إنهم اكتفوا في التحرير بوقوعه بلفظ النداء والكتابة في قوله : (يا حر او انت سائبة) .

(٥) اي يقوى اشكال تحقق وقوع التحرير بلفظ الحر اذا كان علماً للامة مع الشك في قصد اللفظ في أنه هل قصد التحرير ، ام الإخبار .

(٦) اي ومع الشك في قصد اللفظ بهذه اللفظة : (يا حرة) الموضوعه علماً للامة في انه لا يدرى اي شيء قصد ، الانشاء أو الإخبار ، لاشتراك اللفظ بين التحرير المطلق الذي هو المعنى العام لللفظ ، وبين الخاص وهو كونه علماً للامة .

(٧) تحليل لقوة الاشكال .

(٨) وهو لفظ الحر .

على التحرير به (١) ، واحتمال (٢) الإخبار بالاسم .
والأقوى عدم الوقوع (٣) نعم لو صرح بقصد الانشاء صبح (٤) ،
كما أنه لو صرح بقصد الإخبار كقول لم يعتق .

(وفي اعتبار التعيين) للمعتق (٥) (نظر) منشؤه : النظر الى عموم
دولة الدالة على وقوعه (٦) بالصيغة الخاصة ، وأصالة (٧) عدم التعيين ،
وعدم (٨) مانعية الإبهام في المعتق شرعاً من حيث وقع (٩) لمريض اعتق
عبداً يزيدون من ثلث ماله ولم يُميز للورثة ، والائتات (١٠) الى أن المعتق

(١) اي بهذه اللفظة الواقعة عليها للامة .

(٢) بالجرح عطفاً على مدخول لام الجارة في قول الشارح : (لمطابقة اللفظ)
اي ولا احتمال انه قصد الإخبار باسمها ، لا انشاء الحرية .

اذن لا مجال للحكم بخرجها مع هذا الاحتمال . فهو وجه الاشكال عدم تحقق
وقوع التحرير بلفظ (يا حره) .

(٣) اي عدم وقوع التحرير بهذا اللفظ المحتمل للمعنيين .

(٤) اي صبح المعتق بهذا اللفظ المحتمل للمعنيين .

(٥) بمعنى أنه هل يكتفى بلفظ اعتقت عبداً من عبيدي ، من دون ان
يشخصه ، أو لا يكتفى بذلك ، بل لابد من التمييز والتشخيص في الخارج ؟

(٦) اي وقوع المعتق . فهو الدليل الاول لعدم اعتبار التعيين في المعتق .

(٧) دليل ثان لعدم اعتبار التعيين . ومعنى أصالة عدم التعيين : أصالة عدم
اشتراط التمييز بعد الشك في شرطية .

(٨) دليل ثالث لعدم اعتبار التعيين :

(٩) اي وقع الإبهام في المعتق ، لأن قصد المعتق واقع في الحقيقة على المبهم
وان كان في نظره معيناً .

(١٠) بالجرح عطفاً على مدخول (الى الجارة) في قول الشارح الى عموم الادلة -

امر معين فلا بد له من عمل معين .

وقد تقدم مثله في التلاق (١) ، والمصنف رجّح في شرح الارشاد الوقوع (٢) ، وهنا توقف . وله (٣) وجه ان لم يرجح اعتباره ، فإن لم يعتبر التعيين فقال : احد عبيدي حر صحيح ، وعين من شاء . وفي وجوب الاتفاق عليهم قبله (٤) ، والمنع من استخدام احدهم ، وبيعه وجهان . من (٥) ثبوت النفقة قبل العتق ولم يتحقق (٦) بالنسبة الى كل واحد فيستصحب ، واشتباه (٧) الحر منهم بالرق مع انحصارهم فيحرم استخدامهم وبيعهم ، ومن (٨) استلزام ذلك الاتفاق على الحر بسبب الملك ، والمنع (٩) من استعمال المملوك .

= فهو دليل لاعتبار التعيين في العتق .

(١) في هذا الجزء السادس من طبعتنا الحديثة .

(٢) اي وقوع العتق من غير تعيين في مثل هذه الموارد .

(٣) مقصوده رحمه الله : أن التوقف في هذا المورد متعين ان لم يكن دليل

اعتبار التعيين ارجح فكأنه يريد ان يقول : إن دليل التعيين ارجح ، فان لم يكن هناك ارجحية فالوقوف متعين ، ولا سبيل الى عدم اعتبار التعيين .

(٤) اي قبل للتعين .

(٥) دليل لوجوب النفقة على الجميع .

(٦) اي لم يتعين العتق بالنسبة الى الجميع فيشكل فيستصحب وجوب الاتفاق .

(٧) دليل لحرمه استخدام احدهم ، لعدم الايهائي بوجود حر فيهم . فلا

يجوز الاستخدام . فيحرم استخدامهم جميعاً .

(٨) دليل لعدم وجوب الاتفاق على الجميع بعد العلم بعتق احدهم .

(٩) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارية) اي ومن استلزام المنع من استعمال

المملوك اي من استخدامه .

والاقوى الاول (١) ، واحتمل المصنف استخراج المعتق بالقرعة ، وقطع بها (٢) لو مات قبل التعيين .
وبشكل كل منها (٣) بأن القرعة لاستخراج ما هو معين في نفسه غير متعين ظاهراً ، لا لتحصيل التعيين (٤) .
فالاقوى الرجوع اليه (٥) فيه (٦) او الى وارثه بعده ، ولو عدل المعين عن من عينته لم يقبل ولم يعتق الثاني اذ لم يبق للمعتق محل ، بخلاف ما لو اعتق موهباً واشتبه ، ثم عدل (٧) فلانها (٨) يذهبان .
(ويشترط بلوغ (٩) المولى) المعتق ، (واختباره (١٠) ورشده ،
= فهو دليل لجواز استخدام المالك بعد المعتق .

(١) وهو وجوب الاتفاق على الجميع وان عتق واحد منهم ، وعدم جواز استخدام احدهم ايضاً |
(٢) اي قطع (المصنف) بالقرعة لو مات المعتق بالكسر قبل تعيين المعتق بالفتح .
(٣) اي كل من الاحتمال بالقرعة ، والقطع بها في قول المصنف .
(٤) وهنا لتحصيل التعيين ، لأنه غير متعين واقعاً . فيكون على خلاف وضع القرعة .

(٥) اي الى المعتق بالكسر لو كان ، والى وارثه لو مات .
(٦) اي في التعيين .
(٧) اي عدل المعتق بالكسر عن المملوك الذي عينه للمعتق ، وعين ميسداً آخر للمعتق .
(٨) اي المدول عنه ، والمدول اليه .
(٩) هو الوصول الى حد التكليف حينما يتوجه نحوه الخطاب . وذلك إما بأكمله خمس عشرة سنة ، أو بآيات الشعر على عاتقه ، أو بالاحتلام .
(١٠) اي لا يكون مكرهاً ،

وقصده (١) الى العتق ، (والتقرب به الى الله تعالى) ، لأنه عبادة ،
 ولقولهم عليهم السلام : « لا عتق إلا ما اريد به وجه الله تعالى (٢) »
 (وكونه غير محجور عليه بفلس (٣) ، او مرض فيها زاد على الثلث)
 فلا يقع من العبي وان بلغ عشرين ، ولا من المجنون المأطوق ، ولا غيره
 في غير وقت كماله ، ولا المكره ، ولا السفه (٤) ، ولا الناسي ، والغافل
 والسكران (٥) ، ولا من غير (٦) المتقرب به الى الله تعالى ، سواء قصد
 الرياء ام لم يقصد شيئاً ، ولا من الفلس بعد الحجر عليه (٧) . اما
 قبله (٨) فيجوز وان استوعب دينه ماله ، ولا من المريض (٩) اذا استغرق
 دينه تركته ، أو زاد للمعتق عن ثلث ماله (١٠)

(١) اي لا يكون مازحاً ، أو ساهياً .

(٢) الوسائل كتاب العتق الباب ٤ - الحديث ١ .

(٣) راجع الجزء الرابع من طبعتهما الحديث كتاب الحجر فجدد التفصيل

هناك .

(٤) لا اعتبار الرشيد في العتق .

(٥) لا اعتبار القصد في العتق . والناسي والغافل والسكران لا يأتى منهم القصد .

(٦) حيث تشترط القرينة في العتق ، لأنه امر عبادي والامر العبادي لا يحصل

الا بائنه متقرباً الى الله العزيز .

(٧) اي بعد الحجر على الفلس ، فإنه لا يصح منه حينئذ العتق ، لأن امواله

حق للفرمان ومن جعلها هذا العبد فيتملق حقهم به فلا يجوز عتقه .

نعم لو اجازوا ذلك صح العتق .

(٨) اي قبل الحجر على اموال الفلس فإنه جائز حينئذ العتق .

(٩) اي في مرض موته فإنه لا يصح منه حينئذ أكثر من ثلث ماله .

(١٠) فإنه لا يصح العتق من المدين ان زادت قيمة العبد عن ثلث ماله وله دين .

بعد الدين ان كان (١) ، إلا مع اجازة الغرماء والورثة (٢) .
وفي الاكتفاء باجازة الغرماء في الصورة الاولى (٣) وجهان :
من (٤) أن المنع من العتق لحقهم ومن (٥) اختصاص الوارث بعين التركة .
والاقرى التوقف (٦) على اجازة الجميع .
(والاقرب صحة مباشرة الكافر) للعق ، لاطلاق الادلة (٧) ، او

-
- (١) أي بعد ان كان دين للمريض .
ويحتمل ان يكون اسم كان (المال) أي ان كان للمريض مال . والاولى اولى .
(٢) فإنه يصح للعق حينئذ :
(٣) وهو استغراق الدين لجميع الشركة .
(٤) دليل لنفوذ اجازة الغرماء . حاصله : ان المولى إنما منع من عتق عبده
لصالح الغرماء ليتسنى لهم اخذ طلبهم من ثمن العبد . فاذا اجازوا عبده فقد اسقطوا
حقهم ، ورضوا بما عده وصح العتق .
(٥) دليل لعدم نفوذ اجازة الغرماء للعق .
لوضيحه : أن المال المختص بالميت الممتق بالكسر وان استغرقه الدين ، لكنه
ينتقل ابتداء بعد موته الى الوارث وان كان تصرفهم فيه متوقفاً على اداء ديونه ،
لانتمال الدين بعد موته الى ذمة الورثة . والدين المؤجل يحمل بموت المدين : فلا دخل
الدين وجب اداؤه .
(٦) أي يتوقف نفوذ العتق على اجازة الوارث والغرماء اما توقفه على اجازة
الوارث فلانتقال المال اليهم .
واما توقفه على اجازة الغرماء فلكونهم ذوي الحقوق في هذا المال الذي
هو العبد فلا ينقل الا بعد اجازة الجميع .
(٧) ان كان ثبوتها بمقتضى الحكمة .

عمومها (١) ، ولأن العتق إزالة ملك ، وملك الكافر اضعف من ملك المسلم فهو اولى بقبول الزوال ، واشتراطه (٢) بنية القرية لا يتأنيه ، لأن ظاهر الخبر السالف (٣) أن المراد منها إرادة وجه الله تعالى ، سواء حصل الثواب أم لم يحصل .

وهذا القدر ممكن ممن يقرّ بالله تعالى . نعم لو كان الكفر بمحمد
الالهية مطلقاً (٤) توجه اليه المنع ، وكونه (٥)

(١) ان كان ثبوتها بالوضع .

والمراد من الادلة : الخبران السابقان المشار اليهما في الهامش رقم ٤ - ٥
ص ٢٣١ ، وبقيّة الاخبار الواردة في المقام .

راجع مستدرک الوسائل كتاب العتق الباب الاول الاخبار . حيث نجد
الادلة هناك من حيث المعتقد بالكسر عامة بلفظ من اعتق مؤمناً . من اعتق رقبة .
ومن حيث المعتقد بالفتح ايضاً مطلق حيث قال المصنوع عليه الصلاة والسلام :
(رقبة) .

يحمل ان يراد من الاطلاق والعموم أن الادلة بعضها عامة ، وبعضها مطلقة
كما عرفت .

ويحمل ان يراد أن الادلة الواردة في المقام عامة ، أو مطلقة . وعلى كلا
التقديرين فهي تدل على المدعى . (وهي صفة مباشرة للكافر للعتق) .

(٢) اي اشراط العتق بنية القرية لا يتأني العتق .

(٣) المشار اليه في الهامش رقم ٢ ص ٢٤١ في قولهم عليهم السلام :

(لا اعتق الا ما اريد به وجه الله تعالى) .

(٤) اي بالكلية من دون ان يعترف بوجود صانع والآله ابدأ كالطبيعيين

توجه اليه منع العتق ، لعدم تحشية قصد القرية منه حيث لا بكل وجه .

(٥) اي كون العتق .

عبادة مطلقاً (١) ممنوع ، بل هو عادة خاصة يغلب فيها (٢) فك الملك فلا يمتنع من الكافر مطلقاً (٣) .

وقيل : لا يقع من الكافر مطلقاً (٤) نظراً الى انه عبادة تتوقف على القرية ، وأن المعتبر من القرية ترتب أثرها من الثواب ، لا مطلق طلبها (٥) كما ينبه عليه (٦) حكمهم ببطلان صلاته ، وصومه ، لعدم القرية منه فان القدر المتأثر هو هذا المعنى (٧) ، لا ما ادعوه اولاً (٨) ، ولأن

(١) سواء قصد فك الملك ام لا .

(٢) اي في العبادة .

مقصوده رحمه الله من قوله : (يذلب لهما فك الملك) : ان الفرص الاولى من تأسيس العتق وتشريعهم هو فك رتبة هذا العبد وجعله كاحد الاحرار كي يستفيد من مزايا الحياة ،

وهذا المعنى يفوق على جالب قصد القرية وان اخلت القرية شرطاً في صحة العتق .

اذن يصح العتق من الكافر بهذه الجهة (وهو فك ملكيته) .

(٣) سواء كان مقراً بالآلية ام جاحداً .

(٤) لا توجد كلمة (مطلقاً) في النسخ المطبوعة الموجودة عندنا وبعض

المطبوعة . والمراد من الاطلاق ما شرحناه في الهامش رقم ٣ .

(٥) اي طلب القرية .

(٦) اي على ان المراد من القرية (ترتب أثرها من الثواب) .

(٧) وهو (ترتب الثواب) حيث لا يمكن حصوله للكافر بقصد القرية .

(٨) وهي ارادة وجه الله تعالى ، سواء حصل الأثر وهو (الثواب) ام لا ؛

العتق شرعاً ملزوم للولاء (١) ولا يثبت ولاء الكافر على المسلم لانه (٢) ،
 سبيل منقضي منه (٣) ، وانتفاء اللازم (٤) يستلزم انتفاء الملزوم (٥) .
 وفي الاول (٦) ما مر (٧) .
 وفي الثاني (٨) ان الكفر مانع من الارث كالقتل كما هو (٩) مانع
 في النسب .

والحق ان اتفاقهم على بطلان عبادته من الصلاة ، ونحوها ،
 واختلافهم في حقه ، وصدقه ، ووقفه عند من يعتبر لية القرية فيه يدل

(١) وهو ولاء العتق ،

(٢) التعليل انما يصح لو كان العبد المعتق مسلماً .

أما لو كان كافراً فلا يصح ، مع أن المدعى عام وهو (عدم وقوع العتق
 مطلقاً) ، سواء كان المعتق بالفتح مسلماً أم كافراً . فالدليل اخص من المدعى .

(٣) في قوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) النساء :

الآية ١٤٠ ،

(٤) وهو (الولاء) .

(٥) وهو (العتق) .

(٦) وهو عدم وقوع العتق من الكافر نظراً الى أنه عبادة متوقفة على القرية

وأن المعتبر من القرية ترتب اثرها من الثواب الى اخره .

(٧) في قول (الشارح) : (واشترطه بنية القرية لا بتمامه) :

(٨) وهو (ان العتق شرعاً ملزوم للولاء) الى اخر قول الشارح .

(٩) اي الكفر كما أنه مانع من الارث في الولاء ، كذلك مانع من الارث

في النسب . فعدم الارث هنا لا لاجل الولاء ، بل لاجل الكفر . كما أن القتل مانع
 من الارث .

على أن لهذا النوع من التصرف المالي حكماً ناقصاً (١) من مطلق العبادات من حيث المالية ، وكون الغرض منها (٢) دفع الخير فجانب المالية فيها أغلب من جانب العبادة ، فمن ثم وقع الخلاف فيها ، دون غيرها من العبادات والقول بصحة عتقه متجه مع تحقق قصده إلى القرية وإن لم يحصل لازمها (٣) .

(وكونه) بالجبر عطفاً على مباشرة الكافر أي والأقرب صحة كون الكافر (محلاً) للعتق بأن يكون العبد المعتق كافراً ، لكن (بالنسبة لا غيره) بأن ينذر عتق مملوك يمينه وهو كافر ، أما المنع من عتقه مطلقاً (٤) فلأنه حيث وعته الفاق له في سبيل الله وقد نهى الله تعالى عنه بقوله : « وَلَا تَبْتَغُوا الْخَيْرَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ » (٥) ، ولاشترط

(١) المراد من الحكم الناقص : أن العبادات المالية كالعتق والصدقة والوقف يمكن القول بصحتها من الكافر لو اشتملت على قصد القرية .
أما العبادات المحضة كالصلاة والصوم والحج فلا يصح وقوعها من الكافر أبداً وإن تمشت القرية منه :

ولهذا صار حكم العبادات المالية أخف من العبادات المحضة حيث تقبل من الكافر على فرض صدور القرية منه حيث إنها عبادات مالية والغرض منها دفع الخير فجانب المالي فيها غالب على الجانب المبادي ، ومن ثم وقع الخلاف فيها ، دون غيرها ولو مشيت القرية منه .

(٢) أي من هذه العبادات المالية التي يكون الغرض منها دفع الخير :

(٣) وهو (ترتب الثواب وحصوله) .

(٤) أي وإن لم يكن بالنذر .

(٥) البقرة : الآية ٢٦٧ والمراد من التيمم القصد أي ولا تقصدوا .

القربة فيه (١) كما مر (٢) ، ولا قربة في الكافر ، ولرواية (٣) سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال : سأله أيجوز للمسلم أن يُعتق مملوكاً مشركاً قال : لا .

وأما جوازه (٤) بالنذر فملجوع بين ذلك (٥) ، وبين ما روي (٦) أن علياً عليه السلام اعتق عبداً نصرانياً فأسلم حين أعتقه بحمله (٧) على النذر .

والأولى (٨) على عدمه .

وفيها (٩) معاً أظن ، لأن ظاهر الآية (١٠) ، وقول المفسرين أن الحبث هو الرديء من المال يُعطى للمعسر . وربما كانت الآية في الكافر غيراً

(١) أي في العتق .

(٢) في قول المصنف : (والتقرب به إلى الله) .

(٣) الوسائل كتاب العتق باب ٤ - الحديث ١ .

(٤) أي جواز كون الكافر معتقاً بالفتح .

(٥) وهو الدال على عدم الجواز .

(٦) الوسائل كتاب العتق باب ١٧ - الحديث ٢ .

(٧) أي بحمل هذا الخبر المشار إليه في الهامش رقم ٦ على نذر مولانا

(أمير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام عتق عبداً كافراً .

(٨) رواية سيف بن عميرة المشار إليها في الهامش رقم ٣ أي بحمل هذه

الرواية على عدم نذر عتق العبد الكافر .

(٩) أي في كلا الدليلين وهما : دليل المنع مطلقاً مع النذر وبلا نذر .

ودليل جواز العتق بالنذر .

(١٠) المشار إليها في الهامش رقم ٥ من ٢٤٦ .

من العبد المسلم (١) ، والانفاق (٢) لماله ، لا لمعتقه الخبيث ، ومع ذلك
فإنه (٣) مخصوص بالصدقة الواجبة (٤) ، لعدم تحريم الصدقة المنسوبة
بما قلّ وَرَدُّه حق بشيق تَمَرَة إجمالاً . والقربة يمكن تحققها في حق
المولى الكافر المقر بالله تعالى الموافق (٥) له في الاعتقاد فإنه يقصد به
وجه الله تعالى كما مر (٦) وإن لم يحصل الثواب (٧) ، وفي المسلم (٨)
إذا ظن القربة بالاحسان إليه (٩) ، وذلك رغبته من الرق ، وترغيبه
في الإسلام كما روي (١٠)

- (١) أي إذا كان العبد الكافر أعلى قيمة من العبد المسلم باعتبار قوله ، ومعرفة
بالأمور ، والصفات التي يتحل بها ، وخبرته بكثير من الفنون ،
(٢) أي الانفاق على الكافر إنما هو لأجل ماله ، لا لأجل معتقه . وماله
ليست خبيثة حتى لا يجوز عليها الانفاق وأن كان معتقه خبيثاً :
(٣) في الآية الكريمة المشار إليها رقم ٥ ص ٢٤٦ .
(٤) كزكاة الأبدان وهي الفطرة ، وزكاة الأموال كالغلات الأربع والألعاب
الثلاث والقدبين راجع الجزء الثاني من طبعتنا الجديدة كتاب الزكاة ص ١١
إلى ص ٦٢ نجد تفصيل أحكام الزكاة هناك ،
(٥) بالنصب مفعول للمصدر وهو لفظ (حق) في قول الشارح : (حق
المولى الكافر) . والمولى مرفوع محلاً فاعل للمصدر : أي حق المولى الكافر عبداً
كافراً مثله كلاهما يقران بالله تعالى .
(٦) في قول الشارح : (وهذا القدر يمكن ممن يقر بالله تعالى) .
(٧) أي من قبل الباري عز وجل وأن قصد القربة بالعتق .
(٨) أي وأما إذا كان المعتق بالكسر مسلماً واعتق عبداً كافراً .
(٩) أي إلى العبد المعتق بالفتح .
(١٠) المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٤٧ :

من فعل علي عليه الصلاة والسلام ، وخبر (١) سيف مع ضعف سنده
 انحص (٢) من المدعى ، ولا ضرورة للجمع (٣) حيث لا يدل عليه
 اللفظ (٤) أصلاً فالقول بالصحة مطلقاً (٥) مع تحقق القرينة (٦) منهجه ،
 وسر مختار المصنف في الشرح (٧) .

(ولا يقف العتق على اجازة المالك) لو وقع من غيره ، (بل يبطل
 عتق الفضولي) من رأس إجماعاً ، ولقوله (٨) صلى الله عليه وآله وسلم :

(١) المشار إليه في الهامش رقم ٣ ص ٢٤٧ :

(٢) حيث إنه سأل الإمام عليه السلام من عتق المشرك وهو أنحص من المدعى
 وهو (عتق العبد الكافر) سواء كان مشركاً أم يهودياً أم نصرانياً :

(٣) بين خبر سيف بن عميرة المشار إليه في الهامش رقم ٣ ص ٢٤٧ .

وبين ما روي عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كما في الهامش رقم ٦ ص ٢٤٧

(٤) أي لفظ الخبر لا يدل على هذا الجمع .

(٥) في النذر وغيره :

(٦) وهي صورة عتق المولى الكافر ، أو عتق المولى المسلم العبد الكافر :

(٧) أي (شرح الإرشاد) :

(٨) هذه الرواية بهذه العبارة لم نجدها في كتب الأحاديث المروية

عن (الشيعة والسنة) :

لكنها موجودة في (كتب السنة) هكذا : (لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتاق

قبل ملك) (لا طلاق ولا عتاق في أخلاق) :

راجع (جامع الصغير) المجلد ٢ ص ٢٠٣ طبعة مصر سنة ١٣٧٣ .

وفي (كتب الشيعة) هكذا : (لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك)

(لا عتق إلا بعد ملك) (لا عتاق ولا طلاق إلا بعد ما يملك الرجل) :

راجع (الرسائل) الطبعة القديمة المجلد ٥ ص ١٩٨ و ١٩٩ الباب ٥ - الأحاديث .

« لا حق إلا في ملك » ، وقرعه (١) من غيره بالسراية خروج من المتنازع واستثناءه (٢) إلا منقطع ، أو نظراً (٣) إلى مطلق الانعتاق (٤) ، ولو خلق غير المالك الحق بالملك (٥) لفي ، إلا أن يجعله (٦) للرا ، أو ما

(١) دفع وهم حاصل الزعم : أنه كيف يمكن الجمع بين قوله صلى الله عليه وآله : (لا حق إلا في ملك) ، وبين القول بوجوب الحق في بقية العبد المشترك لو اعتق بعضه .

فاجاب رحمه الله : ان وقوع الحق في بقية العبد المشترك لهري واجباري على قاعدة (السريان) .

و (وقرعه) بالرفع مبتداء محذوف (خروج) .

(٢) وهو الحق الاختياري المباشر ، لأنه المتنازع فيه :

(٣) أي استثناء الحق القهري عن تلك القاعدة (لا حق إلا في ملك) بناء على أن الاستثناء منقطع وخارج من المستثنى منه ، لأن المراد من الحق المتنازع هو الحق الاختياري المباشر ، لا الحق القهري الاجباري كما هنا . فمخرجه من تلك القاعدة كمخرج المستثنى المنقطع عن المستثنى منه كقوله تعالى (ان يتبعون إلا الظن) حيث إن الظن خارج عن العلم .

(٤) أي استثناء الحق القهري عن تلك القاعدة استثناء متصل ، بناء على ان المراد من الحق مطلق الانعتاق الشامل للحق القهري ، والاختياري ، فيدخل الحق القهري بنحو السريان في المستثنى منه .

وأما مخرجه من تلك القاعدة الكلية فكمخرج المستثنى المتصل عن المستثنى منه .

(٥) كما لو قال شخص : (لله علي حق هذا العبد لو ملكته) .

(٦) أي إلا ان يجعل غير المالك لعبد حقه بعد التملك بنحو النذر كان يقصد من قوله : (لله علي حق هذا العبد لو ملكته) النذر أي نذرت لله حقه لو ملكته فان التصليق جائز :

في معناه (١) ، كـلـه عليّ اعتاقه إن ملكته ، فيجب عند حصول الشرط (٢) ويفتقر الى صيغة المتق وان قال ، يـقـرّ عـلـيّ أنـه حر إن ملكته (٣) على الاقوى (٤) .

وربما قيل : بالاكتفاء هنا (٥) بالصيغة الاولى ، اكتفاء (٦) بالملك للضمي كلك القريب (٧) آتاً ثم يعتق (ولا يجوز تعاقبه على شرط)

(١) كالمعهد واليمين فان التطبيق فيها جائز كالتطبيق في النذر .

(٢) اي يجب الوفاء بالنذر عند حصول شرطه وهو (تملك العبد) فعليه منه لو ملكه ؛

(٣) اي ويفتقر هذا النذر الى صيغة العتق ثانياً لو ملكه بأن يقول بعد التملك : (انت حر) .

وعلمنا هو المعبر عنه بنذر السبب اي إيجاد سبب العتق . فلا يكون حراً بمجرد تملكه ، بل يحتاج الى صيغة ثانية .

(٤) هذا رأي (الشارح) رحمه الله في أنه لا يكفي في العتق بالصيغة الاولى بعد التملك ، بل لابد من اجراء صيغة ثانية حتى يحصل الاعتاق .

(٥) اي ربما قيل هنا وهو للز النتيجة : بالاكتفاء بالصيغة الاولى وهي (صيغة النذر) في قوله : (لله عليّ منه لو ملكته) ولا يحتاج الى صيغة ثانية بقوله : (انت حر) بعد التملك ؛

(٦) منصوب على المفعول لاجله اي الاكتفاء بالصيغة الاولى وهي (صيغة النذر) انما هو لاجل الاكتفاء بالملك الضمني الحاصل في ضمن الملكية الحاصلة بمجرد اجراء الصيغة لو تملك .

(٧) تنظير للملكية الضمنية الحاصلة للامان انما حاصله : كما أن الانسان يملك العمودين انما حتى يصح عتقها ، والام يصح ، لأنه لا عتق الا في ملك ؛
هنا من ناحية :

كقوله : انت حر إن فعلت كذا ، او اذا طلعت الشمس ، (إلا في التدبير فإنه) يجوز أن (يعلق بالموت) كما سيأتي (لا بغيره (١)) ، وإلا في النذر (٢) حيث لا يفترق الى صيغة (٣) ان قلنا به .
 (نعم لو نذر عتق عبده عند شرط) سأل على ما فصل (٤)
 (انعقد) النذر والعتق مع وجود الشرط (٥) ان كانت الصيغة أنه إن كان كذا من الشروط السائفة لعبدي حر (٦) .

ومن ناحية اخرى : أن الانسان لا يملك العمودين . فجمعاً بين (لا يملك الا في ملك) ، وبين (عدم تملك الانسان العمودين) لا بد من القول بالتملك الضمني الآتي حتى يصح العتق .

فكذلك فيما نحن فيه وهو (نذر النتيجة) فالناظر لما قال : (لله علي عتقه أو ملكته) يحصل العتق بمجرد التملك ولا يحتاج الى صيغة اخرى ثانية ، بناء على حصول الملكية الضمنية الآتية :

- (١) اي لا يجوز التعليق في التدبير بغير الموت .
- (٢) اي ويجوز التعليق في نذر النتيجة كقوله : (لله علي أنه حر ان ملكته) .
- (٣) اي الى صيغة الاعتاق ثانية وهو (الت حر) بناء على الاكتفاء بالملكية الضمنية الحاصلة بمجرد التملك .
- و.ا. على مذهب (الشارح) حيث ذهب الى عدم الاكتفاء بالصيغة الاولى فلا بد من اجراء صيغة اخرى .
- (٤) في قول (الشارح) : (الا ان يجعله نذراً ، أو ما في معناه) وهو العهد واليمين :

- (٥) كما في نذر النتيجة في قوله : (ان رزقت ولدأ لعبدي حر) .
- (٦) اي لا يحتاج مثل هذا النذر الذي هو نذر النتيجة الى صيغة ثانية ، بل يكفي بالاولى بناء على حصول الملكية الضمنية الآتية .

ووجب عتقه (١) ان قال : **فله عليّ أن يعتقه** :
والمطابق للعبارة (٢) الاول (٣) ، لانه (٤) العتق المعلق ، لا الثاني (٥)

(١) كما في نذر السبب اي ووجب عتق العبد ثانيا لو كان نفس الاعتاق معلقا كما في قولك : **(لله عليّ أن اعتق عبدي لو رزقت ولداً)** فمثل هذا النذر الذي يسمى نذر السبب يحتاج الى اجراء صيغة اخرى بعد تحقق الشرط ولا يكفي بالصيغة الاولى .

والفرق بين نذر السبب ، ونذر النتيجة : أن في الاول كان نفس الاعتاق معلقا ولذا يجب اجراء صيغة ثانية عند حصول الشرط .

بخلاف الثاني فان الحرية فيه منشأة عند اجراء الصيغة الاولى فلا يحتاج الى صيغة ثانية عند حصول الشرط .

(٢) اي المطابق لعبارة (المصنف) في قوله : **(نعم لو نذر عتق عبده عند شرط سائق انعقد)** .

(٣) وهو نذر النتيجة في قوله : **(لله عليّ أنه حر لو رزقت ولداً)** اي عبارة (المصنف) رحمه الله المشار اليها في الهامش رقم ٢ تعطي الاكتفاء بالصيغة الاولى في نذر النتيجة بعد حصول الشرط من دون احتياج الى صيغة ثانية بقوله : **(انت حر)** ، لكون الحرية منشأة عند اجراء الصيغة .

(٤) اي لان الاول وهو (نذر النتيجة) هو العتق المعلق على حصول الشرط فهو من اول الامر منشأ بنفس الصيغة .

(٥) وهو (نذر السبب) في قوله : **(لله عليّ أن يعتقه لو رزقت ولداً)** فان مثله يحتاج الى صيغة ثانية بعد حصول الشرط بقوله : **(انت حر)** ولا يكفي بالصيغة الاولى ، لأن الاعتاق لم ينشأ حين انعقاد الصيغة الاولى ، حينها قال : **(لله عليّ أن يعتقه)** .

فانه (١) الاعتاق .

ومثله (٢) القول فيما اذا نذر ان يكون ماله صدقة ، او لزيد (٣)
او ان يتصدق به ، او يعطيه لزيد (٤) فإنه يقتل عن ملكه بحصول
الشرط في الاول (٥) ، ويصير ملكا لزيد قهريا ، بخلاف الاخير (٦) ،
فانه لا يزول ملكه به (٧) ، وانما يجب أن يتصدق ، او يعطي زيدا
لأن لم يفعل بقي على ملكه وإن حث . وبغرض على ذلك (٨) ابرأؤه (٩)

(١) اي الثاني وهو (نذر السبب) هو الاعتاق .

(٢) اي ومثل (نذر النتيجة) في عدم احتياجه الى صيغة ثالثة . ومثل

(نذر السبب) في احتياجه الى صيغة ثانية

(٣) هذان مثالان (لنذر النتيجة) حيث إن التأخر من اول الامر انشا

كون ماله صدقة ، وكون ماله لزيد بنفس الصيغة الاولى ولا يحتاج الى صيغة
اخرى بعد حصول الشرط

(٤) هذان مثالان (لنذر السبب) حيث إن التأخر من هادي الامر لم يلبثا

صدقة ماله ، أو كون ماله لزيد حتى يقتل عن ملكه بحصول الشرط ، بل يحتاج
الى صيغة اخرى .

فالخاص : أن كون ماله صدقة ، أو لزيد يحصل بمجرد اجراء الصيغة

في الاول ، دون الثاني .

(٥) هو (نذر النتيجة) .

(٦) هو (نذر السبب) .

(٧) اي بهذا النذر وهو نذر السبب ، بل يحتاج الانتقال عن ملكه الى صيغة

اخرى .

(٨) اي على نذر النتيجة ، ونذر السبب .

(٩) ابراء مصدر مضاف الى المفعول المراد منه (التأخر) . وقاعله محذوف

وهو (المنذور له) ومرجع التفسير في منه (المال المنذور) والمعنى ، أنه يجوز =

منه قبل القبض فيصبح في الاول (١) ، دون الثاني (٢) .
 (ولو شرط عليه (٣)) في صيغة العتق (خدمته) ملة مضبوطة
 متصلة بالعتق ، او منفصلة ، او متفرقة (٤) مع الضبط (صح) الشرط
 والعتق ، اعموم ، المؤمنون عند شروطهم ، ولأن منافعه المتجددة ورقبته
 ملك للمولى فاذا اعتقه بالشرط فقد فك رقبته ، وغير (٥) الشرط
 من المنافع ، وابقى الشرط على ملكه فيبقى (٦) استصحباً للملك ، ووفاء
 بالشرط .

= للمندور له ابراء الناظر من المال الذي نذر له قبل قبضه لئال من الناظر . بناء
 على القول (بنذر النتيجة) ، لان انتقال المال الى المندور له ، والى زيد ملكاً قهراً
 بمجرد حصول الشرط .

أما بناء على القول (بنذر السبب) فلا ينتقل المال الى المندور له ، ولا
 الى زيد ، لعدم زوال الملك عن الناظر بل الواجب على الناظر التصديق بماله ، أو اعطائه
 لزيد ، فان فعل فهو ، والا يفعل بقي المال على ملكه . فلا يمكن للمندور له ابراء
 الناظر .

- (١) وهو (لنذر النتيجة) .
- (٢) وهو (لنذر السبب) .
- (٣) اي لو شرط المعتق بالكسر على العبد .
- (٤) بان قال المعتق بالكسر للعبد في صيغة العتق يجب عليك ان تخدمني
 سنة ثم لنفسك سنة ، ثم تخدمني سنة اخرى .
- (٥) بالنصب عطفاً على مفعول (فك) اي فقد فك رقبته ، وذلك غير المنافع
 المشترطة على العبد .
- وأما المنافع المشترطة فقد بقيت تحت ملك المولى .
- (٦) اي المنافع المشترطة على العبد باقية تحت ملكه ، للاستصحاب ، وللوفاء
 بالشرط .

وهل بشرط قبول العبد الأتوى للعدم ، وهو ظاهر إطلاق العبارة لما ذكرناه (١) .

وروجه اشتراط قبوله (٢) أن الاعتاق يقتضي التحرير والمنافع تابعة فلا يصح شرط شيء منها ، إلا بقوله .

وهل يجب على المولى تفتته في المدة المشترطة قبل : نعم ، لقطعه (٣) بها من التكبس .

وبشكل (٤) بأنه لا يستلزم وجوب النفقة كالأجير ، والموصى بخدمته . والمناسب للأصل (٥) ليوثها من بيت المال ، أو من الصدقات (٦) لأن (٧) أسباب النفقة مضبوطة شرعاً وليس هذا (٨) منها ، والأصل (٩)

(١) من أن الرقبة ومنافعها ملك للمعتق بالكسر . فإذا شرط بقضاء شيء من منفعته له صح .

(٢) أي وجه اشتراط قبول العبد .

(٣) مرجع الضمير (المولى) أي لقطع المولى العبد عن اكتساب لنفسه . بسبب اشتراطه عليه الخدمة له . فيجب حينئذ على المولى الاتفاق عليه .

(٤) أي بشكل كون النفقة على المولى :

(٥) أي للأصل الشرعي وهو (أن من لا كسب له يجب الاتفاق عليه من بيت المال) .

(٦) أي الزكوات .

(٧) تعليل لعدم وجوب اتفاق المولى على العبد .

(٨) أي عتق المولى للعبد المشروط عليه خدمته في مدة معينة ليس من أسباب وجوب الاتفاق على العبد .

(٩) أي أصالة عدم وجوب الاتفاق على مثل هذا العبد .

وكما يصح اشتراط الخدمة يصح اشتراط شيء معين من المال (١) ، للعموم (٢) لكن الاقوى هنا (٣) اشتراط قبوله ، لأن المولى لا يملك انبات مال في ذمة العبد (٤) ، ولصحيحة (٥) حرز عن الصادق عليه السلام . وقيل : لا يشترط (٦) كالخدمة ، لاستحقاقه (٧) عليه رقا السعي في الكسب كما يستحق الخدمة ، فإذا شرط عليه مالا فقد استثنى من منافعه بعضها .

(١) أي يشترط المولى على العبد اعطاء مقدار معين من المال له . كما يجوز له ان يشترط على العبد خدمته مدة معينة .
(٢) أي للعموم قوله صلى الله عليه وآله (المؤمنون عند شروطهم) حيث لم يقيد الشرط بشيء .
(٣) أي في اشتراط المولى على العبد اعطاء مقدار معين من المال له ؛
(٤) بخلاف الخدمة فإن المولى بالكسر كان يملكها قبل العتق فيبقى بعضها لنفسه بالشرط .

(٥) التهذيب الطبعة الحديثة ج ٨ ص ٢٢٤ الحديث ٣٩ .
(٦) أي لا يشترط قبول العبد في دفع مقدار معين من المال الى المولى لو اشترط المولى المال عليه عند منته . كما لا يشترط ذلك عند اشتراط الخدمة .
(٧) مرجع للضمير (المولى) و مرجع الضمير في عليه (العبد) . ونصب رقا هل الحالية . ونصب سعي على انه مفعول (للاستحقاق) . والمعنى : أن المولى كما يستحق خدمة العبد حال كونه رقا وأن سعيه له من دون اشتراط هذا الاستحقاق بقبول العبد .
كذلك يستحق المولى للمقدار المعين من المال لو اشترطه على العبد من دون توقف هذا الاستحقاق على قبول العبد .

وضممه ظاهر (١) .

وحيث يشترط الخدمة لا يتوقف انعاقه على استيفائها فإن وفى بها في وقتها (٢) وإلا (٣) استقرت اجرة عطاها في ذمته ، لأنها مستحقة عليه وقد فانت فيرجع (٤) الى اجرتها ، ولا فرق بين المعتق ، ووارثه في ذلك (٥) .

(ولو شرط عوده في الرق ان يخالف شرطاً) شرطه عليه في صيغة العتق (فالأقرب بطلان العتق) ، لنضمن الشرط عود من تثبت حرجه رقاً وهو خير جائز ولا يرد مثله (٦)

(١) اي ضعف هذا القول ظاهر ؛

وجه الظهور : ان استحقاق المولى كمسب العبد حال الرقبة وانه يجب عليه ان يكتسب للمولى لوامره به . غير مستلزم لوجود المال ، اذ من الممكن أن يكتسب ولا يستفيد فيكون كمسب فاشلاً . فلا تشغل ذمته بشيء حتى يحتاج الى القبول . بخلاف اشتراط المولى على العبد اعطاء مقدار معين من المال له في عتقه . فانه يستحظه عينا ويجب دفعه الى المولى فيشترط قبول العبد في هذا الاشتراط .

(٢) فهو المطلوب ليس الا .

(٣) اي وان لم يف بالمنافع المشترطة عليه .

(٤) اي المعتق بالكسر ؛

(٥) اي في استيفاء الخدمة وبطلها .

هذا اذا كان شرط الخدمة اعم من ان يكون له ، او لوارثه .

واما اذا كان شرط الخدمة لشخصه المعين فلا يشمل الوارث .

(٦) اي لا يرد في المكاتب المشروط مثل ما ورد في العبد الخالف للشرط ،

لعدم جواز اعادة العبد الى الرق لو خالف للشرط ، لاستلزامه استرقاق الحر بعد العتق .

في المكاتب المشروط ، لانه (١) لم يخرج عن الرقية وإن تشبث بالحرية بوجه ضعيف (٢) ، بخلاف المعتق بشرط (٣) . وقول السيد للمكاتب (٤) قالت ردّ في الرق (٥) يريد به الرق المحض ، لا مطلق الرق . وقيل : يصح الشرط ويرجع (٦) بالاخلال للعموم (٧) ، ورواية (٨) اصحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام أنه سأل عن الرجل يُعتق مملوكه ، ويؤوجه ابنته ، ويشترط عليه إن اغارها (٩)

= وهذا بخلاف المكاتب المشروط الذي لا يدحرر الا بعد اداء جميع مال الكتابة الذي عليه . فهو باق على رقبته ما لم يستوف الشرط . فليس فيه رجوع الى الرقية : (١) لتعليل لقوله : (ولا يرد مثله في المكاتب المشروط) . والمعنى : أن المكاتب المشروط يكون رقاً اذا لم يؤدّ مال الكتابة ، وليس معنى كونه رقاً أنه يعود الى الرقية حتى يقال : كيف يمكن رجوع الحر الى الرقية : (٢) وهو تحرره على تقدير وفاء مال الكتابة المشروط عليه . (٣) حيث إنه قد تحرر وخرج من الرقبة . فلو خالف الشرط لاجوز له الرجوع الى الرقية . ولهذا كان العتق من البداية باطلا . (٤) اي للمكاتب المشروط .

(٥) في قول المولى : (فان هجرت فانت ردّ في الرق) .

(٦) اي العبد المخالف للشرط الى الرقية .

(٧) وهو قوله صلى الله عليه وآله : (المسلمون عند شروطهم) .

(الوسائل) كتاب النكاح الباب ٤٠ الحديث ٢ .

وفي رواية (المسلمون عند شروطهم) نفس المصدر .

(٨) (للتهذيب) الطبعة الجديدة ج ٨ ص ٢٢٢ الحديث ٢٨ .

(٩) اي اوقعها في الفيرة بأن اخذ عليها زوجة بالمقد الدائم ، أو المنقطع ،

أو اخذ عليها سرية .

أن يردّه في الرق . قال : د له شرطه . وطريق الرواية ضعيف (١) ومنها (٢) منافع للاصول ، فالقول بإبطالان اقوي ، وذهب بعض الاصحاب الى صحة العتق ، وبطلان الشرط ، لبنائه (٣) على التغليب ويضعف (٤) بعلم المقصد اليه (٥) مجرداً عن الشرط وهو (٦) شرط الصحة كغيره (٧) من الشروط .

(ويستحب عتق) المملوك (المومن) ذكراً كان ام انثى (اذا اتى عليه) في ملك المولى المندوب الى عتقه (سبع سنين) ، لقول الصادق عليه السلام : من كان مؤمناً فقد عتق بعد سبع سنين اعتقه صاحبه ام لم يعتقه ، ولا تحمل لخدمة من كان مؤمناً بعد سبع سنين (٨) . وهو

= والسرية بضم السين وكسر الراء وتشديد الباء مع فتحها : (الامة) التي تقام في البيت . واشتقاقها من السر لكونها لتخل سراً .

(١) اذ في طريقها (حلي بن ابراهيم بن هاشم) الكوفي .

(٢) اي من الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٥٩ وهو . (عودها

الى الرقية) لو خالف الشرط منافع لاصول المذهب . حيث إنها تنفي رجوع العبد الى الرقية بعد صيرورته حراً .

(٣) اي لبناء العتق على التغليب حيث إن الشارع اراد فكه منها امكن .

(٤) اي القول بصحة العتق ، وبطلان الشرط .

(٥) اي الى العتق مجرداً عن هذا الشرط وان كان فاسداً فيلزم أن (ما قصد

لم يقع ، وما وقع لم يقصد) .

(٦) اي كون العتق مجرداً عن هذا الشرط وهو (شرط عود العبد الى الرق

او خالف شرطاً) .

(٧) اي كغير هذا الشرط من الشروط اذا كان باطلاً فانه يطل للعقد به .

(٨) الوسائل للطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٣ كتاب العتق باب ٣٣ - الحديث ١

محمول على تأكيد استحباب عتقه ، للاجماع على أنه لا يعتق بدون الاعتاق
 (بل يستحب) العتق (مطلقاً) (١) خصوصاً للمؤمن : (ويكره عتق
 العاجز عن الاكتساب إلا أن يُعينه) بالاتفاق قال الرضا عليه السلام :
 « من اعتق مملوكاً لا حيلة له فإن عليه ان يبعوله حتى يستغني عنه ،
 وكذلك كان على عليه السلام بفعل اذا اعتق الصغار ، ومن لا حيلة له (٢)
 (و) كذا يكره (عتق المخالف (٣)) لخلق في الاعتقاد ، لنهي عنه
 في الاخبار المحمول على الكراهة جماعاً . قال الصادق عليه السلام : ما اغني الله
 من عتق احدكم تعتقون اليوم يكون علياً خدأ ، لا يجوز لكم ان تعتقوا
 إلا عارفاً (٤) ، (ولا) يكره عتق (المستضعف) الذي لا يعرف الحق
 ولا يعاند فيه ، ولا يوالي احداً بعينه ، لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام
 قال : قلت له : الرقة تعتق من المستضعفين ؟ قال : نعم (٥) ،

السراية في العتق .

(ومن خواص العتق السراية) وهو اعتناق باقي المملوك اذا اعتق
 بعضه بشرائط خاصة (فن اعتق شقياً) بكم الشين اي جزء (من عبده)

- (١) ولو كان قبل مضي سبع سنين .
- (٢) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٣ كتاب العتق الباب ١٤ الحديث ١ .
- (٣) المراد منه (الناصبي) الذي يظهر العداء (لاهل البيت) (الذين اذهب
 الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً) .
- (٤) والخارجي) الذي خرج على امام زمانه كاهل (النهروان) .
- (٥) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠١ كتاب العتق الباب ١٧ - الحديث ٣ .
- (٥) نفس المصدر الحديث ١ .

او امنه وإن قلّ الجزء سرى العتق فيه اجمع و (عتق كله) وإن لم يملك
سواء ، (إلا ان يكون) العتق (مريضاً ولم يبرأ) من مرضه الذي
اعتق فيه ، (ولم يخرج) المملوك (من الثلث) أي ثلث مال الممتق
فلا يعتق حينئذ اجمع ، بل ما يسهه الثلث (إلا مع الإجازة) من الوارث
فيُعتق اجمع ان اجازته ، وإلا فيحسب ما اجازته .

هنا هو المشهور بين الاصحاب ، وربما كان اجماعاً ، ومسنده
من الاخبار (١) ضعيف ، ومن ثم (٢) ذهب السيد جمال الدين بن طاوروس
الى عدم السراية بعتق البعض مطلقاً (٣) ، استضعافاً للدليل المخرج (٤)
من حكم الاصل (٥) ، ولوافقه للذهب العامة (٦) مع أنه قد روى (٧)

(١) راجع الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٨ . كتاب العتق - الباب
٦٤ الاحاديث .

(٢) أي ولاجل أن أنخبار سراية العتق في هذا الباب ضعاف .

(٣) سواء كان الممتق بالكسر مريضاً ام صحيحاً ، مومراً ام معسراً .

(٤) المراد من الدليل المخرج (الاخبار الضعاف) التي استدلوا اليها في سراية
العتق الى الكل وقد اشير اليها في الخامس رقم ١ .

(٥) المراد منه (استصحاب بقاء الملك) أي بعد الشك في ان عتق الجزء
يسري الى الكل ام لا ، نستصحب بقاء الملك في الجزء غير الممتق .

(٦) لعل السائل كان من (ابناء السنة) فاجاب (الامام) عليه السلام وفقاً
للمعبرين .

راجع (المندوة الكبرى) الجزء الخامس الطبعة الاولى سنة ١٣٢٣ هجرية
كتاب العتق حيث نجد هناك ما يدل على كيفية جواب (الامام) عليه السلام
وفقاً للذهب (اهل السنة) .

(٧) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٨ كتاب العتق باب ٦٤ الحديث ٣٠٣

حمزة بن حمران عن أحدهما عليها السلام قال : سألته عن الرجل اعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا قال : فقال : « أرى أن عليه خمسين جلدة ويستغفر ربه » الحديث . وفي معناه خبران آخران (١) ، وحملها الشيخ على أنه لا يملك نصفها الآخر مع إعادته .

(ولو كان له فيه) أي في المملوك الذي اعتق بعضه (شريك قنوم عليه (٢) نصيبه) (وعشيق) اجمع (مع يساره) أي يسار المعتق بأن يملك حال المتق زيادة عما يستثنى في الدين من (٣) داره ، ونحوه ،

= فالرواية دالة على أن حق البعض لا يسري إلى الجميع ، لأنه لو كان يسري لوجب على القاذف تمام الحد وهو الثمانون ، لا الخمسون .

وأما حكم (الإمام) عليه السلام (بالخمسين) مع أن السائل سأل عن الجارية التي نصفها مملوك وحد قاذفها حينئذ أربعون سوطاً لا خمسون فبناء على أنه عليه السلام كان عالماً بأن المالك يملك خمسة أثمان الجارية ، لا نصفها .

والسائل إنما قصد النصف مسامحة . وخمسة أثمان الجارية يكون حد قاذفها خمسين سوطاً .

ولحكم بالخمسين توجبه آخر ، أفاده (شيخ الطائفة) أعلى الله مقامه ببيان أن القاذف يستحق أربعين سوطاً من ناحية فحرر الجارية في نصفها ، وبقاء النصف الآخر على الحرية .

ويستحق عشرة سباط تعزيراً لما في الجارية من الرقبة في نصفها الآخر .

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة ج ٣ كتاب المتق باب ١٨ ص ٢٠١ الحديث

١٢ - ١٣ .

(٢) أي على المتق الأول .

(٣) من بيانية لـ (ما) الموصلة في قوله : (عما يستثنى) .

ودائمه ، وثيابه اللاتقة بحمالة كية وكيفية ونحو (١) يومه له ،
ولحياله ما (٢) يسع قيمة نصيب (٣) الشريك فتدفع اليه (٤) ويُعنى .
ولو كان مديونا يستغرق دينه ماله الذي يُصرف فيه (٥) ففي كونه
موسراً ، او معسراً قولان اوجهها الاول (٦) ، لبقاء الملك معه (٧) .
وهل تمنع حصة الشريك بعنى المالك حصته (٨) ، أو بأداء قيمتها
اليه (٩) ، او بالمعنى مراعى (١٠)

- (١) بالجر عطفا على منقول (من الجارة) أي ومن قوت يومه .
- (٢) منصوب محلا مفعول لقوله : (بأن يملك) أي يملك مالا يسع قيمة
نصيب الشريك :
- (٣) سواء كان نصيب الشريك نصفا ام ربعا ام ثلثا ام خسا الى آخره .
- (٤) مرجع الضمير : (الشريك الآخر) . وثالب الفاعل في تدفع (القيمة)
أي تدفع القيمة الى الشريك الآخر .
- (٥) أي في المعنى
- (٦) أي لو كان للمعنى بالكسر مال حين ان حق نصيبه يقسده نصيب
شريكه وله ديون تستغرق نصيب شريكه . فهل يعد المعنى بالكسر حينئذ موسرا
ام معسرا .
- (٧) وهو كون المعنى بالكسر موسرا .
- (٨) أي مع الدين فإن المال بعد ملكا للمديون ، لا للدائن فيكون موسرا .
نعم يمكن ان يقال باعصاره فيا اذا لم يكن الدين حالا ومطالباً به .
واما اذا كان حالا ومطالباً به فلا يخلو من الاشكال .
- (٩) أي الى الشريك الآخر . أي بعد اداء قيمة باقي العبد الى الشريك
الآخر :
- (١٠) بمعنى أن نصيب الشريك الآخر يعنى لكن هنا منزولا ، فان ادى =

بالأداء اقوال . وفي الاخبار (١) ما يدل على الاولين (٢) والاخير (٣)
طريق الجمع (٤) :

= المتق بالكسر قبعة نصيب شريكه يستمر نصيب الشريك الآخر على حريته ،
وان لم يؤد رجع نصيب الشريك الى الرقية .

(١) راجع الوسائل الطبعة القديمة ج ٣ ص ٢٠٨ كتاب المتق الباب ٦٤
المحدث ٨ .

مقصوده من الاخبار مجموع ما يستفاد من المعنى منها ، لا أن يسلب المعنى
موجود في الاخبار الكثيرة .

(٢) وهما : انعتاق حصة الشريك الآخر بعتق المالك ، او بعد أداء قيمة
حصة الشريك .

(٣) وهو (المتق منزلاً ومراحاً على الأداء) ، فان أدى المتق بالكسر
قيمة نصيب شريكه عتق العبد اجمع . والارجع نصيب الشريك الى الرقية
كما كانت .

(٤) أي الاخير طريق الجمع بين الاخبار الدالة على عتق العبد بمجرد عتق
المالك نصيبه ، وبين الاخبار الدالة على عدم انعتاق العبد الا بعد أداء المتق بالكسر
قيمة نصيب شريكه .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠١ كتاب المتق الباب ١٨
الاخبار .

حيث نجد بعضها يدل على (القول الاول) وهو الانعتاق بمجرد عتق
المالك حصته .

وبعضها يدل على (القول الثاني) وهو الانعتاق لو أدى المتق الاول قيمة
حصة شريكه الآخر .

وتظهر الفائدة (١) فيما لو اعتق الشريك (٢) حصته قبل الاداء فيصبح على الثاني (٣) ، دون الاول (٤) ، وفي اعتبار (٥) القيمة على الاول (٦) يوم المتق ، وعلى الثاني (٧) يوم الاداء .

(١) أي فائدة الاقوال الثلاثة وهي :

(الانعتاق بمجرد عتق المالك حصته) .

(الانعتاق لو ادى للمعتق الاول قيمة حصته شريكه الآخر) .

(الانعتاق وهي الحرية للترزلة مراعاة ومتوقفا على الاداء) كالملكية المترزلة في الحيار .

(٢) أي الشريك الآخر الذي لم يمتق حصته لو اعتق حصته قبل ان يقبض شيئاً من شريكه .

(٣) أي صح عتق الشريك الآخر حصته قبل القبض على (القول الثاني) وهو (الانعتاق لو ادى للمعتق الاول قيمة نصيب شريكه) .

لان حصته باقية على ملكه ولم يخرج منه . فمتى وقع في محله .

(٤) أي لا (القول الاول) وهو (وقوع العتق بمجرد اعتاق المعتق حصته) لانه لم يبق للشريك الآخر حصته حتى يقع العتق منه ، لانه بمجرد عتق المعتق الاول حصته سري في البقية .

(٥) عطف على قول (الشارح) : (وتظهر الفائدة) أي وتظهر فائدة الاقوال الثلاثة ايضاً في اعتبار قيمة نصيب الشريك الآخر .

(٦) وهو (الانعتاق بمجرد عتق الشريك الاول حصته) أي اعتبار دفع قيمة حصته الشريك هو اليوم الذي عتق الشريك الاول حصته :

(٧) وهو (الانعتاق لو ادى للمعتق الاول قيمة حصته الشريك) أي اعتبار دفع القيمة الى الشريك يوم الاداء . فيجب على المعتق الاول ان يعطي لشريكه قيمة للعبد المساوية لقيمته يوم الاداء .

والظاهر أن الثالث (١) كالاول .
وفسها (٢) لو مات قبل الاداء فيموت (٣) حراً على الاول ،
وبراه (٤) وارثه ، دون الثاني (٥)

(١) وهو (العتق المراسى والمنزل) فإنه كالقول الاول في العتاق العبد كله بمجرد عتق الشريك نصيبه بالسراية في أن المعتق الاول يدفع الى الشريك الآخر قيمة يوم ان عتق حصته ، لا قيمة يوم الاداء كما هو في (القول الثاني) ، لأن عتق المعتق الاول حصته سرى في عتق جميع العبد وان كان عتق الجميع منزلاً ومراها على اداء المعتق الاول قيمة حصته شريكه :

(٢) عطف على قواه : (وتظهر الفائدة) أي وتظهر فائدة الاقوال الثلاثة ايضاً فيما لو مات العبد قبل اداء المعتق الاول قيمة نصيب شريكه . والفاعل في مات (العبد) :

(٣) أي العبد يموت حراً على (القول الاول) وهو انعتاق العبد بمجرد عتق المعتق الاول حصته ، لان الحرية قد حصلت بالسريان فاذا مات العبد قبل اداء معتقه قيمة حصته شريكه مات حراً .

(٤) أي ورث العبد حيلته وارثه ان كان له مال .

(٥) أي دون القول الثاني وهو (الانعتاق لو ادى المعتق الاول قيمة حصته شريكه) فاذا مات العبد قبل اداء المعتق الاول مات عبداً ولو كان له مال فلمولاه لا لوارثه هذا بالنسبة الى وارث العبد .

وأما بالنسبة الى مورثه . فلو مات مورثه ولم يكن له وارث سواء فالعبد يرث من مورثه بمقدار ما فيه من الحرية . فان كان قد تحرر منه ثلث يرث ثلث التركة ، وان كان قد تحرر نصفه يرث نصف التركة وهكذا . دون الباقي من الثلث او النصف ، او غيرها .

ويعتبر الاداء (١) في ظهور حرية العبد على الثالث .
ولما (٢) او وجب عليه حد قبله (٣) فكالحر (٤) على الاول ،
والمبعض (٥)

(١) أي ويعتبر في ظهور حرية العبد اداء المعتق الاول قيمة حصة شريكه
على القول الثالث وهو (الاتفاق مراعىً ومنزلاً على الاداء) فان ادى المعتق
الاول قيمة الحصة قبل موت العبد ثم مات العبد وله مال فلوارثه ، وان كان له
مورث وليس له وارث سوى العبد فالمال له تماماً .
واما ان لم يؤد المعتق الاول قيمة الحصة ومات العبد فالمال لمولاه . وكذا
المال الذي يرثه من مورثه

(٢) عطف على قوله : (وتظهر الفائدة) أي وتظهر فائدة الاقوال الثلاثة
ايضاً فيما لو وجب حد على العبد المعتق بعضه ومرجع الضمير في عليه (العبد) .
(٣) أي قبل اداء للمعتق الاول قيمة نصيب شريكه .
(٤) أي كالمبعض الذي تحرر منه بعضه فحكم الحر على (القول
الاول) وهو (الاتفاق بمجرد عتق المعتق بالكسر حصته) فيستحق تمام الحد
لو كان عليه حد .

(٥) بالجر عطفاً على منقول (كاف الجارة) أي هذا العبد الذي تحرر منه
بعضه حكمه العبد المبعض الذي عتق منه بعضه على القول الثاني وهو (الاتفاق
لو ادى المعتق الاول قيمة حصة شريكه الآخر) .

فان الحد عليه يتبع مقدار الحرية التي فيه فان عتق منه ربه مثلاً يحد ربع
حد الحر وهي خمسة وعشرون سوطاً ، ويحد في الباقي من رقبته ثلاثة ارباع حد الحر
وهي سبعة وثلاثون سوطاً ونصف سوط . فالجميع اثنان وستون سوطاً ونصف
سوط :

على الثاني ، وفي الحكم على الثالث (١) نظر .

وفيا (٢) لو ايسر المباشر بعد العتق وقبل الاداء ، فعل الاول (٣)

وأما كيفية ضرب نصف السوط فهو ان يرفع الضارب السوط ويضرب
بنصفه .

(١) أي اجراء (حد الحر) تماماً كما هو (القول الاول) على هذا العبد
المبعض بناء على القول الثالث .

او اجراء حد المبعض كما هو (القول الثاني) على هذا العبد بمعنى أنه يُحد
بالنسبة الى حريته ، والى الباقي من رقبته ، نظر .

وجه النظر : أنه يحتمل ان يكون هذا العبد المهرر منه بعضه قد اعتق كله
وان كان عتقه مراعاة ومتزائلا وبرجع الى الرقبة لو لم يؤد المعتق الاول قيمة نصيب
شريكه . فيجب ان يحد حد الاحرار .

ويحتمل ان يكون هذا العبد بسبب عدم اداء المعتق الاول قيمة النصيب
يرجع الى الرقبة . فيجب عليه حد العبد .

(٢) بالجرح عطفاً على قوله : (وتظهر الفائدة) أي فائدة الاقوال الثلاثة
ايضاً لما لو ايسر المعتق الاول الذي كان مباشراً للاعتاق وكان معسراً حين
الاعتاق ولم يتمكن من اداء قيمة نصيب شريكه . لكنه بعد الاعتاق ايسر .

(٣) أي فعل القول الاول وهو (الاعتاق القهري الذي يعتق العبد بمجرد
عتق المعتق الاول حصته) لا يكون المعتق الاول ملزوماً بدفع القيمة الى شريكه
بعد اليسار ، لأنه قبل العتق كان معسراً غير متمكن من الاداء فلم يكن واجباً عليه
وبعد اليسار يشك في تجدد وجوب الاداء عليه فيستصحب تلك الحالة السابقة وهو
(عدم وجوب الاداء) . فعلى العبد الاستعانة في الاداء كما اذا لم يستغن المعتق الاول
ابداً فكما انه يجب عليه الاستعانة في هذه الحالة ، كذلك يجب عليه في تلك الحالة
ايضاً . ومرجع التضمير في عليه (المعتق الاول) .

لا يجب عليه الفك ، وعلى الثاني (١) يجب . وفي الثالث (٢) نظر والحال (٣) بالاول مطلقاً حسن .

(وسمى العبد في باقي قيمته) بجميع سعيه ، لا بنصيب الحرية خاصة (مع اعساره (٤)) عنه (٥) اجمع ، فاذا ادعى عتق كالمكاتب المطلق (٦) ،

(١) أي وعلى (القول الثاني) وهو (الاعتناق لو ادعى المعتق الاول قيمة نصيب شريكه) وفرض تجديد اليسار للمعتق يجب عليه اداء القيمة .

(٢) أي وعلى (القول الثالث) وهو (الاعتناق مراعاة ومترزلاً) والحكم بوجوب اداء القيمة على المعتق الاول ، وعدم الرجوب نظر .
وجه النظر : ما تقدم في الهامش رقم ١ ص ٢٦٩ .

(٣) أي والحق (القول الثالث) (بالقول الاول) وهو الاعتناق القهري بمجرد عتق الشريك الاول حصته في جميع هذه القروض والفوائد المترتبة على الاقوال الثلاثة حسن بمعنى : أنه يحكم على القول الثالث بكل ما حكم على القول الاول من (عدم صحة عتق الشريك نصيبه قبل قبض قيمة حصته) .

ومن اعتبار دفع القيمة الى الشريك يوم ان عتق للمعتق الاول حصته .
ومن موت العبد حراً قبل اداء القيمة الى الشريك .
ومن ارث وارث العبد منه دون مولاة ، وارث العبد من مورثه ان لم يكن له وارث سوى العبد .

ومن ثبوت حد الحر عليه تماماً ، لا حد للبعض .
(٤) أي مع اعسار المعتق الاول الذي كان مباشراً للمعتق .
(٥) أي عن اداء قيمة حصة الشريك مهما كانت القيمة .
(٦) أي هذا العبد المحرر منه بعضه في صورة اعسار المعتق الاول حكمه حكم المكاتب المطلق في انه يحرر منه كل ما ادى من بقية قيمته .

ولو ايسر (١) بالبعض مري (٢) عليه بقدره (٣) على الاقوى وسهى العبد في البائي .

ولا فرق في عتق الشريك (٤) بين وقوعه للاضرار بالشريك ، وعدمه (٥) مع تحقق الفقرة المشتركة ، بخلافاً للشيخ حيث شرط في السراية مع اليسار (٦) قصد الاضرار (٧) ، وبطل العتق بالاعسار معه (٨) وحكم (٩)

(١) أي المعتق الاول الذي هو المباشر بالعتق لو تمكن بدفع بعض قبضة لصيب شريكه الاول .

(٢) أي العتق على العبد .

(٣) أي بقدر ما تمكن للمولى من عتق نصيب شريكه .

(٤) وهو المعتق الاول أي لا فرق في هذا العتق الواقع من المعتق الاول

بين وقوعه منه بقصد الاضرار بشريكه .

(٥) أي وبين عدم قصد الاضرار من المعتق الاول بشريكه ؛

(٦) أي يسار المعتق الاول .

(٧) أي قصد الاضرار بشريكه .

(٨) أي مع قصد المعتق الاضرار بشريكه .

(٩) أي حكم (الشيخ) بسمي العبد في صورة اعسار المعتق الاول .

وخلاصة ما افاده (الشيخ) قدس سره في هذا المقام : ان المعتق الاول

ان قصد من هذا العتق اضرار شريكه وكان موسراً حين الاعتاق مري العتق

الى بقية العبد وضمن لشريكه قيمة نصيبه .

واما اذا لم يكن المعتق الاول حال العتق موسراً فلا يقع العتق منه صحيحاً

أبداً ، لاني حصته ولا في حصة شريكه ان كان قاصداً من هذا العتق الاضرار

بشريكه .

بسمى العبد مطلقاً مع قصد القرابة ، استناداً الى اخبار (١) تأويلها (٢)

(١) راجع الوسائل الطبعة المقتدعة المجلد ٣ ص ٢٥١ كتاب العتق الباب ١٨
تجد الاخبار هناك بعضها ظاهرة فيها ذهب اليه (الشيخ) قلص سره :
(٢) برفع التأويل بناء على انه مبتداء خبره (طريق الجمع) أي تأويل تلك
الاخبار التي استدلل بها (الشيخ) وقد اشبر إليها في الهامش رقم ١ طريق الجمع
بينها ، وبين الاخبار الاخر للدلالة على ما ذهب اليه (المشهور) : من حكمهم بعدم
الفرق في سرابة العتق الى بقية للعبد بين قصد الاضرار بشريكه ، وبين عدم القصد
ومن حكم (المشهور) : بالفرق بين المورس والمعر حيث حكموا بسرابة
العتق الى بقية العبد وضيان المعتق الاول بقيمة شريكه . من دون استثناء
العبد لبقية قيمته .

وحكموا بسرابة العتق الى بقية العبد ايضاً في صورة الاعسار ايضاً ، لكن
يستسعى للعبد في بقية قيمته لمولاه

واما مدرك قول المشهور فهي الاخبار ايضاً .

راجع نفس المصدر السابق تجد الاخبار مع الاخبار التي استدلل بها (الشيخ)
مذكورة هناك .

فتاويل الاخبار التي استدلل بها للشيخ طريق الجمع .

(واما كيفية التأويل) فيمكن ان يقال : ان (الشيخ) قدس سره لما ذهب
الى اطلاق العتق في صورة اعسار المعتق الاول حين للمعتق مع قصده الاضرار
بشريكه كان مستنده قول الامام عليه السلام : (وان أعتق الشريك مضاراً وهو
سر فلا حق له ، لأنه اراد ان يفسد على القوم ويرجع القوم على حصصهم) .

فيحمل قول الامام عليه السلام : (فلا حق) على أن المعتق الاول في صورة
الاعسار قصد الاضرار بشريكه فلا يلزم بدفع القيمة الى شركائه . بناء
على أن (لاء النافية) هنا قد استعملت لرفع الالتزام . فيرجع القوم على حصصهم -

بما يدفع المناقاة بينها (١) وبين ما (٢) دل على المشهور طريق الجمع (٣) .
 (ولو عجز العبد) عن السعي ، أو امتنع منه (٤) ولم يمكن
 إجباره ، أو مطلقاً (٥) في ظاهر كلامهم (فالمهاياة (٦) بالهمز (في كسبه)
 بمعنى أنها يقتسمان الزمان بحسب ما يتفقان عليه ، ويكون كسبه في كل
 وقت لمن ظهر له بالقسمة (وتناول) المهاياة (المعتاد من الكسب)
 كالاحتطاب (٧) (والنادر) كالانقطاع (٨) .
 وربما قيل : لا يتناول (٩) النادر ،

= عمل العبد ويستعمله في قيمة الحصص :

- (١) أي بين هذه الاخبار التي استند اليها (الشيخ) فيما ذهب اليه كما ذكرت في الهامش رقم ١ ص ٢٧٢ .
- (٢) وهي الاخبار التي اشير اليها في نفس الهامش رقم ١ ص ٢٧٢ .
- (٣) خبر للمبتدأ وهو (وتناولها) ،
- (٤) أي من السعي :
- (٥) سواء أمكن إجباره أم لا .
- (٦) مصدر باب المفاعلة من هاباً بهاباً مهاياة . ومعناها : الموافقة بين العبد والمولى في صورة عجز العبد من السعي ، أو امتناعه منه في تقسيم الوقت بينها على قدر الحصص التي بينها :
- (٧) مصدر باب الاتصال من احتطب يحطّب ومعناه جعل الاحتطاب كسباً له .
- (٨) مصدر باب الافعال ايضاً من التخط بمعنى جمع الخطب احياناً لاجمله كسباً له .
- (٩) أي المهاياة بين المولى والعبد في تقسيم الوقت .

لأنها معارضة فلو تناولته (١) لجهلت ، والمذهب خلافه (٢) ، والأدلة عامة (٣) ، والنفقة والفطرة عليهما (٤) بالنسبة (٥) .
ولو ملك (٦) بجزءه الحر ، إلا كالارث والوصية (٧) لم يشاركه المولى فيه (٨)

(١) أي لو تناولت المهايأة (الزاد) لجهلت ، لأنه لا يدري أي مقدار من المطلب يلتقط فتكون المهايأة مجهولة فتبطل ، لاشتراط العلم بالمرضين .
(٢) أي المذهب الصحيح والرأي السليم خلاف هذا القول .
(٣) أي أدلة المهايأة عامة تشمل كسب المعتاد والناذر واجع (التهذيب) الطبعة الحديثة ج ٨ ص ٢٢١ الباب الأول الحديث ٢٦ . وص ٢١٩ الحديث ١٨ .
(٤) أي نفقة العبد ، وزكاة الفطرة على العبد والمولى .
(٥) أي بنسبة ما يستحقونه من الحصص . فلو كان نصفه حرّاً مثلاً فنصف نفقته على المولى . والباقي على العبد .
ولو كان ثلثه حرّاً فثلث النفقة ، وثلث الفطرة على العبد ، وثلثاهما على المولى .
أما لو كان ثلث العبد رقاً ، وثلثاه حرّاً انعكس الأمر أي يكون ثلث النفقة وثلث الفطرة على المولى ، وثلثاهما على العبد .
ولو كان ربعه رقاً ، وثلاثة أرباعه حرّاً فربع النفقة ، وربع الفطرة على المولى واللاثة أرباع النفقة والفطرة على العبد .
ولو كان بالعكس انعكس الأمر . وهكذا .
(٦) أي العبد الحرير بمضه .
(٧) بأن أوصي له مال .
(٨) أي في مال الوصية والارث ، لأن ما ملكه العبد كان بأزاء جزئه الحر وليس للمولى حق في هذا المال .

فلو كان ربع العبد مثلاً حرّاً وكان له ابنة فربع المال له . والباقي للطبقة التي -

وإن اتفق (١) في نوبته .

ولو امتنعا (٢) ، او احدهما من المهايأة لم يجبر المستع (٣) ، وكان على المولى نصف اجرة عمله الذي يأمره به (٤) ، وعلى المبعض (٥) نصف اجرة ما يغضبه من المدة ويفوتته (٦) اختياراً (٧) .

(ولو اختلفا في القيمة (٨) حلف الشريك (٩) ، لأنه (١٠) ينزع من يده) فلا ينزع إلا بما يقواه ، لأصالة عدم استحقاق ملكه (١١)

= بعده ان وجدوا وكالوا اجراراً . وهكذا الى ان يصل الى الامام عليه السلام .

(١) اي وان اتفق وصول الارث ومال الوصية الى العبد في نوبة المولى :
ومرجع الضمير في نوبته (المولى) .

(٢) اي العبد والمولى ، بمعنى : أن المولى يريد تملك جميع منافع العبد لنفسه ،
والعبد يريد احراز جميع منافعه لنفسه ، او يمنع احدهما ، دون الآخر ،

(٣) سواء كان المولى ام للعبد .

(٤) ان استولى على جميع منافع العبد او على اكثر مما يستحقه فيجب عليه حينئذ اعطاء نصف اجرة عمل العبد التي يقدر في الخارج وهي اجرة المثل الى العبد ،
(٥) اي وعلى العبد المبعض ان احرز اكثر مما يستحقه من المنافع اعطاء نصف اجرة المثل الى مولاه .

(٦) أي ويفوت العبد على المولى العمل الذي كان يستحقه .

(٧) اي تفويت العبد العمل الذي كان للمولى في صورة الاختيار لا في صورة الاضطرار . فانه في هذه الصورة ليس للمولى على العبد شيء ، وانما يرجع على المفوت .

(٨) اي القيمة التي يجب على المعتق الاول ادائه للشريك ازاء حصته .

(٩) فيعطى للشريك ما يدعيه بعد حلفه .

(١٠) اي العبد قد النزع من يد المولى ،

(١١) اي القاعدة عدم تملك شخص ملك الآخر إلا بعرض يختاره ،

إلا بعرض يختاره ، كما يحلف المشتري لو نازعه الشفيع فيما (١) ، للعة (٢) .
 وقيل : يحلف المعتق ، لأنه غارم . وربما بُني الخلاف (٣)
 على حقه (٤) بالاداء ، او الاعتناق قبل الاول (٥) الاول (٦) ،
 وعلى الثاني (٧) الثاني (٨) ، وعليه المصنف في الدروس ، لكن قدّم
 على الخلاف عرضه (٩) على المقومين مع الامكان .
 والاقوى تقديم قول المعتق ، للاصل (١٠) ، ولأنه متلف فلا يقصر
 عن الغاصب المتلف (١١) .

(وقد يحصل للمعتق بالعمى) أي متى المملوك بحيث لا يبصر أصلاً

(١) أي كما لو نازع الشفيع المشتري في القيمة فاقول قول المشتري .

هذا إذا لم يكن في البين طريق اثبات كالبينة .

(٢) وهي المذكورة في الهامش رقم ١١ ص ٢٧٥ .

(٣) أي الخلاف في المسألة وهي : أن أيها يحلف : الشريك ، او المعتق :

(٤) الجار والمهرور متعلق بـ (بنى) أي بني الخلاف على حقة :

(٥) وهو (متى العبد لو أدى المعتق الاول قيمة حصه شريكه إليه) :

(٦) وهو حلف الشريك ، وتقديم قوله على قول المعتق .

(٧) وهو (الاعتناق بمجرد عتق المالك) .

(٨) وهو حلف المعتق الاول ، وتقديم قوله على الشريك .

(٩) أي قدم المصنف على حلف المعتق الاول عرض العبد .

(١٠) وهي برائة ذمة المعتق عن الزائد مما يدعيه الشريك ، ولأنه متلف

لمال الشريك فيقدم قوله .

(١١) لأنه يقدم قول الغاصب المتلف على قول المنصوب منه لو اختلفا

في قيمة المال المنصوب بالتلف .

لقول الصادق عليه السلام في حسنة حماد: « اذا عني المملوك فقد أعتق (١) »
 وروى (٢) السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله : « اذا صَحَّرَ المملوك فلا رق عليه ، والعبد اذا
 جُلِدَ فلا رق عليه ، وفي معناهما أخبار كثيرة (٣) (والجند) وكأنه
 إجماع ومن ثم لم ينكره ابن ادریس ، وإلا (٤) فالمستند ضعيف ، وألحق
 به (٥) ابن حمزة البرص ولم يثبت (والاقعاد) ذكره الاصحاب ولم نقف
 على مستنده ، وفي النافع (٦) نسبة الى الاصحاب مشعراً بتعريضه ان لم
 تكن (٧) إشارة الى أنه (٨) إجماع ، وكونه (٩) للمستند
 (واسلام المملوك في دار الحرب سابقاً على مولاه (١٠)) شارحاً

(١) الوسائل الطبعة القديمة ج ٣ ص ٢٠٢ كتاب المتق الباب ٢٣ الحديث ١.

(٢) نفس المصدر الحديث ٢.

(٣) راجع الوسائل الطبعة القديمة ج ٣ ص ٢٠٢ كتاب المتق الباب ٢٣

الاحاديث حيث نجد لها مؤيدة لهذين الخبرين المشار اليهما في الهامش رقم ١ - ٢ .

(٤) اي وان لم يكن إجماع في البين لانكر (ابن ادریس) قدس سره

هذا القول ، لأن الأخبار المشار اليها أخبار آحاد وهو لا يعمل بها مطلقاً سواء كانت
 ضعافاً أم لا .

(٥) اي بالجند .

(٦) اي المختصر النافع (للمحقق الحل) قدس سره .

(٧) اي هذه النسبة .

(٨) اي الحكم بأن الاقعاد موجب للعتق :

(٩) اي الاجماع هو المستند في أن الاقعاد موجب للعتق .

(١٠) اي على اسلام مولاه .

منها (١) قبله على اصح القولين للخبر (٢) ، ولأن (٣) اسلام المملوك لا ينافي ملك الكافر له غايته أنه يجبر على بيعه ، وانما يملك (٤) نفسه بالقهر لسيد ، ولا يتحقق (٥) ثم إلا بالخروج اليها قبله ، ولو اسلم العبد بعده لم يمتنع وإن خرج اليها قبله ، ومتى ملك نفسه (٦) امكن بعد ذلك (٧) ان يسرق مولا اذا قهره (٨) فتنمكس المولوية (٩) (ودفع (١٠) قيمة) المملوك (الوارث) الى سيده ليُعتق ويترث .

(١) اي اذا كان العبد خارجاً عن دار الحرب قبل خروج مولا عنها فعن هذا العبد مشروط بشرطين هما : اسبقية اسلام العبد على اسلام مولا ، وقبلية خروجه على خروج مولا عن دار الحرب .

(٢) الرسائل الطيبة الحديث ج ١١ ص ٩٠ كتاب الجهاد الباب ٤٤ - الحديث ١ .
(٣) دليل لاشرائط خروج العبد عن دار الحرب قبل خروج مولا منها .
بخلاف الخبر المشار اليه في الهامش رقم ٢ فانه يشمل اسبقية دخول العبد في الاسلام ، وقبلية خروجه عن دار الحرب على مولا .

(٤) اي وانما يملك العبد نفسه جبراً على مولا ، لانه لا بد من عتقه ، لأنه مسلم ولا سبيل للكافر عليه .

(٥) اي ولا يتحقق تملك العبد نفسه قهراً الا بعد الخروج اليها قبل خروج مولا .

(٦) بالشرطين المذكورين وهما : اسبقية اسلامه على مولا . واقدمية خروجه على خروج مولا عن دار الحرب .

(٧) اي بعد خروجه اليها قبل خروج مولا .

(٨) اي اذا غلب العبد مولا واستولى عليه في الحرب .

(٩) اي يكون العبد مولا ، والمولى عبداً .

(١٠) بالجبر عطف على قول (المصنف) : (وقد يحصل العتق بالعنى -

ويظهر من العبارة (١) انعناقه بمجرد دفع القيمة حيث جعله سبب العتق ، وكذا يظهر منها (٢) الاكتفاء في حقه بدفع القيمة من غير عقد (٣) وسيأتي في الميراث (٤) أنه يُشترى ويُعتق ، ويمكن أن يُربد كون دفع القيمة من جملة أسباب العتق وإن توقف على أمر آخر (٥) كسببية التدبير (٦) ، والكتابة ، والاستيلاء .

(وتنكيل (٧) المولى بعبد) في المشهور . وبه روايتان : أحدهما (٨) رسالة ، وفي سند الأخرى (٩) جهالة . ومن لم أنكره ابن ادريس :
= والجلد والاقعاد) أي ويحصل العتق أيضاً بدفع قيمة العبد إلى مولاه لو ورث للعبد من مولاه ولم يكن للميت وارث سواء .

(١) أي من عبارة (المصنف) حيث قال : (وقد يحصل العتق) .
(٢) أي من عبارة (المصنف) في قوله : (وقد يحصل العتق) ؛
(٣) أي عقد بيع وشراء .
(٤) أي في كتاب الميراث في قول (المصنف) : لما ذهب إليه هناك مخالف لما ذهب إليه هنا من عدم الاحتياج إلى عقد البيع من لفظ (بعث وقبليت) ؛
(٥) من شراء وصتي .

(٦) حيث إن التدبير سبب للعتق ، لكنه يتوقف على موت المولى ، وكذا الكتابة سبب للعتق ، لكنها متوقفة على أداء المال ، وكذا الاستيلاء سبب للعتق ، لكنه متوقف على موت المولى وارث الولد .

(٧) بالجر عطفاً على مدخول (بهاء الجارة) في قوله : (وقد يحصل العتق بالعمى) أي وقد يحصل العتق بالتنكيل أيضاً .

(٨) التهذيب الطبعة الحديثة ج ٨ ص ٢٢٣ الباب الحديث ٣٤ .
الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٢ كتاب العتق الباب ٢٣ - الحديث ٣ .
(٩) نفس المصدر في التهذيب الحديث ٣٥ وفي الوسائل الطبعة القديمة =

وأصل التنكيل : فعل الامر الفطوح بالغير ، يقال : لكل به تنكيلا اذا جعله لكالا وعبرة لغيره مثل أن يقطع انفه ، او لسانه ، او اذنيه ، او شفتيه ، وليس في كلام الاصحاب هنا شيء محرر ، بل اقتصروا على مجرد اللفظ ف يرجع فيه الى العرف لما بعد تنكيلا عرفاً يترتب عليه حكمه (١) والامة في ذلك (٢) كالعبد . ومورد الرواية (٣) المملوك ، فلو صير به (٤) المصنف كان اولي .

(و) قد يحصل العتق (بالملك) فيما اذا ملك الذكر أحد العمودين او إحدى الهرمات نسباً ، او رضاعاً ، والمرأة أحد العمودين (وقد سبق) تحقيقه في كتاب البيع (٥) :

(- ويلحق بذلك (٦) مسائل - لو قيل لمن اعتق بعض عبيده : «اعتقنهم ؟ » أي عبيدك بصيغة العموم من غير تخصيص بمن اعتقه (فقال : نعم . لم يعتق سوى من اعتقه) ، لأن هذه الصيغة لا تكفي في العتق ، وإنما يحكميم يعتق من اعتقه بالصيغة السابقة (٧) :

= المجلد ٣ ص ٣٠٣ كتاب العتق الحديث ٢ .

(١) أي يترتب على التنكيل حكمه وهو الانعتاق .

(٢) أي الامة في الانعتاق لو لكل بها كالعبد .

(٣) المشار اليها في الهامش رقم ٨ - ٩ ص ٢٧٩ :

(٤) أي لو صير (المصنف) رحمه الله بالمملوك بدلا من العبد كان اولي حتى يشمل الامة كما في الرواية .

(٥) في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة كتاب البيع ص ٣٠٤ الى ص ٣٠٧

راجع هناك لتفصيل :

(٦) أي بالعتق .

(٧) وهو قوله : (اعتقت بعض عبيدي) .

هنا بحسب نفس الأمر (١) ، أما في الظاهر فإن قوله : نعم عتیب الاستفهام عن عتق عبده الذي هو جمع مضاف مفيد للعموم عند المحققين يفيد الاقرار بعتق جميع عبده من اوقع عليه منهم عبية ، وغيره (٢) عملاً بظاهر اقرار المسلم ، فإن الاقرار وإن كان لإخباراً عما سبق لا يصدق إلا مع مطابقته لأمر واقع في الخارج سابق (٣) عليه ، إلا أنه لا يشترط العلم بوقوع السبب الخارجي ، بل يكفي امكانه وهو (٤) هنا حاصل فيلزم الحكم عليه (٥) ظاهراً بعتق الجميع لكل من لم يعلم بفساد ذلك (٦) . ولكن الاصحاب اطلقوا القول بأنه لا يعتق إلا من أعتقه من خبر فرق بين الظاهر (٧) ، ونفس الأمر كليهما لرواية (٨) . وهي ضعيفة مقطوعة ، وفيها (٩) ما ذكره .



- (١) أي عدم عتق الكل إنما هو بحسب الواقع .
- (٢) أي وغير هاتؤلاء ممن لم يوقع عليهم عبية العتق .
- (٣) أي الأمر الخارج سابق على الاقرار .
- (٤) أي الامكان .
- (٥) أي على عتق الجميع .
- (٦) أي بفساد الاقرار كما لو كان في مقام الحزل ، أو مجبوراً .
- (٧) أي من دون فرق بين ظاهر الشرع حينما اقر بعتق جميع مماليكه : من أنه بعتق الجميع ، وبين الواقع ونفس الأمر من اعتناق كلها اعتق .
- (٨) الوسائل للطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٧ الباب ٥٨ الحديث ١ .
- (٩) أي وفي الرواية المشار إليها في رقم ٨ ما ذكر من الاشكال وهو : أن الاقرار بعتق جميع العبيد بقوله : (نعم اعتقتهم) يلزم الحكم عليهم بعتق الجميع .

ويقوى الاشكال (١) لو كان من اعتقه سابقاً لا يبلغ الجمع (٢)
 فإن اقراره ينفيه (٣) من حيث الجمع والعموم ، بل هو (٤) في الحقيقة
 جمع كثرة لا يُطلق حقيقة إلا على ما فوق العشرة فكيف يُحمل على الواحد
 بحسب مدلول اللفظ لو لم يكن اعتق غيره في نفس الأمر .

لعم هذا (٥) يتم بحسب ما يعرفه المعتق ويدن به ، لا بحسب اقراره
 لكن الأمر في جمع الكثرة سهل ، لأن العرف لا يفرق بينه ، وبين جمع
 القلة وهو (٦) المحكم في هذا الباب .

واشترط بعضهم في المحكوم بهتقه ظاهراً الكثرة (٧) نظراً الى مدلول
 لفظ الجمع فيلزم حتى ما يصدق عليه الجمع (٨) حقيقة ويكون في غير

(١) وهو المحكم بهتق الجميع لو قال المقر : (نعم اعتقتهم) ، او يقتصر
 على ما اعتق سابقاً على الاقرار .

(٢) كما لو كانا اثنين .

(٣) اي اقراره ينفي الواقع ونفس الامر من حيث إنه أتى بلفظ الجمع
 في اقراره : (نعم اعتقتهم) مع أنه لا يملك سوى واحد .

وينافي اقراره ايضاً للواقع ونفس الامر من حيث العموم ، لأنه لم يهتق جميع
 صبيده ، بل اعتق بعضهم . فالأقرار مناف للواقع من حيث الجمع والعموم .

(٤) اي لفظ العيد .

(٥) اي حتى البعض .

(٦) اي العرف هو المحكم . والمحكم بصيغة المفعول اي العرف يُحمل حكماً
 لبيان مدلول اللفظ .

(٧) اي ما يصدق عليه الكثرة .

(٨) وهي الثلاثة .

من (١) اعتقه كالمشتبه ، واعتذر لم (٢) عما ذكرناه (٣) بأنه (٤) اذا
اعتق ثلاثة من ممالكه يصدق عليه هؤلاء ممالكه حقيقة (٥) فاذا قيل له :
«اعتقت ممالكك ؟ فقال : نعم . وهي (٦) تقتضي اعادة السؤال ، وتقريره
فيكون (٧) اقراراً بمعنى الممالك التي انعتقوا دون غيرهم ، لأصالة البراءة
والاقرار انما يحمل على المتيقن (٨) لا على ما فيه احتمال (٩) .
وما قررناه (١٠) يعلم فساد الاعتذار ، للفرق بين قوله : اعتقت
ممالكه (١١) المقتضي للعموم ، وبين قوله ثلاثة : هؤلاء ممالكه ، لأنه
حينئذ يفيد صوم المذكور (١٢) ، دون غيره ، بخلاف المطلق (١٣)

(١) اذا كان اقل من الثلاثة :

(٢) اي اعتذر للاصحاب الذين قالوا : بعدم اعتاق غير ما اعتق .

(٣) وهو ان لفظ الجمع المضاف يفيد العموم فيلزم الحكم عليه بدق جمع
ممالكه بحسب اقراره :

(٤) الباء بيانه لتوجيه اعتذار الاصحاب .

(٥) لكون الثلاثة اقل لجمع حقيقة :

(٦) اي كلمة (نعم) تصديق تقتضي اعادة السؤال في الجواب اي (نعم
اعتقت ممالكه) .

(٧) اي نعم وما تقتضيه .

(٨) وهي (الثلاثة) :

(٩) اي احتمال المتق وهو الاكثر من الثلاثة .

(١٠) وهو : أن العبد جمع مضاف يفيد العموم .

(١١) وهو الجمع المضاف .

(١٢) اي الثلاثة المشار اليهم ، فيقصد من (هؤلاء ممالكه) العموم المشار اليهم

(١٣) وهو قوله : ممالكه حيث إنه يفيد العموم المطلق من دون اشارة معينة

لأنه (١) يفيد في جميع من يملكه بطريق الحقيقة .
وهنا الاحتمال (٢) فيه من جهة مدلول اللفظ (٣) فكيف
بتخصص (٤) بما لا دليل عليه ظاهراً .
نعم لو كان الاقرار في محل الاضطراب كما لو مر بعاشر (٥) فأخبر
بمقتهم (٦) ليسلم منه آنچه القول بأنه لا يعتق (٧) إلا ما اعتقه عملاً
بقربة الحال (٨) في الاقرار . وبه (٩) وردت الرواية .
(ولو قلدر حتى اول ما تله فولدت توأمين) أي ولدن في بطن

(١) أي المطلق المبرر من الإشارة يفيد العموم .
(٢) الظاهر أن الاحتمال هنا بمعنى الافادة أي افادة العموم في المطلق ومرجع
الضمير في فيه (المطلق) .
(٣) وهو لفظ المالك الذي هو جمع مضاف يفيد العموم .
(٤) أي فكيف بتخصص مدلول اللفظ الذي هو العموم بشيء لا قرينة
له على اختصاص .
(٥) المراد من يأخذ ضربية المشر . هذا إذا كان أخذ المشر من قبل الحاكم
الجزائي غير الشرعي .
(٦) أي يعتق ممالكه كلهم .
(٧) أي بهذا الاقرار الاضطراري .
(٨) وهو أخذ الحاكم غير الشرعي المشر لو اقر بالواقع .
(٩) أي وبوجود القرينة وهو كون الاقرار يعتق جميع ممالكه لا يجسل أن
الحاكم غير الشرعي يأخذ المشر، وردت الرواية في عدم اعتناق الجميع لو اقر للعشار
بمقتهم .

راجع الوسائل الطيبة للتدبئة المجلد الثالث ص ٢٠٧ كتاب المعتق الباب ٦٠

الحديث ١ .

واحد . واحدهما : توأم على قَوْل (١) (عتقا) مما ان ولدتها دفعة واحدة ، لأن ما (٢) من صيغ العموم فيشملها ، ولو ولدتها متعاقبين حتى الاول خاصة . والشيخ لم يقيد (٣) بالدفعة تبعاً للرواية (٤) ، ونبه جماعة منهم المصنف هنا ، وحملت على ارادة اول حمل (٥) .
هذا ان ولده حياً ، وإلا عتق الثاني ، لأن المبت لا يصلح للعتق ونذره صحيحاً (٦) يدل على حيائه التزاماً .

(١) اي وزان فوعل .

(٢) اي افسط (ما) في قول الناذر : (لله على اول ما تلده جاريتي التي هي زوجة عبيدي حر) .

(٣) اي لم يقيد (الشيخ) قدس سره ولافة التوأمين بالدفعة الواحدة تبعاً للرواية . حيث إنها مطلقة سواء خرج التوأمين متعاقبين احدهما عقيب الآخر او دفعة واحدة .

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب العتق ص ٢٠٣ الباب ٣١ الحديث ١ .

وهو الصحيح . اذ لم يعهد الى الآن خروج التوأمين دفعة واحدة كما ثبت في (الطب الحديث) ايضاً .

فما افاده (الشارح) رحمه الله في قوله : (وحملت على ارادة اول حمل) هي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٣ .

(٤) المشار اليها في الهامش رقم ٣ .

(٥) اي الرواية المذكورة محمولة على ارادة اول حمل تحمل المملوكة ، لا على ارادة اول موارد تلده الجارية .

وقد عرفت خلاف ذلك في الهامش رقم ٣ .

(٦) اي صحة النذر تدل على أن المولود لا بد ان يولد حياً حتى يصبح عتقه .

وقبل : يبطل (١) لقوات متعلقه (٢) ، ولو ولدته حراً (٣) ، او مستحقاً لعتق له ارض (٤) فوجهان (٥) .
 (وكذا (٦) لو نذر عتق لول ما يملكه فملك جماعة) دفعة واحدة بأن قبل شرائهم ، او تملكهم في عقد واحد ، او ورثهم من واحد (٧) (صنفوا) اجمع ، لما ذكرناه من العموم (٨) .

(١) اي النذر .

(٢) اي لقوات متعلق النذر وهي ولادة المولود حياً .

(٣) كما اذا كان في المولود احدى العاهات الموجهة للاعتاق القهري كالجلذام والعمى والاعمال .

هذا هو المراد من عبارة (للشارح) ، لا ما افاده بعض الشراح من الافاضل من أن المراد من (ولدته حراً) : (كون اب المولود حراً) ، سواء كان اب الحر مولى لهذا المولود ام غيره .

(٤) كما اذا انعقدت لطفة انسان بدوا في الرقبة وكان للجنين مورث ، ثم بعد الانقضاء مات المورث وليس له وارث سوى هذا الجنين فيشترى من مال مورثه ويعتق .

(٥) هما : بطلان النذر ، لقوات موضوعه المستلزم لقوات النذر حيث إنها ولدته حراً كما لو ولدته ميتة .

وبقاء النذر ووجوب الوفاء به في التوأم الثاني :

(٦) اي مثل المسألة السابقة .

(٧) الظاهر : أن مراد (الشارح) من قوله : (واحد) هو الاحتراز عما لو ورث المالك المتعددة من اثنين أو أكثر على التعاقب .

اما لو ورثهم من متعدد دفعة واحدة فهو في حكم الواحد ايضاً .

(٨) في قول (الشارح) : (لان ما من صبيغ للعموم) ، وقد وقع متعلقاً للنذر .

(ولو قال : اول مملوك املكه فملك جماعة عتيق احدهم بالقرعة)
 لأن مملوكا نكرة واقعة في الاثبات فلا يعي ، بل يصدق بواحد فلا يتناول
 غيره ، لأصالة البراءة (١) . (وكذا (٢) لو قال : اول مولود تلده)
 فلا فرق (٣) حيثئذ بين نذر ما تلده ويملكه فيها (٤) نظراً الى مدلول
 الصيغة في العموم ، وعدمه ، ومن خص احديهما (٥)

(١) في الزائد .

(٢) اي وكذا يعتق احدهم بالقرعة لو قال : (اول مولود تلده) ؛

(٣) اي حين بيان أن (ما) الموصولة تفيد العموم كما في قولك : (اول

ما يملكه ، او اول ما تلده) .

والنكرة الواقعة في الاثبات لا تفيد العموم كما في قولك : (اول مولود تلده

او اول مملوك يملكه) .

فلا فرق بين نذر ما تلده وما يملكه في هاتين العبارتين في العموم وعدمه ؛

فلو عبر الناذر في عتق اول مولود تلده . واول ما يملكه بلفظ (ما) الموصولة

وقال : (لله نذر علي لو وزقت ولداً أن اعتيق اول ما املكه ، او اول ما تلده) .

افادت الصيغة للعموم ، لدلالة ما عليه وضماً لدلالته على العموم شمولي ؛

ولو عبر الناذر في عتق اول مولود تلده . واول مملوك يملكه بالمفرد النكرة

الواقعة في الاثبات وقال : (لله نذر علي لو وزقت ولداً أن اعتيق اول مولود تلده ، او

اول مملوك املكه) لم تفد للصيغة العموم ، لعدم دلالة النكرة الواقعة في الاثبات

لعموم .

فالخاص : ان (ما) الموصولة في كلتا الصيغتين تفيد للعموم . وان النكرة

الواقعة في الاثبات لا تفيد للعموم .

(٤) اي في هاتين العبارتين كما علمت مفصلة في الخامس رقم ٣ ؛

(٥) حاصل (هذه الجملة وما بعدها) : ان من خص (ما) -

بأحدى العبارتين (١) والأخرى (٢) بالأخرى (٣) فقد مثل .
هذا غاية ما بينها (٤) من الفرق .

= الموصولة ، والنكرة الواقعة في الاثبات بأحدى الصيغتين بأن قال : إن لفظ
النكرة الواقعة في الاثبات تخص أول مولود تلده ، أو أول مملوك يملكه . دون ما
الموصولة فإنها لا تخصها .

أو قال : إن لفظ (ما) الموصولة تخص أول ما تلده ، أو أول ما يملكه ،
دون النكرة الواقعة في الاثبات فإنها لا تخصها فقد قصد التمثيل بذلك بمعنى :
أن الصيغة إذا دلت على العموم في نذر الولادة فكذلك تدل على العموم في نذر
التملك .

وإذا لم تدل على العموم في نذر التملك فكذلك لا تدل في نذر الولادة .

(١) وهو : نذر حق المولود ، أو نذر حق المملوك كما عرفت في الهامش
رقم ٥ ص ٢٨٧ :

(٢) أي الصيغة الأخرى كما عرفت في الهامش رقم ٥ ص ٢٨٧ مفصلة .

(٣) وهو نذر حق المولود ، أو نذر حق المملوك :

(٤) أي هذا الذي ذكرناه كما عرفت في الهامش رقم ٥ ص ٢٨٧ غاية ما بين
الصيغتين وهما : صيغة أول ما تلده . وأول ما يملكه .

وصيغة أول مولود تلده . ولول مملوك يملكه . من الفرق حيث إن الصيغة
الأولى مشتملة على (ما) الموصولة وهي تفيد العموم وضما هو ما شموليا فتشمل
المتعددین فإذا ولدت أكثر من واحد ، أو ملك أكثر من واحد منها بلغ العدد
الزائد وجب عليه عنهم :

بخلاف الصيغة الثانية حيث إنها مشتملة على لفظ النكرة الواقعة في الاثبات
فلا تفيد العموم .

(وفيه (١) بحث ، لأن ما هنا تختمل المصدرية . والنكرة (٢) المثبتة تختمل الجنسية فيلحق الاول (٣) بالثاني ، والثاني (٤) بالاول ،

(١) أي وفي هذا اتفرق نظر حاصل النظر : أن (ما) كما تختمل الموصولة كذلك تختمل المصدرية ايضاً فاذا احتملت المصدرية انتفت دلالتها على العموم . فتكون جملة فتختمل الوجهين : العموم وعدمه ولا قرينة على ارادة احدهما خاصة فحملها على العموم ترجيح بلا مرجح .

ومعنى كونها مصدرية : أن ما وما بعدها تُسبكان بمصدر وتكون النتيجة أن الفعل الواقع بعدها يصبح بمعنى المصدر

فاذا اريد من المصدر معنى اسم المفعول يكون المعنى اول مملوك يملكه فبذلك هو العموم كما هو المسمى فلا مجال للتمسك بالعموم بعد هذا الاحتمال .

(٢) أي النكرة الواقعة في الاثبات في قوله : اول مملوك يملكه ، واول مولود تلده تختمل الجنسية أي ارادة الجنس من النكرة بمعنى الشمول الافرادي من هذه النكرة فهي تدل على العموم ولا اقل من احتمال ذلك . فلا مجال للتمسك بها على الخصوص . فدللت على العموم بهذا التقريب ، والجملة الاولى حيث كانت مشتملة على (ما) المحتملة للمصدرية انسلخ عنها العموم فلتحقت بالجملة الثانية التي كانت مشتملة على النكرة الواقعة في الاثبات في عدم دلالتها على العموم .

(٣) أي الجملة التي فيها (ما) الموصولة في قوله : (اول ما يملكه ، واول ما تلده) تلحق بالثاني وهي الجملة الثانية في قوله (اول مملوك يملكه واول مولود تلده) في عدم دلالتها على العموم هو الشأن في الجملة الثانية .

(٤) أي الجملة الثانية وهي التي كانت مشتملة على كلمة اول في قوله : اول مملوك يملكه واول مولود تلده تلحق بالاول أي بالجملة الاولى التي كانت مشتملة على كلمة (ما) في قوله : (اول ما يملكه . واول ما تلده) في عدم دلالتها -

ولاشبهة فيه (١) عند قصده وإنما الشك مع إطلاقه (٢) ، لأنه حينئذ (٣) مشترك فلا يخص باحد معانيه بدون القرينة ، إلا أن يُدعى وجودها (٤) فيها ادعوه من الأفراد (٥) ، وغير بعيد ظهور الفرد المدعى (٦) وإن احتمل

— على العموم بالتقريب الذي ذكرناه في الهامش رقم ٢ ص ٢٨٩ .

(١) أي ولا شبهة عند قصد العموم من (ما) في دلالتها على العموم .

وكلا لاشبهة عند قصد الواحد من النكرة المثبتة في عدم دلالتها على العموم .

فرجع الضمير في فيه (ما قلناه) : من العموم ، وعده .

ومرجع الضمير في قصده (ما قلناه) : من العموم والواحد .

(٢) أي الشك عند عدم قصد الى احد المعنيين بأن أنشأ صيغة النذر ولم

يلتفت الى أحدهما حتى يقصده فهنا يصدق الشك ، لأجمال الصيغة .

وكذلك يصدق الشك لو نسي القصد الى احد المعنيين .

(٣) أي لأن اللفظ حين الإطلاق وعدم وجود قرينة دالة على ارادة احد

المعنيين يكون مشتركاً بينهما ولا يتمين أحدهما إلا بالقصد والمفروض عدم احرازه .

(٤) أي يدعى وجود القرينة فيها ذكره من صيغ النذر على العموم لو نذر

عق اول ما يملكه . أو اول ما تلده فينتفي دلالة (ما) على المصدرية .

وكلا لو وجدت القرينة على عدم ارادة العموم لو نذر عق اول مملوك

يملكه . أو اول مواد تلده فينتفي ارادة الجنسية من النكرة الواقعة في الاثبات :

(٥) وهي الصيغ المذكورة في قوله : (اول ما يملكه ، اول ما تلده ، أو

اول مملوك يملكه ، أو اول مولود تلده) في أن الاول يدل على العموم ، والثاني

على عدمه .

(٦) أي لا يبعد ظهور الاول وهي كلمة (ما) الموصولة في العموم ،

وظهور الثاني وهي النكرة الواقعة موقع الاثبات في عدم العموم وإن شئت فقل

عدم ظهور الثاني في العموم .

خلافه (١) . وهو (٢) مرجح ، مع أن في دلالة الجنسية (٣) على تقدير ارادتها ، او دلالتها - على العموم (٤) نظر ، لانه (٥) صالح للقليل والكثير .

ثم حل تقدير التعدد (٦) والحمل على الواحد يُستخرج المعتقد بالقرعة كما ذكر (٧) ، لصحبة (٨) الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل قال : اول مملوك املكه فهو حر فودث سبعة جميعاً قال : لا يفرع بينهم ويعتق الذي فرح ، ، والآخر (٩)

(١) أي وان أحتمل ارادة خلاف ما هو ظاهر .

(٢) أي ظهور الفرد المدعى مرجح في الواقع . و مرجح بصيغة المفعول ويحتمل ان يكون المرجح بصيغة الفاعل . والمعنى : ان ظهور الفرد المدعى وهو كونه (ما) للعموم والذكورة الواقعة موضع الاثبات ليس للعموم مرجح لحمل الاول على العموم ، وعدم حل الثاني عليه .

(٣) أي على فرض ارادة الجنس من (ما) أو من (الذكورة) .

او على فرض دلالة الصيغة بنفسها على الجنسية .

(٤) الجار والمجرور متعلق بقول (الشارح) : دلالة الجنسية .

فالمعنى : أنه على تقدير ارادة الجنس ، او دلالة الكلام على الجنس فالجنس

لا يفيد العموم ، لأنه أهم .

(٥) أي الجنس .

(٦) أي على تقدير تعدد المالك :

(٧) في قول (المصنف) : (ولو قال اول مملوك املكه فملك جماعة اعتق

احدهم بالقرعة) .

(٨) الوسائل للطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٧ كتاب المتق باب ٥٧ - الحديث ١ .

(٩) اي القسم الثاني من النذرو هو (اول مولود تاده) الذي ليس مذكوراً =

محمول عليه ، لأنه (١) بمقتاه .

وفد يشكل (٢) ذلك في غير مورد النص (٣) بأن (٤) القرعة لاخراج ما هو معلوم في نفس الامر مشتبه ظاهراً ، وهنا الاشتباه واقع مطلقاً (٥) . فلا تتوجه القرعة في غير (٦) موضع النص ، إلا أن يمنع تخصيصها (٧) بما ذكر نظراً الى عموم قولهم عليهم السلام : « إنها لكل امر مشبه » .

= في الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٩١ يحمل على المذكور في الصحيحة نفسها فيخرج احد التوأمين بالقرعة ، لأن غير المذكور وهو (اول مولود تلده) بمعنى اول مما ولد يملكه في اخرج بالقرعة من غير فرق بينها .
فحكم مثل هذا القسم من الشر مستفاد من نفس الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٩١ .

ومرجع الضمير في عليه (المذكور في الصحيحة) اي والاخر وهو الذي لم يذكر محمول على المذكور في الصحيحة .

(١) اي غير المذكور بمعنى المذكور من دون فرق بينها كما عرفت في الهامش رقم ٩ ص ٢٩١ .

(٢) أي بشكل اخراج غير المذكور في الصحيحة بالقرعة .

(٣) وهي الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٩١ .

(٤) (الباء) بيانية لكيفية الاشكال الوارد على اخراج غير المذكور بالقرعة .

(٥) ظاهراً وباطناً فلا تشمل ادلة القرعة المبينة على ما كان معلوماً في نفس

الامر ومشتبه في الظاهر .

(٦) وهو الذي لم يذكر في الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٩١ .

فغير المذكور (اول مولود تلده) لا يخرج بالقرعة .

(٧) أي يمكن شمول القرعة لغير المذكور في الصحيحة بناء على منع تخصيص =

لكن خصوصية هذه العبارة (١) لم تصل اليها مستندة على وجه يعتمد وإن كانت مشهورة .
وقيل : بتخير في تعيين من شاء ، لرواية (٢) الحسن الصقل عنه عليه السلام في المسألة بعينها .
لكن الرواية ضعيفة السند ، ولولا ذلك (٣) لكان القول بالتخير .
وحتمل القرعة على الاستحباب طريق الجمع (٤) بين الاخبار ، والمصنف في الشرح اختار التخير جماً (٥) مع اعترافه بضعف الرواية (٦) .
وربما قيل : بطلان النذر (٧) ، لافادة الصيغة وحيدة المعنى ولم توجد (٨) .

= القرعة بما ذكر وهو (أنها لاخراج ما هو معلوم في نفس الامر ومشتبه ظاهراً)
هل القرعة موضوعة لكل امر مشتبه مطلقاً كما هو المتضاد من عموم كلماتهم عليهم الصلاة والسلام : في قولهم : (لكل امر مشتبه) .

- (١) وهو قولهم عليهم الصلاة والسلام : (لكل امر مشتبه) .
- (٢) الوسائل الطيبة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٧ كتاب العتي الباب ٥٧ الحديث ٣ .
- (٣) أي ضعف الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٢ :
- (٤) أي الجمع بين الاخبار المختلفة بحمل المتعدد من المالك والمواليسد على الواحد واخرجه بالقرعة كما في الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٨ ص ٢٩١ .
- وبين الاخذ بالتخير بأي واحد شاء من المالك ، او الموالي . وحمل القرعة على الاستحباب كما في رواية الحسن الصقل المشار اليها في الهامش ٢ .
- (٥) أي جماً بين الاخبار المختلفة كما علمت في الهامش رقم ٤ :
- (٦) أي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٢ .
- (٧) أي نذر اول مملوك بملكه ، ولول مولود تله .
- (٨) أي لم توجد وحيدة المعنى بالفتح ، لأن المالك ملك جماعة ، او ولد له =

وربما احتل عتق الجميع ، لوجود الاولية في كل واحد كما لو قال :
 من سبق فله كذا فسبق جماعة . والفرق (١) واضح .
 (ولو نذر عتق امته إن وطأها وأخرجها عن ملكه) قبل الوطء
 (ثم احادها) الى ملكه (لم تعد اليقين) ، لصحيفة (٢) محمد بن مسلم
 عن احدهما عليها السلام قال : سأله عن الرجل تكون له الامه فيقول
 يوم يأتها فهي حرة ، ثم يبيعها من رجل ، ثم يشتريها بعد ذلك قال :
 لا بأس بأن يأتها فقد خرجت عن ملكه .
 وحصيل ما اطلق فيها (٣) من التعليق (٤) على النذر (٥) ليوافق

= ثرأمان . فلا وحدة في البين حتى يقتضي إيجاب الوفاء بالنذر ، فلأمر ضوع للنذر .
 (١) أي الفرق بين الجمالة في سبق ، وبين النذر واضح ، لأنه يجوز
 للجاعل أن يجعل حق الجمالة لأي شخص سبق :

بخلاف ما نحن فيه فإنه لم يقصد مجموع ما يملكه ، أو مجموع ما تملكه .

(٢) الرسائل الطبعة القديمة المجلد ٢ ص ٢٠٧ كتاب العتق الباب ٥٩ الحديث ١ .

(٣) أي في الصحيفة المشار اليها في الهامش رقم ٢ .

(٤) أي التعليق في مشوال الراوى .

حاصل معنى العبارة : ان التعليق الذي في مشوال الراوى في قوله : (يوم
 يأتها فهي حرة) حيث علق الحرية على يوم يأتها - مطلق بمحتمل ارادة العتق
 على الاتيان .

ومحتمل ارادة النذر منه بأن يأنز يوم يأتها تكون حرة فعيلند يحمل هذا
 الاطلاق على المقيد وهو (النذر) ليوافق الحاصل اصول المذهب ، لانه ثبت
 في المذهب عدم جواز تعليق العتق على شيء .

(٥) الجار والمجرور متعلق بقوله : (وحمل) أي وحمل الاطلاق على النذر .

الاصول (١) ، ويشهد له (٢) ايضاً تعليله عليه السلام الاتيان بخروجها عن ملكه ، ولو لم يكن منذوراً لم يتوقف ذلك (٣) على الخروج كما لا يخفى :

ولو عم النذر بما يشمل الملك العائد فلا اشكال في بقاء الحكم (٤) وفي تعديته (٥) الى غير الوطني من الافعال ، والى غير الامة وجهان . من (٦) كونه قياساً ، وائمام (٧) النص الى العلة (٨) وهي مشتركة .

(١) المراد من الاصول (لقواعد الكلية الثابتة) عند (الامامية) .
(٢) اى يشهد لهذا الحمل وهو (حمل المطلق على المقيد) في تعليل الامام عليه السلام (جواز اتيانها) بخروجها عن ملكه في قوله عليه السلام : (لا باس ان ياتيها لقد خرجت) لانه لو لم تكن الحرية منذورة لما توقف اتيان الامة على خروجها عن ملكه ، بل يجوز وان لم يخرجها عن ملكه ، لبطلان العتق المعلق على الشرط .

(٣) اى اتيان المالك مملوكه .

(٤) وهو عدم جواز الوطني .

(٥) اى وفي تعدية حكم النذر من حرمة الوطني الى بقية مقدمات الوطني ، والى غير الامة من العبد .

(٦) دليل لعدم جواز التعدية الى بقية مقدمات الوطني ، وعدم الخاق غير الامة بها .

(٧) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارية) اى ومن اشارة النص المشار اليه في الهامش رقم ٢ ص ٢٩٤ الى العلة المشار اليها في النص في قوله عليه السلام (فقد خرجت عن ملكه) فهو دليل للتعدية والسريان الى بقية مقدمات الوطني ، والى الخاق للعبد بالامة .

(٨) وهو قوله عليه السلام : (فقد خرجت عن ملكه) .

والمتجه التعدي (١) ، نظراً الى العلة (٢) ، ويتفرع على ذلك (٣) ايضاً جواز التصرف في المنذور المعلق على شرط لم يوجد (٤) وهي مسألة اشكالية ، والعلامة اختار في التحرير عتق العبد لو نذر إن فعل كذا فهو حر فباعه قبل الفعل ، ثم اشتراه ، ثم فعل ، وولده استقر ب عدم جواز التصرف في المنذور المعلق على الشرط قبل حصوله ، وهذا الخبر (٥) حجة عليها .

(ولو نذر عتق كل مملوك قديم انصرف) النذر (الى من مضى عابه في ملكه ستة اشهر) فصاعداً على المشهور :

وربما قبل : إنه إجماع ، ومستنده رواية (٦) ضعيفة السند ، واعتمادهم الآن على الإجماع ، واحتفظوا في تعديده (٧) الى نذر الصدقة

(١) الى مقدمات الوطى والى خبر الأمة .

(٢) وهي التي في قول الامام عليه السلام : (فقد خرجت) :

(٣) اى على الحكم المذكور وهو قوله عليه السلام : (لا بأس أن ياتبها

فقد خرجت) .

(٤) بأن قال المالك : (انت حر ان فعلت كذا) فباعه المولى قبل ان يفعل

العبد ، ثم اشتراه بعد ذلك وفعل العبد ذلك الفعل الذى اشترط عليه المولى في عتقه

لأن اخذنا بالعلة المشار اليها في قول الامام عليه السلام : (فقد خرجت)

قلنا بالتعدي من حكم الامة الى العبد :

وان لم تأخذ بالعلة فلا نقول بالتعدي . قالعبد باق على عبوديته وملكية مولاه .

(٥) المشار اليه في الهامش ورقم ٢ ص ٢٩٤ على (العلامة وابنه فخر المصنفين) .

(٦) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٣٠٢ كتاب العتق باب ٣٠ الحديث ١ .

(٧) اى في تعدي الحكم المذكور في (نذر عتق كل مملوك قديم) بعد مضى

سنة اشهر .

بالمال القديم ونحوه من (١) حيث إن القديم قد صار حقيقة شرعية في ذلك (٢) فيتعدى ، ويؤيده (٣) تعليقه في الرواية بقوله تعالى : « حَتَّى هَادَ كَذَّالِرُجُونَ الْقَدِيمِ » (٤) فإنه يقتضي ثبوت القديم بالصدقة المذكورة (٥) مطلقاً (٦) ومن (٧) معارضة اللغة والعرف ، ومنع (٨) تحققه شرعاً ، لنصف المستند (٩) . والاجماع (١٠) إن ثبت اختصاص بمورده (١١)

- (١) دليل لتعدى الحكم المذكور الى نذر الصدقة اى كما أن الحكم المذكور يجرى في العتق كذلك يجرى في الصدقة ؛
- (٢) اى في ان القديم ما مضى عليه ستة اشهر .
- (٣) اى ويؤيد هذا التعدى تعليق الامام عليه السلام في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٦ .
- (٤) يس : الآية ٣٩ .
- (٥) وهو مضى ستة اشهر .
- (٦) سواء كان في المملوك ام في غيره ، وسواء كان في نذر العتق ام في الصدقة ؛
- (٧) دليل لعدم تعدى حكم العتق الى نذر الصدقة اى ومن معارضة اللغة والعرف مع الرواية المذكورة في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٦ حيث إنها يمكن في القديم بمدة اكثر من ستة اشهر .
- (٨) بالجبر عطف على مدخول (من الجارة) اى ومن منع تحقق الحقيقة الشرعية في كون القديم يراد منه مضى ستة اشهر .
- (٩) وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٦ ؛
- (١٠) وهو الاجماع المسمى في التعدى .
- (١١) وهو (نذر العتق) ؛ دون نذر الصدقة .

والأخرى الرجوع في غير المنصوص (١) إلى العرف .
وفيه (٢) لو قصر الكل (٣) من ستة فني عتق أولهم ثم ملكا أحمد
أم تعدد ، أو بطلان النذر وجهان (٤) .
وعلى الأول (٥) لو اتفق ملك الجميع دفعة فني انشاق الجميع ،
أو البطلان لفقد الوصف (٦) الوجهان (٧) .

-
- (١) وهو (لنذر الصدقة) .
(٢) أي (وفي المنصوص) وهو لنذر العتق .
(٣) أي لو قصر ملكه للعبيد كلهم من ستة أشهر .
(٤) وهما : صحة النذر ولكن يعتق أول مملوك يملكه ، سواء أخذ أم تعدد ،
وبطلان النذر من أصله فلا يعتق أبداً .
(٥) وهو (وجوب عتق أولهم ثم ملكا) .
(٦) وهو (التقدم) ، لأن كلهم دون ستة أشهر .
(٧) أي الوجهان السابقان وهما : وجوب عتق أول مملكته أن دخلوا
في ملكه تدريجاً ، سواء أخذ المملوك أم تعدد .
وبطلان نذر عتق أول مملكته ، لعدم ملكه من لا يمر عليه ستة أشهر ؛
فليس عنده مملوك قديم فيبطل النذر .
فهذان الوجهان من صحة النذر وبطلانه ، آنيان فيا لو ملكهم دفعة واحدة
بأثر ، أو شراء أو هبة .
أما وجه الصحة فلكونهم جميعاً أول ما يملكون فيعتبرون كلهم قداماً وإن
لم تمر عليهم ستة أشهر .
وأما وجه بطلان النذر فلعدم صلتهم القديم عليهم جميعاً ، لعدم تجاوز المدة
المعتبرة أي التقدم وهو مضي ستة أشهر .

والاقوى البطلان فيها (١) ، لدلالة اللغة . والعرف على خلافه (٢)
 ولقدّر (٣) للنص .

واعلم أن ظاهر العبارة (٤) كون موضع الزفاق نذر عتق المملوك ،
 سواء فيه الذكر والانثى . وهو الظاهر ، لان مستند الحكم صبر فيه

(١) اى في الفرضين الاخيرين اللذين ذكرهما (الشارح) وهما : تملك
 العبيد تدريجاً وفيهم السابق واللاحق . وملكهم دفعة واحدة .

والجامع بين الفرضين قصور العبيد اجمع عن مرور ستة اشهر .
 والفرضان المذكوران في قول (الشارح) : (وفيه لو قصر الكل من سنة
 اشهر ففي عتق اولهم) الى آخر كلامه .

(٢) اى على خلاف القدم في الفرضين الاخيرين اللذين اشير اليها في الهامش
 رقم ١ ، لأن للعبيد الذي مضى عليه في ملك مولاه اقل من ستة اشهر
 غير قديم امة وعرفا : فن نذر عتق مما يملكه القداى كن للز عتق ما لا يملك مع انه
 (لا عتق الا في ملك) فالنذر باطل ، لفقدان موضوعه .

(٣) بالجر عطفا على مدخول (لام الجارة) اى ولقد النص على صدق
 القدم على من مضى عليه اقل من ستة اشهر ، بل النص ورد على عتق من مضى
 عليه ستة اشهر ، مع أن العرف واللغة لا يساعدان صدق القدم على من مضى عليه
 ستة اشهر فكيف بمن لا يمضي عليه ،

وانما خرج هذا الفرد من اللغة والعرف لوجود النص المشار اليه في الهامش
 رقم ٦ ص ٢٩٦ . فالنص لا يشمل الفرضين الاخيرين المشار اليهما في الهامش
 رقم ١ .

(٤) اى عبارة (المصنف) رحمه الله في قوله : (ولو لذر عتق كل مملوك قديم
 العرف) تشمل الامة ايضا ،

لكن الشدول لها اما تغليا كشمول لفظ الاخوة للأخوات ، والابناء للبنات =

بالمملوك ، والعلامة جعل مورد (١) العبد ، واستشكل الحكم (٢) في الأمانة كغيرها (٣) من المال ، واعتذر له ولده بأن مورد الإجماع العبد وإن كان النص (٤) أمم ، لضعفه (٥)

= كما في الشمين ، والقمرين ، والابوين .

أو وضعاً لكن وضعاً لغوياً بمعنى أن مثل هذه الجموع وضعت في المنة لما يشمل الذكر والانثى وإن كان المفرد يختص بالذكر كالعبد والاخ والابن . ويساعد هذا التغليب ، أو الوضع اللغوي العرف في حمل مثل هذه الجموع للذكر والانثى وإن كان المفرد منه مختصاً بالذكر .

فعل ظاهر عبارة (المصنف) رحمه الله لو نذر عتق كل مملوك قديم مضى عليه ستة أشهر لشمّل الأمانة التي مضى عليها ستة أشهر ووجب عتقها . (والشارح) رحمه الله أبد هذا المذهب بقوله : (وهو الظاهر ، لأن مستند الحكم عبر فيه بالمملوك) .

(١) أي مورد الاتفاق في العهد بناء على أن لفظ المملوك لا يشمل الأمانة ، بل يختص بالعبد ، لكون اللفظ مذكراً .

فعل هذا يكون الحكم في وجوب عتق الأمانة التي مر عليها ستة أشهر مشكلاً لعدم حمل كلمة المملوك لها فالأمانة لا تكون قديمة بمرور هذه المدة عليها . مع عدم مساعدة اللغة والعرف على ذلك أيضاً . فالوفاق لا يشملها .

(٢) أي استشكل (العلامة) في وجوب عتق الأمانة إذا مر عليها ستة أشهر إذا كان النذر بلفظ المملوك .

(٣) أي كغير الأمانة من المال لو نذر صدقة أبله القديمة وقد مضى عليها ستة أشهر . فالتصدق بها مشكّل ، لأنها ليست مورداً لاتفاق الفقهاء .

(٤) المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٦ .

(٥) أي لضعف النص المشار إليه في الهامش رقم ٦ ص ٢٩٦ .

وثبات (١) موضع الإجماع في ذلك (٢) لو تمّ لا يخلو (٣) من عسر .
 (ولو اشترى أمة نسيئة واعتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرها)
 كما هو مورد الرواية (٤) ، (او تزوجها) بعد العتق (بمهر) ، او مفوضة (٥)
 لاشتراك الجميع (٦) في الوجه (ثم مات ولم يخلف شيئاً) ليوفى منه (٧)

(١) بالرفع مبتدأ خبره (لا يخلو) وهو اشكال من (الشارح) على ما افاده
 (العلامة وولده فخر المحققين) رحمهما الله .

وحاصله : أن عبارات الاصحاب وضوان الله عليهم مختلفة في هذا المقام .
 فمنهم من عبر بلفظ المملوك .

ومنهم من عبر بلفظ العبد . فكيف يصح ادعاء الإجماع على حكم من دون
 ثبوت اتفاق الكل مع أن النص إنما ورد في المملوك فتخصيص العبد به لا وجه له ؛
 فادعاء الإجماع على ذلك لا يخلو من عسر وتحسف .

والإجماع المدعى إنما هو من (الشيخ) ونبيه الجماعة كما هو ديدن الاصحاب
 فصارت المسألة مشهورة ، لأنها إجماعية .

(٢) أي في وجوب عتق العبد ، دون الأمة .

(٣) الجملة مرفوعة محلا خبر للمبتدأ وهو (وثبات) .

(٤) الوسائل الطهية للتدريج المجلد ٣ ص ٢٠٢ كتاب العتق الباب ٢٥ -

الحديث ١ .

(٥) وهو إنشاء العقد الدائم من غير ذكر المهر وتسمى مفوضة البضع وقد

مضى شرحها في الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة كتاب النكاح ص ٣٥٠ .

(٦) أي هذه المذكورات من جعل عتقها مهرها ، ومن تزوجها بعد العتق

بمهر . مع أن الرواية المشار إليها في الخايش رقم ٤ في قوله عليه السلام : (وجعل

عتقها مهرها) مشتركة في الوجه وهو (عدم جواز رجوع الحر إلى الرق) ؛

(٧) أي من هذا الشيء .

فمنها (نقد العتق) ، لوقوعه من اصله صحيحاً (١) (ولا تعود رقاً) ، لأن الحر لا يطرأ عليه الرقبة في غير الكافر (٢) ، (ولا) يعود (ولدها) منه رقاً ايضاً ، لانعتاده حراً كما ذكر (٣) .

(على ما تقتضيه الاصول) الشرعية ، فإن العتق والنكاح صادقا ملكا صحيحاً ، والولد انعقد حراً ، فلا وجه لبطلان ذلك (٤)

(وفي رواية (٥) هشام بن سالم للصبيحة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : رقها ورق ولدها لمولاهما الاول) الذي باعها ولم يقبض ثمنها وافظ الرواية قال أبو بصير : سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكرة الى سنة فلما قبضها المشتري اعتقها من القدر وتزوجها ، وجعل مهرها عتقها ، ثم مات بعد ذلك بشهر فقال أبو عبد الله عليه السلام : « إن كان للذي اشتراها الى سنة مال ، او صدقة (٦) تحيط بقضاء ما عليه من الدين في رقبتها فإن عتقه ونكاحه

(١) لكوله ملكا له .

(٢) حيث إن الكافر أو سي يجوز ان يسرق .

(٣) وهو عدم جواز رجوعه رقاً .

(٤) أي العتق والنكاح .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٢ كتاب العتق الباب ٢٥

الحديث ١ .

(الكافي) الطبعة الجديدة الجزء السادس ص ١٩٣ المطبوعة ١٣٧٩ هجرية

كتاب العتق والتدبير باب النواذر الحديث ١ .

والحديث في كتب الأحاديث مروى عن (هشام بن سالم) لاهن أبي بصير

(٦) يضم للمعين وسكون القاف : (العفار) وهو ما يبيد الإنسان له ويعد

لنفسه من الأملاك .

جائزان ، وإن لم يملك مالا ، أو عتقة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في رقبته فإن عتقه ونكاحه باطلان ، لأنه أعتق ما لا يملك ، وارى أنها رقى لمولاها الاول قيل له (١) : فإن كانت قد علفت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال الذي في بطنها ؟ فقال : الذي في بطنها مع امه كهيئتها . (٢) .

وهذه الرواية (٣) منافية للاصول بظاهرها ، للاجماع على ان المصّر يملك ما اشتراه في الذمة ، ويصح عتقه ، وبصير ولده حراً ، فالحكم يكون عتقه ونكاحه باطلين ، والله أعتق ما لا يملك ، لا بطائى الاصول ، ومقتضاها (٤) أنه متى قصر ماله من مجموع ثمنها يكون الحكم كذلك (٥) وإن قل (٦) .

(١) أي للإمام عليه السلام .

(٢) أي الجنين كأمه في الرقبة فكما الهارق ، كذلك ولدها .

(٣) أي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ الدالة على بطلان العتق والنكاح في صورة عدم تملك المشتري مالا ، أو عتقة تحيط بقضاء ما عليه من الدين في ثمن رقبة الجارية ، مخالفة لأصول المذهب .

حيث إن أصول المذهب تصرح بتملك اللسان ما اشتراه في ذمته . فعليه يصح عتقه ونكاحه وجميع تصرفاته الأخر من البيع والهبة والوقف والرهن والعارية وغير ذلك .

(٤) الراو حالية . ومرجع التضمير في مقتضاها (الرواية) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ أي والحال أن مقتضى الرواية مخالف لأصول للمذهب الدالة على جواز الشراء للمصّر .

(٥) أي العتق والنكاح باطلان .

(٦) أي وإن كان نقصان المال عن ثمن الجارية قليلا :

لكن عمل بمضمونها (١) الشيخ وجماعة ، لصحتها (٢) ، وجواز (٣) استثناء هذا الحكم من جميع الاصول لعله (٤) غير معقولة :

وعلى هذا (٥) لا فرق بين من جعل عتقها مهرها ، وغيرها (٦) كما له عليه المصنف بقوله : او تزوجها بمهر ، ولا يتقيد الاجل بالسنة ، ولا فرق بين البكر والثيب ، مع احتمال اختصاص الحكم (٧) بما (٨) قيد في الرواية ، ولو كان بدلها (٩) عبداً قد اشترى لبيته واعتقه في الحالة (١٠)

(١) أي بمضمون هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ المخالفة لأصول المذهب الدالة على جواز شراء المهر .

(٢) أي لصحة هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ .

(٣) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) أي ولجواز استثناء هذا الحكم وهو (بطلان العتق والنكاح وعود الجارية الى الرقية في صورة نقصان المال من ثمن الجارية وان كان قليلاً) .

(٤) أي عمل الشيخ والجماعة بمضمون هذه الرواية المذكورة انما هو لاجل حلة غير مفهومة عندنا وان كانت مفهومة عنده ، وعند الجماعة .

(٥) أي وعلى استثناء هذا الحكم وهو عدم عتقها وعدم صحة نكاحها إذا لم يكن للمشتري مال يفي بثمان رقبته .

(٦) أي وغير هذه الصورة من جعل مهر مستقل للجارية كما له على هذا قول (المصنف) أيضاً : (او تزوجها بمهر) .

(٧) وهو (عتقها وتزوجها وجعل مهرها عتقها) .

(٨) وهو (كون الجارية بكراً) كما في الرواية في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢

حيث سأل الراوي : (من رجل باع من رجل جارية بكراً) .

(٩) أي بذلك الجارية المذكورة في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢

(١٠) أي ففي الحاق هذا العبد المشتري نسبة بالجارية المذكورة في الرواية =

بها وجه ، لاتحاد الطريق (١) .

وكذا في تعدي الحكم (٢) الى الشراء نقداً ، او بهضه ولم يدفع المالك ، ومضمون الرواية (٣) موته قبل الولادة ، فلو تقدمت (٤) على موته فاقرى اشكالا في عوده رقاً ، للحكم بحريته (٥) من حين ولادته ، بخلاف الحمل ، لا مكان توهم كون الحكم (٦) لتبعية الحمل للعامل :

« في أنها قد اشتريت نسيئة وانها تعتق ان كان للمشتري مال بقي بقضاء ماهل الرقبة من الدين .

(١) أي لاتحاد الطريق والملاك في العبد والجارية وهو (شرائهما لسبباً واعتقها بعد ذلك وعدم كون مال المشتري واجباً بقضاء ماعليه من الدين في رقبتهما) .
(٢) وهو (بطلان المتق والنكاح) اذا كان شراء الرجل العبد نقداً ولكن لم يدفع الى البائع القيمة .

أو اشتراه نقداً ونسيئة بمعنى أنه دفع بعض الثمن نقداً ، وبعضه نسيئة ففي هذه الصورة هل يلحق هذا بالجارية ، أو الحكم يختص بها .

(٣) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ و مرجع الضمير في موته (المشتري) أي وكان موت المشتري قبل أدنك الجارية كما هو المصرح في الرواية في قول السائل (ثم مات بعد ذلك بشهر) .

(٤) أي ولادة الجارية لو تقدمت على موت المشتري فلاشكال في رد الجارية رقاً وان المتق والنكاح باطلان أقوى من الإشكال في صورة موت المشتري قبل ولادة الجارية .

(٥) أي بحرية الولد من غير ولادته . فاذن كيف يمكن القول برقيقته ، لانفصال الحمل عن أمه حرّاً .

(٦) وهو العود الى الرقبة .

ومن خالف ظاهر الرواية (١) - وهم الاكثرية - اختلفوا في تنزيلها وتحتملها العلامة على كون المشتري مريضاً (٢) وصادف عتقه ونكاحه وشراؤه مرضى الوفاة فيكون الحكم ما ذكر فيها (٣) ، لأنه حينئذ (٤) يكون العتق مراعى فاذا مات مريضاً كذلك (٥) ظهر بطلانه .
ورده المصنف بان ذلك (٦) لا يتم في الولد ، لانعقاده حال الحكم بحرية امه واحقر المسلم لا يصبر رقاً ، وهو (٧) لا يقصر عن من تولد من وطء امه الغير بشبهة او شراء فاسد مع جهله :

-
- (١) أي اختلفوا في توجيه الرواية المذكورة في الهامش رقم ٣٠٢ ص ٣٠٢
المخالفة لاصول المذهب { / / }
- (٢) أي من جملة التوجيهات كون المشتري اخس الجارية في حال كونه مريضاً ومات في ذلك المرض .
- (٣) مرجع الضمير (الرواية) المشار اليها أي فيكون الحكم وهو (بطلان العتق والنكاح ومودها الى الرقية) ما ذكر في الرواية بعد أن حلنا الرواية في حال مرضى المشتري :
- (٤) أي حين العتق والنكاح وهو في مرض الموت .
- (٥) أي عن اداء ثمن رقبة الجارية ، ظهر بطلان العتق :
- (٦) أي بطلان العتق ورد الجارية رقاً لا بلاء مع انعقاد الولد حراً بسبب حرية امه . فكيف يمكن القول برقية الحر المسلم بعد انعقاده حراً .
- (٧) أي هذا الولد الذي انعقد حراً لا يقصر عن الولد الذي انعقد من الحر من وطئ امه الغير بشبهة ، او بشراء فاسد مع جهل المشتري بفساد المعاملة . فكما أن هناك يحكم بحرية الولد ، كذلك هنا يحكم بحريته .

وحملها (١) آخرون على فساد البيع ، وبنافيه (٢) قوله في الرواية (٣) ان كان له مال فمتى جازر ، وحملت (٤) على أنه فعل ذلك (٥) مضارة والمتق بشرط فيه القرية (٦) وهذا الحمل نقله المصنف عن الشيخ طومان ابن احمد العاملي المتاري ، ورده (٧) بأنه لا يتم ايضاً في الولد ، وردّها (٨) ابن ادريس لذلك (٩) مطلقاً (١٠) . وهو الانسب .

(ومتيقن الحامل لا يتناول الحمل) كما لا يتناول البيع وغيره ، للمغايرة (١١) ، فلا يدخل احدهما في مفهوم الآخر ، سواء استثناه ام لا

(١) أي وحمل الرواية المذكورة المخالفة لاصول المذهب على فساد البيع من اصله وأن الجارية ترجع الى القرية فالمتق والنكاح باطلان .

(٢) أي يتنافي هذا الحمل قول الامام عليه السلام : (ان كان له مال الخ) لانه لو كان البيع فاسداً لما كان المتق جازراً .

(٣) المخالفة للاصول .

(٤) أي للرواية المذكورة المخالفة للاصول .

(٥) أي متى الجارية وتزوجها .

(٦) والاقدام على متى الجارية وتزوجها ضرراً على البائع لا يوجد فيه قصد القرية ، بل هذا الاقدام لإرضاء الشيطان والنفس الامارة الخبيثة .

(٧) أي رد هذا الحمل (المصنف) ايضاً لعدم تماميته في الولد الذي انعقد حراً بسبب حرية امه .

(٨) أي هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٠٢ المخالفة لاصول المذهب .

(٩) أي لاجل أنها مخالفة للاصول وأنه كيف يمكن القول برقية الولد الذي انعقد حراً بسبب حرية امه .

(١٠) سواء قصد المتق الاضرار بالبائع ام لا .

(١١) أي لمغايرة الحمل مع الجامل .

وسواء علم به أم لا (إلا على رواية (١)) السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام في رجل اعتق أمة وهي حبل فاستثنى ما في بطنها قال : « الأمة حرة وما في بطنها حر » لأن ما في بطنها منها « وعمل بمضمونها (٢) الشيخ وجاحة » وضعف سندها (٣) يمنع من العمل بها « مع أنها (٤) ظاهرة في النقبة .

(١) (الوسائل) الطبعة المتدبئة المجلد ٣ ص ٢٠٨ كتاب المتق الباب ٧٠

الحديث ١ :

(٢) أي بمضمون هذه الرواية المشار إليها في الخامس رقم ١ .

(٣) أي ضعف سند هذه الرواية يمنع من العمل بها .

(٤) أي مع أن هذه الرواية .

كتاب التَّيْدِيْنِ
والمكاتب والاستيلاء



كتاب التدبير والمطانية والاستبصار

والنظر في امور ثلاثة

(الاول - التدبير - تعليق متى عبده) او أمته (بوفاته) تفعيل (١)
 من الدُّبُر (٢) فإن الوفاة دبر الحياة (او تعليقه على وفاة زوج المملوكة)
 التي دبَّرها فعلقَ عنها على وفاة زوجها (او على وفاة مخدوم العبد) ،
 او الامة أيضاً ، لجواز امارتها للخدمة ، بل هي المنصوصة كما سيأتي .
 وصحته في الاول (٣) اجماعي ، وفي الاخيرين (٤) (على قول
 مشهور) ، لأن العتق لما قبل التأخير كقبوله للتنجيز ، ولا تفاوت بين
 الاشخاص (٥) جاز تعليقه بوفاة غير المالك ممن له ملازمة كزوجية ،

(١) أي التدبير من باب التضميل .

(٢) يضم الدال وسكون الهاء ، أو بضمها : مؤخر كل شيء يقال : دُبِّرَ
 الصلاة ، أو دُبِّرَ الصلاة أي عقبها .

ويقال ايضاً : جاء دُبُرُ الشهر أي في آخره ، جمه أدبار .

(٣) وهو تعليق متى عبده على وفاته .

(٤) وهما : تعليق متى مملوكته على وفاة زوجها . وتعليق متى عبده

على وفاة مخدوم العبد :

(٥) أي في تعليق متى . سواء علقه على وفاة نفسه ، او وفاة زوج مملوكته

او وفاة مخدوم العبد .

وخدمة ، وللأصل (١) ، واصحححة (٢) يعقوب بن شعيب أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول : هي لفلان تخدمه ما (٣) عاش فإذا مات فهي حرة فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين ، أو ست سنين ثم يبعدها ورثته (٤) ألهم أن يستخدموها بعد ما أبقّت؟ فقال : لا ، إذا مات الرجل (٥) فقد عصمت ، وحملت عليه (٦) الزوجية ، لشدة المشابهة . ولا يتعدى إلى غيرها (٧) لبُعد (٨) عن النص وربما قبل بالتعدي مطلقاً (٩) من غير اعتبار الملازمة ، المفهوم

(١) أي الأصل الأولي هو جواز التعليق على الأشخاص من غير فرق بينهم ، سواء كان المعلق على وفاته المولى ، أو الزوج ، أو الخدم :

(٢) الرسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢١١ كتاب التدبير . الباب ١١

الحديث ١ .

(٣) ما (هنا ظرفية زمانية أي تخدمه في المدة التي يعيش فيها .

(٤) أي ورثة الميت الذي كان مخدوما للأمة .

(٥) أي الرجل الذي كان مخدوما .

(٦) أي حُمِلت الزوجية على المخدم وإن كانت الرواية المشار إليها

في الهامش رقم ٢ واردة في خصوص المخدم وليس فيها ذكر من الزوجية .

لكنه يمكن حملها عليها ، لشدة التشابه والتناسب بينها من حيث الخدمة

البيئية ، أو القضايا الزوجية إذا أحل المولى للمخدم التمتع منها بالواحه :

(٧) أي إلى غير الزوجية والخدمية :

(٨) أي لبعد غير الزوجية من مورد النص الذي هو المخدم المشار إليه

في الهامش رقم ٢ ، لوروده في المخدم فقط ، ولعدم المشابهة والمناسبة بين غير الزوجية

والخدمية :

(٩) سواء كان في المخدم أم في الزوجية أم في غيرها :

الدليل الاول (١) :

وفي مقابلة المشهور قول ابن ادريس باختصاصه (٢) بوفاة المولى ،
عملا بالمتيقن (٣) ، ودعوى (٤) أنه شرعاً كذلك ، ولبطالانه (٥) بالإباق
والرواية (٦) تضمنت خلافه .

(١) وهو قول (الشارح) رحمه الله : (لأن العتق لما قبل التسخير كقبوله
التنجيز ، ولا تفاوت بين الأشخاص والأفراد) . فكما أنه يجوز في التدبير التعليق
على وفاة المولى ، كذلك يجوز التعليق على وفاة المخدم والزوج وغيرهما .
(٢) أي في مقابل المشهور قول (ابن ادريس) رحمه الله : باختصاص
بجواز التدبير معلقا على وفاة المولى .

وامتدل على ذلك بوجوه ثلاثة مع رده للرواية الواردة في صحة التدبير
مع الاباق ، واليك خلاصة ادلة في الهامش رقم ٣ - ٤ - ٥ - ٦ :

(٣) هذا (الدليل الاول لابن ادريس) خلاصته : أن القدر المتيقن من التدبير
هو التدبير المعلق على وفاة المولى ، دون غيره من زوج المملوكة ، او مخدمها ،
لها محل نظر وتامل . وذلك مسلم ومتيقن .

(٤) هذا (الدليل الثاني لابن ادريس) خلاصته : أن التدبير الوارد
في الشرع هو التدبير المعلق على وفاة المولى ولا يمتد الى غيره من الزوج والمخدم
(٥) هذا (الدليل الثالث لابن ادريس) خلاصته : أن التدبير يبطل بالإباق
ولا خلاف في ذلك ، سواء كان الاباق من المولى ام من المخدم فكما أن التدبير
يبطل بإباق العبد عن سيده ، كذلك يبطل بإباقه عن مخدمه كملازمة بينهما .

(٦) رد من (ابن ادريس) رحمه الله على الرواية الواو حاوية أي والحال
أن الرواية التي امتدل القوم بها على صحة تعليق التدبير على وفاة المخدم مخالفة
للإجماع ، لأن الإجماع قام على بطلان التدبير بالإباق مطلقا ، سواء كان من المولى
ام من غيره .

والنص (١) الصحيح يدفع الاختصار ، والثاني (٢) مضادة ،
والملازمة (٣) بين إياقه من المالك ، ومن المعلوم ممنوعة ، للفرق بمقابلة

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٢١١ كتاب التدبير الباب ١١
الحديث ١ ،

اذن لا مجال لتمسك بها . فهي ساقطة عن الحجية والاعتبار .

هذه هي الأدلة الثلاثة التي استدلت بها (ابن ادریس) مع رده للرواية المشار
اليها في الخامس رقم ٦ ص ٣١٣ .

(١) من هذا كلام (الشارح) انخل في الرد على (ابن ادریس) .

خلاصة الرد على الدليل الاول : أن النص المشار اليه في الخامس رقم ٢
ص ٣١٢ و ٦ ص ٣١٣ وهي صحيحة (يعقوب بن شعيب) مصرح بجواز التدبير
على وفاة المخدم ، وان التدبير غير منحصر في الوفاة على المولى ولا مقتصر عليه ؛
فكيف يمكن القول بأن القدر المتيقن من التدبير هو التدبير المعلق على وفاة المولى .
كما ادعاه (ابن ادریس) . هذا في المخدم .

واما الزوج فيجوز ايضا تعليقه عليه لشدة المشابهة والمناسبة بينهما .

(٢) رد على (الدليل الثاني) خلاصته : أن ادعاء ورود التدبير في الشرع
معلقا على وفاة المولى وأنه لا يمتد إلى غيره من الزوج والمخدم مصادرة ، لآحاد
الدليل والمدعى .

حيث إن المدعى أن التدبير شرعا منحصر على وفاة المولى ، دون غيره ،
ودليله : أن التدبير في الشرع كذلك .

فهله هي المصادرة .

(٣) رد على (الدليل الثالث) خلاصته : أن الملازمة المدعاة بين بطلان

التدبير بإباق العبد عن مولاه ، وبين إياقه عن مخدمه باطلة .

بيان ذلك : ان بطلان التدبير في إباق العبد عن مولاه إنما هو لاجل إساءته

نعمة السيد بالكفران فقبل بقبضه (١) كقاتل القمد في الارث ، بخلاف
الاجنبي (٢) :

واعلم أن القول المشهور هو تعديته (٣) من موت المالك الى الخدم
كما هو المنصوص (٤) ، وأما الحاق الزوج فليس بمشهور كما اعترف به

ما اليه بعد ما اعم عليه تلك النعمة العظيمة وهي (الحرية) المخرجة له من اللذ
والعبودية ، وجعله في ذمة الاحرار كي يستفيد من مزايا الحياة ويكون له مال ،
وعليه ما عليهم .

فاذا قابل المولى بالكفران يحاسب بالرد الى الرقبة جزاء لما فعله على مولاه .
نظير ذلك من يقتل شخصا حتى يرثه فيقتله ولكن يحرم من الارث وينتقض
ما اراده .

ولكن هذا بخلاف اباق العبد عن غير مولاه . فانه ليس هنا وجود نعمة
من الخدم على العبد حتى يحرم من الحرية ويقابل بالرد الى الرقبة جزاء لما فعله ،
لفرق بين هذا الاباق ، وذلك . فلا ملازمة بينها حتى يقال : يطلان التدبير
في كليهما ثم يقال باختصاص التدبير في الرقابة على المولى :

(١) وهو الحرمان من الحرية ،

(٢) وهو الخدم والزواج . فانه ليس لها على العبد ، او الامة نعمة حتى
يحرمان من الحرية في صورة اباقة عنها . فلا يصدق الكفران حتى يتوجه الحرمان
نحوه مقابلة بعمله ،

(٣) أي تعديته للتدبير من موت المالك الى موت الخدم بمعنى جواز التعليق
في العتق على موت الخدم :

(٤) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٣١٢ :

المصنف في الشرح ، فالشهرة المحكية هنا (١) إن عادت الى الاخير (٢)
لزم القطع بالاول (٣) دونه (٤) . وهو خلاف الظاهر (٥) ، بل ينبغي
المعكس (٦) وان عادت اليها (٧) لم تم الشهرة في الزوج إلا ان يجعل
له (٨) مع الزوجية الخدمة والوقوف على موضع النص (٩) والرفاق (١٠)
حسن (والوفاء) المعلق عليها (قد تكون مطلقة) غير مقيدة بوقت ،
ولا مكان ، ولا صفة (وقد تكون مقيدة) باحداهما كعهده السنة ، او
في هذا البلد ، او المرض والتعلق عليها (١١) جائز فلا يتحور (١٢) في المقيد

(١) أي في قول (المصنف) (كما هو المشهور) :

(٢) وهو وفاة المخدم .

(٣) وهو التعليق على وفاة الزوج .

(٤) أي دون وفاة الاخير وهو المخدم :

(٥) اذ الظاهر أن وفاة المخدم هو المنصوص كما عرفت في الهامش رقم ٢ ص ٣١٢ .

(٦) وهو كون موت المخدم موردا لقطع ، لا موت الزوج :

(٧) وهما : موت الزوج . وموت المخدم .

(٨) أي يجعل للزوج مع زوجية الأمة له أنها تخدمه فتكون الأمة حينئذ

زوجة وعامة معاً :

(٩) وهو (موت المخدم) كما عرفت في الهامش رقم ٢ ص ٣١٢ .

(١٠) وهو (موت المولى) .

(١١) أي التعليق على المطلق والمقيد . بمعنى أنه يعلق تارة على المقيد ، واخرى

على المطلق :

(١٢) أي العبد في التعليق المقيد بدون حصول القيد .

بدون القيد (كما تقدم في الوصية (١)) من جوازها بعد الوفاة مطلقاً ومقيداً .

(والصيغة) في التدبير (انت حر ، او متيق ، او مُعْتَق بعد وفاتي) في المطاق (او بعد وفاة فلان) : الزوج ، او الخدم ، او بعد وفاتي هذه السنة ، او في هذا المرض ، او في سفرى هذا ، ونحو ذلك في القيد ، ويستفاد من حصر الصيغة فيما ذكر : أنه لا يتعد بقوله : أنت مدبر مفصراً عليه ، وهو احد القولين في المسألة ، لأن التدبير متعلق بمعلق على الوفاة كما استفيد من تعريفه فينبصر في صيغة تفيد (٢) .

ورجحه الوقوع بذلك (٣) : أن التدبير حقيقة شرعية في المتق المخصوص فيكون (٤) بمنزلة الصيغة الصريحة فيه (٥) ، وفي الدروس اقتصر على مجرد نقل الخلاف ، والوجه عدم الوقوع (٦) ولا يقع باللفظ مجرداً ، بل (مع القصد الى ذلك) المدلول فلا عبرة بصيغة الغافل ، والساهي ، والنائم ، والمكره .

(١) في الجزء الخامس من طبعتنا الحديثة .

(٢) أي تفيد التدبير ، بخلاف (انت مدبر) فإنه لا يستفاد منه الوصية بالعتق بعد الوفاة .

(٣) أي وقوع التدبير بقوله : (انت مدبر) .

(٤) أي (انت مدبر) :

(٥) أي في التدبير ،

(٦) أي عدم وقوع التدبير بقوله : (انت مدبر) ، لأننا لا نسلم كون

التدبير حقيقة شرعية في العتق المخصوص ، وهو بعد الوفاة . غاية الامر : أن التدبير كثير الاستعمال في العتق المخصوص :

ثم حل فرض التسليم نقول : إن التدبير حقيقة متشرعية في العتق ، لا شرعية -

(ولا يشترط) في صحته (نية التقرب به) الى الله تعالى وإن توقف عليه حصول الثواب على الاقوى ، للاصل ، ولأنه وصية لا حق بصلة (١) وقبل : يشترط (٢) بناء على أنه عتي ، وإلا لافتقر الى صيغة بعد الوفاة وشرطه (٣) القرية ، وبفرض عليها (٤)

= والمقود والابقاعات لابد ان تكون متلقاة من الشارع شخصاً ، او نوعاً : والامر هنا ليس كذلك .

وعلى فرض كون التدبير متلقاً من الشارع نقول : ان استعمال التدبير في مقام استعمال الصيغة ممنوع كمنوعة استعمال لفظ الفراق والتسريح في الطلاق مع أنها يستعملان في المطلق فلا يقال : (انت فراق ، او الت مسرحة) :

(١) أي لا أنه عتي بصفة كونه بعد الموت حتى يحتاج الى قصد القرية .

(٢) أي قصد القرية في التدبير

(٣) أي شرط العتيق

(٤) أي على القول باشتراط القرية في التدبير ، وعلى القول بعدم الاشتراط فيه يفرض عليها صحة تدبير الكافر ، وعدم صحته .

وقبل الخوض في ذلك لابد من شرح الاقوال من عتي الكافر فنقول : قد مضى في هذا الجزء في كتاب العتي أن الاقوال فيه ثلاثة :

(الاول) صحة عتي الكافر مطلقاً ، سواء كان مقراً بالله ام جاحداً مع اعتبار قصد القرية في العتي .

(الثاني) عدم صحة عتيه مطلقاً ، سواء كان مقراً بالله ام منكراً :

(الثالث) صحة عتيه ان كان مقراً بالله ، وبناء على أن للمقر بالله يتأني منه

قصد القرية ،

وعدم صحته ان كان جاحداً له . بناء على أن الثاني قريبي لا يتمشى منه قصد

القرية . فصيح في المقر ، دون المنكر .

صفة تدبير الكافر مطلقاً (١) او مع انكاره لله تعالى كما سلف (٢) .

= وأما التدبير فان قلنا : إنه عتق واشترطنا فيه قصد القرية فالاقوال الثلاثة من الجواز مطلقاً ، او عدمه مطلقاً ، او صفة ان كان مقراً بالله ، وعدم صفة ان كان جاحداً تجري فيه حل والنحل بالنحل . فيجوز التدبير مطلقاً ، ولا يجوز مطلقاً ويجوز مع الاقرار ، ولا يجوز مع الانكار :

وأما إن قلنا : إن التدبير وصية ولا يشترط فيها قصد القرية وانه يصح من الكافر مطلقاً ، سواء كان مقراً بالله ام جاحداً فلا يبقى فرق بين القول الاول (وهي صفة عتق الكافر مطلقاً) :

وبين هذا القول (وهو كون التدبير وصية) في صفة العتق والتدبير من الكافر لان الاول وان اشترط فيه قصد القرية ، لكنه قد قلنا بصحة عتقه مطلقاً .

وكذلك التدبير فانه يصح منه ، لانه وصية ولا يشترط فيها قصد القرية .

اذن فالنتيجة في الجميع واحدة (وهو جواز العتق والتدبير) .

نعم يبقى الفرق بين القول الثاني (وهو عدم صفة العتق من الكافر مطلقاً) ، وبين القول الثالث (وهي صفة عتق الكافر او كان مقراً بالله ، وعدم صفة لو كان جاحداً به) من جانب .

وبين القول بالتدبير بناء على أنه وصية من جانب آخر ، لأن القول الثاني هو عدم صفة عتق الكافر مطلقاً ، لاشتراط قصد القرية فيه ، والقول الثالث هي صفة العتق من الكافر لو كان مقراً بالله ، وعدم صفة لو كان منكراً به .

لكن هذا بخلاف التدبير فانه يصح من الكافر مطلقاً ، سواء كان مقراً بالله ام جاحداً لعدم اشتراط قصد القرية فيه بناء على أنه وصية . والوصية لا يعتبر فيها قصد القرية .

(١) سواء كان مقراً بالله ام جاحداً .

(٢) في كتاب العتق :

(وشرطها) أي شرط صيغة التدبير (التنجيز) فلو علقها بشرط او صفة كان فعلت كذا ، او طلعت الشمس فانت حر بعد وفاتي بطل (وأن يُعَلَّقَ بعد الوفاة بلا فصل ، فلو قال : انت حر بعد وفاتي بسنة) مثلاً (بطل) :

وقيل : يصح فيها (١) ويكون في الثاني (٢) وصية بعقده . وهو شاذ :

(وشرط المباشر الكمال) بالبلوغ والعقل (والاختيار ، وجواز التصرف) فلا يصح من الصبي وان بلغ عشرين ، ولا المجنون المطبق مطلقاً (٣) ولا في الادوار فيه (٤) ، ولا المكره ، ولا المحجور عليه لفسده مطلقاً (٥) على الاقوى :

وقيل : لا (٦) ، لانضاء معنى الحجر بعد الموت . ويضعف بأن الحجر عليه حياً يمنع المباشرة الواقعة حاليتها (٧) فلا تؤثر بعد الموت ، أما المحجور عليه لقلس فلا يمنع منه اذا لا ضرر على الغرماء ، فإنه انما يخرج بعد الموت من ثلث ماله بعد وفاء الدين . ومثله (٨) مطلق وصية المتبرع بها :

(١) وهما : تعليق التدبير على شرط او صفة . وفصل المتق من الوفاة :

(٢) وهو تأخير المتق من الوفاة .

(٣) سواء اتصل جنونه بالبلوغ ام انفصل عنه .

(٤) أي في دور الجنون :

(٥) سواء انفصل صفته بالبلوغ ام انفصل عنه :

(٦) أي لا يشترط عدم حجر المدبر فيصبح تدبيره مع الفسده ،

(٧) أي حالة الحياة :

(٨) أي ومثل التدبير للوصية المتبرع بها التي تكون في سبيل الله خاصة =

وببقي التفتيش على خروجه (١) من اشتراط جواز التصرف ،
إلا أن يُدعى أن المفلس جازر التصرف بالنسبة الى التدبير وإن كان ممنوعاً
منه (٢) في غيره .

لكن لا يخلو من تكلف .

(ولا يشترط) في المدبر (الاسلام) كما لا يشترط (٣) في مطلق
الوصية (لتصح مباشرة الكافر) التدبير (وإن كان حربياً) ، أو جاحداً
للربوبية ، لما تقدم من عدم اشتراط القرية ، وللأصل (٤) (فإن دبر)
الحربي حربياً (مثله واسترق أحدهما) بعد التدبير (أو كلاهما بطل التدبير)
أما مع استرقاق المملوك فظاهر ، لبطان ملك الحربي له المنافي للتدبير
وأما مع استرقاق المباشر فلخروجه عن أهلية الملك (٥) وهو (٦)
يقضي بطلان كل عقد وإيقاع جائزين .

(ولو أسلم) المملوك (المدبر) من كافر (بيع هل الكافر (٧)

فيشترط فيها ما يشترط في التدبير من البلوغ ، والعقل ، وجواز التصرف ، والاختيار

(١) أي خروج المجهور عليه لفلس ونحوه من (جواز التصرف) ، لأنه

خارج عنه موضوعها وليس داخل تحت تلك القاعدة حتى تشمله .

(٢) أي من التصرف في غير التدبير .

(٣) أي الاسلام .

(٤) وهو عدم اشتراط الاسلام في التدبير .

(٥) أي عن أن يكون مالكا .

(٦) أي خروجه عن أهلية الملك .

(٧) أي على ضرر الكافر الذي دبر هذا المملوك .

قهرأ (وبطل تدبيره) ، لانتفاء السبيل له على المسلم بالآية (١) ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الاسلام يعلم ولا يعلم عليه (٢) » وطاعة المولى علو منه (٣) ، والتدبير لم يخرج من الاستيلاء عليه بالاستخدام وغيره .

وقيل : بتخير المولى بين الرجوع في التدبير فيباع عليه (٤) وبين الحيلولة بينه (٥) ، وبينه (٦) وكسبه للمولى ، وبين استسكانه في قيمته . وهو (٧) ضئيف لا دليل عليه .

نعم لو مات المولى قبل البيع حقيق من لثقه ، ولو قصُر ولم يُجيز الوارث فالباقى رقب ، فان كان الوارث مسلماً فله ، وإلا بيع عليه (٨) من مسلم .

(ولو حلت المدبرة من مملوك) بزنا ، أو بشبهة ، أو عقد على وجهه بملكه السيد (فولدها مدبر) كأمه .

(١) وَلَن يَجْمَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَيِّئَاتٍ لِلنَّسَاءِ : الآية ١٤٠ .

(٢) (الجامع الصغير) الجزء الأول ص ١٢٣ .

(٣) أي طاعة العبد للمولى علو من المولى على العبد وهو لا يجوز ، للآية الشريفة المشار إليها في الهامش رقم ١ .

(٤) أي على ضرره .

(٥) أي بين المولى :

(٦) أي بين العبد والمدبر . والمعنى : أن الحاكم يفرق بين المولى ، وهذا

العبد . لكن كسبه للمولى .

(٧) أي هذا التخيف .

(٨) أي على ضرره .

ويشكل (١) في الزنا مع علمها ، لعدم لحوقه بها شرعاً : لكن الشيخ
وجاعة اطلقوا الحكم ، والمصنف في الدروس قيده بكونه من مملوك المدبر
فلو كان من غيره لم يكن (٢) .

واستشكل (٣) حكم الزنا ، والأخبار (٤) مطلقة في لحوق اولادها
بها في التدبير حيث يكونون ارقاء . فالقول بالاطلاق (٥) اوجه :

لعم اشترائط الحاقهم (٦) بها في النسب حسن ، ليحقق النسب ؛
واعلم ان الولد يفتح للراو واللام وبضمها فسكونها (٧) يُطلق (٨)
على الواحد والجمع ، وقد يكون الثاني جمعاً لولد كأمس وأسد ، ويجوز
وظء المدبرة ولا يكون رجوعاً (ولو حملت من سيدها صارت ام ولد)
ولم يبطل التدبير (فتمتق) بعد موته (من الثلث) بسبب التدبير

(١) أي لحوق الولد في التدبير .

(٢) أي لم يكن الحمل مدبراً .

(٣) أي (المصنف) على نحو ما استشكله (الشارح) فيكون قول المصنف
رحمه الله مؤيداً له .

(٤) (مستدرک الوسائل) المجلد ٣ ص ٤٤ كتاب التدبير الباب ٤ - ٥

الحديث ١ في كلا البابين .

الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٣١٠ كتاب التدبير الباب ٦ - ٧

الحديث ١ في كلا البابين ؛

(٥) سواء كان الحمل من شبهة ، ام من عقد ، على وجه يملكه السيد ؛

(٦) أي الحاق الاولاد بالام في التدبير مشروط بالحاقهم بها في النسب .

فان نُفُوا عنها شرعاً فلا يلحقون بها في تدبيرها .

(٧) أي ويضم للراو وسكون اللام .

(٨) أي كلا اللفظين .

(فإن فُضِّلَتْ) قيمتها عن الثلث (فن نصيب الولد (١)) يعتق الباقي،
 (ولو رجع) الولد (في تدبيرها) ولما ولد (٢) (لم يكن)
 رجوعه في تدبيرها (رجوعاً في تدبير ولدها) ، لعدم الملازمة بينها (٣)
 وتحقق الانفكاك (٤) ، وعدم دلالة (٥) عليه بأحدى الدلالات (٦)
 (ولو صرح بالرجوع في تدبيره) أي تدبير الولد (فقولان) : أحدهما
 الجواز (٧) كما يجوز الرجوع في تدبيرها ، لكون التدبير جائزاً فيصح
 الرجوع فيه (٨) ، والقرع (٩) لا يزيد على أصله . والثاني (١٠) - هو
 الذي اختاره الشيخ مذهباً لإجماع وجماعة منهم المصنف في الدروس .
 (و) هو (المروي) صحيحاً (١١) عن أبان بن تطلب عن الصادق

(١) إن وفي نصيب الولد ، والا استسمت في الباقي .

(٢) أي الولد صار بعد التدبير

(٣) أي بين الرجوع في تدبير الأم ، والرجوع في تدبير الولد .

(٤) أي لتحقق الانفكاك بين الرجوعين :

(٥) أي لعدم دلالة الرجوع في الأم على الرجوع في الولد ومرجع

الضمير في عليه (الرجوع في الولد) .

(٦) أي للمطابقة . والتضمن . والالتزام .

(٧) وهي صحة الرجوع في تدبير الولد .

(٨) أي في التدبير .

(٩) وهو تدبير الولد الذي يكون فرعاً من تدبير الأم لا يزيد على أصله

وهو (تدبير الأم) .

(١٠) وهو (علم جواز الرجوع في تدبير الولد) .

(١١) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢١٠ كتاب التدبير الباب ٧

الحديث ١ .

عليه السلام (المنع (١)) ، ولأنه لم يباشر تدبيره ، وإنما حكيم به شرعاً فلا يباشر رده في الرق ، وبهذا يحصل الفرق بين الاصل والفرع (٢) :
 (ودخول الحمل في التدبير للأم مروي) في الصحيح (٣) عن الحسن
 ابن علي الوشا عن الرضا عليه السلام قال : سأله عن رجل دبّر جاريتة
 وهي حبلى فقال : « ان كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها ،
 وإن كان لم يعلم فما في بطنها رق » .
 والرواية كما ترى دالة على اشتراط دخوله (٤) بالعلم به ، لا مطلقاً (٥)
 فكان حل المصنف ان يقبله (٦) حيث نسب الى الرواية (٧) :
 نعم نسب بعض الاصحاب الى دخوله في تدبيرها مطلقاً (٨) كما يدخل
 لو تجدد ، إلا أنه (٩)

(١) أي علم جواز الرجوع عن تدبير الولد .

(٢) حيث إن تدبير الأم التي هو الاصل يحصل مباشرة الولد . بخلاف
 الولد الذي هو الفرع فإنه يحصل بالمناخعة بحكم الشارع :

(٣) الوسائل الطبعة للتدبير المجلد ٣ ص ٢١٠ كتاب التدبير الباب ٥ - الحديث ٣

(٤) أي دخول الولد في التدبير بعلم المدبر بالحمل فرجع الضمير في به

(الحمل) .

(٥) حتى مع علم العلم .

(٦) أي يقيد دخول الحمل في تدبير أمه بالعلم بالحمل .

(٧) المشار إليها في الخامس رقم ٣ حيث إنها قيدت تدبير الولد بعلم المدبر

بالحمل .

(٨) علم المدبر بالحمل أم لا .

(٩) أي الاطلاق .

غير مروي ، وبمضمون الرواية (١) اتفق الشيخ في النهاية وجماعة (كعتق الحمل) فإنه يلعبها الحمل على الرواية السابقة (٢) .

والأظهر علم دخوله (٣) فيها مطلقاً (٤) ، وحملت هذه الرواية (٥) على ما إذا قصد تدبير الحمل مع الام وإطلاق العلم على القصد مجازاً ، لأنه (٦) مسبب عنه . وقد روى (٧) الشيخ أيضاً في المولود عن الكاظم عليه السلام عدم دخوله (٨) مطلقاً فالحمل (٩) طريق الجمع .

(ويتحرر المديبر) بعد الموت (١٠) (من الثلث) كالوصية

(١) المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٢٥ أي الشيخ وجماعة قبلوا دخول الحمل في التدبير بعلم المديبر به .
(٢) وهي رواية السكوني عن (أبي عبدالله) عليه السلام التي ذكرت في آخر كتاب العتق .

(٣) أي دخول الحمل في تدبير الام .

(٤) سواء علم المديبر بالحمل أم لا .

(٥) أي المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٢٥ المروية عن الحسن بن علي الوشاء .

(٦) أي القصد مسبب عن العلم .

(٧) التهذيب الطبعة الحديثة الجزء ٨ ص ٢٦٠ كتاب التدبير الحديث ١٠ .

(٨) أي عدم دخول الحمل في تدبير الام مطلقاً ، سواء علم المديبر به أم لا ؛

(٩) أي حمل العلم على قصد التدبير طريق الجمع بين الروايتين وهما : رواية

الحسن بن علي الوشاء المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٢٥ الدالة على دخول الحمل في تدبير الام مع العلم . والمؤقتة المشار إليها في الهامش رقم ٧ :

(١٠) أي بعد موت المديبر - بالكسر - وهو المولى إن خلق حظه على وفاته ؛

وأما إذا خلق تدبيره على وفاة المعلوم ، لو الزوج فيحرر من الأصل ،

لا من الثلث ، لوجود المديبر بالكسر بعد .

(ولو جامع (١) الوصايا) كان كأحدها (قُدِّمَ الأول فالأول (٢))
 إن لم يكن فيها (٣) واجب (ولو كان على الميت دين قُدِّمَ الدين)
 من الأصل ، سواء كان متقدماً على التدبير أم متأخراً . ومنه (٤) الوصية
 بواجب مالي (فإن فصل) من التركة (شيء (٥)) ولم يكن هنالك

(١) أي لو جامع التدبير وصايا متعددة كان التدبير أحد الوصايا في أنه
 يتخذ من الثلث .

(٢) كما لو كانت هناك عدة وصايا ومن جعلتها للتدبير ، فإن وفي الثلث
 جميع الوصايا التي منها التدبير نفذت كلها من دون فرق بينها .
 وإن قصر عن تنفيذ الوصايا كلها بقدم أول الوصايا ذكراً ، ثم الثاني ، ثم
 الثالث . وهكذا إلى أن يستوفي الثلث .

فإن كان التدبير من الأولات نفذ ، والا بطل .

(٣) أي إن لم يكن في الوصايا واجب مالي كالزكاة والخمس والحج .
 وأما إذا كان فيها واجب مالي قدم على جميع الوصايا التي منها التدبير
 وإن كان ذكر الواجب المالي مؤخراً عن تلك الوصايا . ثم بعد تنفيذ الواجب المالي
 يلاحظ الأول فالأول كما عرفت في الهامش رقم ٢ .

(٤) أي ومن الدين : الوصية بالواجب المالي كالزكاة والخمس والحج .
 فإن الوصية به مقدمة على التدبير ، لكونه من الديون الواجبة ، سواء كان التدبير
 مقدماً عليها أم متأخراً .

فإن بقي شيء بعد إخراج الديون الواجبة بصرف تلك في تحرير المدين بالفتح
 ثم إن كان الثلث بمقدار قيمة العبد يعتق أجمع ، والانيحيسه . فإن كان الثلث
 يفي بذلك عتق تلك ، وإن كان يفي بربعه عتق ربه .

(٥) بعد تقديم الديون التي منها الواجب المالي .

وصية تُقدّم (١) عليه (عُتِقَ من المدبّر ثلثُ ما بقي (٢)) ان لم يزد (٣)
عن قيمته كغيره (٤) من الوصايا المتبرع بها ، حتى لو لم يفضل سواء (٥)

(١) بصيغة المؤنث المجهول . ومرجع الضمير في عليه (التدبير) والمراد من الوصية . الوصية المستعجة ، لا الواجبة . اذ الواجبة مقدمة على التدبير مطلقا ، سواء كان التدبير مقدما على الوصية ام مؤخرا عنها بخلاف المستعجة فانها مقدمة على التدبير اذا كان مقدما في الذكر أي كان التدبير متأخرا عنها ، وأما لو كان مقدما عليها فيقدم عليها .

(٢) أي ما بقي من التركة . والمقصود : انه بعد اخراج الديون الواجبة يعتق من المدبر بمقدار ثلث الباقي من التركة . فان الثلث يعتبر بعد اخراج الواجبات المالية التي على الميت حيث إنها تخرج من أصل المال . فباقي ثلث . ثلث للوصايا وثلثان للورثة .

فلو فرض أن للميت ألف دينار : ودينه مائة دينار تخرج المائة أولا من أصل التركة . والتسمة الباقية ثلثها وهي ثلاثمائة دينار للميت : وثلثاها للورثة ، فإذا كان المدبر يسوي خمسمائة دينار يعتق منه ثلاثة أعشاره اذ كان العهد من جملة الألف دينار . ويبقى خمسمائة أرثا للورثة .

وحاصل مفاد عبارة (المصنف) رحمه الله : أن المدبر يعتق منه بقدر ثلث ما بقي من التركة .

(٣) أي لم يزد ما بقي من الثلث عن قيمة العبد بمعنى أنه نقص عن قيمته كما شرحنا في الخامس رقم ٢ :

بخلاف ما لو زاد ما بقي من الثلث عن قيمة العبد ، او ساواها فإنه يعتق العبد كله :

(٤) أي كغير التدبير من الوصايا المستعجة :

(٥) أي لو لم يفضل من الثلث شيء بعد اخراج الديون الواجبة سوى هذا العهد .

حتى ثلثه ، فإن لم يفضل من الدين شيء بطل التدبير .
 وأو تعدد المدبر والتدبير (١) بدىء بالأول فالأول (٢) ، وبطل
 ما زاد من الثلث إن لم يُميز الوارث ، وإن جهل الترتيب (٣) ، أو
 دبرهم بلفظ واحد (٤) استخرج الثلث بالقرعة ، وبالجحمة فحكمه حكم
 الوصية .

هذا كله إذا كان التدبير متبرعاً به وعلق على وفاة المولى ليكون
 كالوصية ، فلو كان واجباً بنذر وشبهه (٥) حال الصحة ، أو معلقاً
 على وفاة غيره (٦) فمات (٧) في حياة المولى فهو من الأصل ، ولومات (٨)
 بعد المولى فهو من الثلث أيضاً ،
 هذا (٩) إذا كان النذر مثلاً ،

-
- (١) بأن كان تدبير كل واحد مقبب الآخر :
 (٢) أي بالتدبير الأول ، ثم الثاني ، ثم الثالث : وهكذا إلى أن يستوفى
 الثلث ، فإن رقى فهو ، والا بطل فيما زاد عنه أن لم يميز الوارث .
 (٣) فيما إذا تعدد المدبر بالفتح والتدبير .
 (٤) كما إذا كان المدبر بالفتح متعدداً ، والتدبير واحداً .
 (٥) كالعهد واليمين :
 (٦) كزوج الامة ، أو مخدمها :
 (٧) أي المعلق عليه وهو (الزوج ، أو المخدم) .
 (٨) أي المعلق عليه وهو الزوج ، أو المخدم مات بعد فوت المولى فيخرج
 من الثلث أيضاً كما يخرج منه في صورة تعدد المدبر والتدبير :
 (٩) أي كون التدبير يخرج من الأصل لو كان معلقاً على وفاة غير المولى
 وهو الزوج أو المخدم فمات المعلق عليه في حياة المولى :

فه عليّ عتق عبدي (١) بعد وفاتي ونحوه .

وأما لو قال : فه عليّ أن أدبر عبدي (٢) ففي الحاشية به (٣) في خروجه (٤) من الأصل نظر ، لأن الواجب بمقتضى الصيغة (٥) هو إيقاع التدبير عليه (٦) فإذا فعله وفى بنظره وصار التدبير كغيره (٧) ، لدخوله (٨) في مطلق التدبير .

ومثله (٩) ما لو نذر أن يوصي بشيء ثم أوصى به ، أما لو نذر

(١) بأن كان النذر متعلقاً بعتق العبد .

(٢) بأن كان النذر متعلقاً بتدبير العبد بعد وفاة المولى .

(٣) أي ففي الحاشية مثل هذا النذر الذي وقع على تدبير العبد - بالصيغة الأولى التي وقعت على عتق العبد وهو نذر النتيجة .

(٤) أي وفي خروج مثل هذا النذر من الأصل كما يخرج النذر الأول الذي وقع بالصيغة الأولى في قوله : (فه عليّ عتق عبدي) ؛

(٥) وهي الصيغة التالية في قوله : (فه عليّ أن أدبر عبدي) .

(٦) أي على هذا العبد ومرجع التضمير في فعله (التدبير) . أي الواجب على هذا المولى بمقتضى صيغة النذر في قوله : (فه عليّ أن أدبر عبدي) ولو كان التدبير على هذا العبد ، فإذا فعل المولى التدبير فقد وفى بنظره وحصل الواجب .

(٧) أي صار هذا التدبير كبقية التدابير التي تقع على العبد في قوله : (أنت حر دبر وفاتي ، أو أنت حر أن مات زوجك ، أو مات مخدومك) ؛

(٨) أي لدخول مثل هذا النذر الواقع في قوله : (فه عليّ أن أدبر عبدي) في مطلق التدبير من غير فرق بينه وبين سائر التدابير .

(٩) أي ومثل هذا النذر الذي وقع في قوله : (فه عليّ أن أدبر عبدي) في أنه ملحق بالصيغة الأولى أو ليس بملحق . وأنه يخرج من الأصل كالصيغة الأولى - النذر بالوصية .

جمله (١) صدقة بعد وفاته ، او في وجه مائع (٢) فكنذر العتق (٣) .
ونقل المصنف عن ظاهر كلام الاصحاب تساوى القسمين (٤) في الخروج
من الأصل ، لأن الغرض التزام الحرية بعد الوفاة ، لا مجرد الصيغة ،
ولنقل عن ابن نما رحمه الله الفرق (٥) بما حكيناه (٦) . وهو منجبه ،
وعلى التدبيرين (٧) لا يخرج (٨) بالنظر عن الملك فيجوز له استخدامه
ووطؤه ان كانت جارية .

= كما لو نذر ان يوصي بشيء ثم اوصى به . فتل هذه الوصية مختلف فيها في انها
تلحق بنذر العتق وتخرج من الاصل ، او لا تلحق به وتخرج من الثلث .

(١) اي جعل ذاك الشيء .

(٢) اي جعل ذلك الشيء في وجه جائز بعد وفاته .

(٣) في أنه يخرج من الاصل ، لأنه نذر النتيجة كما في قوله : (لله علي عتق

هدي) .

(٤) وهما : نذر العتق . ونذر الوصية بشيء .

(٥) اي الفرق بين الصيغتين وهما : نذر العتق في قوله : (لله علي عتق

هدي) ، ونذر التدبير في قوله : (ان ادبر عبدي) .

(٦) وهو قوله : (لأن الواجب بمقتضى الصيغة هو ايقاع التدبير عليه .

فاذا فعله وفي بنذره وصار التدبير كغيره) .

وقد عرفت شرح هذه العبارة في الهامش رقم ٥ - ٦ - ٧ من ٢٣٠ .

(٧) وهما : كون التذرين متساويين في الإخراج إما من الاصل ، أو من الثلث ،

بمعنى أن نذر الوصية يخرج من الثلث ، ونذر النتيجة وهو نذر العتق يخرج
من الاصل :

(٨) اي المملوك لا يخرج بواسطة نذر العتق ، أو بواسطة نذر الوصية ،

لهم لا يجوز نقله عن ملكه : فلو فعل (١) صح ولزمته الكفارة مع العلم (٢) ، ولو نقله عن ملكه ناسياً فالظاهر الصحة (٣) ولا كفارة ، لعلم الخنث . وفي الجادل وجهان (٤) . والحاقه بالناسي قوي . ولو وقع النذر في مرض الموت فهو من الثلث مطلقاً (٥) .

(ويصح الرجوع في التدبير) للتبرع به ما دام (٦) حياً كما يجوز الرجوع في الوصية وفي جواز الرجوع في الواجب بنذر وشبهه (٧) ما تقدم من عدم الجواز (٨) ان كانت صبغة الله "علي" عتقه بعد وفاتي ، وعبيد الوجهين (٩) لو كان متعلق النذر هو التدبير ، من (١٠) خروجه عن مهلة النذر بإيقاع الصبغة كما حققناه ، ومن (١١)

(١) اي لو نقل عبده عن ملكه ؛

(٢) اي مع العلم بأنه لا يجوز له نقل عبده .

(٣) اي صحة مثل هذا النقل الذي كان حالاً بعدم جوازه له .

(٤) وهما : صحة النقل : وبطلانه :

(٥) سواء كان النذر لذم حتى كما في قوله : (الله علي حتى عبيدي) ، أو نذر

تدبير كما في قوله : (الله علي ان ادبر عبيدي) .

(٦) اي ما دام المذبر بالكسر :

(٧) كالتبرع والمهد ،

(٨) بمعنى حرمة الرجوع ، ووجوب الكفارة عليه لو رجع ، لأنه لا يصح

الرجوع حتى يكون يسه باطلا .

(٩) وهما : الرجوع : وعدم الرجوع .

(١٠) دليل لجواز الرجوع في التدبير :

(١١) دليل لعدم جواز الرجوع في التدبير .

أنه تدبير واجب وقد اطلقوا لزومه (١) .

والرجوع يصح (قولاً مثل رجعت في تدبيره) وإبطاله ونقصه ونحوه (وفعلًا كأن يهب) المدبر وإن لم يقبض ، (أو يبيع ، أو يوصي (٢) به) وإن لم يفسخه قبل ذلك (٣) ، أو يقصد به (٤) الرجوع على أصح القولين .

ولا فرق (٥) بين قبول الموصى له الوصية ، وردها ، لأن نسخه جاء من قبل إيجاب المالك ، ولا يعود التدبير بعوده (٦) مطلقاً (٧) (وإنكاره (٨) ليس برجوع) وإن حلف (٩) المولى ، لعدم الملازمة (١٠) ،

(١) أي اطلق الاصحاب لزوم التدبير الواجب بمعنى أنه دبر وجوباً ، لا تبرها فيشمله عدم جواز الرجوع .

(٢) أي المدبر بالكسر يوصي إعطاء المدبر بالفتح إلى شخص والوصية إبطال للتدبير كالهبة والبيع مثلاً .

(٣) أي قبل البيع أو الهبة ، أو الوصية .

(٤) أي يقصد بهذا النقل .

(٥) أي في بطلان التدبير بسبب الرجوع .

(٦) أي يعود العبد المدبر إلى ملك ماله كما لو رد الموصى له الوصية ، والمنتهب بالكسر الهبة . فانه في هاتين الصورتين لا يعود التدبير ، بل يبقى على ملك ماله .

(٧) سواء كان أخراجه عن ملكه بعد رجوع المدبر بالكسر عن التدبير أم بنفس الوصية ، أو الهبة ، وعدم قبول الموصى له الوصية ، أو المنتهب بالكسر الهبة .

(٨) أي إنكار المولى للتدبير .

(٩) أي وإن حلف المولى على إنكار التدبير .

(١٠) أي لا ملازمة بين إنكار التدبير ، ورجوعه عن التدبير .

ولاختلاف التوازم فإن الرجوع يستلزم الاعتراف به (١) ، وانكاره يستلزم عدمه (٢) ، واختلاف التوازم (٣) يقضي اختلاف الملزومات (٤) .
ويمحتمل كونه (٥) رجوعاً ، لاستلزامه (٦) رفعه مطلقاً وهو (٧) ابلغ من رفعه في بعض الازمان . وفي الدروس قطع بكونه (٨) ليس برجوع ان جعلناه (٩) حقاً ، وتوقف (١٠) فيما لو جعلناه (١١) وصية .
ونسب القول بكونه رجوعاً الى الشيخ :
وقد تقدم (١٢) لاعتباره أن انكار الطلاق رجعة ، والعلامة حكم

(١) اي الاعتراف بالتدبير .

(٢) اي انكار التدبير يستلزم عدم الاعتراف بالتدبير .

(٣) وهو الاعتراف بالتدبير المستلزم الرجوع . وعدم الاعتراف بالتدبير المستلزم لانكار التدبير .

(٤) وهو الرجوع ، وانكار التدبير .

(٥) اي كون الانكار رجوعاً من التدبير .

(٦) اي لاستلزام الانكار رفع التدبير مطلقاً في جميع الازمان ، بخلاف الرجوع فانه يستلزم وقوع التدبير ولو آنأما ،

(٧) اي رفع التدبير مطلقاً لشد من رفعه في بعض الازمان .

(٨) اي يكون الانكار :

(٩) اي التدبير .

(١٠) اي (المصنف) في كون الانكار رجوعاً ، أو ليس برجوع .

(١١) اي التدبير :

(١٢) في كتاب الطلاق من هذا الجزء في قول (المصنف) : (وانكار

الطلاق رجعة) :

- بأن انكار سائر العقود الجائزة ليس برجوع إلا الطلاق (١) .
والفرق بينه (٢) ، وبين غيره غير واضح :
(وبطل التدبير بالاباق) من مولاة سواء في ذلك الذكر ، والانثى
لا بالاباق من عند مخطومه المعلق حقه على موته .
وقد تقدم (٣) ما يدل عليه (قلوا ولد له حال الاباق) اولاد
من امة لسيدة ، او غيره حيث يلحق (٤) به الولد ، او حرة هالة بتحريم
لكساحه (كالوا ارقاء) مثله (٥) (واولاده قبله (٦) على التدبير)
وان بطل (٧) في حقه ، استصحابا (٨) للحكم السابق فيهم مع عدم المعارض
(ولا يبطل) التدبير (بارتداد السيد) من غير فطرة فيعتق
(١) اي الطلاق الرجعي . والاستثناء هنا منقطع ، لأن الطلاق من الايقاعات
لا من العقود .
(٢) اي بين الطلاق في أن انكاره رجوع اليه بخلاف العقود الجائزة
في أن انكارها ليس رجوعا اليها .
(٣) في اول كتاب التدبير في (قول الشارح) ص ٣١٤ : (والملازمة بين
اباقه من المالك ، وبين اباقه من المخدم ممنوعة ، للفرق الخ) .
(٤) اي بنحو الفراش .
(٥) اي لم يكونوا مديرين كابيهم . حيث إنه بعد الاباق يبطل التدبير
فيرجع رقا .
(٦) اي قبل الاباق :
(٧) أي التدبير في حق الاب بالاباق .
(٨) لتعليل لكون الاولاد قبل الاباق مديرون : يباه أن الحكم السابق وهو
التدبير يستصحب في الاولاد ، لعدم معارضة الاستصحاب هنا بشيء واباق الاب
لا يصلح معارضا للاستصحاب الجاري في الاولاد .

لو مات على رده ، أما لو كان عن فطرة ففي بطلانه نظر . من (١) انتقال ماله عنه في حياته . ومن (٢) تنزيلها منزلة الموت فيعتق بها .
والأقوى الأول (٣) ، ولا يلزم من تنزيلها (٤) منزلة الموت في بعض الاحكام ثبوته (٥) مطلقاً (٦) ، وإطلاق العبارة (٧) يقتضي الثاني :

وقد استشكل الحكم (٨) في الدروس ، لما ذكرناه (٩) (و) كذا

- (١) دليل لبطلان التدبير ، لأن العبد المدبر من جملة الاموال .
- (٢) دليل لعدم البطلان . فيعتق بالردة اي ومن تنزيل الردة منزلة الموت فيعتق بسبب هذه الردة .
- (٣) وهو بطلان التدبير ، لوجه السابق وهو انتقال المال عنه بمجرد الارتداد ومن جملة المال العبد فينتقل الى الوارث ؛
- (٤) رد من (الشارح) رحمه الله على القائل بكون الارتداد منزلاً منزلة الموت فيعتق العبد بسببه ؛
- حاصل الرد : أنه لا يلزم من تنزيل الارتداد منزلة الموت في بعض الاحكام كتقسيم امواله ، وتزويج زوجته ، تنزيله منزلة الموت في جميع الاحكام حتى في التدبير يعتق العبد ؛
- (٥) مرجع الضمير (تنزيل الارتداد منزلة للموت) .
- (٦) اي في جميع الاحكام حتى في التدبير ؛
- (٧) أي إطلاق عبارة (المصنف) رحمه الله : وهو قوله : (ولا يطل بارئداد السيد) عام يشمل الثاني ايضاً وهو (عدم بطلان الارتداد لو كان عن فطرة) .
- (٨) (وهو بطلان التدبير) :
- (٩) من أن تنزيل الارتداد منزلة الموت في بعض الاحكام لا يلزم تنزيله =

(لا) يبطل (بارتداد العبد إلا أن يلحق بدار الحرب) قبل الموت (١) لأنه اباقي ، ولو التحق بعده (٢) فخرج من التلث ، والفارق بين الارتداد والاباقي (٣) - مع أن طاعة الله اقوى (٤) . فالخروج عنها أبلغ من الابق - النص (٥) وقد يقرب (٦) بفناء الله تعالى عن طاعته له ، بخلاف المولى ، مع أن الابق يجمع . معصية الله تعالى والمولى ، بخلاف الارتداد (٧) . ففوة الارتداد ممنوعة .

(وكسب التدبير في الحياة) أي حياة المولى (للمولى ، لأنه راق)

منزله حتى في التدبير .

(١) أي قبل موت المولى ، فيبطل تدبيره .

(٢) أي بعد موت مولاه .

(٣) في أنه لا يبطل التدبير بالارتداد ، ويبطل بالابق .

(٤) أي ومع أن الخروج عن طاعة الله عز وجل أشد وأعظم ذنباً من الخروج

عن طاعة المولى .

(٥) أي الفارق بين المقامين المذكورين في الهامش رقم ٣ النص راجع

(الرسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٦ كتاب العتق الباب ٤٦ - الحديث ١ .

(٦) أي وقد يقرب مدم بطلان التدبير بالارتداد ، وبطلانه بالابق

مع أن الخروج عن طاعة الله اعظم ذنباً من الخروج عن طاعة المولى : بأن الله

جل ذكره غني عن طاعة العبد له . بخلاف المولى فإنه لا يستغني عن طاعة العبد له .

ومرجع الضمير في طاعته (العبد) . وفي له (الله) .

(٧) في أنه لا يشتمل إلا على جهة واحدة وهي معصية الله فانوائية الارتداد

عن الابق المسببة عن اقوائية طاعة الله كما افادها (المقرب) في قوله : (مع أن طاعة

الله اقوى فالخروج عنها أبلغ من الابق) : ممنوعة .

لم يخرج بالتدبير صهما (ولو استفاده (١) بعد الوفاة فله جميع كسبه
ان خرج من الثلث (٢) ، وإلا (٣) فينسب ما اعتق منه ، والباقى (٤)
من كسبه (للوارث) .

هذا اذا كان تدبيره معلقاً على وفاة المولى ، فلو كان معلقاً على وفاة
غيره وتأخرت (٤) عن وفاة المولى فكسبه بعد وفاة مولاه ككسبه قبلها (٥)
إبقائه على الرقبة ، ولو ادمى بعد الموت (٦) تأخر الكسب وانكره الوارث
حلف المذنب (٧) ، لأصالة عدم التقدم (٨) .

(النظر الثاني - في الكتابة (٩)) واشتقاقها من الكتف وهو الجمع

(١) أي الكسب .

(٢) بأن عتق جميعه من الثلث ان وفى :

(٣) أي وان لم يف الثلث عتق جميع العبد ، بل عتق بعضه فيعطى له
من كسبه بقدر ما عتق منه .

فإن عتق نصفه يعطى له نصف كسبه ، وان عتق ربه يعطى له ربه ،
وان عتق خمسة يعطى خمسة . وهكذا .

(٤) أي وفاة الغير .

(٥) أي قبل وفاة مولاه . بمعنى أن ما كسبه واستفاده بعد وفات مولاه
للورثة المولى :

(٦) أي ولو ادمى العبد تأخر كسبه عن موت مولاه حتى يكون الكسب
له ، لا للوارث :

(٧) بالفتح وهو المبد :

(٨) أي لأصالة عدم تقدم كسب العبد على وفاة مولاه .

(٩) الكتابة والمكانة مصدران مزيدان مشتقان من الثلاثي الجرد وهو الكتب .

ومعنى الكتب لغة : (النظم والجمع) يقال : كتبت البعثة اذا اضممت بين =

لأنضمام بعض النجوم الى بعض . وث (١) كتبت الحروف . وهو (٢)
مبني على الطالب ، او الاصل من وضعها بآجال متعددة ، وإلا فهو ليس
بمعتبر عندنا وان اشترطنا الاجل .

(وهي مستحبة مع الامانة) وهي الديانة (والتكسب) للارها (٣)
في الآية مع الخير (٤) ، واقل مراتبه (٥) الاستحباب وقصر الخير بها (٦)
لاطلاقه (٧) على الأول (٨) في مثل قوله تعالى : **وَمَا تَفْعَلُوهُ مِنْ**

شئ فيها بخلقة : وكتبت القرية اذا اوكتت راسها اي جمعت راسها .
وأما وجه تسمية هذا المقعد كتابة فلاجل انضمام النجم الى بعض النجوم فيها
او لاجل أن المقعد يوثق بالكتابة من حيث إلها منجمة مؤجلة . وما يدخله الاجل
يستوثق بالكتابة كما قال تعالى (إذا تدابرتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه) .
(١) أي ومن الكتب بمعنى الجمع والضم قولك : (كتبت الحروف) حيث
إلك تضم بعضها الى بعض وتجمع بينها .

(٢) أي اشتقاق الكتابة من الكتب بمعنى الضم والجمع .
(٣) أي للامر بالكتابة في قوله تعالى : (فكاذبوهم ان علمتم فيهم خيراً)
النور : الآية ٣٣ .

(٤) أي الخير الموجود في الآية للكرامة المشار اليها في الحاشي رقم ٣ .
(٥) اي واقل مراتب الامر (الاستحباب) وان كان ظاهراً في الوجوب .
(٦) أي بالامانة وهي الديانة ، والتكسب ، أو المال :
(٧) أي لاطلاق لفظ الخير .
(٨) وهي الديانة .

خَيْرٌ يَعْلَمُهُ اللَّهُ (١) . وَ مَنْ يَحْمِلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٢) ،
 وَهُوَ الثَّانِي (٣) فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَ إِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ (٤)
 وَ إِنَّ تَرَكَّ خَيْرًا (٥) ، فَحُمِّلَ عَلَيْهَا (٦) ، هَذَا عَلَى جَوَازِ حُلِّ
 الْمَشْتَرَكِ (٧) عَلَى كَلَا مَعْنِيهِ (٨) إِمَّا مُطْلَقًا ، أَوْ مَعَ الْقَرِينَةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ
 لِصَحِيحَةِ (٩) الْحَاجِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ، قَال : إِنَّ عَلِمْتُمْ لَمْ دِينًا وَمَالًا ،
 وَرَوَاهُ (١٠) الْكَلْبِيُّ (١١) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ .

(١) البقرة : الآية ١٧٧ .

(٢) الزلزلة : الآية ٧ .

(٣) أي وفسر (الخير) بالامانة والديانة على القول الثاني وهو (المال) .

(٤) العاديات : الآية ٨ .

(٥) البقرة : الآية ١٨٠ .

(٦) أي حمل الخير على الديانة . والمال :

(٧) وهو الخير .

(٨) وهما : الديانة . والمال .

(٩) الوسائل للطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢١١ كتاب المكاتب الباب ١

الحديث ١ :

هذه الصحيحة قريبة على أن الخير فسر بالمعنيين وهما الديانة . والمال :

(١٠) للكاظمي الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ هـ الجزء ٦ ص ١٨٧ كتاب العتق باب

المكاتب الحديث ١٠ .

(١١) وهو محمد بن يعقوب رضوان الله تعالى عليه .

وحينئذ (١) يندفع ما قيل : إن استعمال المشترك في معنيه مرجوح ،
او مجاز لا يصار اليه .

نعم روى (٢) في التهذيب عن الحلبي صحيحاً عنه عليه السلام
في الآية (٣) قال : « إِنَّ عِلْمَكُمْ فِيهِمْ مَالاً » بغير ذكر الدين ،
والثبوت (٤) مقلد .

(ويتأكد) الاستحباب (بالتماس العبد) مع جمعه (٥) للوصفين
أما مع علمها (٦) ، او أحدهما فلا (٧) في ظاهر كلام الأصحاب ،
وفي النافع (٨) أنها (٩) تتأكد بسؤال المملوك (١٠) ولو كان عاجزاً .

(١) أي حين أن دلت القرينة على أن (الخير) استعمال في كلا المعنيين .
والقرينة صحيحة الحلبي المشار إليها في الهامش رقم ٩ ص ٣٤٠ ، ورواية الكافي
المشار إليها في الهامش رقم ١٠ ص ٣٤٠ .

(٢) التهذيب الطبعه الحديثه الجزء ٨ ص ٢٦٨ كتاب العتق باب المكاتبه
الحديث ٨ .

(٣) المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٣٩ .

(٤) وهي صحيحة الحلبي المشار إليها في الهامش رقم ٩ ص ٣٤٠ ، ورواية
الكافي المشار إليها في الهامش رقم ١٠ ص ٣٤٠ .

(٥) أي مع جمع العبد الوصفين ، وهما : الديانة . والمال .

(٦) أي مع عدم الديانة . والمال .

(٧) أي فلا يتأكد الاستحباب .

(٨) أي (المختصر النافع للمحقق الحلبي) قلنس سره .

(٩) أي الكتابة .

(١٠) أي استدعاء المملوك من ماله في الكتابة وان كان عاجزاً عن الكسب

فجعل (١) الاستحباب مع عدم سؤاله مشروطاً بالشرطين ، ومع (٢) يكتفي (٣) بالاول (٤) خاصة (ولو عُدِم الأمران (٥)) الصادق بعدم احدهما (٦) ، وعدمها معاً (فهي (٧) مباحة) على المشهور .
وقيل : مكروهة .

(وهي معاملة) بين المولى ، والمملوك (مستقلة) بنفسها على الاشهر وتختص بوقوعها (٨) بين المالك ومملوكه ، وأن العوض والمعرض ملك

(١) أي جعل (المحقق الحل) استحباب الكتابة مع عدم سؤال العبد مشروطاً بشرطين وهما : الديانة . والمال .

(٢) أي ومع سؤال العبد الكتابة ،

(٣) أي (المحقق الحل) يكتفي .

(٤) وهي (الديانة) .

(٥) وهما : الديانة والمال .

(٦) بمعنى : أن عدم اجتماعها معاسب لعدمان الديانة والمال . وهذا يحصل بعدم احدهما ، او عدمها معاً .

(٧) أي الكتابة تكون مباحة .

(٨) أي تختص الكتابة التي هي معاملة بامور . وهي بهسده الامور تفارق بقية المعاملات .

(الفرق الاول) بينها ، وبين بقية المعاملات : أنها تقع بين المالك والمملوك فقط .

بخلاف المعاملات الاخر فانها تقع بين كل شخصين ، أو اكثر .

(الفرق الثاني) : أن العوض والمعرض في الكتابة ملك للسيد ، بخلاف بقية

المعاملات . لان العوض ملك البايع ، والمعرض ملك المشتري .

(الفرق الثالث) : ان العبد المكاتب ليس له تمام الاستقلال حتى يكون له =

السيد (١) ، وأن المكاتب على درجة بين الاستقلال وعدمه (٢) ، وأنه يملك (٣) من بين العبيد ، ويثبت له ورش الجناية على سيده ، وعليه (٤) الارش السيد المظني عليه ، وتنفارق (٥) البيع باعتبار الاجل في المشهور ،

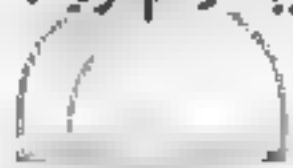
= التصرفات النامة من دون اذن السيد كما في الحر .

وكذلك ليس له عدم الاستقلال بحيث لا يجوز له أي تصرف من التصرفات

نظير الثمن الممض في العبودية .

بل هو برزخ بين عالم الحرية ، وعالم الرقبة .

(١) أي المولى .



(٢) أي عدم الاستقلال

(٣) (الفرق الرابع) : ان العبد المكاتب يملك قلو مات شخص قريب

للعبد وليس للميت وارث سوى العبد فالتركة له :

وكذا لو وجد كنزا فله ، لا لمولاه ، وكذا لو جنى على سيده فله الارش

ويجب دفعه الى مولاه ، وكذا لو جنى عليه سيده فله الارش وعياله .

بخلاف بقية العبيد فانهم لا يملكون لومات لهم فربب الا بشرائهم من مواليم

جنى برئوا :

ثم انهم لو جتوا على سيدهم لا يجب عليهم ارش الجناية .

وكذا لو جنى عليهم سيدهم ليس لهم الارش .

(٤) أي وعلى العبد ارش الجناية لو جنى على سيده .

(٥) (الفرق الخامس) : ان هذه المعاملة لا بد فيها من ذكر الاجل حسب

المشهور :

بخلاف البيع فان الاجل ليس شرطاً فيه .

وسقوط (١) خيار المجلس ، والحيوان (٢) وعدم (٣) قبولها لخيار الشرط (وليست (٤) بيعاً للعبد من نفسه) وان اشبهته في اعتبار العوض المعلوم ، والاجل المضبوط على تقدير ذكره (٥) في البيع ، لمخالفتها (٦) له في الاحكام ، ولبعد ملك الانسان نفسه فلو باعه (٧) نفسه بثمن مؤجل لم يصح (ولا عتقاً بصفة (٨)) وهي شرط عوض معلوم على المملوك

(١) (الفرق السادس) : ان خيار المجلس ساقط عن هذه المعاملة .

بخلاف البيع فان الخيار موجود فيه وباق الى ان يفرقا .

(٢) (الفرق السابع) : سقوط خيار الحيوان في المكاتبه ،

(٣) (الفرق الثامن) : عدم قبول هذه المعاملة خيار الشرط .

بخلاف البيع فانه يقبل خيار الشرط .

(٤) اي ليست المكاتبه بيعاً للعبد الى نفسه وان كانت شبهة بالبيع في اعتبار

العوض المعلوم .

(٥) أي على تقدير ذكر الاجل في البيع ، إما في الثمن ، أو في الثمن ومع

ذلك فانه ليس بيعاً .

(٦) أي مخالفة الكتابة لبيع في جميع الاحكام كما عرفت في الهامش رقم ٨

ص ٣٤٢ .

واللام في (لمخالفتها) تعليل لعدم كون المكاتبه بيعاً .

(٧) أي لو باع المولى العبد المكاتب لشخصه واجرى عبدة البيع لم يصح

البيع .

(٨) أي لا تكون الكتابة عتقاً مشروطاً بشرط وهو (شرط العوض) ،

أو المدة :

في اجل مضبوط . وهو وفاق (١) ، خلافاً لبعض العامة (٢) .
 (وبُشترط في المتعاقدين الكمال) بالبلوغ ، والعقل ، فلا يقع
 من الصبي وإن بلغ شهراً وجوزنا حقه ، ولا من المجنون المطلق ، ولا الدائر
 جتونه في غير وقت الاغاة . وهذان مشتركان بين المولى والمكاتب .
 وقد بُشخِلَ عدم اشتراطها (٣) في المكاتب ، لأن المولى وليه امكن
 قبوله عنه ، وكلما الاب والجد والحاكم مع النخبة . وله وجه وإن استبعده
 المصنف في اللروس غير مبين وجه البعد :
 (وجواز تصرف المولى) فلا يقع من الصبي بدون اذن الولي ،
 ولا المفلس بدون اذن الغرماء ، ولا من المريض فيها زاد منه (٤)
 على الثلث بدون اجازة الوارث وإن كان العرض (٥) بقدر قيمته ،
 لأنها (٦) ملك المولى فليست معارضة حقيقية ، بل في معنى التبرع ترجع
 الى معاملة المولى على ما للمعامله .

(١) أي الكتابة باب مستقل براسها ، لا انه فرع على بقية الابواب وهذه
 مسألة اجماعية :

- (٢) حيث جوزوا تعليق الكتابة على صفة ، لانها بيع .
 (٣) أي عدم اشتراط البلوغ والعقل .
 (٤) مرجع الضمير (التصرف) أي لا يجوز للمريض ان يتصرف . في عبده
 الذي يكتبه اذا كان تصرفه فيه اكثر من ثلثه الا باجازة من الوارث .
 (٥) وهو الذي يأخذه من العبد المكاتب أي وان كان العرض الذي يأخذه
 من العبد بقدر قيمته فمع ذلك لا يجوز للمريض ان يتصرف اكثر من ثلثه . ومرجع
 الضمير في قيمته (العبد) .
 (٦) أي قيمة العبد ملك للمولى ايضا فلا تأثير للعرض ، لانه ملكه .

ويستفاد من تخصيص الشرط (١) بالمولى جوازُ كتابة المملوك السفية
اذا لا مال له يمنع من التصرف فيه . ثم يمنع من المعاملة المالية ،
ومن قبض المال لو ملكه بعد تحقق الكتابة .

(ولابد) في الكتابة (من النقد المشتمل على الايجاب مثل كائنه
على أن تؤدي اليّ كذا في وقت كذا) ان أتمد الاجل (او اوقات
كذا) ان تعدد (فاذا ادبت فالت حر) .

وقيل : لا يقتصر الى اضافة قوله : فاذا ادبت الى آخره ، بل يكفي
قصد (٢) ، لأن التحرير غاية الكتابة فهي (٣) دالة عليه فلا يجب ذكره
كما لا يجب ذكر غاية البيع ، وغيره خصوصاً لو جعلناها (٤) يماً للعبد
من نفسه .

وبضمف بأن القصد اليه (٥) اذا كان معبراً لزم اعتبار التلفظ
بما يدل عليه (٦) ، لأن هذا هو الدليل الدال على اعتبار الايجاب والقبول

(١) وهو (جواز تصرف المولى) .

(٢) أي قصد (فاذا ادبت فالت حر) .

(٣) أي الكتابة دالة على التحرير فلا يحتاج الى مؤنة رائدة وهو التلفظ
بلفظ (فاذا ادبت فالت حر) .

(٤) أي الكتابة .

(٥) أي لو كان القصد الى (فاذا ادبت فالت حر) كاف عن التلفظ .

(٦) أي بحسب التلفظ بلفظ يدل على (فاذا ادبت فالت حر) ، لعدم
كفاية القصد الى ذلك ، لأن التلفظ بالتلفظ هو الدليل الدال على اعتبار الايجاب
والقبول التامين .

اللفظين في كل عقد ، ولا يكنى قصد مدلوله (١) .
 نعم لو قيل : بعدم اعتبار قصده (٢) ايضاً كما في غيره من غايات
 العقود اتجه ، لكن لا يظهر به (٣) قائل (والقبول مثل قبلت) ورخصت .
 وتوقف هذه المعاملة على الايجاب والقبول يُلحقها بقسم العقود ،
 فذكرها في باب الايقاعات التي يكنى فيها للصيغة من واحد بالعرض (٤)
 تباعاً (٥) للمتن ، ولو فصلوها ووضعوها في باب العقود كان اجود .
 (فإن قال) المولى في الايجاب مضافاً الى ذلك (٦) : (فإن عجزت
 فالت رد) بفتح الراء وتشديد الدال مصدر بمعنى المفعول اي مردود
 (في الرق فهي مشروطة ، وإلا) يقل ذلك (٧) ، بل اقتصر على الايجاب
 السابق (فهي مطلقة) . ومن القيد (٨) يظهر وجه التسمية :

(١) أي مدلول اللفظ وهي الحرية المستفادة من قوله (فإذا ادبت فالت

حر) .

(٢) أي قصد التلفظ بلفظ يدل على المراد .

(٣) أي بهذا القول وهو عدم اعتبار قصد التلفظ بلفظ يدل على المقصود

(٤) الجار والمجرور مرفوع محلا خبر للمبتدأ وهو قوله : (فذكرها) أم

فذكر الكتابة في باب الايقاعات بالعرض .

(٥) منصوب لأنه مفعول لاجله أي ذكر الكتابة في باب الايقاعات أنه

هو لاجل أنها تابعة للمتن ، اذ مآلها اليه .

(٦) أي الى قوله : (كاتبتك على أن تؤدي الي كسنا في وقت كذا فاذ

ادبت فالت حر) .

(٧) أي لم يقل هذه الاضافة والتكلمة ، بل اقتصر على الايجاب السابق

(٨) وهو (فإن عجزت فالت رد) أي يظهر وجه تسمية هذه مشروطة

وتلك مطلقة .

ويشترك القيمان في جميع الشرائط وأكثر الاحكام ، ويفترقان في أن المكاتب في المطلقه ينعتق منه بقدر ما يؤدي من مال الكتابة ، والمشروط لا ينعتق منه شيء حتى يؤدي الجميع ، والاجماع على لزوم المطلقه ، وفي المشروطة خلاف وسيأتي .

(والاقرب اشتراط الاجل) في الكتابة مطلقاً (١) بناء على أن العبد لا يملك شيئاً فمجره حال العقد عن العوض حاصل ، ووقت الحصول (٢) متوقع مجهول فلا بد من تأجيله (٣) بوقت يمكن فيه حصوله عادة .

وفيه (٤) نظر ، لا مكان (٥) التملك عاجلاً ولو بالاقتراض كشراء من لا يملك شيئاً من الاحرار ، خصوصاً لو فرض حضور شخص يوعده (٦) بدفع المال منه بوجه في المجلس (٧) .

وبندفع ذلك (٨) كله بأن العجز بحالة العقد حاصل (٩) وهو المانع ، نعم لو كان بعضه حراً وبينه مال فكايله على قدره لما دون حالا فالمنجبه للصحة ، لأنه كالسعاية . ولو كان واقفاً على مدين مباح يمكنه

(١) سواء كانت مشروطة أم مطلقه .

(٢) أي حصول العوض .

(٣) أي تأجيل العوض .

(٤) أي في هذا الوجه الذي قيل في اشتراط الاجل .

(٥) أي تمكن العبد من التملك .

(٦) أو وعد . هنا . بمعنى وعد وان كان يأتي بمعنى التهديد غالباً .

(٧) الطرف متعلق بقوله : (بدفع المال) أي يوعده بدفع المال هذه في المجلس .

(٨) أي هنا النظر الذي افاده (الشارح) رحمه الله .

(٩) وهو عدم تملكه .

تحصيل الموضع منه في الحال فعلى التعليل بجهالة وقت الحصول (١) يصح وبالعجز (٢) حالة العقد يمنع .

وقيل : لا يشترط الاجل ، مطلقاً (٣) ، للاصل (٤) ، واطلاق (٥) الأمر بها ، مخصوصاً على القول بكونها بيعاً ، ويمنع اعتبار الفدوة على الموضع حالة العقد ، بل غاية امكانها بعده . وهو حاصل هنا .

وحيث يعتبر او يراد (٦) بشرط ضبطه كأجل النسبة (٧) بما لا يمتثل الزيادة والنقصان ، ولا يشترط زيادته عن اجل واحد (٨) عندنا ، لحصول القرض ، ولو قصر الاجل بحيث يتعذر حصول المال فيه عادة (٩) بطل

(١) وهو قوله : (وقت الحصول متوقع مجهول) فان الحصول هنا ليس مجهولاً ، لأنه واقف على معدن الذهب ويمكنه ان يأتي به حالا فصح ان يعقد الكتابة بدون الاجل .

(٢) وهو عدم تملكه شيئاً لكونه رقاً فلا تصح مكاتبته حالاً بدون ذكر الاجل ، لانه حين العقد رقب لا يملك شيئاً فلا بد من ذكر الاجل ، والا تبطل الكتابة .

(٣) لا المشروطة ولا المطلقة .

(٤) وهي أصالة عدم اشتراط قيد الاجل .

(٥) بالجهر عطفاً على مدخول (لام الجارة) أي ولا طلاق الامر في قوله

تعالى : (فكانبوهم ان علم فيهم خيراً) حيث إن الامر فيها مطلق والنور : الآية ٣٣ ،

(٦) أي يعتبر الاجل ، أو يراد ان يوقع العقد على وجه مؤجل .

(٧) وهو الشراء المؤجل يقال : انساه البيع ، أو انساه في البيع أي باعه

وأخر المشتري دفع الثمن .

(٨) أي في قسط واحد ، لا في قسطين ، أو أكثر .

(٩) كاشتراط يوم ، أو يومين يختم حصول الخمسين ديناراً منه .

إن حلل بالجهالة (١) ، وصح إن حُلِّلَ بالعجز (٢) .

وفي اشتراط اتصاله (٣) بال عقد قولان أجودهما عدم ، للاصل :
(وحده العجز) المذموم للفسخ في الشرطية بمخالفة شرطه ،
لأن شرط عليه التصجير عند تأخير نجم عن محله (٤) ، أو إلى نجم آخر (٥)
أو إلى مدة مضبوطة أتبع شرطه ، وإن أطلق (٦) فحده (ان يؤخر نجمها
عن محله) والمراد بالحد هنا العلامة ، أو السبب الدال على العجز ، لا الحد
المصطلح (٧) ، وبالتجزم المال المؤدى في المدة المخصوصة ، ويطلق
على نفس المدة (٨) ، وتأخير (٩) عن محله عدم ادائه في أول وقت
حلوله ، وتحييده بذلك (١٠) هو القواعد في الأخبار (١١) الصحيحة :

(١) أي حلل اشتراط الاجل بالجهالة في قوله : (ووقت الحصول متوقع
مجهول) :

(٢) في قوله : (ويندفع ذلك كله بأن العجز حالة العقد حاصل وهو المانع) ،

(٣) أي اشتراط اتصال شرط الاجل بالعقد .

(٤) بمعنى أن المولى يشترط على العبد المكاتب : مجزؤه لو أخر عن دفع القسط ،

(٥) بمعنى أن المولى يشترط على المكاتب : أن أمد مجزؤه هو تأخير عن دفع

القسط من الموعد الأول إلى الموعد الثاني .

(٦) بمعنى أنه كاتبه ، ولكن لم يشترط عليه التصجير في وقت معين :

(٧) أي لا (الحد المنطقي) الذي هو الحد التام ، أو الحد الناقص :

(٨) أي مدة الاجل المضبوط .

(٩) أي ويراد بتأخير العرض .

(١٠) أي وتعريف التأخير بما مرّ فناه هو (عدم ادائه القسط عند حلول وقته

وتأخير عنه) .

(١١) الكافي الطبعة الجديدة لسنة ١٣٧٩ ج ٦ ص ١٨٧ باب المكاتب -

وفي المسألة اقوال اخر مستندة الى اخبار (١) ضيقة ، او اعتبار (٢) غير تام ، وأما المطلقه فاذا نفذ بعض النجوم ولم يؤد قسطه فك من سهم الرقاب ، فإن تعذر استرق إن لم يكن ادى شيئاً ، وإلا فيحسب ما يجز عنه ، فحدد المجز المذكور (٣) يصلح له (٤) بوجهه .

(وبُستحب) للمولى (الصبر عليه) عند المجز ، الامر (٥) بانظاره سنة وستين وثلاثا المحصول على الاستحباب جماعاً (والاقرب لزوم الكتابة من الطرفين) طرف السيد والمكاتب (في المطلقه والمشروطه) بمعنى أنه ليس لاحدهما نسخها إلا بالتقابل مع قدرة المكاتب على الاداء ، ووجوب السعي عليه في اداء المال ، لعموم الامر بالوفاء بالمقود (٦) والكتابة منها (٧) والجمع اهل (٨) مفيد للعموم ، وخروج (٩) نحو الوديعة ، والعارية ينص

الحديث ٨ .

(١) التهذيب الطبعة الحديثة ج ٨ ص ٢٦٦ كتاب المكاتب الحديث ١ .

(٢) أي الاستدلال العقلی .

(٣) أي في قول (المصنف) : (وحد المجز ان يؤخر نهما عن محله) :

(٤) أي يصلح للمكاتب المطلق ايضاً .

(٥) راجع التهذيب الطبعة الحديثة ج ٨ ص ٢٦٨ باب للمكاتب الحديث ٥ .

(٦) في قوله تعالى : (او فورا بالمقود) .

(٧) أي من المقود .

(٨) وهو المقود .

(٩) دفع وهم حاصل للوهم : أن الامر بالوفاء لو كان عاماً يجب الوفاء به

مطلقاً فلماذا خرجت العارية والوديعة من تحت العموم .

فاجاب رحمه الله : أن خروجها انما هو لإجل النص لوارد في هذا الباب

ولولاه لكانا داخلين تحت تلك القاعدة الكلية .

ويبقى الباقي (١) على الاصل .

وذهب الشيخ وابن ادريس الى جواز المشروطة من جهة العبد بمعنى أن له الامتناع من اداء ما عليه فيستخير السيد بين الفسخ ، والبقاء ، ولزومها من طرف السيد ، إلا على الوجه المذكور (٢) .

وذهب ابن حمزة الى جواز المشروطة مطلقاً (٣) ، والمطلقة من طرف السيد خاصة ، وهو غريب . ومن خواص العقود اللازمة أنها لا تبطل بموت المتعاقدين وهو هنا كذلك بالنسبة الى المولى ، أما موت المكاتب فإنه يبطلها من حيث العجز عن الاكتساب (ويصح فيها التقايل) كغيرها (٤) من عقود المعاوضات .

(ولا يشترط الاسلام في السيد ، ولا في العبد) بناء على أنها (٥)

(١) أي المكاتبه من جملة الباقي فهي داخلة تحت اصل (وجوب الوفاء) .

(٢) وهو عدم جواز فسخ المكاتبه الا بالتقايل .

(٣) أي من طرف كل من المولى والعبد .

(٤) أي كغير المكاتبه من العقود والمعاوضات اللازمة من الطرفين كالبيع والاجارة فانها لا تبطلان الا بالتقايل من الجانبين .

والعقود اللازمة من احد الطرفين تبطل بفسخ هذا دون الآخر ، والجايزة من الطرفين تبطل بفسخ كل منها .

(٥) أي بناء على أن المكاتبه ليست بيعاً ، ولا ملحقة به بل هي عقدهاها .

وبحتمل ان يكون المراد : ألها ليست حقاً وان كانت تقول اليه .

معاملة مستقلة ، والاصل (١) يقتضي جوازها كذلك ، ولو جعلناها (٢) حقاً بئني على ما سلف في حق الكافر فاعلاً وقابلاً .

هذا اذا لم يكن المولى كافراً والعبد مسلماً ، وإلا (٣) اشكل جواز المكاتب من حيث عدم استلزامها (٤) رفع سلطته عنه خصوصاً المشروطة : والاقوى عدم جوازها ، لعدم الاكتفاء بها في رفع يد الكافر عن المسلم لانها لا ترفع اصل السبيل (٥) ، وهو (٦) بمنزلة الرق في كثير من الاحكام

(١) أي الاصل يقتضي عدم اشتراط الاسلام ، لأن القيد المشكوك اعتباره ينفي بالاصل وهو (اصل العدم) . فعل هذا تصح الكتابة في غير المسلم ، سواء كان في المولى أم في العبد . فالقروض اذن تكون ثلاثة .

(الاول) كون المولى والعبد كافرين .

(الثاني) كون المولى كافراً ، والعبد المكاتب مسلماً .

(الثالث) كون العبد المكاتب كافراً ، والمولى مسلماً .

(٢) أي ولو جعلنا المكاتب حقاً بئني على ما مضى من جواز حق الكافر وعدمه ، وبناء على اشتراط القرابة في العتق وعدمه .

والمراد من القاهل المولى للمكاتب بالكسر .

ومن القاهل العبد للمكاتب بالفتح .

(٣) أي ان كان المولى كافراً ، والعبد المكاتب مسلماً .

(٤) أي عدم استلزام المكاتب رفع سلطنة المولى للكافر عن العبد المسلم .

وعدم الرفع مناف مع قوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) النساء : الآية ١٤٦ :

ومرجع الضمير في عنه (العبد المسلم) :

(٥) المطلوب في الآية الكريمة كما اشير اليها في الهامش رقم ٤ :

(٦) أي العبد المسلم :

بل هو رق ، ولو كان كفر المولى بالارتداد فإن كان عن فطرة فعدم صحة كتابته واضح ، لانضال ماله عنه ، وإن كان عن ملة ففي صحتها مطلقاً او مراعاة بعوده الى الاسلام ، او البطلان اوجه اوجهها الجواز ما لم يكن العبد مسلماً بتقريب ما سلف (١) .

وقيل : يشترط اسلام العبد مطلقاً (٢) نظراً الى أن الدين داخل في مفهوم الخير (٣) الذي هو شرطها ، ولأن المكاتب يؤتى من الزكاة ويتعلم منها (٤) .

ويُضعَف (٥) بأن الخير شرط في الأمر بها (٦) ، لا في اصل شرعيتها ، والابقاء من الزكاة مشروط باستحقاقه لها وهو مني مع الكفر كما ينتهي (٧) مع عدم حاجته اليها .

(ويجوز لولي البني أن يكتبه مع النقطة) للبني في المكاتب كما يصح بيعه وصنعه معها ، ولصحيحة (٨) معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام في مكانة جارية الايمان .

وقيل : بالمنع ، لأن الكتابة شبيهة بالتبرع من حيث إنها معاملة على ماله بماله .

(١) وهو عدم رفع سبيل المولى الكافر عن العبد المسلم المكاتب .

(٢) سواء كان المولى مسلماً ام كافراً :

(٣) في قوله تعالى : (وكاتبواهم ان علمتم فيهم خيراً) .

(٤) فيها اذا كان كافراً .

(٥) أي هذا الوجه .

(٦) بمعنى أنها لا تقع مستعينة ، لو لم يكن العبد مسلماً .

(٧) أي اعطاء الزكاة للعبد المكاتب .

(٨) التهذيب الطبعة الحديثة الجزء ٨ ص ٢٦٥ باب المكاتب الحديث ١ .

والخبر حجة عليه (١) (ويجوز تنجيها (٢)) نجوماً متعددة بأن يؤدي في كل نجم قدراً من المال (بشرط العلم بالقدر) في كل اجل (والاجل (٣)) حلاً من الغرر ، سواء تساوت النجوم اجلاً ومالاً ام اختلفت (٤) ، للاصل (٥) ، وهذا هو الاصل فيها (٦) وليس (٧)

(١) أي رد على هذا القول .

(٢) أي جعل مال للكتابة انقاساً .

(٣) أي يشترط العلم بالاجل ايضاً .

(٤) للصور العقلية هنا اربعة :

(الاولى) ما تساوت فيه النجوم والانقاسات كأن يذبح رأس كل شهر خمسة

دنانير ؛

(الثانية) ان تختلف النجوم والانقاسات كأن يكون النجم الاول عشرة ايام ،

والنجم الثاني عشرين يوماً ، والنجم الثالث ثلاثين يوماً ، وهكذا .

والمال فيه ايضاً يختلف بأن يجعل في النجم الاول عشرة دنانير ، وفي النجم

الثاني عشرين ديناراً ، وفي النجم الثالث ثلاثين ديناراً .

(الصورة الثالثة) ما اتفق النجم واختلف المال كأن يكون النجم ثلاثين يوماً

في جميع المراحل ، والمال مختلفاً في جميع المراحل .

(الصورة الرابعة) ما اختلف النجم كما (في الصورة الثانية) ، واتفق المال

كما في (الصورة الاولى) .

(٥) وهو عدم اشتراط التساوي في النجوم ، والمال المؤدى في النجوم .

(٦) أي التنجيم اصل في الكتابة ، لأن الكتابة عبارة عن تاجيل المال

في النجوم ؛

(٧) أي التنجيم المتعدد ليس موضع الاختلاف والاشتباه ؛

موضع الاشتباه حتى يُختص بالذكر ، وإنما موضعه (١) النجم الواحد ، ولا يجوز حمل مطلقه (٢) عليه (٣) ، للعلم به (٤) من اشتراط الاجل . (ولا تصح) الكتابة (مع جهالة العرض) ، بل يعتبر ضبطه (٥) كالنسبة ، وإن كان عرضاً فكالمسلم (٦) ، ويمتنع فيها (٧) ما يمتنع فيه (ولا على حين (٨)) ، لأنها ان كانت للسيد فلا معاوضة ، وإن كانت لغيره فهي كجعل ثمن المبيع من مال غير المشتري ، ولو أذن الغير في الكتابة على حين يملكها فهي في قوة بيع للعبد بها لأن جعلناها (٩)

(١) أي موضع اختلاف الفقهاء من النجم الواحد في أنه هل تصح الكتابة في النجم الواحد أم لا بل من النجوم المتعددة .

(٢) أي ولا يجوز حمل كلام (المصنف) في قوله : (ويجوز تنجيها) - الذي هو مطلق ولا يختص بالنجم الواحد على النجم الواحد بأن يكون مراده من تنجم الكتابة نجماً واحداً :

(٣) أي على النجم الواحد :

(٤) أي للعلم بجواز النجم الواحد في الكتابة في قول (المصنف) : (والاقرب اشتراط الاجل) ،

(٥) أي ضبط العرض :

(٦) أي يجب ضبطه ايضاً .

(٧) أي يمتنع في الكتابة كل ما كان ممتنعاً في السلف راجع الجزء الثالث من طبقتنا الحديثة كتاب التجارة من ٤٠٢ الى ٤٢٤ .

(٨) أي حين خارجية كالثالث ، أو دار ، أو غير .

(٩) أي للكتابة .

يماً صح ، وإلا فوجهان : من الأصل (١) . وكونه (٢) خلاف المهود
شرعاً كما علم من اشتراط الاجل .

(ويستحب ان لا يتجاوز) مال الكتابة (قيمة العبد) يوم الكتابة
(ويجب) هل مولاه (الايتاء) للمكاتب (من الزكاة إن وجبت)
الزكاة (هل المولى) ، للامر به في قوله تعالى : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ
اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (٣) ، ولكن من سهم الرقاب إن اوجبنا البسط ،
(وإلا) فب عليه الزكاة (استحب له الايتاء) وهو اعطائه شيئاً
(ولا حد له) أي للمؤتي (قلة) ، بل يكفي ما يطلق عليه اسم المال ؛
(ويكفي الخط من النجوم عنه (٤)) ، لأنه في معناه ، (ويجب
هل العبد القبول) إن آتاه من حين مال الكتابة ، او من جنسه (٥) ،



(١) دليل لصحة الكتابة لو اذن للعبد شخص بكتابة مولاه هل العين
الخارجية التي يملكها ذلك الشخص .

(٢) بالجر عطفاً على مدخول (من الجارة) فهو دليل لعدم صحة الكتابة أي
ومن كون جعل العين ما لا للكتابة بخلاف المهود ، لاشتراط الاجل فيها . والعين
الموجودة الخارجية لا تتحمل الاجل :

(٣) قد فسر المال في قوله تعالى : « وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ » في الأخبار
الشريفة (بالصدقة) :

راجع الوسائل للطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٢١٤ باب جواز اعطاء المكاتب
من مال الصدقة والزكاة الحديث ١ .

(٤) أي ويكفي في الاعطاء الخط من الاقساط عن العبد المكاتب .

(٥) أي يكون لظيره في النوع والصفة .

لا من غيره ، ولو أعتق قبل الابتاء (١) ففي وجوب القضاء (٢) ،
وكونه (٣) ديناً على المولى وجه وجهه المصنف في الدروس وجعله كالدين
ولو دفع إليه من الزكاة وكان مشروطاً (٤) فصجزه (٥) ففي وجوب
إخراج الزكاة لغيره (٦) أوردتها (٧) إلى دافعها لو كان غيره قول :
ويحتمل ذلك (٨) لو كان من الغير تبرعاً ، وعدمه (٩) فيها ،
ملكه (١٠) له وقت الدفع ، وبراءة ذمة الدافع ، وهو دء (١١) إلى المولى
إحداث ، لا إبطال ما سلف ، ومن ثم (١٢)

- (١) أي قبل إعطاء المولى الزكاة الواجبة عليه للعبد للكتاب :
- (٢) أي قضاء ابتاء الزكاة للعبد بعد العتق :
- (٣) بالجر عطفاً على منقول (في الجارة) أي وفي كون الابتاء ديناً
على المولى يجب دفعه إليه كحقيقة الدين الواجب دفعها إلى صاحبها .
- (٤) أي العبد المكاتب كان مشروطاً .
- (٥) أي المولى هجر العبد بمعنى أنه لم يقبل منه القسط ليتسلط عليه :
- (٦) أي لغير هذا العبد المكاتب من المكاتبين لفك رقبتهم .
- (٧) أي رد هذه الزكاة التي أعطيت إلى العبد المكاتب لو كان دافعها لغير
المولى .

- (٨) أي إخراجها لغير المكاتبين ، أوردتها إلى دافعها :
- (٩) أي ويحتمل عدم الوجوب في التبرع ، والزكاة :
- (١٠) أي ملك العبد لعمال . فرجع الضمير في ملكه (العبد) وفي له (المال)
- (١١) أي هو دء العبد إلى المولى إحداث ملك جديد للمولى ، لا أن يعود
إبطال للمكانة التي كانت قبل .
- (١٢) أي ومن أجل أن هو دء العبد إلى المولى إحداث ملك جديد له ، لا إبطال
للمكانة السابقة .

بقيت المعاملة السابقة (١) بحالها وإن لم يرض بها المولى .
 (ولومات المكاتب المشروط قبل كمال الاداء) لمال الكتابة (بطلت)
 ومليك المولى ما وصل اليه من المال وما تركه المكاتب (ولومات المطلق
 ولم يؤد شيئاً فكذلك (٢) ، وإن أدى) شيئاً (تحرر منه بقدر المؤدى)
 أي بلسبته (٣) من الجميع ، وبطل منه (٤) بلسبة المتخلف (وكان
 ميراثه (٥) بين السيد ، ووارثه (٦) بالنسبة (٧)) فإن كان الوارث حراً
 فلا شيء عليه (٨) (ويؤدى الوارث التام له في الكتابة) كولد
 من أمته (٩) (باقى مال الكتابة) ،

- (١) وهي المعاملات التي أوقفها العبد قبل حرده رقاً .
 - (٢) أي تبطل الكتابة ومليك المولى ما تركه للعبد المكاتب :
 - (٣) أي بمقدار نسبة ما اداه الى جميع المال يعتق من العبد : فلو كان المؤدى عشرأ يعتق منه عشر ، وهكذا .
 - (٤) أي وبطل من جميع العبد .
 - (٥) أي ميراث العبد المكاتب المحرر منه شيء .
 - (٦) أي وارث العبد .
 - (٧) أي بلسبة ما تحرر منه . فإن حتى نصفه يعطى لورثته نصف المال ، وإن تحرر لثلاثة يعطى لورثته ثلث المال . والباقي بعد اعطاء الثلث ، والنصف للمولى ،
 - (٨) أي على هذا الوارث الحر من اداء مال الكتابة .
 - (٩) أي كولد للعبد من أمته كما لو قال للمولى للعبد المكاتب حين المعاملة : إن الولد منك مكاتب ايضاً .
- او العبد المكاتب بشرط على مولاه ان يكون ولده مكاتباً ايضاً :
 وانما اضاف الامة الى نفسه ، لعدم تابعية ولد العبد من امه غير مولاه
 في الكتابة :

لأنه قد تحرر منه (١) بنسبة أبيه وبقي الباقي (٢) لازماً له (والمولى
اجباره على الاداء) الباقي (كما له (٣) اجبار المورث) ، لأنه دين فله
اجباره على ادائه ،

وقيل : لا (٤) ، لعدم وقوع المعاملة معه ، وفي صحيحة (٥) ابن
سنان ، وجيل (٦) بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام يقضى مال
الكتابة من الأصل ، ويرث وارثه ما بقي (٧) ، واختاره (٨) بعض الأصحاب
والمشهور الأول (٩) :

(ونصح الرعية للمكاتب المطلق بحساب ما تحرر منه) ، لرواية (١٠)
محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام في مكاتب كان تحسه امرأة حرة
فأرست له عند موتها بوصية فقضى (١١) أنه يرث بحساب ما أعتيق منه .

(١) أي من هذا الولد النافع بنسبة ما تحرر من أبيه ان حشراً لعشر . وهكذا
(٢) أي الباقي من مال الكتابة على ذمة الوارث التابع في الكتابة .
(٣) أي كما كان للمولى اجبار للمورث وهو العبد المكاتب .
(٤) أي ليس للمولى اجبار للوارث على ادائه مال الكتابة ، وان كان للمولى
اجبار المورث .

(٥) التهذيب الطبعة الحديث المجلد ٨ ص ٢٧٢ باب المكاتب الحديث ٢٤ .

(٦) نفس المصدر الحديث ٢٥ .

(٧) أي ما بقي من التركة . بعد مال الكتابة .

(٨) أي واختار مضمون هاتين الصحيحتين المشار ليهما في الهامش رقم

٦ - ٥ .

(٩) وهو انتقال المال إلى الوارث واداء مال الكتابة على الولد .

(١٠) نفس المصدر السابق ص ٢٧٥ الحديث ٣٣ .

(١١) أي (أمير المؤمنين) عليه الصلاة والسلام .

ولو لم يتحرر منه شيء ، او كان مشروطاً لم تصح الوصية له مطلقاً (١) على المشهور . واستقر المصنف في الدروس جواز الوصية للمكاتب مطلقاً (٢) ، لأن قبولها (٣) نوع اكتساب وهو (٤) اهل له . وفيه (٥) قوة .

هذا اذا كان الموصي غير المولى ، اما هو فتصح وصيته مطلقاً (٦) ويحقق منه بقدر الوصية (٧) ، فإن كانت بقدر النجوم حقق اجمع ، وإن زادت (٨) فالزائد له ، ولا فرق بين كون قيمته (٩) بقدر مال الكتابة ، او اقل (١٠) ، لأن الواجب (١١) الآن هو المال ، مع احتمال اعتبار

(١) أي تبطل الوصية في جميع المال الموصى به ، بخلاف الاول فإن الوصية تصح بالنسبة ما تحرر من العبد ؛

(٢) سواء كان المكاتب مشروطاً ام مطلقاً ، وسواء ادى شيئاً ام لا .

(٣) أي قبول الوصية .

(٤) أي العبد المكاتب اهل للاكتساب .

(٥) أي وفيها استقر به (المصنف) من (جواز الوصية للمكاتب مطلقاً)

قوة ، لضعف الرواية المشار اليها في الهامش رقم ١٥ ص ٣٦٠ ، لا شراك (محمد ابن ليس) بين الثقة والضعيف .

(٦) أي للمطلق والمشروط ؛

(٧) فإن كان مال الوصية بقى بمضه اجمع حتى كله ، والا فبقدر ما بقى .

(٨) أي الوصية زادت عن قيمة العبد فالزائد له ؛ ومرجع الضمير في له

(العبد) ؛

(٩) أي قيمة العبد المكاتب ؛

(١٠) أي اقل من مال الكتابة ؛

(١١) أي الواجب على العبد حين ان كاتب مولاه دفع مال الكتابة الى ورثة

الموصي ؛

القيمة (١) لو نقصت من الوصية فيعتق (٢) من الوصية . وله (٣) الزائد وإن لم تنف بحال الكتابة ، لأن ذلك حكم القن ، والمكاتب لا يقصر عنه . (وكل ما يشترط في عقد الكتابة مما لا يخالف المشروع لازم) ، لأن الشرط في العقد يصير كالجزم منه ، فالأمر بالوفاء به (٤) يتناوله ، ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤمنون عند شروطهم » ولو خالف (٥) المشروع كشرط أن يطلأ (٦) المكاتب ، أو أمة (٧) المكاتب مطلقاً (٨) ، أو يترك التكسب ، أو رد (٩) المطلق في الرق حيث شاء ، ونحوه (١٠) .

(١) أي مع احتمال أن المعتبر دفع قيمة العبد إلى الورثة في صورة نقصان قيمة العبد عن مال الوصية :

(٢) القاء تفريع على اعتبار قيمة العبد لو نقصت عن مال الوصية أي يعتق العبد في هذه الصورة من مال الوصية .

(٣) أي وللعبد المكاتب في صورة نقصان قيمته عن مال الوصية الزائد من مال الوصية :

(٤) أي الأمر بالوفاء بالعقد في قوله تعالى : (أو فوا بالعقود) يتناول الشرط المشروع :

(٥) أي لو خالف الشرط المشروع المشترط في ضمن العقد اللازم :

(٦) وهو شرط مخالف للشرع .

(٧) أي يطلأ أمة العبد ، وهو شرط مخالف للشرع ولا ينفى أن ملك العبد للامة إنما يتصور بعد عقد الكتابة . وأما قبله فلا يملك .

(٨) سواء كان المكاتب مطلقاً أم مشروطاً ، وسواء دفع إلى المولى شيئاً أم لم يدفع .

(٩) أي شرط المولى على المكاتب رده في الرقبة متى شاء .

(١٠) من الشروط غير المشروعة .

بطل الشرط وينتجعه بطلان العقد على الأقوى .

(وليس له) أي للمكاتب بنوعيه (١) (التصرف في ماله ببيع)
 يتنافى الاكتساب (٢) كالبيع نسبة بغير رهن ، ولا ضمان ، أو مهاداة (٣)
 أو بطعن ، لا مطلق البيع فإن له التصرف بالبيع والشراء ، وغيرهما
 من أنواع التكسب التي لا خطر لهما ، ولا تبرع (٤) (ولا هبة)
 لا تستلزم عوضاً زائداً عن الموهوب ، وإلا (٥) فلا منع ، للقبلة (٦) ،
 وفي صحة العوض المساوي وجه ، إذ لا ضرر حينئذ (٧) كالبيع بثمن المثل
 والشراء به (٨) (ولا هبة) ، لأنه تبرع محض ، ومنه (٩) شراء
 من ينعق عليه (١٠) ، وله قبول هبته (١١)

(١) وهما : المطلق . والمشروط ،

(٢) أي الاكتساب للمولى .

(٣) وهو البيع بأقل من ثمن المثل .

(٤) أي وكلما ليس له أن يتبرع .

(٥) أي وإن استلزم عوضاً زائداً عن الموهوب .

(٦) تعليل لجواز الهبة المستلزمة للعوض الزائد عن الموهوب أي لوجود

المنفعة في هذه الهبة ،

(٧) أي حين أن كان العوض مساوياً .

(٨) أي بثمن المثل .

(٩) أي ومن للمعنى المحض وهو التبرع .

(١٠) كالعمودين ، أو إحدى الحرمات نسباً ، أو ضامناً وقد مضى شرح

ذلك مفصلاً في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة كتاب البيع ص ٣٠٤ فراجع .

(١١) مرجع الضمير في هبته (من ينعق عليه) والمصدر الضيف إلى المفعول

وهو (من ينعق عليه) . وللفاعل العبد للمكاتب أي للعبد المكاتب قبول الهبة -

مع عدم الضرر (١) بأن يكون (٢) مكتسباً قدر مؤنته فصاعداً .
 (ولا اقراض) مع عدم القبضة ، فلو كان في طريق خطر يكون
 الاقراض فيه اغبط من بقاء المال ، او يخاف تلفه قبل دفعه ، او يبعه
 ونحو ذلك فالنتجه الصحة ، ولكنهم اطلقوا المنع فيها ذكر (٣) (إلا باذن
 المولى) فلو أذن في ذلك كله (٤) جواز . لأن الحق لها وجهت بمنع
 إذنه فالولاء له إن عتق (٥) ، وإلا (٦) فلامولى ، ولو اشترى من يعتق
 عليه لم يعتق في الحال فإن عتق (٧) تبعه ، وإلا (٨)

= إذا كان من يعتق عليه.

(١) أي مع عدم توجه ضرر الى العبد المكاتب . فلو توجه فهو ضرر
 كاحتياج (من يعتق) عليه الى النفقة فلا يجوز القبول .
 (٢) يحتمل ان يكون اسم (كان) راجعاً الى العبد المكاتب أي اكتسب
 العبد أكثر مما يلزم دفعه الى مولاه بأن استفاد بقدر مؤنته ومؤنة (من يعتق) عليه .
 ويحتمل ان يكون اسم (كان) راجعاً الى العبد الموهوب وهو (من يعتق)
 على العبد المكاتب . فالمنع أن من يعتق عليه كان قادراً على الاكتساب بقدر مؤنته
 فصاعداً ، والثاني أظهر .

(٣) وهو البيع ، والهبة ، والاقراض تمام اقسامه مع القبضة وعلمها .

(٤) أي في البيع ، والهبة ، والاقراض :

(٥) أي آل امره الى العتق :

(٦) أي وان لم يعتق العبد المكاتب بأن عجز عن دفع مال الكتابة فولاء المعتق

بافتتح من قبل العبد المكاتب للمولى .

(٧) أي ان عتق العبد المكاتب بان ادى مال الكتابة ، أو اعطاه المولى عتق

(من يعتق عليه) بعد حقه . فالجواب : أن عتق من يعتق عليه تابع لعتقه .

(٨) أي وان لم يعتق العبد المكاتب كما لو تخالف شرطاً مائناً :

استرقها (١) المولى ، ولو مات العتيق (٢) في زمن الكتابة وقف ميراثه (٣) توطئاً لعتق المكاتب (٤) وحيث (٥) لا يأذن المولى فيها لا غبطة فيه ولم يُبطله حتى عتق المكاتب نفذ (٦) . ازول المانع (٧) كالفضولي (٨) وقيل : لا (٩) لوقوعه (١٠) على غير الوجه المشروع . وهو (١١)

- (١) أي استرق المولى العبد المكاتب ، وإن كان يعتق على العهد المكاتب .
- (٢) وهو الذي عتق من قبيل العبد المكاتب بأذن مولاه .
- (٣) أي ميراث العتيق الذي عتق من قبيل العبد المكاتب .
- (٤) فلاو عتق وورث ، والا فلا .

ولا يخفى أن هذا مخالف لما مضى آنفاً من أن العبد المكاتب يرزخ بين العالمين عالم الاستقلال . وعالم عدم الاستقلال . فالظاهر أنه يرث التركة ويستعرف في كتاب الارث من طبعتنا الحديثة في (موانع الارث) في قول (المصنف) : (وإذا لم يكن للميت وارث سوى المملوك اشترى من التركة وأعتق وورث) : أن العبد يشترى من مولاه قهراً عليه حتى يرث . فكيف بالعبد المكاتب المحتاج الى المال ليدفعه الى مولاه .

- (٥) رجوع الى اصل المطلب .
- (٦) سواء كان يماً ، أو عتقاً ، أو هبة ، أو ائراضاً .
- (٧) وهي الرقية .
- (٨) إذا اذن المالك .
- (٩) أي لا يتخذ ما تصرفه العبد حالة الكتابة .
- (١٠) أي تصرف العبد .
- (١١) أي علم مشروعية تصرفات العبد المكاتب ممنوع . غاية الامر أنه كالفضولي تتوقف على الاجازة .

مختوع (ولا يتصرف المولى في ماله (١) ايضاً) بما ينافي الاكتساب (إلا (٢) بما يتعلق بالاستيفاء) مطلقه كانت ام مشروطة .

(ويحرم عليه وطء) الامة (للمكاتبه عقداً ، وملكا (٣)) باذنها وغيره قلو وطأها فطبه المهر وإن طأعته ، لأنها لم تستقل (٤) بملكه ليستقط (٥) بيدها ، وفي تكرار المهر بتكرار الوطء اوجه ثالثا تكرره مع تخلل الاداء بين الوطنين ، وإلا (٦) فلا ، وتصير ام ولد لو ولدت منه ، فإن مات (٧) وعليها شيء من مال الكتابة حتى باقيا من نصيب ولدها ، فإن عجز النصيب بقي الباقي مكاناً (٨) (وله (٩) تزويجها) من غيره (باذنها) والفرق بينه (١٠) ، وبين المولى (١١) أن الملك له غير

(١) أي في مال العبد المكاتب ، كما لا يجوز للمكاتب التصرف في مال نفسه ،
(٢) أي يجوز للمولى التصرف في مال العبد وهو المال الذي يتعلق بالاستيفاء ،
(٣) أي لا يجوز للمولى وطء الامة المكاتبه لا بالعقد ، ولا بالملك وان كانت ملكاً له ؛

(٤) أي ليس لها استقلال بنفسها حتى يستقط مهرها اذا طأعته مولاهما ويشملها (لا مهر لبي) ،

(٥) أي المهر يبيها وهو (مطاوعتها لمولاهما) حراماً .

(٦) أي وان لم يتخلل الاداء بين الوطنين فلا يتكرر المهر ؛

(٧) أي المولى .

(٨) أي يؤدي اقساطاً .

(٩) أي والمولى تزويج الامة المكاتبه من غيره باذنها ، ولا يجوز بغير اذنها ؛

(١٠) أي التفرق بين الغير حيث يجوز للمولى تزويجها منه باذنها ؛

(١١) حيث لا يجوز له تزويجها ، لعدم تمامية الملك المولى فلا مجال لوطئها

بالمالك :

تام ، لتشبهها بالحرية . والعقد كذلك (١) ، لعدم استقلالها والبضع (٢) لا يتقبض ، أما الاجنبي فلماً كان الحق منحصرأ فيها (٣) وعقد له (٤) باذنها فقد اباحه (٥) بوجه واحد .

(٦) ويجوز (٦) بيع مال الكتابة بعد حلولة) ، ونقله بسائر وجوه النقل (٧) فيجب على المكاتب تسليمه (٨) الى من صار اليه ، بخلاف الميسوط استناداً الى النهي (٩) عن بيع ما لم يقبض : واطلاقه (١٠)

(١) أي وكذا لا يجوز وطؤها بالعقد ، لأن المكاتب لا تملك نفسها ملكاً تاماً حتى يصح منها ايجاب العقد .

(٢) دفع وهم حاصل الوهم : أن المولى بما أنه لا يملكها ملكاً تاماً ، كذلك هي لا تملك نفسها ملكاً تاماً . فاذن حصل الرضا بين الطرفين بالعقد جاز وطؤها حينئذ فيتركب جواز وطئها من الملك ، والعقد .

والجواب : أن البضع لا يمكن قبضه من سبيغ الملكية . والعقد .

(٣) أي في المولى والامة المكاتب .

(٤) أي عقد المولى للاجنبي .

(٥) أي اباح البضع الاجنبي بوجه واحد وهو العقد .

(٦) أي يجوز لمولى بيع مال الكتابة قبل قبضه وبعد حلول الاجل وهو الفسوط ،

لا قبل حلولة .

(٧) من بيع ، أو هبة ، أو وقف ، أو صلح .

(٨) أي تسليم مال الكتابة .

(٩) (الوسائل) كتاب التجارة الباب ٧ من ٣٧٤ - ٣٧٥ الحديث ٢ - ٥ .

(١٠) أي اطلاق هذا النهي الوارد في علم جواز بيع (ما لم يقبض) بحيث

يشمل ما نحن فيه وهو (مال الكتابة) ممنوع .

ممنوع لتقييده (١) بانتقاله الى للبائع بالبيع (فإذا اداه) المكاتب
(الى المشتري حقيق) ، لأن قبضه كقبض المولى .

وأو قبل بالفساد (٢) ففي عتقه بقبض المشتري مع اذله (٣) له
في القبض وجهان . من (٤) أنه كالوكيل . ومن (٥) أن قبضه لنفسه
وهو غير مستحق ففارق الوكيل بذلك (٦) . والوجهان اختارهما العلامة
في التحرير .

(ولو اختلفا في قَدَر مال الكتابة ، او في) قَدَر (النجوم)
وهي الآجال إما في قدر كل اجل مع اتفاقها على عددها ، او في عددها
مع اتفاقها على مقدار كل اجل (قدم قول المنكر (٧)) وهو المكاتب
في الاول (٨) .

(١) أي لتقييد هذا النهي الوارد في (بيع ما لم يقبض) بالانتقال الذي يكون
بنحو البيع فحينئذ لا يجوز بيع مال الكتابة .

أما اذا كان الانتقال بوجه آخر كالانتقال بالكتابة ونحوها مما لا يكون بيعاً
فلا يشمل النهي الوارد .

(٢) أي بفساد بيع (ما لم يقبض) حتى في مال الكتابة .

(٣) أي مع اذن المولى للمشتري بقبض مال الكتابة الذي قبضه بالبائع للفساد :

(٤) دليل لعن المكاتب ، لأن المشتري قد قبض المال باذن المولى فيكون

كالوكيل وان كان اليم فاسداً .

(٥) دليل لعدم عتقه .

(٦) أي بسبب أنه قبضه لنفسه فيفارق الوكيل :

(٧) أي المنكر لزيادة .

(٨) وهي (صورة اختلاف السيد والعبد في مال الكتابة) فيقدم قول المذهب

لأنه منكر لزيادة .

والمولى في الثاني (١) (مع مجيئه (٢)) ، لأصالة البرادة من الزائد :
وقيل : يُقدّم قول السيد مطلقاً (٣) ، لأصالة علم العتق ، إلا بما
ينفقان عليه .

(ننظر الثالث - في الاستيلاء) للاماء بمالك العيين ويترتب عليه
احكام خاصة كإبطال كل تصرف قائل للملك منه الى غيره (٤) غير
مستلزم للعتق (٥) ، او مستلزم (٦) لنقل كالرهن ، وعرضها (٧) بموت
المولى قبلها مع خلو ذمه من ثمن رقبها ، او وفاء التركة (٨) وحياة (٩)

(١) وهو (الاختلاف في قدر النجوم الذي يحصل بسبب المولى) ، لانه
ينكر الزيادة :

(٢) أي مع عين المنكر ايا كان منها .

(٣) سواء كان اختلاف المولى والميت في مال الكتابة ، أو في قدر النجوم ،

(٤) أي الى غير مولاه :

(٥) اما لو استلزم التصرف العتق كيبيعها على من تمتق عليه فيجوز :

(٦) أي كان التصرف مستلزماً لنقل .

(٧) بالجر عطفاً على مدخول (كاف الجارة) أي كعتقها بموت المولى

قبل الامة المستولدة :

(٨) فان كانت تركة المولى بعد وفاته وافية لثمنها تمتق ، والا نباح في ثمن

رقبتها .

وهذا من الموارد التي يجوز فيها بيع الامة المستولدة :

(٩) بالجر عطفاً على مدخول (مع) أي ومع حياة الولد فهو قيد آخر

لعتقها بموت المولى .

الولد ، وغير ذلك (١) يحصل بعلوق (٢) أمته منه في ملكه (بما يكون مبدء لشوء آدمي ولو مضافة ، لا بعلوق للزوجة الامة (٣) ، ولا الموطنة بشبهة (٤) وإن ولدته حراً ، أو ملكها بعد حل الاشهر ولا بشرط الوطء ، بل يكفي مطلق العلق منه (٥) ، ولا حل الوطء اذا كان التحريم (٦) عارضاً كالصوم ، والإحرام ، والحيفن والرهن ، أما الاصل (٧) بتزويج الامة مع المسلم بالتحريم فلا (٨) ، لعدم لحوق اللبس (٩) .

وبشرط مع ذلك (١٠) الحكم بحرية الولد ، فلا يحصل (١١) بوطء المكاتب أمته قبل الحكم بعتقه (١٢) ،

(١) أي الاستيلاء :

(٢) بالضم وزان فعدد مصدر جلق . والمراد انمقاد النطفة في رحمها .

(٣) الامة صفة للزوجة أي لا يحصل الاستيلاء بعلوق الامة اذا كانت زوجة .

(٤) أي لا يحصل الاستيلاء بعلوق الموطنة بشبهة :

(٥) كما لو كان المولى ضعيف البيئة لا يستطيع وطئها فيدخل منه في رحمها بطريق من الطرق .

(٦) أي تحريم الوطء :

(٧) أي التحريم الاصل كما لو كانت مزوجة ا

(٨) أي فلا يحصل الاستيلاء بهذا العلوق المحرم .

(٩) لانه زناه .

(١٠) أي مع اشتراط علوق أمته في ملكه :

(١١) أي الاستيلاء لا يحصل لو وطأ العبد المكاتب أمته نفسه قبل ان يعتق :

(١٢) أي يعتق للمكاتب :

فلو عجز (١) استرق المولى الجميع (٢) نعم لو عتق (٣) صارت ام ولد وليس له بيعها قبل عجزه وعتقه ، لتبثها بالحرية ، ولا (٤) بوطء العبد امه التي ملكه اياها مولاه لو قلنا بملكه (وهي (٥) مملوكة) يجوز استخدامها ، ووطؤها بالملك ، وتزويجها (٦) بغير رضاها ، واجارتها ، وعتقها .

(ولا تتحرر بموت المولى) أي بمجرد موته كما يتحرر المديبر لو خرج من ثلث ماله ، او اجازة الوارث (بل) تتحرر (من نصيب ولدها) من ميراثه من ابيه ، (فإن عجز النصيب) عن قيمتها كما لو لم يخلف سواها وخلف وارثاً سواه (٧) (سمع) هي (في المتخلف) من قيمتها من نصيبه ، ولا اعتبار بملك ولدها من غير الارث (٨) ، لأن حقها عليه (٩)

(١) أي العبد المكاتب من فك نفسه بإداء مال الكتابة .

(٢) أي العبد والامة ولو تفرقت .

(٣) أي لو عتق العبد المكاتب بعد أداء مال الكتابة ، وبعد ان هلكت امه

منه صارت هذه الامة ام ولده فلا يجوز له بيعها .

(٤) أي ولا يحصل الاستيلاء .

(٥) أي ام الولد العالقة من مولاها .

(٦) أي البير .

(٧) أي سوى هذا الولد .

(٨) كما لو ملك ولد هذه الامة مالا من غير جهة ارث ابيه فلا تعتق من مال

ابنها ، بل من نصيبها من الارث .

(٩) أي عتق الام على هذا الولد قهري جاء من قبل الشارع ولم يكن

هو السبب في عتق بعضها ليسرى في بقية الام حتى يؤدي نصيب شركائه =

قهرى فلا يسرى عليه (١) في المشهور .

وقيل : يقوم عليه الباقي بناء على السراية بمطلق الملك (٢) (ولا يجوز بيعها ما دام ولدها حياً ، إلا فيما استثنى) في كتاب البيع (٣) فإذا مات أو ولدته سقط زال حكم الاستيلاد رأساً ، وفائدة (٤) الحكم به بوضع الملفة والمضفة وما فوقها إبطال التصرفات السابقة الواقعة حالة الحمل ، وإن جاز تجديد لها حيث (وإذا جنت) أم الولد خطأ تعلقت الجنابة برقبته على المشهور (فكها) المولى (بأقل الأمرين من قبعتها ، وأرض الجنابة) على الأقوى ، لأن الأقل أن كان هو الأرض فظاهر ، وإن كانت القيمة فهي البذل من العين فيقوم مقامها ، وإلا (٥) لم تكن بدلاً ، ولا سبيل إلى الزائد (٦) .

= في الأرض فبذل إن عتق البعض موجب لعتق الكل للسراية .

(١) أي لا يسرى عتق البعض في عتق الباقي على هذا الولد ، بل ذلك على نفس الأمة فهي تسمى في الباقي ، لأن العتق قهرى على الولد .
(٢) كما تقدم في كتاب (العتق) .

(٣) في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة كتاب البيع ص ٢٥٧ .

(٤) بالرفع مبتدأ محذوف (إبطال التصرفات) .

ومرجع الضمير في به (زوال حكم الاستيلاد) أي لو قيل : فما فائدة زوال الاستيلاد لو وضعت الأمة للعلة ، أو للمضفة ، أو الجنين المشتمل على العظام والحم سواء وليج فيه الروح أم لا .

قلنا : الفائدة في زوال الاستيلاد هو الحكم بإبطال كل تصرف وقع حالة الحمل وقبل الاسقاط فقط . وإن كان يجوز تجديد تلك التصرفات حيثما أي بعد الاسقاط ، (٥) أي وإن لم تقم القيمة مقام العين لم تكن بدلاً من العين .

(٦) أي الزائد عن القيمة .

لأن المولى لا يتعقل (١) مملوكا . وهذا الحكم (٢) لا يختص بأم الولد ، بل بكل مملوك .

وقبل : بل يفكها (٣) بأرض الجنابة مطلقاً (٤) ، لتعلقها (٥) برقبته .

ولا يتعين عليه (٦) ذلك (٧) ، بل يفكها (إن شاء ، وإلا) يفكها (سلمها) إلى الهبني عليه ، أو وارثه لينملكها فيبطل حكم الاستيلاء وله (٨) حبسها ببيعها ، والتصرف فيها كيف شاء إن استغرقت الجنابة قيمتها (أو يسلم (٩) ما قابل الجنابة) إن لم تستغرق (١٠) قيمتها .

(١) أي لا يتحمل دية جنابه .

(٢) وهو تعلق جنابة المملوك برقبته . وكون المولى مختاراً في فكه بأفصل الأمرين . من قيمته . ومن أرض الجنابة .

(٣) أي أم الولد ،

(٤) سواء كان الأرض أقل من قيمة أم الولد أم أكثر .

(٥) أي الجنابة برقبة أم الولد .

(٦) أي ولا يتعين على المولى :

(٧) أي للفك .

(٨) أي الهبني عليه ، أو الوارث .

(٩) أي يسلم المولى للهبني عليه مبلغاً تجاه جنابة أم الولد .

(١٠) أي الجنابة لم تستغرق قيمة أم الولد .



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

کتاب الفرائض



مکتبہ اسلامیہ



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

كتاب الإقرار (١)

« وفيه فصول »

(الأول - الصيغة ونواحيها) : من (٢) شرائط المُقَرِّ ، وجلة من أحكامه ، المترتبة على الصيغة ، وتدرج فيه بعض شرائط المُقَرَّبِ به ، وكان عليه (٣) أن يدرج شرائط المُقَرِّ له أيضاً فيه (٤) ، وهي (٥) : أهليته للتملك ، وأن لا يكذب المُقَرِّ ، وأن يكون ممن يملك المُقَرَّبُ به (٦) فلو أقرَّ للعاطل ، أو للداية لها ، ولو أكله لم يُعْطَ ، ولو لم يصلح لملكه ، كما لو أقرَّ لمسلم بغيره ، أو غير غير محترمة بطل ، وإنما أدرجنا ذلك ليتم الباب .

(١) الإقرار : مصدر باب الإنعكاس . بمعنى الإعراف . ويطلق على الذي يُقَرِّ اسم «المُقَرِّ» بكسر القاف ، وعلى الشيء أو الأمر الذي أقر به اسم «المُقَرَّبُ» بفتح القاف ، وعلى الذي يكون إقرار المُقَرِّ لصالحه اسم «المُقَرَّرُ» له ، بفتح القاف أيضاً .

(٢) بيان لنواحيه :

(٣) أي على المصنف رحمه الله .

(٤) أي في هذا الفصل الأول .

(٥) الشرائط المترتبة في المُقَرِّ له .

(٦) أن يكون المُقَرَّبُ به مما يصلح ملكاً للمُقَرَّرِ له .

(وهي) أي الصيغة : (له عتدي كذا) ، أو عليّ (أو هذا) الشيء ، كهذا البيت ، أو البستان (له) دون يتي ويستاني (١) في المشهور لامتناع اجتماع مالكين مستوعبين على شيء واحد ، والافرار (٢) يقتضي سبق ملك المقر له على وقت الافرار فيجتمع النقيضان .
لم لو قال بسبب صحيح كشراء ونحوه صحيح ، بلجواز أن يكون له حق وقد جعل داره في مقابلته :

والأقوى الصحة مطلقاً (٣) ، لإمكان تنزيل الحالي من الضميمة عليها (٤) ، لأن الافرار مطلقاً (٥) ينزل على السبب الصحيح مع إمكان غيره ، ولأن التناقض إنما يتحقق مع ثبوت الملك لها في نفس الأمر ، أما ثبوت أحدهما ظاهراً ، والآخر في نفس الأمر فلا ، والحال هنا كذلك فإن الإخبار بملك المقر له يقتضي ملكه في الواقع ، ونسبة المقر به (٦) إلى نفسه يحمل على الظاهر ، فإنه (٧)

(١) أي لا يقول : أن يتي أو يستاني له . بل يقول هذا البيت أو هذا البستان له . لأن الأول جمع بين متناقضين :

(٢) دفع وهم . حاصل القوم : أن قوله : د يتي له ، يجوز أن يكون البيت بيتاً المقر قبل ذلك . ثم يقر له بانتقاله إليه حينئذ ، أو بعد ذلك .

وحاصل الدفع : أن مقتضى الافرار أن يكون المقر به للمقر له سابقاً على حال الافرار وهذا لا يجمع مع قوله : يتي .

(٣) سواء ذكر ميباً صيحاً أم لا :

(٤) أي على الضميمة : أي يحمل اللفظ المطلق على التقيد :

(٥) سواء ذكر منه السبب أم لا :

(٦) وهو يتي ويستاني .

(٧) أي الحمل على الظاهر وهو كون البستان والدار له .

المطابق لحكم الاقرار ، اذ لا بد فيه (١) من كون المقر به تحت يد المقر ، وهي تقتضي ظاهراً كونه ملكاً له ، ولأن الاضافة يكتفي فيها ادنى ملازمة مثل : **فَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ** ، فإن المراد : بيوت الأزواج والضيفات الى الزوجات بملازمة السكنى ، ولو كان ملكاً لمن لمسا جاز انخراجهن عند الفاحشة ، وكقول احد حاملي الحشة : **خَذْ طَرَفَكَ وَكُكُوكِ** الخرقاء (٢) ، وشهادة الله ، ودينه (٣) .

وهذه الاضافة لو كانت مجازاً لوجب الحمل عليه ، لوجود القرينة الصادرة عن الحقيقة والمعينة له (٤) لأن الحكم بصحة اقرار العقلاء ، مع الاتيان باللام المفسدة للملك والاستحقاق قرينة على أن نسبة المال الى المقر بحسب الظاهر .

ووفق المصنف بين قوله : **مَلِكِي لِفُلَانٍ** ودلري ، فعلم بالبطالان

(١) أي في الاقرار ،

(٢) (الخرقاء) : امرأة كانت تضع أوقانها طول الصيف حتى اذا طلع (سهيل) وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد - استعملت لحياء الشتاء فتفرق خزها بين أقربائها استعداداً للبرد ، وتداركاً لنكسوة . فسمي كوكب (سهيل) بكوكب الخرقاء بهذه المناسبة قال الشاعر :

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت خزها في الأقارب

(٣) فإن كل هذه الاضافات وهي اضافة (اليوت) الى الزوجات المطلقات واطضافة طرف الى كاف الخطاب . واطضافة الكوكب الى الخرقاء . واطضافة الشهادة والدين الى الله عز وجل مبثثة على كفاية أدنى ملازمة بين المضاف والمضاف اليه . (٤) أي لهذا المعنى وهو كون الاضافة في (يتي) لم تكن اضافة مالكية ، بل للملازمة فقط .

في الاول ، وتوقف في الثاني (١) .

والاخرى عدم الفرق (٢) .

وليس منه ما لو قال : مسكني له ، فإله يقتضي الاقرار قطعاً ، لأن اضافة السكنى لا تقتضي ملكية المكين ، بل جواز ان يسكن ملك غيره : (او له في ذمتي كذا وشبهه) كقوله : له قبيلي كذا (ولو علقه بالمشيئة) كقوله : ان شئت ، او ان شاء زيد ، لو ان شاء الله (يطل) الاقرار (ان انصل) للشرط ، لأن الاقرار إخبار جازم عن حق لازم سابق على وقت الصيغة فالتعليق ينفيه ، لانتفاء الجزم في المعلق ، إلا ان يقصد في التعليق على مشيئة الله التبرك فلا يضر .

ولديشكل البطلان في الاول (٣) بأن الصيغة قبل التعليق قائمة بالافادة المقصود الاقرار . فيكون التعليق بعداً كتنقيبه بما ينفيه فينبغي أن يلغى الثاني ، لا أن يطل الاقرار .

والاعتذار (٤) يكون الكلام كالجملات الواحدة لا يتم إلا بآخره ،

(١) لأن (الاول) وهو (ملكي) صريح في كونه ملكاً له أما (الثاني) وهي (داري) فظاهر في كونها ملكاً له . والظاهر يترك بالقربة ، دون الصريح .

(٢) بناء على أن الاضافة مبتنية على التسامح مطلقاً .

(٣) أي صورة التعليق على غير مشيئة الله .

(٤) مهتداء ، خبره قوله : وارد :

وهو دفع وهم : وحاصل الوهم : ان تعقيب الاقرار بالتعليق ليس في معنى

كلامين مستقلين . بل المجموع كلام واحد ولذلك يؤثر التعليق على الكلام .

وحاصل الدفع : ان هذا الاعتذار بعينه وارد في جميع صور تعقيب الاقرار

بالمناهي . فكما ان الفقهاء في تلك الموارد يحكمون بصحة الاقرار والفاء التعقيب ،

كذلك يجب ان يحكموا فيما نحن فيه بالفاء التعقيب . من غير فرق .

وارد في تعقيب بالمنافي مع حكمهم بصحته (١) :
 وقد يفرق بين المقامين (٢) بأن المراد بالنسافي الذي لا يسمع :
 ما وقع بعد تمام الصيغة جامعة ، لشرائط الصحة ، وهنا (٣) ليس كذلك
 لأن من جملة الشرائط التنجيز وهو غير متحقق بالتعلق فتلغو الصيغة .
 (وبصح الاقرار بالعربية ، وغيرها) ، لاشتراك اللغات في التعبير
 عما في الضمير ، والدلالة على المعاني الذهنية بحسب المواضعة ، لكن بشرط
 في تحقيق التزوم علم اللفظ بالوضع ، فالأقر عربي بالعجمية ، او بالعكس
 وهو لا يعلم مؤدَى اللفظ لم يقع ، وقيل قوله في عدم العلم ، إن أمكن
 في حقه ، او صدقته المُقَرَّر له ، عملاً بالظاهر (٤) والاصل (٥)
 من (٦) عدم تجديد العلم بغير الله ، والمعتبر في الالفاظ الدالة على الاقرار
 افادتها له حرفاً ، وإن لم يقع على القانون العربي ، وقلنا باعتبار (٧)
 في غيره من العقود والايقاعات اللازمة لتوقف تلك (٨) على النقل ،
 ومن ثم لا يصلح بغير العربية مع امكانها .

- (١) أي بصحة الكلام المتعقب بالمنافي .
- (٢) وهما : مقام تعقيب الاقرار بالمشية حيث يعطل الاقرار بسببه ، لانه يتعلق ،
 ومقام تعقيب الاقرار بما ينافيه من مائر الواع الكلام غير المشية حيث حكموا
 فيه بالصحة وقالوا : التعقيب في هذا القسم الثاني يقع لغوا .
- (٣) أي فيما نحن فيه من تعقيب الاقرار بالمشية الذي يقع باطلاً .
- (٤) من انه لا يعرف اللغة .
- (٥) بالجبر عطفاً على مدخول (باء الجارة) أي عملاً بالاصل .
- (٦) بيان (الاصل) .
- (٧) أي باعتبار القانون العربي .
- (٨) أي العقود والايقاعات على النقل من الشارع ، لالها توقيفية .

(ولو حلفه بشهادة الغير) فقال : إن شهد لك فلان عليّ بكذا فهو لك في ذمتي ، أو لك عليّ كذا إن شهد لك به فلان (أو قال : إن شهد لك فلان) عليّ بكذا (فهو صادق) ، أو فهو صدق أو حق ، أو لازم للتمييز ونحوه (فالأقرب البطلان) وإن (١) كان قد حلف ثبوت الحق على الشهادة ، وذلك (٢) لا يصدق إلا إذا كان ثابتاً في ذمته الآن ، وحكم بصدقه على تقدير شهادته ، ولا يكون (٣) صادقاً إلا إذا كان المشهود به في ذمته ، لوجوب مطابقة الخبر الصادق لخبره (٤) بحسب الواقع إذ ليس للشهادة أثر في ثبوت الصدق ولا عدمه ، فلولا حصول الصدق عند المقر لما حلفه على الشهادة ، لاستحالة أن نجعله الشهادة صادقاً وليس بصادق ، وإذا لم يكن للشهادة تأثير في حصول الصدق - وقد حكم به (٥) -

(١) « إن » وصلية .

وبذكر الشارح هنا : الوجه الذي تعلق به المثبت للصحة ، ولكن بصورة جملة معترضة مصدرية : « إن » الوصلية ليرد عليه عند قول المصنف : « والجواز » . وخلاصة ما يذكره الشارح هنا : أن التعليق على الشهادة يقتضي ثبوت الحق واقعاً ، لأنه على تقدير الشهادة لا يتغلب الواقع مما هو عليه ، فلا بد من ثبوت الحق واقعاً حتى تكون الشهادة على تقديرها منطبقة للواقع ، باعتراف المقر أن الشهادة صادقة أي مطابقة للواقع . فهذه اعتراف وإقرار .

وخلاصة الرد : أن هذا التعليق لعله من باب علم المتكلم بأن فلاناً لا يشهد أبداً . فهو من باب التعليق على المحال .

(٢) أي ثبوت الحق على تقدير الشهادة .

(٣) أي المقر .

(٤) بصيغة المفعول والمراد (ما أخبر به) .

(٥) أي بالصدق .

وجب أن يلزمه المال ، وإن النكر الشهادة فضلاً عن شهادته ، أو عدم شهادته :

وأما لم يؤثر هذا كله (لجواز أن يعتقد استحالة صدقه ، لاستحالة شهادته عنده) : ومثله في محاورات العوام كثير ، يقول أحدهم : إن شهد فلان أنني لست لابي فهو صادق ، ولا يريد منه إلا أنه لا تصدر عنه الشهادة ، فلقطع بعدم تصديقه إياه على كونه ليس لايه ، وغايته (١) قيام الاحتمال وهو كاف في عدم اللزوم وعدم صراحة الصيغة في المطلوب ، معترضاً بأصالة براءة الذمة ، مع أن ما ذكر في توجيه اللزوم معارض بالاقرار المعلق على شرط بتقريب ما ذكر (٢) ، وكذا (٣) قولهم : إله

(١) أي هذا الوجه الذي ذكره المصنف سبباً لبطلان هذا النحو من الاقرار إذا لم يكن تاماً ، فلا أقل يكون احتمالاً يمتثل . (وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال) .

(٢) من أنه على تقدير تحقق المعلق عليه يجب تحقق الحق في ذمته . ويستحيل أن يتحقق الحق بمجرد تحقق المعلق عليه ، بل اللازم ثبوته الآن ، فهو إقرار فعلاً ، سواء تحقق المعلق عليه أم لا .

(٣) أي وكذا يتدفع .

هذا وجه آخر تمسك به المثبت . وخلاصته تشكّل قياس استثنائي مع وضع المقدم ، لينتج وضع التالي . وتقريب الاستدلال كما يلي : « كلما لم يكن المال ثابتاً في ذمته لم يكن صادقاً على تقدير الشهادة » .

هذه الجملة صادقة . وكذا عكس نقيضها : « كلما كان صادقاً على تقدير الشهادة كان ثابتاً في ذمته وإن لم يشهد » :

وهذه الجملة هي القياس الاستثنائي . أما المقدم وهو قولنا : « كلما كان صادقاً »

يصدق : « كلما لم يكن المال ثابتاً في ذمته ، لم يكن صادقاً على تقدير الشهادة » ، وينعكس بعكس النقيض (١) الى قولنا : « كلما كان صادقاً على تقدير الشهادة كان ثابتاً في ذمته وإن لم يشهد » ، لكن المقدم (٢) حق ، لعدم اقرار المصلا على أنفسهم جائز ، « وقد أقر بصدقه على تقدير الشهادة » ، فالتالي ، وهو ثبوت المال في ذمته ، مثله (٣) ، فإنه (٤) مباحث بالملحق ، ومتفوض باحتيال الظاهر (٥) .

« على تقدير الشهادة » اذا كان حقاً فالتالي وهو قولنا : « كان ثابتاً في ذمته وإن لم يشهد » يكون حقاً ايضاً ، لأن وضع المقدم يتبع وضع التالي فثبت أن الحق ثابت في ذمته مطلقاً ، وهو المطلوب .

(١) عكس النقيض هو أن يجعل نقيض المقدم تالياً ونقيض التالي مقدماً . على أحد الرأيين - لقولنا : « كلما لم يكن المال ثابتاً في ذمته ، مقدم . ونقيضه : « كان المال ثابتاً في ذمته » ، وقولنا : « لم يكن صادقاً على تقدير الشهادة » ، تالي ، ونقيضه : « كان صادقاً على تقدير الشهادة » .

فيجعل نقيض المقدم تالياً ، ونقيض التالي مقدماً ليتشكل عكس النقيض على اصطلاح المنطقيين ، الى قولنا : « كلما كان صادقاً على تقدير الشهادة كان ثابتاً في ذمته » .

(٢) وهو قولنا : « كلما كان صادقاً على تقدير الشهادة » .

(٣) أي حق ايضاً .

(٤) هذا رد من الشارح على الاستدلال المذكور وخلاصته : أن هذا النحو من الاستدلال يأتي في كل تعليق ، فكما حكمتم في التعليق بالبطالان ، فيلزم الحكم بالبطالان هنا ايضاً ، لأنها من واحد واحد .

(٥) أي هذا الاستدلال ينقض بأن أمثال هذه الجمل تصدر عن المتكلمين بقصد بيان اسفحاته المفاد ، وعدم وقوعه ، كأنهم يعلقون كلامهم على ممتنع الصدور .

(ولابد من كون المقر كاملاً) بالبلوغ والعقل (تخالياً من الحجر للاستفاه) أما الحجر للمفسد فقد تقدم في باب الدين (١) اعتبار المصنف أنه مانع من الاقرار بالدين ، دون الدين ، فلذا لم يذكره هنا ، ويعتبر مع ذلك المقصد ، والاختيار فلا عبرة باقرار الصبي وإن بلغ عشرة . إن لم تُجر وصيته ووقفه وصدقته ، وإلا قبل اقراره بها ، لأن من ملك شيئاً ملك الاقرار به (٢) ولو اقر بالبلوغ لم يُفسر فإن فسره بالإملاء قبل مع امكانه ، ولا يمين عليه حلاً من الدور (٣) .

ودفع المصنف له (٤) في الدروس - بأن يمينه موقوف على امكان بلوغه ، والموقوف على يمينه هو وقوع بلوغه فتغايرت الجهة (٥) - مندفع بأن امكان البلوغ غير كاف شرعاً في اعتبار افعال الصبي واقواله التي منها يمينه :

ومثله اقرار الصبية به (٦) او بالحيز ، وان ادعاه (٧) بالنسبة

كما يشهد بذلك المحاورات للمعارفة . وعليه فلا يمكن الاستدلال بهكذا اجل عرفية التي لم يُقصد منها سوى المعنى العرفي .

(١) في الجزء الرابع من طبعنا الحديثة .

(٢) أي لو كان الصبي يجوز له الوصية لكان يجوز له الاقرار بها ايضاً .

(٣) لأن يمين الصبي لغو . فقبول يمينه متوقف على ثبوت بلوغه . فلو

ثبت بلوغه يمينه كان دوراً .

(٤) أي للدور :

(٥) توضيحه : ان قبول يمينه متوقف على مجرد امكان بلوغه . أما المتوقف

على يمينه فهو ثبوت بلوغه .

(٦) أي بالبلوغ :

(٧) أي الصبي - أو القصية - ادعى البلوغ بسبب بلوغ سنه الحد الشرعي .

كُتِفَ البيعة ، سواء في ذلك الغريب والحامل (١) وغيرهما ، بخلاف التذكرة حيث الحفظها (٢) فيه (٣) يدعي الاحتلام ، لتعذر إقامة البيعة عليها غالباً او بالإثبات (٤) اعتبر ، لأن محله ليس من المودة ، ولو فرض أنه منها فهو موضع حاجة ؛

ولا بإقرار المجنون إلا من ذي الدور وقت الولوق بعقله ، ولا بإقرار غير القاصد كالنائم ، والهازل ، والساهي ، والذالط ؛

ولو ادعى للقمر أحد هذه (٥) ففي تقديم قوله عملاً بالأصل ، او قول الآخر (٦) عملاً بالظاهر (٧) وجهان ؛

ومثله دعواه بعد البلوغ وقوعه حالة الصبي (٨) . والمجنون حالته (٩) مع العلم به (١٠) فلو لم يُعلم له حالة جنون حلف لآبيه .

(١) الفرق بينهما : أن الأول غريب عن البلد وأما الثاني فهو من أهل البلد ولكن من غير أن يعرفه أحد منهم .

(٢) أي للغريب والحامل .

(٣) أي في ادعاء البلوغ ؛

(٤) أي وإن ادعى البلوغ بسبب الإثبات .

(٥) أي يدعي أنه حال الاقرار كان هازلاً أو غافلاً أو ساهياً ونحو ذلك ؛

(٦) أي تقديم قول خصمه في إنكار كونه هازلاً أو ساهياً حال الاقرار .

(٧) لأن الظاهر من حال الإنسان عند تكلمه مطلقاً أنه جاد ملتفت متوجه .

(٨) أي ادعى - بعد أن بلغ - أن اقراره قبل ذلك كان حالة صباهه ؛

(٩) أي ادعى للمجنون الادوارى - بعد صحوه - أن اقراره قبل ذلك وقع حالة

جنونه .

(١٠) أي علم منه حالة جنون .

والا أقوى حدم القبول في الجميع (١) ، ولا باقرار المكره فيها اكره على الاقرار به ، إلا مع ظهور اماره اختياره ، كأن يكره على امر فيقر بأزيد منه .

واما الخلو من الصفه فهو شرط في الاقرار المالي ، فلو اقر بغيره كجناية توجب القصاص ، ولكاح ، وطلاق قبل ، ولو اجتمعا قبل في غير المال كالسرقة بالنسبة الى القطع ، ولا يلزم بعد زوال حجره ما بطل قبله ، وكذا يقبل اقرار المفلس في غير المال مطلقا (٢) .

(و اقرار المربض من الثلث مع التهمة) وهي : الظن القدالب بأنه إنما يريد بالاقرار تخصيص المقر له بالمقر به ، وأنه في نفس الأمر كاذب ، ولو اختلف المقر له والوارث فيها (٣) فعل المدعي لها (٤) البينة ، لأصالة عدمها . وعلى منكرها البين وبكفي في بين المقر له أنه لا يعلم التهمة ، لأنها ليست حاصلة في نفس الأمر ، لا بلنساء الاقرار على الظاهر ، ولا بكلف الحلف على استحقاق المقر به من حيث إنه يعلم بوجه استحقاقه ، لأن ذلك خبر شرط في استباحة المقر به ، إل له اخله ما لم يعلم فساد السبب .

هذا كله مع موت المقر في مرضه ، فلو برى من مرضه نفذ

(١) أي يقع الاقرار في جميع هذه الصور باطلا .

(٢) أي أي شيء كان ، بخلاف اقراره بالمال . فإنه مقيد بما إذا لم يكن بالعين التي تعلق بها حق الغرماء ، أو مقيد بموافقة الغرماء ونحو ذلك .

(٣) أي في التهمة . بأن يدعي الوارث أن مورثه أوصى للموصى له لأفائة حرمان الورثة من التركة . ويدعي للموصى له أن الرصبة وقعت خالية عن كل تهمة :

(٤) أي للتهمة .

من الاصل مطلقاً (١) .

ولا لفرق في ذلك (٢) بين الوارث والاجنبي (٣) .

(وإلا) يكن هناك تهمة ظاهرة (فن الاصل) مطلقاً (٤) على اصح

الاقوال :

(واطلاق الكيل ، والوزن) في الاقرار كأن قال : له عندي كيل
حنطة ، او رطل من (يحمل على) الكيل والوزن (المتعارف في البلد)
اي بلد المقيّر وإن مخالف بلد المقر له (فإن تعدد) المكايل والميزان
في بلده (حين المقر) ما شاء منها (ما لم يطلب احدها) في الاستعمال
على الباقي (فيحمل على الغالب) ولو تعدد استفساره فالمتيقن هو الاقل
وكذا القول في النقد (٥) :

(ولو اقر بلفظ مبهم صح) اقراره (وألزم تفسيره) ، واللفظ
المبهم (كالمال ، والشيء ، والجزيل ، والعظيم ، والحقيق) ، والتعيس ،
ومال أي مال ، وقيل تفسيره بما قل لأن كل مال عظيم خطره شره
كما ينه عليه (٦) كفر مستحله ، فيقبل في هذه الاوصاف (٧)

(١) سواء كان متهماً في وصيته أم لا .

(٢) أي في عدم صحة الوصية مع التهمة ، وصحتها مع عدمها .

(٣) أي بين أن يكون الموصى له أحد الورثة أم أجنبياً :

(٤) سواء مات في مرضه أم لا .

(٥) أي لو اقر بنقد يحمل على النقد الغالب في بلد المقر : : الخ .

(٦) أي بما يدل على خطورة المال مطلقاً وإن قل : أن من استحل صلب

مال الغير يصبح مرتدأ لانكاره ضرورياً من ضروريات الدين ، سواء كان استحلاله

مقصوراً على المال اليسير أم مطلقاً .

(٧) يعني أن المال اليسير يقبل اتصافه بالجزيل والعظيم بالنظر إلى الجهة -

(ر) لكن (لابد من كونه مما يتموّل) أي يُعدّ مالا عرفاً (لا كغشيرة جوزة ، او حبة دُخن (١)) ، او حنطة اذ لا قيمة لذلك عادة .

وقيل : يُقبل بذلك ، لانه مملوك شرعاً ، والحقيقة الشرعية مقدمة على العرفية ، ولتحريم أخذه بغير اذن مالكه ، ووجوب رده : وبشكل (٢) بان الملك لا يستلزم اطلاق اسم المال شرعاً ، والعرف بأباه ، لم يتّجه ذلك (٣) تفسيراً للشيء ، وإن وصفه بالاصناف العظيمة لما ذكر (٤) ، ويقرب منه (٥) ما لو قال : له عليّ حق : وفي قبول تفسيرهما (٦) بردّ السلام ، والزيادة ، وتسميت العطاس وجهان : من اطلاق الحق عليها (٧)

= المعتبرة كما ذكرنا في التعليل السابقة .

(١) الدُخن - يضم الدال - : نبات حبه صغير أبيض . الواحدة : دُخنة . ويقال لها بالفارسية : أرزن .

(٢) أي لهما إناؤه صاحب هذا القول : من قبول لفظ المبهم في الاقرار . (٣) أي التفسير بما لا يطلق عليه المال عرفاً ، ولكن يطلق عليه اسم المملوك شرعاً :

(٤) من أن كل مملوك لغير ولو كان يسيراً ولا يطلق عليه اسم المال عرفاً ، فإن عطره عظيم ، وخصبه مصيبة كبيرة :

(٥) أي من قوله : الشيء ، الذي يصلح تفسيره باليسير فإن الحق أيضاً يصلح تفسيره باليسير من المال أو المملوك .

(٦) أي للشيء والحق :

(٧) أي على المذكورات : رد اسلام والعبادة . الخ .

في الاخبار (١) فيطلق الشيء لأنه أم (٢) . ومن (٣) أنه خلاف المعارف
وبعدهما عن الفهم في معرض الاقرار . وهو الأشهر (٤) .
ولو امتنع من التفسير ، حبس وعُوقب عليه ، حتى يفسر ،
لوجوبه عليه .

ولو مات قبله (٥) طوب الوارث به إن علمه ، وخلف تركه ،
فإن انكر العلم ، وادعاه عليه المقر له ، حلف على عدمه .
(ولا فرق) في الابهام والرجوع اليه في التفسير (بين قوله :
عظيم ، أو كثير) ، لاشتراكهما في الاحتمال .

(وقبل) والمقاتل الشيخ وجماعة بالفرق ، وأن (الكثير ثمانون)
كالنذر ، لقرواية (٦) الواردة به فيه ، والاعتماد بقوله تعالى « لَنَقْدُ

(١) راجع (الوسائل) الطبعة الجديدة الجزء ٨ كتاب الحج ص ٤٦٠ الباب
٥٨ الأحاديث .

(بحار الأنوار) الطبعة الجديدة الجزء ٧٤ ص ٢٢٥ كتاب العشرة الباب ١٥
- الحديث ١٦ :

(٢) أي فإذا كان اطلاق الحق على هذه المذكورات جائزاً وصح تفسيره
بها فكذلك الشيء يجب أن يجوز إطلاقه على هذه المذكورات . وتفسيره بها ، لأن
للشيء أهم من الحق ، وإذا صح اطلاق الأنحص صح اطلاق الأعم .

(٣) هنا وجه عدم صحة تفسيرها بالمذكورات .

(٤) أي الثاني : وهو عدم صحة تفسيرها بالمذكورات :

(٥) أي قبل التفسير .

(٦) أي الواردة بتفسير الكثير بالثانين في النذر .

راجع (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب النذر ص ٢٢٨ الباب ٣
الأحاديث .

نَصَرَ كُمْ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ (١) . وبضعف مع تسليمه (٢)
 ببطلان القياس (٣) ، ولاستعمال الكثير في القرآن لغير ذلك مثل : فِثَةٍ
 كَثِيرَةٍ (٤) . وذكر كثيراً كثيراً (٥) . ودعوى انه حرف شرعي (٦)
 فلا قياس ، بخلاف الظاهر (٧) ، والحق العظيم به غريب (٨) .
 (ولو قال : له علي أكثر من مال فلان) لزمه بقدره وزيادة
 (و) لو (قسره بدوله) (٩) وادعى ظن القلة حلف ، لأصالة عدم
 علمه به (١٠) مع ظهور ان المال من شأنه ان يحق (وفسر بما ظنه)
 وزاد عليه زيادة (١١) .

(١) التوبة : الآية ٢٥ .

(٢) أي تسليم صحة الرواية الواردة في النذر .

(٣) لأنه قياس لباب الوصية بباب النذر .

(٤) البقرة : الآية ٢٤٩ .

(٥) الأحزاب : الآية ٤٦ .

(٦) أي حل الكثير على ارادة الثمانين .

(٧) بخلاف الظاهر ، غير لقوله : « ودعوى » أي أن الدعوى المذكورة

انما هي مجرد ادعاء على خلاف ظاهر اللفظ ، حيث لا ظهور للفظ الكثير في ارادة
 الثمانين كلما استعمل حرفاً .

(٨) أي كان حل لفظ الكثير الوارد في الوصية على ارادة الثمانين قياساً

على باب النذر ، ثم الحاق لفظ العظيم بالكثير في هذا التفسير يكون قياساً في قياس .

(٩) أي لصر كلامه بالمثل مما ملكه ذلك الشخص . وادعى انه كان يزعم

ان ماله كان بذلك المقدار .

(١٠) أي عدم علم المقر بكية مال ذلك الشخص الواقعة .

(١١) أي وزاد - على كية مال الشخص الذي ظنه ألف دينار مثلاً -

وبلغي تقييده (١) بإمكان الجهل به في حقه . ولا فرق في ذلك بين قوله قبل ذلك : إني أعلم مال فلان ، وعدمه .

لعمري لو كان قد أقر بأنه قدر يزيد عما ادعى ظنه (٢) ، لم يقبل الكاره نائياً ، ولو تأول بأن قال : مال فلان حرام ، أو شبهة ، أو عين وما اقررت به حلال ، أو دين ، والحلال والدين (٣) أكثر نفعاً ، أو بقاءً فني قبوله قولان : من (٤) أن المتبادر كثرة المقدار فيكون حقيقته لها (٥) وهي مقدمة على الجاز مع عدم القرينة للصراحة . ومن (٦) إمكان إرادة الجاز ولا يُعلم قصده إلا من لفظه فيرجع إليه فيه (٧) ولا يخفى قوة

— زيادة على ما ظنه ، لمكان قوله : (له على أكثر من مال فلان) ،

(١) أي تقييد تفسير مال الشخص بالمبلغ الذي ظنه ، بما إذا كان الجهل بكية مال الشخص ممكناً في حقه كان لا يكون له أي اطلاع على تلك الكية .

بخلاف ما إذا لم يمكن الجهل في حقه فانه لا يقبل منه تفسير المال بما ظنه :

(٢) أي كان قبل ذلك قد أقر بأن ذلك الشخص يملك كذا وكذا . ثم أقر

بأن لفلان على أكثر من مال ذلك الشخص . وبمسد هذا الاقرار فسر مال ذلك الشخص بالقل مما أقر به أولاً .

فبعد ذلك لم يقبل إنكاره الأخير .

(٣) كون الدين أكثر نفعاً من العين إما باعتبار الثواب الأخروي المزيد

على أصل المال ، أو باعتبار أرباحه المستفادة بالتداول ، دون العين المتجمدة في الصندوق .

(٤) دليل لقبول قوله .

(٥) أي في كثرة المقدار .

(٦) دليل لعدم قبول قوله :

(٧) أي يرجع إلى المقر في قصده .

الاول (١) . نعم لو اتصل التفسير بالاقرار لم يبعد القبول (٢) .
 (ولو قال : له علي كذا درهم ، بالحركات الثلاث) : الرفع
 والنصب والجر (والوقف) بالسكون ، وما في معناه (٣) (فواحد) ،
 لاشتراكه بين الواحد فما زاد وضعاً فيحمل على الاقل ، لانه المتيقن اذا
 لم يفسره بأزيد ، فإن " كذا " كناية عن " الشيء " .
 فع الرفع يكون الدرهم بدلاً منه ، والتقدير : " شيء " درهم " ؛
 ومع النصب يكون تمييزاً له ، وأجاز بعض اهل العربية نصبه
 على القطع (٤) كانه قطع ما ابتدأ به وأقر بدهم .
 ومع الجر تقدير الاضافة بيانية (٥) كتحب " الحصيد " (٦) والتقدير
 شيء هو درهم ؛
 وبشكل (٧) بأن ذلك وان صح إلا انه يمكن تقدير ما هو اقل منه

(١) لأن الالفاظ الصادرة من المتكلمين تحمّل على معانيها المتبادرة منها
 عرفاً ، إلا ان ينصب المتكلم قرينة حالية ، أو مقابلة على خلاف الظاهر والمفروض
 انه لم ينصبها ؛
 (٢) لانه حينئذ آت بالقرينة المقابلة فلا ظهور لللفظ في معناه الحقيقي ، أو
 العرفي مع القرينة ؛
 (٣) كالافهام ، والابدال ، والحقاء هذه السكت التي هي في معنى السكون
 الوافي .

(٤) فيكون نصبه بتقدير فعل . أي اعني درهما .

(٥) فيكون المضاف اليه بياناً للمضاف كخاتم فضة .

(٦) سورة ق : الآية ٩ .

(٧) أي بشكل تقدير الاضافة بيانية .

بجعل الشيء جزءاً من الدرهم (١) اضيف اليه فيلزمه (٢) جزءاً يرجع في تفسيره اليه ، لأنه (٣) المتيقن ، ولأصالة البرائة من الزائد (٤) ، ومن ثم (٥) يحمل الرفع والنصب على الدرهم مع احتمالها ازيد منه .
وقد : إن الجهر لن يحمل على انخوبه (٦) فيلزمه حكمها .

وأما الوقف فيحتمل الرفع والجهر لو اعرّب ، لاالنصب لوجوب البات الالف فيه وفقاً فيحمل على مدلول ما احتمله .

فهل ما اختاره (٧) يشتركان في احتمال الدرهم فيحمل عليه :
وحل ما حققناه (٨) يلزمه جزء درهم خاصة ، لأنه (٩) باحتماله الرفع والجهر حصل الشك فيما زاد على الجزء فيحمل على المتيقن وهو ما دلت عليه الاضافة .

(وكذا كذا درهماً ، وكذا وكذا درهماً كذلك) في حله على الدرهم مع الحركات الثلاث ، والوقف ، لاحتمال كون «كذا» الثاني تأكيداً للاول

(١) أي يحتمل ان يراد من لفظ شيء معنى الجزء فاضافته الى الدرهم يفيد (جزء درهم) .

(٢) أي يلزم المقر جزء من الدرهم فيرجع في تفسير الشيء الى المقر :

(٣) أي الجزء ،

(٤) أي عن الجزء الزائد .

(٥) أي لاجل الاختصار على المتيقن ،

(٦) وهما : الرفع والنصب .

(٧) وهو كون اقل المراد هو الواحد :

(٨) من احتمال ارادة الجزء من لفظة الشيء .

(٩) أي الوقف .

في الاول (١) . والحكم في الاعراب ما سلف (٢) ، وفي الوقف ينزل
على اقل الاحتمالات (٣) . وكون « كذا » (٤) شيئاً مبهماً ، والثاني (٥)
معطوفاً عليه (٦) في الثاني (٧) ومُتَبَرِّزاً بـدرهم على تقدير النصب ، وابتدأ
منه (٨) على تقدير الرفع . ويُبيِّنُ معناً بالدرهم مسح الجِر (٩) وتنزل
على احدهما (١٠) مع الوقف ، او اضعف (١١) الجزء إلى جزء الدرهم

(١) أي في قوله : « كذا كذا درهماً » فيحتمل ان يكون « كذا » الثاني
تاكيداً لـ « كذا » الاول .

(٢) من أن النصب هنا للتمييز ، أو لقطع أي بتقدير فعل .

(٣) بإرادة الجزء من الشيء على ما اختاره المفسر .

(٤) أي ولاحتمال كون « كذا » - الاول في قوله : « كذا وكذا » - مراداً
به شيئاً مبهماً . ثم عطف عليه « كذا » الثاني فكلاهما يراد بهما شيئان مبهماً . ثم
فسرهما مجتمعين بالدرهم . ليكون المراد بكل منهما نصف الدرهم مثلاً .

(٥) أي « كذا » الثاني في قوله : « كذا وكذا » .

(٦) أي على الاول . (معطوفاً عليه) كلمتان أي الثاني معطوف على الاول .

(٧) أي في قوله : « كذا وكذا » .

(٨) أي من « كذا » الاول . الذي تكرر تأكيداً . على الاحتمال . فان محله

الرفع على الابتداء .

(٩) فيكون « درهم » بيانياً لمجموع « كذا وكذا » . لأن الجِر محمول

على النصب .

(١٠) أي الرفع ، أو النصب .

(١١) هنا في الاول أي في قوله : « كذا كذا درهم » فيحتمل ان يكون

« كذا » الاول مضافاً الى الثاني ، والثاني مضافاً الى الدرهم ، ويراد بـ « كذا »

الجزء . فيكون المعنى : « جزء جزء درهم » .

في الجر على ما اخترناه ، وحمل الوقف عليه (١) ايضاً .

(ولو فسر) في حالة (الجر) من الاقسام الثلاثة (ببعض درهم جاز) ، لامكانه وضعاً يجعل الشيء المراد به « كذا » وما ألحق به (٢) كتابة عن الجزء (٣) .

وليه (٤) أن قبول تفسيره به يقتضي صحة بحسب الوضع ، فكيف يحمل مع الاطلاق على ما هو اكثر منه (٥) مع امكان الاقل ، فالحمل عليه (٦) مطلقاً (٧) اقوى .

(وقبل) - والقالل به الشيخ وجماعة - : (يتبع في ذلك) المذكور من قوله (٨) : كذا [درهم (٩)] ، وكذا كذا ، وكذا وكذا درهم

(١) أي على الجراً :

(٢) من صور التكرار أو العطف .

(٣) فيكون المراد من « كذا » الشيء . ثم المراد من الشيء « الجزء » ليصير المعنى : جزء درهم أي بعضه .

(٤) هذا اعتراض على المصنف رحمه الله باعتبار اختصاصه جواز حمل « كذا » على الجزء بصورة تفسيره به ، بل هذا الحمل جائز على الاطلاق ،

وذلك لانه لو لم يحتمل اللفظ هذا الحمل فكيف يجوز تفسيره به ؟ ، وان احتمله فيجوز مطلقاً .

(٥) وهو الحمل على الدرهم الكامل .

(٦) أي على بعض الدرهم .

(٧) سواء فسر بذلك ام لا .

(٨) أي من قول (المصنف) :

(٩) ما بين المعقوفين موجود في بعض النسخ .

بالحركات الثلاث ، والوقف وذلك اثنتا عشرة صورة (١) (موازنه (٧) من الاعداد) جملاً لكنا كتابة من العدد ، لا من الشيء فيكون الدرهم في جميع احواله تميزاً لذلك العدد ، فينظر الى ما يناسبه بحسب ما تقتضيه قواعد العربية من اعراب المميز للعدد ويحمل عليه .

(١) واليك الصور :

١ - كذا درهم .

٢ - كذا درهماً .

٣ - كذا درهم .

٤ - كذا درهم .

٥ - كذا كذا درهم .

٦ - كذا كذا درهماً .

٧ - كذا كذا درهم .

٨ - كذا كذا درهم .

٩ - كذا وكذا درهم .

١٠ - كذا وكذا درهماً .

١١ - كذا وكذا درهم .

١٢ - كذا وكذا درهم .

(٢) أي تحمل كل صورة من الصور الاثني عشرة على نظيرتها من الاعداد

المميزة . ليكون (كذا) كتابة من العدد .

فقول القائل : كذا درهماً يحمل على العشرين ، لانه اقل عدد مفرد يكون

مميزه مفرداً منصوباً ، وهكذا .

فيلزمه (١) - مع إفراد اليهم (٢) ورفع الدرهم - درهم ، لأن
المميز لا يكون مرفوعاً فيجمل بدلاً من " ، ومع النصب (٣) عشرون
درهما ، لأنه أقل عدد مفرد ينصب بميزه اذ فوقه ثلاثون الى تسعين
فيحمل على الأقل ، ومع الجر مئة درهم ، لأنه أقل عدد مفرد يُستتر
بمفرد مجرور اذ فرقه الالف ، ومع الوقف درهم ، لاحتماله الرفع والجر
فيحمل على الاول [الأقل] .

ومع تكريره بغير حذف ورفع الدرهم درهم (٤) ، لما ذكرنا في الإفراد
مع كون الثاني تأكيداً للاول . ومع نصبه أحد عشر ، لأنه أقل عدد
مركب مع غيره ينصب بعده بميزه اذ فوقه اثنا عشر الى تسعة عشر فيحمل
على المتيقن ، ومع جره ثلاثمائة درهم ، لأنه أقل عدد أخيف إلى آخره
وسبب مجرور ، اذ فرقه اربعمائة إلى تسعمائة ، ثم مئة مئة ، ثم مئة
الف ، ثم الف الف فيحمل على المتيقن ، والتركيب هنا (٥) لا يتأني ،
لأن مميز المركب لم يرد مجروراً .

وهذا القسم (٦) لم يصرح به صاحب القول (٧) ولكنه لازم له :
ومع الوقف يحتمل الرفع والجر فيحمل على الأقل منها وهو الرفع .

(١) أي المقر .

(٢) وهو قوله : (كلما) .

(٣) أي نصب درهما .

(٤) أي يلزمه درهم واحد .

(٥) أي في صورة جر (درهم) .

(٦) أي في صورة جر درهم مع تكرار (كلما كلما) .

(٧) وهو (الشيخ والجماعة) .

ومع تكريره (١) معطوفاً ورفع الدرهم يلزمه درهم ، لما ذكر في الأفراد بجعل الدرهم بدلا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه . ويحتمل أن يلزمه درهم وزيادة ، لأنه ذكر شيئين متغابرين بالمعطف فيجعل الدرهم تفسيراً للقريب منها وهو المعطوف (٢) فيبقى المعطوف عليه (٣) على إيهامه فيرجع اليه (٤) في تفسيره ، واصالة البراءة لنفسه (٥) :

ومع نصب الدرهم يلزمه أحد وعشرون درهما ، لأنه أقل عدد من معطف أحدهما على الآخر ، وأنصب المميز بهما ، اذ فوقه الثاني وعشرون إلى تسعة وتسعين فيحمل على الأقل . ومع جر الدرهم يلزمه ألف ومائة ، لأنه أقل عدد من معطف أحدهما على الآخر ومميز بفرد مجرور ، اذ فوقه من الأعداد المعطوف عليها المئة والألف ما لا نهاية له : ويحتمل جعل الدرهم مميزاً للمعطوف فيكون مئة ويبقى للمعطوف عليه منها فيرجع اليه (٦) في تفسيره ، وجعله (٧) درهماً لتناسبة الأعداد المميّزة (٨) ليكون

(١) أي ومع تكرير (كلذا) حال كونه معطوفاً بالواو ، مع رفع درهم كما في قولك : (كلذا وكلذا درهم) .

(٢) وهو قوله : (وكلذا) .

(٣) وهو (كلذا) الأول .

(٤) أي إلى المقر نفسه :

(٥) أي هذا الاحتمال وهو احتمال الزيادة على الدرهم الواحد .

(٦) أي نفس المقر :

(٧) أي ويحتمل جعل المعطوف عليه درهما واحداً .

(٨) فيكون « كلذا » الأول - المعطوف عليه - مراداً به الدرهم . و« كلذا

الثاني - المعطوف - مراداً به العدد : « مائة » . ويجعل الدرهم الأخير المذكور مميزاً للأخير ، ويصير المعنى : درهم ومائة درهم .

التقدير درهم ومئة درهم ، لأصالة البراعة من الزائد (١) . وهذا القسم (٢) أيضاً لم يصرحوا بحكمه ، ولكنه لازم للقاعدة (٣) .

ومع الوقف عليه يحتمل الرفع والجبر فيحمل على الأقل وهو الرفع : وإما حملنا العبارة (٤) على جميع هذه الأقسام (٥) مع احتمال أن يريد بقوله : كذا وكذا درهما . وكذا وكذا درهما كذلك ، حكمتها في حالة النصب (٦) ، لأنه الملقوظ (٧) ، ويكون حكمتها في غير حالة النصب مسكوتاً عنه (٨) لأنه (٩) عقبه بقوله : ولو فسر في الجبر ببعض درهم جاز ، وذلك يقتضي كون ما سبق شاملاً لحالة الجبر إذ بعد كون قوله : ولو فسر في الجبر ، تنبيهاً لحكم كذا المفرد (١٠) لبعده .

-
- (١) لأن الصورة السابقة كانت توجب ألفاً ومائة درهم .
وهذه الصورة توجب درهماً واحداً ومائة درهم وإذا دار الأمر بين احتمالين ، فالشك في إرادة الزائد من (١٠٠) درهم يقتضي الحكم بالبراعة ؛
(٢) أي الجبر بنوعه .
(٣) أي قاعدة مراعاة النظر من الأعداد .
(٤) أي عبارة المصنف من قوله : « وكذا كذا درهماً وكذا وكذا » الخ
(٥) من الرفع والجبر والنصب والوقف حل الاحتمالات المذكورة ؛
(٦) أي يجوز أن يريد للمصنف حكم المثالين في حالة النصب فقط ؛
(٧) تعليل لاحتمال إرادة المصنف حالة النصب فقط ؛
(٨) أي في كلام المصنف رحمه الله .
(٩) تعليل لحمل الشارح عبارة المصنف على جميع الاحتمالات من الرفع والنصب والجبر والوقف ؛
(١٠) المذكور قبل تلك العبارة ؛

وعلى التقديرين (١) يترتب عليه قوله . « وقيل : يتبع في ذلك موازنه » ، فعلى ما ذكرناه (٢) تنشب (٣) إلى اثني عشرة ، وهي الحاصلة : من ضرب اقسام الاحراب الأربعة (٤) في المسائل الثلاث وهي : كذا المفرد ، والمكرر بغير عطف ، ومسح العطف (٥) ، وعلى الإحتمال (٦) يسقط من القسمين الأخيرين (٧) ما زاد (٨) على نصب المميز فتتصف الصور (٩) :

وكيف كان (١٠) فهذا القول (١١) ضعيف ، فإن هذه الالفاظ (١٢)

(١) تقدير ارادة العموم ، وتقدير ارادة خصوص حالة النصب .

(٢) من العموم .

(٣) أي قوله : يتبع في ذلك موازنه .

(٤) الرفع . النصب . الجر . الوقف .

(٥) كما عرفت الصور كلها مفصلاً في الهامش رقم ١ ص ٣٩٧ :

(٦) أي احتمال اراده حالة النصب فقط في صورة التكرار ، وصورة العطف .

(٧) وهما : صورة التكرار بغير عطف وصورة العطف .

(٨) وهو الرفع والجر والوقف . فيسقط من كل من التكرار والعطف

ثلاث صور :

(٩) اذ يبقى ست صور : أربع لصورة الافراد . أي اتيان (كذا) مفرداً

لا مكرراً .

واثنتان للأخيرين وهما : تكرار (كذا) مع العطف وبلا عطف :

(١٠) سواء حمل على العموم أو على خصوص النصب .

(١١) وهو قول (الشيخ ومن تبعه) من مراعاة النظر :

(١٢) أي لفظ « كذا » مفرداً ومكرراً ومعطوفاً .

لم نوضع لهذه المعاني (١) لغة ، ولا اصطلاحاً ، ومناسبتها (٢) على الوجه المذكور لا يوجب اشتغال القصة بمقتضاها (٣) مع أصالة البرائة ، واحتمالها لغيرها على الوجه الذي بيّن (٤) ، ولا فرق في ذلك (٥) بين كون المقر من اهل العربية وغيرهم ، لاستعمالها (٦) على الوجه المناسب للعربية (٧) في خبر ما ادعوه (٨) استعمالاً شهيراً : بخلاف العلامة حيث فرق ، فحكم بما ادعاه الشيخ على المقر اذا كان من اهل اللسان ، وقد ظهر ضعفه (٩) .
(و) انما (يمكن هذا) القول (١٠) (مع الاطلاع على المقصد) أي على قصد المقر وأنه اراد ما ادعاه للقاتل (١١) ، ومع الاطلاع لا اشكال

-
- (١) أي الحمل على الظاهر من الأعداد .
(٢) أي مراعاة المناسبة اللفظية استحساناً .
(٣) أي يقتضي تلك المناسبات اللفظية .
(٤) عند شرح كلام المصنف قبل هذا القول .
(٥) في عدم جواز حمل اللفظ المذكور على تلك الاحتمالات المذكورة في شرح قول (الشيخ والجماعة) :
(٦) تعليل لعدم الضرورة :
(٧) بحيث لم يكن مخالفاً لقواعد العربية .
(٨) من الحمل على الظاهر :
(٩) لأن ما ذكر من التوجيهات لا توافق اللغة ولا الاصطلاح . والاستعمال في غيرها شائع وليس مخالفاً للقواعد . فأصل القول ضعيف ، وما بني عليه من الفرق اضعف :
(١٠) وهو قول (الشيخ وتابعيه) ،
(١١) وهو (الشيخ وتابعوه) .

(ولو قال : لي عليك ألف ، فقال : نعم ، أو أجل ، أو بلى ، أو أنا مقر به لزمه) الألف .

أما جوابه بنعم فظاهر ، لأن قول المجاب إن كان خبراً فهي بعده حرف تصديق ، وإن كان استغهاً محذوف المعزة فهي بعده للآليات والاعلام . لأن الاستغهاً عن الماضي اثباته بـ « نعم » ونفيه بـ « لا » . وأجل مثله (١) .

وأما بلى فأنها وإن كانت لأبطال النفي ، إلا أن الاستعمال العرفي جواز وقوعها في جواب الخبر المثبت كنعم ، والاقرار جار عليه (٢) لا على دقائق اللغة ، ولو قدر كون القول (٣) استغهاً فقد وقع استعمالها (٤) في جوابه (٥) لغة وإن قل ، ومنه (٦) قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه : « أترضون أن تكونوا من أرفع أهل الجنة ؟ » قالوا : « بلى » (٧) والمعرف قاض به .

وأما قوله : أنا مقر به فأنه وإن احتمل كونه مقراً به لغيره ، وكوله (٨) وحداً بالاقرار ، من حيث إن مقراً اسم فاعل يحتمل الاستقبال

(١) أي مثل نعم في جميع ما ذكر .

(٢) أي على استعمال العرفي .

(٣) أي قول القائل : ليس عليك ألف .

(٤) أي استعمال بلى .

(٥) أي في جواب الاستغهاً .

(٦) أي ومن وقوع (بلى) في جواب الاستغهاً لغرض الآليات .

(٧) راجع (سنن ابن ماجه) طبعة دار احياء للكتب العربية عيسى البابي

الحلي سنة ١٣٧٣ الجزء الثاني كتاب الزهد ص ١٤٣٢ رقم الحديث ٤٢٨٣ :

(٨) أي احتمل كونه وحداً . فالاحتمالات ثلاثة :

إلا أن المتبادر منه كون ضمير « به » عائداً إلى ما ذكره المقر له وكونه اقراراً بالفعل عرفاً ، والمرجع فيه إليه (١) .
وقوى المصنف في الدروس أنه (٢) ليس باقرار حتى يقول : لك .
وفيه مع ما ذكر (٣) أنه لا يدفع (٤) لولا دلالة العرف وهي (٥)
واردة على الامرين .

= (الاول) انا مقر لعبرك بالمبلغ .

(الثاني) انا مقر لك بالمبلغ فيما بعد .

(الثالث) انا مقر لك بالمبلغ حالا .

لكن الاحتمال الاخير هو الراجح لوجهين :

(الاول) الظاهر من الضمير في قوله : انا مقر به ، هو الرجوع الى ما ذكره

المدعي أي المقر له .

(الثاني) الظاهر من كل اقرار بل من كل استناد هي الفعلية .

(١) مرجع الضمير في (الاقرار) . وفي إليه (العرف) أي الحاكم

في تشخيص المرادات في الاقرار هو العرف . فهو المرجع في فهم المراد من اللفظ :

(٢) أي مجرد قوله : انا مقربه من دون ضمنية (لك) .

(٣) أي وإنما قواه (المصنف) مع ما ذكر : من ان المتبادر من قوله : انا

مقر به كون ضمير به عائداً الى ما ذكره المقر له . وكونه اقراراً بالفعل عرفاً .

(٤) أي ضمنية (لك) لا تدفع احتمال عدم الاقرار للمقر حالا ، لأن قوله

انا مقر لك به يحتمل الاستقبال وكونه وعداً فيما يأتي من الزمان . الا بالاستعانة

بفهم العرف في كون ذلك اقراراً في الحال : واذا وقعت الحاجة الى العرف فلا

يفرق بين صورة زيادة (لك) وعلمها .

(٥) أي دلالة العرف واردة على الامرين وهما : زيادة (لك) . وعلمها .

ومثله (١) انا مقر بدعواك ، أو بما ادعيت ، أو لست منكرأ له ،
 لدلالة العرف ، مع احتمال أن لا يكون الاخير (٢) اقرارأ ، لأنه اعم (٣) :
 (ولو قال (٤) : زنه ، أو انتقده ، أو انا مقر) ولم يقل : ا به .
 (لم يكن شيئاً) أما الاولان فلانضاء دلالتها على الاقرار ، لامكان خروجها
 مخرج الإستهزاء فإنه استعمال شائع في العرف ، وأما الاخير (٥) فلأنه
 مع انقضاء (٦) احتماله الوعد يحتمل كون المقر به المدعى وغيره ، قاله لو
 وصل به قوله « بالشهادتين » أو « بيطان دعواك » لم يخل اللفظ (٧)
 لأن المقر به غير مذكور ، فجاز تقديره بما يطابق المدعى وغيره معنضداً
 بأصالة البرائة (٨) ،
 ويحتمل عدّه إقرارأ ، لأن صدوره (٩) عقب الدعوى قرينة

-
- (١) أي مثل انا مقر به في جميع الاحكام المذكورة والتوجيهات العرفية .
 (٢) وهو قوله : لست منكرأ .
 (٣) لأن عدم الالكار اعم من الاقرار والسكوت .
 (٤) أي عندما قال المدعى : لي عليك الف .
 وقال المدعى عليه : زنه من الوزن ، أو قال : انتقده من نقد الدرهم والدينار
 بمعنى صرفها ،
 (٥) وهو قوله : (انا مقر) مجرداً عن ضمنية (به) .
 (٦) أي مع تسليم انقضاء احتمال الوعد .
 (٧) يعني لو كان تقدير كلامه : انا مقر بالشهادتين ، أو مقر بيطان دعواك
 لم يكن كلامه كلاماً فاسداً .
 (٨) فإن الأصل براءة ذمة المدعى عليه بما ادعى عليه المدعى .
 (٩) أي وقوع لفظ « انا مقر » .

صرفه اليها (١) وقد استعمل لفظة كذلك (٢) كما في قوله تعالى : « مَا أَقَرَّرْتُمْ وَأَتَّخَذْتُمْ عَلَىٰ ذٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقَرَّرْنَا » (٣) وقوله تعالى : « فَاشْهَدُوا » ، ولأنه لولاه (٤) لكان ههنا .

وليه (٥) منع القرينة (٦) لوقوعه كثيراً على خلاف ذلك ، واحتمال الاستهزاء (٧) منقطع عن الآية . ودعوى الهدرية (٨) إنما يتم لو لم يكن الجواب بذلك مفيداً ولو بطريق الاستهزاء ، ولا شبهة في كونه (٩) من الأمور المقصودة للتفلاء عرفاً المستعمل لفظة « وقيام الاحتمال يمنع لزوم الاقرار بذلك (١٠) » .

(١) أي صرف الاقرار الى الدهوى .

(٢) أي استعمل في الاقرار ، في الاعتراف الحقيقي مجرداً عن « به » .

(٣) سورة آل عمران آية ٥١

(٤) هذا وجه آخر لحمل « انا مقر » على الاقرار . وهو : انه لو لا ارادة الاقرار بما يدعيه المدعي ، لكان وقوعه حقيب كلامه لغواً وههنا ، اذ لا مناسبة لذلك حينئذ فان القتائل اذا قال لك : لي عليك الف . ثم اجبته : انا مقر بأن لا اله الا الله . كان كلامك أشبه بالسخرية ولم يكن واقعاً على حقيقة .

(٥) هذا رد على الاحتمال المذكور :

(٦) أي لا نسلم كون وقوع « انا مقر » حقيب للدهوى قرينة على انه اقرار

(٧) يعني لا يجوز قياس ما نحن فيه بالآية المذكورة ، لأن احتمال الاستهزاء

موجود لما نحن فيه . أما الآية فلا مجال لاحتمال الاستهزاء فيها .

(٨) يعني أن المنزه هو صدور الكلام بلا فائدة ، أما صدوره بقصد الاستهزاء

فلا محذور فيه ، وليس معدوداً من المنزه :

(٩) أي الإستهزاء .

(١٠) أي مجرد احتمال ذلك يمنع من نفوذ الاقرار بما ادعاه المدعي :

(ولو قال : أليس لي عليك كذا ؟ فقال : بلى ، كان اقراراً) ،
 لأن بلى حرف يقتضي ابطال النفي ، سواء كان مجرداً (١) نحو : زعم
 الذين كفروا أن لن نبعثوا قُلْ بَلَى وَرَبِّيَ (٢) ام مقروناً
 بالاستفهام الحقيقي كالمثال (٣) ، ام التقريري نحو : ألم يأتكم كذبر
 قائلوا بلى ، (٤) ا التستُّ بربكم قائلوا بلى ، (٥) . ولأن (٦)
 اصل ، بلى ، بلى ، زيدت عليها الألف (٧) ، فقوله : بلى ، رد لقوله :
 ليس لي عليك كذا ، فانه الذي دخل عليه حرف الاستفهام ، وتني له ،
 وتني التني انبات فيكون اقراراً .

(وكلما لو قال : نعم على الاقوى) ، فقيامها مقام بلى لغة ومعرفاً
 أما العرف لظاهر (٨) ، وأما اللغة فنفس قول النبي صلى الله عليه وآله
 للانتصار : أستم ترون لهم ذلك ؟ فقالوا : نعم ، وقول بعضهم (٩) :

(١) أى عن الاستفهام .

(٢) التغابن : الآية ٧ ،

(٣) المذكور في كلام المصنف رحمه الله .

(٤) الملك : الآية ٨ .

(٥) الاحراف : الآية ١٧١ .

(٦) هذا وجه لان الحمل على الاقرار .

(٧) مبالغة في المعنى .

(٨) حيث شاع استعمال احدهما مكان الآخر .

(٩) هو الجحدر بن مالك . أنشد هذين البيتين ضمن ابيات حين أمر به الحجاج

إلى السجن : فقال لبعض من يريد الخروج إلى البائة : تحمل عني شعراً ، فأنشد
 الايات . والشاهد في وقوع نعم اثباتاً في جواب استفهام النفي .

أليس الليل يجمع أم عمرو وأبانا فلذلك ينسأ تداني (١)
نعم ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها للنهار كما علاني (٢)
ونقل في الحق عن سيويه وقوع : نعم ، في جواب : ألسنتي ،
وحكى عن جماعة من المتقدمين والمتأخرين جوازه .

والقول الآخر : أنه لا يكون إقراراً ، لأن : نعم ، حرف تصديق
كما مر ، فإذا ورد على النبي الداخل عليه الاستفهام كان تصديقاً له (٣)
فينافي الإقرار ، ولهذا قيل - ونسب إلى ابن عباس - : أن المخاطبين بقوله
تعالى : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ » قالوا بلى ، لو قالوا : نعم كفروا . فيكون
التقدير حينئذ (٤) : ليس لك علي ، فيكون الكاراً ، لا الراراً .

وجوابه : أنا لا تنازع في إطلاقها كذلك (٥) ، لكن قد استعملت
في المعنى الآخر (٦) لغة كما اعترف به جماعة ، والمثبت (٧) مقدم واشتهرت
فيه حرفاً ، ورد في المحكي عن ابن عباس (٨)

(١) أم عمرو : صاحبة الشاعر ، قال مسلماً نفسه : أن الليل سوف يجمعه
وأبانا بشمول ظلامه لكلبها . واكفى بهذا الاجتماع والتداني في ظل الليل .
(٢) وما يجتمعان عليه أيضاً : أنها ترى الهلال كما يرى هو الهلال ويعلموها
فسره النهار كما يعلمه أيضاً :

(٣) أي للنبي .

(٤) حين كون نعم تصديقاً للنبي .

(٥) أي في جواز استعمال نعم تصديقاً للنبي أيضاً .

(٦) وهو إثبات النبي نظير : بلى .

(٧) وهو القول الأول بأنه إقرار .

(٨) بأن الاستفهام التقريري خبر موجب وليس نفياً ، فيجوز وقوع نعم

في جوابه أيضاً ولم يكن كفراً .

وَجُوزُ الجواب بنعم ، وحله (١) في المفتى على أنه لم يكن اقراراً كافياً ، لاحتماله (٢) . وحيث ظهر ذلك (٣) عرفاً وواقعته اللفظية رُجِّعَ هذا المعنى ونوي كونه اقراراً .

الفصل الثاني - في تعقيب الاقرار بما ينفيه

وهو لقمان : مقبول ومردود (والمقبول منه الاستثناء إذا لم يسعرب المستثنى منه) ، سواء ، بقي أقل مما اخرج ام أكثر ام مساو (٤) ، ولأن المستثنى والمستثنى منه كالشيء الواحد فلا يتفاوت الحال بكثرة وقلة ، ولولوعه في القرآن (٥) وغيره من اللفظ الفصحى العربي :

(و) انما يصح الاستثناء إذا (الفصل) بالمستثنى منه (بما جرت به العادة) ليدتفر التنفص بينها والسؤال وغيرهما مما لا يعد منفصلاً عرفاً ولما كان الإستثناء اخراج ما لولاه (٦) لدخل في اللفظ (٧) كان المستثنى

(١) أي قول ابن عباس - على تقدير صحة النسبة - فحسب ابن هشام قول ابن عباس : ولم يكن اقراراً ، على انه لم يكن اقراراً كاملاً كافياً ، لوجود الاحتمال : (٢) أي لاحتمال الاقرار وعدمه :

(٣) أي كونه اقراراً :

(٤) مثال الاقل : له عندي عشرة الامنة : ومثال الاكثر : له عندي عشرة الاربعة . ومثال المساوي : له عندي عشرة الاربعة .

(٥) مثال وقوع استثناء الاكثر في القرآن قوله تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين » (الحجر : ٤٢) :

(٦) أي لولا الاخراج .

(٧) أي في عموم لفظ المستثنى منه . كأكرم كل انسان الا من عصى ربه :

والمستثنى منه متناقضين (١) .

(فمن الاثبات نفي (٢) ، ومن النفي اثبات (٣) أما الأول (٤) فعليه اجماع العلماء ، وأما الثاني (٥) فلأنه لو لم يكن : لا اله إلا الله ، يتم به التوحيد ، لأنه (٦) لا يتم الا باثبات الالهية لله تعالى (٧) ونفيها عما عداه تعالى (٨) والنفي هنا حاصل (٩) ، فلو لم يحصل الإثبات (١٠) لم يتم التوحيد .

وعلى ما ذكر من القواعد (فلو قال : له عليّ مئة الا تسعين فهو اقرار بعشرة) ، لأن المستثنى منه اثبات للمائة ، والمستثنى نفي للتسعين منها فبقي عشرة .

(ولو قال : الا تسعون) بالرفع (فهو اقرار بمئة) ، لأنه لم يستثن منها شيئاً ، لأن الاستثناء من الموجب التام لا يكون إلا منصوباً فلما دام لم يكن استثناءً وإنما : إلا ، فيه بمنزلة غير يوصف بها وبغالها

(١) فإذا كان المستثنى منه مثبتاً كان المستثنى منقياً . وبالعكس .

(٢) أى فالاستثناء من الاثبات نفي . كقولك جاء القوم الا زيداً . فإثبات

الجميع للقوم ونفيه من زيد .

(٣) كقولك لم يجيء القوم الا زيد . فنفي الجميع عن القوم وإثباته لزيد .

(٤) وهو كون الاستثناء من الاثبات نقياً .

(٥) وهو كون الاستثناء من النفي اثباتاً .

(٦) أى التوحيد .

(٧) وهو مفاد المستثنى .

(٨) وهو مفاد المستثنى منه

(٩) بقوله : لا اله .

(١٠) بقوله : الا الله .

ما قبلها (١) ، ولما كانت المئة مرفوعة بالابتداء كانت التسعون مرفوعة صفة للمرفوع والمعنى : له عليّ مئة موصولة بانها غير تسعين ، فقد وصف المقتربه ولم يستثن منه شيئاً . وهذه الصفة مؤكدة صالحة للاستفاضة اذ كل مئة فهي موصولة بذلك . مثلها : في نفخة واحدة : (٢) .

واعلم أن المشهور بين النحاة في : إلا الوصفية (٣) ، كونها وصفاً بجمع منكر كقوله تعالى : « كو كان فيها آية » إلا لمستدنا (٤) والمائة ليست من هذا الباب ، لكن الذي اختاره جماعة من المتأخرين عدم اشتراط ذلك ، ونقل في المعنى من سيويه جواز : لو كان معنا رجل الا زيد ، لقلنا : ، أي غير زيد .

(ولو قال : ليس له عليّ مائة الا تسعون فهو اقرار بتسعين) ، لأن المستثنى من المنفي التام يكون مرفوعاً (٥) فلما رفع التسعين علم أنه استثناء من المنفي فيكون اثباتاً للتسعين بعد نفي المئة (ولو قال : الا تسعين) بالياء (فليس مقراً) ، لأن نصب المستثنى دليل على كون المستثنى منه موجباً ، ولما كان ظاهره النفي حل على أن حرف النفي داخل على الجملة المثبتة المشتملة على الاستثناء اعني مجموع المستثنى والمستثنى منه وهي : له عليّ مائة الا تسعين ، فكأنه قال : المقدار الذي هو مئة الا تسعين ليس له على اعني العشرة الباقية بعد الاستثناء : كلما قرره المصنف في شرح الارشاد على نظير العبارة ، وغيره .

(١) أي له عليّ مائة غير تسعين .

(٢) حيث إن التأ في نفخة دالة على الوحدة .

(٣) التي هي بمعنى غير .

(٤) الانبياء : الآية ٢٢ :

(٥) بدلا من المستثنى منه .

وفيه (١) نظر ، لان ذلك لا يتم الا مع امتناع النصب على تقدير
كون المستثنى منه متصفاً تاماً ، لكن النصب جائز حيثلذ اتفاقاً وان لم يبلغ
رتبة الرفع (٢) قال ابن هشام : النصب عربي جيد . فقد قرئ به
في السهم « ما فعلكوه » إلا « قليلاً » (٣) « ولا يلتفت منكم أحد »
إلا « امرأتك » (٤) .

فالاولى في توجبه عدم لزوم شيء في المسألة (٥) ان يقال - على تقدير
النصب - : يحتمل كونه على الاستثناء من المنفي فيكون اقراراً بتسعين ،
وكونه من الماثبت والنفي موجه الى مجموع الجملة (٦) فلا يكون اقراراً
بشيء فلا يلزمه شيء ، لقيام الاحتمال (٧) واشتراك مدلول اللفظ لفة .
مع ان حمله على المعنى الثاني (٨) مع جواز الاول (٩) بخلاف الظاهر .
والمتبادر من صيغ الاستثناء هو الاول (١٠) وخلافه يحتاج الى تكليف (١١)
لا يتبادر من الاطلاق ، وهو قرينة ترجيح احد المعنيين المشتركين ، إلا

(١) أي فيما أفاده (المصنف) .

(٢) أي في الشهرة .

(٣) النساء : الآية ٥٦ .

(٤) هود : الآية ٨١ .

(٥) وهي مسألة قوله : ليس له على مائة الا تسعين .

(٦) كما ذكره الشارح نقلاً عن المصنف :

(٧) بين الاقرار بشيء ، وعدم الاقرار بشيء .

(٨) وهو كون النفي موجهاً الى الجملة .

(٩) وهو كونه على الاستثناء من المنفي .

(١٠) أي كونه استثناء من المنفي .

(١١) وهو فرض دخول النفي على الجملة بعد إكمالها .

أن فتواهم المنضم إلى أصالة البراءة وقيام الاحتمال في الجملة بعين المصير إلى ما قالوه (١) .

(ولو تعدد الاستثناء وكان بعطف) كقوله : له علي عشرة إلا أربعة ، وإلا ثلاثة (او كان) الاستثناء (الثاني أزيد من الأول) كقوله له علي عشرة إلا أربعة إلا خمسة (او مساوياً له) كقوله في المثال : إلا أربعة إلا أربعة (رجماً جميعاً إلى المستثنى منه) ؛

أما مع العطف فلرجوب اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فيها كالجملات الواحدة ، ولا فرق بين تكرار حرف الاستثناء وعدمه ، ولا بين زيادة الثاني على الأول ، ومساوئاه له ، وتقصانه عنه .

وأما مع زيادة الثاني على الأول ومساوئاه (٢) فلاستلزام حوده إلى الأقرب الاستغراق وهو باطل فيصان كلامه (٣) عن المذر بهردهما معاً إلى المستثنى منه .

واعلم أنه لا يلزم من حوده معاً إليه محبتها (٤) ، بل إن لم يستغرق الجميع المستثنى منه صح كالمثالين (٥) ، وإلا فلا ، لكن إن لزم الاستغراق من الثاني خاصة كما لو قال : له علي عشرة إلا خمسة إلا خمسة لها الثاني خاصة ، لأنه هو الذي أوجب الفساد ، وكلنا المعطف ، سواء كان الثاني مساوياً للأول كما ذكر أم أزيد ككلمة عشرة إلا ثلاثة وإلا سبعة ، أم نقص كما لو قدم السبعة على الثلاثة .

(١) من عدم لزوم شيء .

(٢) أي بلا عطف .

(٣) أي كلام المقيّر .

(٤) على الإطلاق .

(٥) وهما : له علي عشرة إلا أربعة إلا خمسة . وإلا أربعة إلا أربعة .

(وإلا يكن) بمخاطف ، ولا مساوياً للاول ، ولا ازيد منه بل كان انقص بغير عطف كقوله : له على عشرة الا تسعة الا ثمانية (رجع التالي الى متلوه) لقربه اذ لو عاد الى البعيد لزم ترجيعه على الاقرب بغير مرجع ، وعوده اليها يوجب التناقض اذ المستثنى والمستثنى منه متخالفان لفظاً والبيان كما مر (١) فيلزمه (٢) في المثال تسعة ، لأن قوله الاول (٣) اقرار بعشرة حيث إنه إلبات والاستثناء الاول (٤) نفى للتسعة منها ، لأنه وارد حل البات ، فيبقى واحد واستثناءه الثاني (٥) البات للثانية ، لأنه استثناء من المتن فيكون مثبتاً فيضم ما اليه وهو الثانية الى ما بقي (٦) وهو الواحد وذلك تسعة .

ولو انه ضم الى ذلك قوله : الا سبعة الا ستة حتى وصل الى الواحد (٧) لزمه خمسة ، لأنه بالاستثناء الثالث نفى سبعة مما اجتمع وهو تسعة فبقي اثنان ، وبالسابع البتة ستة فبقي ثمانية ، وبالخامس بصير ثلاثة ، وبالسابع بصير سبعة ، وبالسابع اربعة ، وبالثامن ستة ، وبالتاسع وهو الواحد ينفي منها واحد فيبقى خمسة .

(١) فيكون المستثنى مثبتاً ومضمناً في حالة واحدة .

(٢) أي بناء على رجوع كل استثناء الى متلوه .

(٣) وهو قوله : له على عشرة . . .

(٤) وهو قوله : الا تسعة . . .

(٥) وهو قوله : الا ثمانية . . .

(٦) من العشرة ،

(٧) هكذا : وله عتدي عشرة . الا تسعة . الا ثمانية . الا سبعة : الا ستة .

الا خمسة : الا اربعة : الا ثلاثة . الا اثنين : الا واحداً .

فوق هنا تسع استثناءات . فالاول والثالث والخامس والسابع والتاسع نافية

والضابط : أن تجمع الأعداد المثبتة وهي الأزواج على حدة والمنفية وهي الأفراد كذلك وتسقط جملة المنفى من جملة المثبت ، فالمثبت ثلاثون ، والمنفى خمسة وعشرون ، والباقي بعد الاسقاط خمسة :
ولو أنه لما وصل الى الواحد قال : إلا اثنين ، إلا ثلاثة الى ان وصل الى التسعة لزمه واحد (١) .

ولو بدأ باستثناء الواحد ونظم به (٢)

= والثاني والرابع والسادس والثامن مثبتات . فاذا انضممت المثبتات الى العشرة :
ثم استثنيت المنفيات عن المجموع بقي خمسة :

$$\text{المثبتات : } ١٠ + ٨ + ٦ + ٤ + ٢ = ٣٠$$

$$\text{المنفيات : } ٩ + ٧ + ٥ + ٣ + ١ = ٢٥$$

$$\text{الباقي : } ٣٠ - ٢٥ = ٥$$

(١) هكذا :

له عندي عشرة إلا تسعة . إلا ثمانية . إلا سبعة . إلا ستة . إلا خمسة . إلا أربعة . إلا ثلاثة . إلا اثنين . إلا واحداً . إلا اثنين . إلا ثلاثة . إلا أربعة . إلا خمسة . إلا ستة . إلا سبعة إلا ثمانية . إلا تسعة .

$$\text{المثبتات : } ١٠ + ٨ + ٦ + ٤ + ٢ + ٢ + ٤ + ٦ + ٨ + ١٠ = ٥٠$$

$$\text{والمنفيات : } ٩ + ٧ + ٥ + ٣ + ١ + ٣ + ٥ + ٧ + ٩ = ٤٩$$

$$\text{والباقي : } ٥٠ - ٤٩ = ١$$

(٢) هكذا :

له عندي عشرة إلا اثنين . إلا ثلاثة . إلا أربعة . إلا خمسة . إلا ستة : إلا سبعة . إلا ثمانية . إلا تسعة . إلا ثمانية . إلا سبعة . إلا ستة : إلا خمسة : إلا أربعة : إلا ثلاثة : إلا اثنين : إلا واحداً .

ولا يخفى ان الاستثناء الاول والثاني والثالث في هذا المثال منفيات . لان =

لزمه خمسة (١) ، ولو عكس القسم الاول (٢) بدأ باستثناء الواحد وختم
بالسبعة لزمه واحد (٣) ، وهو واضح بعد الاحاطة بما تقدم من القواعد
ورتب عليه ما شئت من التفرع .

(ولو استثنى من غير الجنس (٤) صح) وإن كان مجازاً ، لنصره

= العشرة بعد اخراج الواحد منها لا يصلح لإدخال اثنين عليها لانه يلزم ان يكون
الداخل اقل من الخارج . اذن فالثاني - مع الـ زوج - مندرج مع المنفيات واما
سائر الاستثناءات فهي على رسها .

فالمنفيات : $٤٨ = ٢ + ٤ + ٦ + ٨ + ٨ + ٦ + ٤ + ١٠$.

والمثبتات : $٤٣ = ١ + ٢ + ٥ + ٧ + ٩ + ٧ + ٥ + ٣ + ٢ + ١$.

والباقي : $٤٨ - ٤٣ = ٥$:

(١) لان المثبتات ثمان واربعون والمنفيات ثلاث واربعون . فالباقي بعد
اسقاط المنفيات من المثبتات خمسة : $(٤٨ - ٤٣ = ٥)$ وذلك بناء على حد الثلاثة
الاول من المنفيات ، كما سيذكر .

(٢) وهو الذي كان بدأ باستثناء التسعة وختم بالواحد . فمكته : ما كان
بدأ بالواحد وختم بالتسعة .

(٣) بان قال له عندي عشرة الا واحداً الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة الا
خمس الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة .

فالمنفيات : $٢٧ = ٩ + ٧ + ٥ + ٣ + ٢ + ١$.

والمثبتات : $٢٨ = ٨ + ٦ + ٤ + ١٠$.

والباقي : $٢٨ - ٢٧ = ١$.

وذلك بناء على كون الثلاثة الاول من المنفيات كما سيأتي ايضاً .

(٤) بان قال : له على مائة درهم الا ثوباً . أي الا قيمة ثوب . فلو فرضنا

ان الثوب يساوي خمسة دراهم ، فكانه قال : له على مائة درهم الا خمسة دراهم . =

بارادته ، او لإمكان تأويله بالمتصل (١) بأن يضرر قيمة المستثنى ونحوها مما يطابق المستثنى منه (وامقط) المستثنى باعتبار قيمته (من المستثنى منه فإذا بقي) منه (بقية) وان قلت (لزمت ، وإلا بطل) الاستثناء ، للاستفراق (كما لو قال : له عليّ مائة إلا ثوباً) هذا مثال الاستثناء من غير الجنس مطلقاً (٢) فيصح وبطال بضمير الثوب ، فإن بقي من قيمته بقية من المئة بعد اخراج القيمة قبل ، وإن استغرقتها بطل الاستثناء على الأقوى والزم بالمتة وقيل : بطل التفسير خاصة فبطال بغيره (٣) .

(والاستثناء المستغرق باطل) انفساقاً (كما لو قال : له) عليّ (مائة إلا مائة) ولا يحمل على الفلظ ، ولو ادعاه لم يُسمع منه : هذا اذا لم يتعقبه استثناء آخر يزيل استغراقه ، كما لو عقب ذلك بقوله : إلا تسعين فيصح الاستثناء آن ، ويلزمه تكون ، لأن الكلام جملة واحدة لا يتم إلا بآخره وآخره بصير الاول غير مستوعب ، فإن المئة المستثناة منفية لأنها استثناء من مثبت ، والتسعين مثبتة ، لأنها استثناء من منفي ، فيصير جملة الكلام في قوة : له تسعون ، وكأنه استثنى من اول الامر عشرة ، (وكذا) يُبطل (الاضراب) عن الكلام الاول (بيل ، مثل : له عليّ مئة ، بل تسعون فيلزمه في الموضعين) وهما الاستثناء المستغرق ومع الاضراب (مائة) لبطالان التعقب في الاول (٤) ، للاستفراق . وفي الثاني (٥)

= فهذا التأويل يخرج من الانقطاع الى الاتصال .

(١) كما أولنا في المثال .

(٢) أي صورة عدم الاستفراق ، وصورة الاستفراق . مبلياً على تفسيره :

(٣) لأنه من قبيل تعقيب الاقرار بما ينفيه فيبطل التعقيب فقط .

(٤) في صورة الاستفراق .

(٥) في صورة الاضراب بيل .

للاضراب الموجب لانكار ما قد اقر به فلا يلتفت اليه ، وليس ذلك كاستثناء ، لانه (١) من متمات الكلام لغة ، والمحكوم بثبوته فيه هو الباقي من المستثنى منه بعده (٢) ، بخلاف الاضراب فإنه بعد الاجاب يحصل ما قبل بل كالمسكوت عنه بعد الاقرار به فلا يسمع ، والفارق بينها اللغة ، (ولو قال : له علي عشرة من ثمن مبيع لم أقبضه ألزم بالعشرة) ولم يلتفت الى دعواه عدم قبض المبيع ، للتناهي بين قوله : علي ، وكونه لم يقبض المبيع ، لأن مقتضاه (٣) عدم استحقاق المطالبة بثمنه مع ثبوته في الذمة (٤) ، وإن البائع لا يستحق المطالبة بالثمن إلا مع تسليم المبيع . وفيه نظر ، اذ لا منافاة بين ثبوته في الذمة ، وعدم قبض المبيع ، إنما التناهي بين استحقاق المطالبة به مع عدم القبض وهو امر آخر ، ومن ثم ذهب الشيخ الى قبول هذا الاقرار ، لأن إمكان أن يكون عليه العشرة ثمناً ولا يجب التسليم قبل القبض ، ولأصالة عدم القبض وبراعة الذمة من المطالبة به ، ولأن للإنسان أن يخبر بما في ذمته وقد يشترى شيئاً ولا يقبضه فيخبر بالواقع ، فلو ألزم بغير ما أقر به كان ذريعة الى سد باب الاقرار وهو مناف للحكمة .

والتحقيق ان هذا ليس من باب تعقيب الاقرار بالتناهي ، بل هو اقرار بالعشرة ، لثبوتها في الذمة ، وان سلم كلامه فهو اقرار منضم الى دعوى عين من اعيان مال المقر له ، أو شيء في ذمته فيسمع الاقرار

(١) أي الاستثناء .

(٢) أي بعد الاستثناء .

(٣) أي مقتضى قوله : لم أقبض .

(٤) بسبب الإشتراء بمجرد العقد :

ولا نسمع الدهوى (١) . وذكره في هذا الباب لمناصبه ما (٢) .
(وكذا) يلزم بالعشرة لو اقر بها ثم عقبه بكونها (من ثمن خر
او خنزير) ، لتعقبه الاقرار بما يقضي سقوطه ، لعدم صلاحية الخمر
والخنزير مبيعاً يستحق به الثمن في شرع الاسلام .

نعم لو قال المقر : كان ذلك من ثمن خر ، او خنزير فظننته لازماً
لي وأمكن الجهل بذلك في حقه توجهت دعواه وكان له تحليف المقر له
على نفيه إن ادعى العلم بالاستحقاق ، ولو قال (٣) : لا أعلم الحال ، حلف
على عدم العلم بالفساد ، ولو لم يمكن الجهل بذلك في حق المقر لم يلتفت
إلى دعواه :

(ولو قال : له عليّ قفيز حنطة . بل قفيز شعير لزمه) : قفيز
الحنطة والشعير ، لثبوت الاول باقراره ، ، والثاني بالاضراب ؛
(ولو قال) : له عليّ (قفيز حنطة ، بل قفيزان) حنطة (فعليه
قفيزان) وهما الاكثر خاصة .

(ولو قال : له هذا الدرهم ، بل هذا الدرهم فعليه الدرهمان) ،
لاحترازه في الاضراب بدرهم آخر مع عدم سماح المدول ؛
(ولو قال : له هذا الدرهم ، بل درهم فواحد) ، لعدم تحقق
المغايرة بين المعين (٤) ، والمطلق (٥)

(١) الا بالينة .

(٢) وهو تعقيب اقراره بما يحتمل معه عدم لزامه بما اقر . فانه لو سمعت
دعواه بعدم قبض المبيع لم يكن اقراراً ولا موجبا لزامه بدفع العشرة .

(٣) أي للمقر له .

(٤) وهو قوله : له هذا الدرهم .

(٥) وهو قوله : بل درهم .

لامكان حله عليه (١) .

وحاصل الفرق بين هذه الصور يرجع الى تحقيق معنى بل ، وخلاصته انها حرف اضراب ، ثم ان تقدمها ايجاب وتلاها مفرد جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وأثبت الحكم لما بعدها (٢) ، وحيث كان الأول (٣) اقراراً صحيحاً استقر حكمه بالاضراب عنه .

وان تقدمها (٤) نفي فهي لتقرير ما قبلها على حكمه ، وجعل ضده لا بعدها ، ثم ان كانا (٥) مع الایجاب مختلفين ، او معينين لم يقبل اضراجه ، لأنه انكار للاقرار الأول وهو غير مسموع .

للاول ك : له قفيز حطة ، بل قفيز شعير ، (٦) :

والثاني ك : له هذا الدرهم ، بل هذا الدرهم ، (٧) فيلزمه القفيزان والدرهمان ، لأن احدهما المختلفين ، واحد الشخصين غير داخل في الآخر . وان كانا (٨) مطلقين ، او احدهما لزمه واحد إن اتحد مقسداً

(١) مرجع الضمير (المعين) . وفي حله (المطلق) أي لا مكان حل المطلق حل المعين .

(٢) كما في قولك : له على هذا الدرهم ، بل درهم .

(٣) وهو قولك : له على هذا الدرهم :

(٤) أي تقدم كلمة (بل) كما في قولك : ليس له على خمسة دراهم ، بل

درهم . فهنا لفظ (بل) تقرر ما قبلها على حكمه . (وهو عدم اشتغال ذاته بخمسة دراهم . وتجعل ضد ما قبلها لما بعدها (وهو اثبات الدرهم في ذمته) .

(٥) أي ما قبل (بل) وما بعدها .

(٦) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) وما بعدها مع الايجاب مختلفين .

(٧) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) وما بعدها مع الايجاب معينين .

(٨) أي ما قبل (بل) وما بعدها غير معينين .

ما قبل بل وما بعدها كـ : له درهم ، بل درهم (١) ، او : هذا الدرهم
 ال درهم (٢) ، او : درهم ، بل هذا الدرهم (٣) ، لكن يلزمه مع تعيين
 احدهما المعين ، وان اختلما (٤) كمية كـ : له قفيز ، بل قفيزان (٥) ،
 او : هذا القفيز ، بل قفيزان (٦) ، او بالعكس (٧) ، لزمه الاكثر ،
 لكن ان كان المعين هو الأقل تعين ، ووجب الاكمال .

(ولو قال : هذه الدار لزيد ، بل لعمرى دفعت الى زيد) عملا
 بمقتضى اقراره الاول (وعُرم امرى قيمتها) ، لانه قد حال بينه ،
 وبين المقر به باقراره الاول فيخرج له ، لميلولة الموجبة للعُرم (الا ان يصدقه
 زيد) في أنها لعمرى فتدفع الى عمرو من غير عُرم .

(ولو اشهد) شاهدي عدل (بالبيع) لزيد (وقبض الثمن) منه
 (ثم ادعى المواطاة) (٨) بينه وبين المقر له على الاشهاد ، من غير أن يقع

(١) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) وما بعدها مطلقين .

(٢) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) متعين ، وما بعدها مطلق .

(٣) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) مطلق ، وما بعدها متعين .

(٤) أي ما قبل (بل) وما بعدها من حيث الكمية بان كان ما قبلها اقل من

ما بعدها ، أو كان ما قبلها متعين ، وما بعدها مطلق واكثر ، أو كان ما قبلها مطلق
 واكثر ، وما بعدها متعين واقل .

(٥) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) وما بعدها مختلفين كمية .

(٦) مثال لما اذا كان ما قبل (بل) متعين ، وما بعدها مطلق واكثر .

(٧) كما اذا كان ما قبل (بل) مطلق واكثر ، وما بعد (بل) متعين واقل

كقولك : له قفيزان ، بل هذا القفيز .

(٨) أي الاتفاق الخارجي :

بينهما بيع ولا قبض (سُجعت دعواه) ، لجريان العادة بذلك (١) (واحلف المقر له) على الإقراض ، لو على عدم المواطاة .
ويحتل عدم السماع فلا يتوجه اليقين ، لأنه مكذب لاقراره :
ويضعف بأن ذلك واقع ، نعم به البلوى لعدم سماعها يُنفي إلى الضرر
المتني (٢) : هنا إذا شهدت اللجنة على اقراره بها (٣) اما لو شهدت
بالقبض لم بلغت اليه (٤) لأنه مكذب لما (٥) طاعن فيها فلا يتوجه
بدعواه يمين (٦) :

(الفصل الثالث - في الاقرار بالنسب)

(ويشترط فيه اهلية المقر) للاقرار ، ببلوغه وعقله (وامكان الحاق المقر به) : بالمقر كرهاً (فلو اقر ببنوة المعروف نسبه) ، او اخوته او غيرها مما يفاير ذلك النسب الشرعي (لو) اقر (ببنوة من هو اهل سنأ) من المقر ، (او مساو) له ، (او القصد) منه (بما لم تجر العادة بولده منه بطل) الاقرار ، وكذا المتني عنه شرعاً كولد الزنا وان كان حل فراشه ، وولد القمان وان كان الابن برته :

(١) أي بامثال هذه المواطاة ،

(٢) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) الوسائل

الطبعة القديمة المجلد ٢٠ ص ٣٢٩ كتاب احياء الموات باب ١٢ الحديث ٣-٤-٥ :

(٣) أي بالبيع وقبض الثمن :

(٤) أي إلى دعواه المواطاة :

(٥) أي مدعي المواطاة مكذب للجنة وطاعن فيها . فلا تقبل دعواه .

(٦) أي على المقر له :

(وبشروط التصديق) أي تصديق المقر به المقر في دعواه النسب
(فيما عدا الولد الصغير) ذكراً كان أم أنثى ، (والمجنون) كذلك (١)
(والميت) وإن كان بالغاً حاقلاً ولم يكن ولداً (٢) أما الثلاثة (٣)
فلا يُعتبر تصديقهم ، بل يثبت نسبهم بالنسبة إلى المقر بمجرد اقراره ،
لأن التصديق إنما يعتبر مع امكانه وهو ممنوع منها (٤) وكذا الميت مطلقاً (٥)
وربما اشكل حكمه (٦) كبيراً مما تقدم (٧) . ومن اطلاق (٨)
اشتراط تصديق البالغ العاقل في حقوقه ، ولأن (٩) تأخير الاستلحاق
إلى الموت يوشك أن يكون خروفاً من النكاح ، إلا أن فتوى الاصحاب
على القبول ، ولا يقدح فيه (١٠)

- (١) أي ذكراً كان أم أنثى .
- (٢) أي لم يكن الميت طفلاً أو صبياً .
- (٣) أي الصغير والمجنون والميت .
- (٤) أي من الصغير والمجنون .
- (٥) أي أصلاً وأبداً . في مقابل الصغير والمجنون حيث يمكن منها التصديق
باعتبار ما بعد البلوغ ، أو الإفاقة .
- (٦) أي بشكل حكم لنفوذ الاقرار في حق الميت إذا كان كبيراً .
- (٧) دليل لنفوذ الاقرار وهو أن التصديق إنما يعتبر مع الامكان . وهنا
ممنوع في حق الميت . فالأقرار نافذ .
- (٨) دليل لعدم نفوذ الاقرار .
- (٩) دليل ثان لعدم نفوذ الاقرار .
- (١٠) أي في القبول هنا دفع اعتراض مقدر حاصل الاعتراض : أن دعوى المقر
بنسب الصغير ، أو المجنون ، أو الميت فتكون لغاية تسليطه على مال الصغير والمجنون
وليث الميت .

التهمة باستيثاق (١) مال الناقص (٢) ، ولربث الميت ؛
والمراد بالولد هنا الولد الصلب فلو أفر بنته ولد ولده فتازلا اعتبر
التصديق كغيره من الأقارب . نص عليه المصنف وغيره
واطلاق الولد يقتضي عدم الفرق بين دعوى الأب والام وهو أحد
القولين في المسألة . وأصحها - وهو الذي اختاره المصنف في الدروس - الفرق .
وأن ذلك (٣) مخصوص بدعوى الأب ، أما الأم فيعتبر التصديق لها ، لورود
النص (٤) على الرجل فلا يتناول المرأة . واتحاد طريقهما (٥) ممنوع ، لا يمكن

— فينبغي ان ترفض الدعوى المذكورة ، لمكان التهمة (فاجاب الشارح) رحمه
الله : أن هذه التهمة غير قاصرة في قبول الدعوى المذكورة ، لان الحكم بالقبول
مطلق يشمل ما اذا لم يكن للطفل المجنون والميت مال ايضاً . فاذا صبح القبول في هذا
صحيح في غيره ايضاً .

(١) أي يحمل مال الطفل والمجنون وليقة عنده ليكون هو المسلط على مالهما .

(٢) أي الصغير والمجنون .

(٣) أي القبول بلا تصديق .

(٤) (التهذيب) الطبعة الحديثة الجزء ٨ ص ١٨٣ باب حقوق الاولاد

بالاياه الحديث ٦٣ ؛

(٥) أي طريق الرجل والمرأة هذا دفع لاعتراض مقدر تقدير الاعتراض : انه

لا فرق بين الاب والام . فان نسبتها الى الولد سواء فكيف يخص القبول بالاب
دون الام .

اجاب (الشارح) رحمه الله : بوجود الفرق بينها وهو امكان اقامة الام

للينة على ولادة الولد منها .

اما الاب فلا يمكنه اقامة الينة على ولادة الولد منه ؛

اقامتها البينة على الولادة دونه (١) ، ولأن ثبوت نسب غير معلوم على خلاف الأصل يُقتصر فيه على موضع البين (٢) .

(و) يشترط أيضاً في نفوذ الاقرار مطلقاً (٣) (عدم المازع) له في نسب المقر به (قالوا تنازعا) فيه (اعتبرت البينة) وحكم لمن شهدت له فان مُنعت فالفقرة ، لأنها لكل أمر مشكل ، أو معين عند الله مبهم عندنا وهو هنا كذلك (٤) .

هذا اذا اشتركا (٥) في القرائن (٦) على تقدير دعوى البينة . أو انفى عنها كواطيء خالية عن فراش لشبهة ، فلو كانت فراشاً لأحدهما ، حكم له به خاصة ، دون الآخر وان صادق الزوجان (٧) ولو كانا زائنين انفى عنها ، أو أحدهما فتمت (٨) ولا عبرة في ذلك كله بتصديق الأم (٩) .

(١) أي دون الأب .

(٢) وهو دعوى الأب التي كانت تقبل فلا تصديق .

(٣) في حق الصغير والمجنون والميت ، مع تصديق المقر به ، وعدمه .

(٤) أي معلوم في الواقع عند الله مبهم عندنا .

(٥) أي المتنازعان في الولد .

(٦) بأن كانت زوجة كل منهما كلاً في وقت . واحتمل ولادة الولد زمن

هذا أو ذاك .

(٧) بأن ادعى الأجنبي كون الولد منه . فنزعه الزوج ابتداء ثم صدقه .

وكذا الزوجة صدقه . فان الولد للفراش بحكم الشرع ولا أثر لاقرار الزوجين

كون الولد للصبر للفراش . لأنه بمعنى نفى الولد ، ولا ينفي الولد عن صاحبه

الا بالملاعة .

(٨) أي من أحدهما الذي هو زانٍ .

(٩) إذ لا حق لها فيه فلا يسمع اقرارها في حقه .

(ولو تصادق اثنان) فصاعداً (على نسب غير التولد) (١) كالأخوة (صح) تصادقها (ووارثا) ، لأن الحق لها (ولم يتعداها التوارث) إلى وراثتها لأن حكم النسب إنما ثبت بالانقار والتصدق ، فيقتصر فيه على المتصادقين إلا مع تصادق وراثتها أيضاً .

ومقتضى قولهم «غير التولد» أن التصادق في التولد يتعدى ، مضافاً إلى ما سبق من الحكم بثبوت النسب في الحاق الصغير مطلقاً ، والكبير مع التصادق ، والفرق بينه وبين غيره من الأنساب مع اشتراكها في اعتبار التصادق غير يبين .

(ولا عبرة بالنكار الصغير بعد بلوغه) بنسب المعترف به صغيراً ، وكذا المجهنون بعد كماله ، لثبوت النسب قبله فلا يزول بالانكار اللاحق ، وليس له إحلاف المقر أيضاً ، لأن غاية (٢) استخراج (٣) رجوعه ، أو نكوله وكلاهما الآن غير مسموع ، كما لا يسمع لو نفى النسب حينئذ صريحاً :

(ولو اقر المم) المحكوم بكونه وارثاً ظاهراً (بأخ) للميت وارث (دفع إليه (٤) المال) ، لا عتق (٥) بكونه أولى منه بالارث

(١) بأن آدمي زيد أن عمرأ أخوه وصدقه عمرو .

(٢) هذا وجه عدم الاعتبار بالنكار الصغير بعد بلوغه ، والمجهنون بعد اكتمالهم : أن قبول النكار الصغير والمجهنون حينئذ لا أثر له شرعاً ، لأن غاية القبول هو إجبار المقر على الرجوع عن اقراره السابق ، أو نكوله عن التبع المرجع إليه ، وكلا الأمرين لا يؤثر بعد نفوذ اقراره الأول . حيث الرجوع بعد الانقار لا أثر له شرعاً .

(٣) أي الحصول على رجوع المقر عن اقراره السابق :

(٤) أي إلى الأخ الذي اقر به المم .

(٥) أي لعم :

(فلو أقرّ العم بعد ذلك بولد) للميت وارث (وصدقه الاخ دفع اليه (١) المال) ، لاعتراضها بكونه اولي منها .
(وان اكله) اي اكلب الاخ العم في كون المقر به ثانياً واداً للميت (لم يدفع اليه) (٢) لاستحقاقه (٣) المال باعتراف ذي اليد له وهو العم (٤) ولم تعلم اولوية الثاني (٥) ، لأن للعم حينئذٍ خارج (٦) فلا يقبل اقراره في حق الاخ (٧) (وغرم العم له) اي لمن اعترف بكونه ولداً (ما دفع الى الاخ) من المال ، لانلأه له (٨) باقراره الاول مع مباشرة لدفع المال (٩) ؛

وليه بقوله : غرم ما دفع ، على انه لو لم يدفع اليه لم يغرّم بمجرد اقراره بكونه أخاً - لأن ذلك لا يستلزم كونه وارثاً ، بل هو اهم وأما يضمن لو دفع اليه للمال لمباشرة الثلاثة حينئذٍ .
وفي معناه (١٠) ما لو أقرّ بالانحصار الارث فيه ، لأنه باقراره بالولد

-
- (١) أي الى الذي أقر به للعم وصدقه الاخ المذكور ؛
 - (٢) أي الى الولد ؛
 - (٣) أي استحقاق الاخ المذكور ؛
 - (٤) لانه كان ذا اليد قبل اعترافه بالاخ المذكور . فاعلوه حينذاك في حق الاخ كان نافذاً ، لأنه اقرار على نفسه .
 - (٥) أي الولد الذي أقر به العم ؛
 - (٦) حيث زلت يده بعد اقراره بالاخ المذكور ؛
 - (٧) لانه اقرار على ضرر غيره ؛
 - (٨) أي لانلأف للعم المال على الولد الذي أقر به بسبب اقراره الأول بالاخ .
 - (٩) يعني : كان للعم هو المباشر لدفع المال الى الاخ ؛
 - (١٠) أي في معنى مباشرة دفع المال الى الاخ .

بعد ذلك يكون رجوعاً عن اقراره الاول فلا يسمع ويغرم الولد بحيلولة
بينه ، وبين التركة بالاقرار الاول ، كما لو اقر بمال لواحد ثم اقر به لآخر
ولا فرق في الحكم بضمائه حيثئذ بين حكم الحاكم عليه بالدفع الى الاخ ،
وعدمه ، لأنه مع اعترافه بآثره موقوف بكون الحكم .

لعم لو كان دفعه في صورة عدم اعترافه بكونه الوارث (١) بحكم
الحاكم اتجه عدم الضمان ، لعدم اختياره في الدفع ، وكذا الحكم في كل
من اقر بوارث اولى منه ، ثم اقر بأولى منها . وتخصيص الاخ والولد
مثال ، ولو كان الاقرار الاول بمساوي لثاني كأخ آخر فإن صدق تشاركاً
وإلا غرم لثاني نصف التركة على الوجه الذي قررناه .

(وار اقرت الزوجة بولد) للزوج للتوفى ، ووارثه (٢) ظاهراً بغيره
(فصدقها الاخوة) على الولد (اتخذ) الولد (المال) الذي بيد الاخوة
اجمع ، ونصف ما في يدها (٣) ، لاعترافهم باستحقاقه ذلك .

(وإن اكذبوها فليكن ليه) (٤) ما يدها زائداً عن نصيبها على تقدير
الولد وهو (الثمن) ، لأن يدها ربحاً نصيبها على تقدير عدم الولد ، فتدفع الى
الولد نصيبه (٥) ، ويحتمل ان تدفع اليه سبعة أثمان ما في يدها ، لتزيلا
للاقرار على الاشاعة (٦) فيستحق في كل شيء سبعة أثمانه بمقتضى اقرارها .

(١) أي المنحصر :

(٢) الوارث حالية :

(٣) لأنها كانت قد اخذت ربح التركة . ثم بعد اعترافها بالولد للحيث استحققت

ثمن التركة فيجب عليها رد نصف ما في يدها الى الولد .

(٤) أي الى الذي اقرت به .

(٥) أي نصف الربح وهو الثمن :

(٦) فالذي اخذه الاخوة بمنزلة المنصوب ، والباقي الذي بيد الزوجة يكون =

(ولو العكس) الفرض بأن اعترف الاخوة بالولد دونها (دفعوا اليه) جميع ما بأيديهم وهو (ثلاثة ارباع) ، ولو اقرّ الولد بآخر دفع اليه النصف () ، لأن ذلك (١) هو لازم لورث الولدين المتساويين ذكورية وانثوية (فإن اقرّا) معاً (بثالث دفعا اليه الثلث) اي دفع كل واحد منها ثلث ما بيده . وعلى هذا لو اقر الثلاثة برابع دفع اليه كل منهم ربع ما بيده :

(ومع عدالة اثنين) من الورثة المقربين (يثبت النسب والميراث) ، لأن النسب انما يثبت بشاهدين عدلين ، والميراث لازمه (٢) (وإلا) يكن في المعتزلين عدلان (فالميراث حسب) ، لأنه لا يتوقف على العدالة بل الاعتراف كما مر (٣) .

(ولو اقرّ (٤) بزوجة الميت اعطاه النصف) (٥) ، أي نصف ما في يده (٦) (ان كان المقر) بالزوج (غير ولدها) ، لأن نصيب الزوج مع عدم الولد النصف (وإلا) يكن كذلك بأن كان المقر ولدها (فالربع) ، لأنه نصيب الزوج معه .

والضابط : أن المقر يدفع القاضل مما في يده عن نصيبه على تقدير

= ارثاً ، فتمت لها ، وسبعة أثمانه الولد .

(١) أي دفع النصف .

(٢) أي لازم النسب .

(٣) في الأمثلة المذكورة من اقرار الزوجية ، أو الإخوة ، أو الولد بولد

آخر ونحو ذلك .

(٤) أي الوارث ، كأخ الميت مثلاً .

(٥) أن كان الوارث اخذ الكل .

(٦) أن كان الوارث اخذ سهماً من التركة . كأحد اخوة الميت مثلاً .

وجود المقر به ، فإن كان أمّا البينة ولا ولد لها دفع النصف ، وإن كان ولداً دفع الربع .

وفي العبارة (١) قصور عن تأدية هذا المعنى ، لأن قوله : « اعطاهما النصف إن كان المقر غير ولدها » يشمل اقرار بعض الورثة المجامعين للولد كالأبوين فإن أحدهما لم أقر بالزوج مع وجود ولد ، يصدق أن المقر غير ولدها مع أنه لا يدفع النصف ، بل قد يدفع ما دونه (٢) وقد لا يدفع شيئاً فإن الولد إن كان ذكراً والمقر أحد الأبوين لا يدفع شيئاً مطلقاً (٣) لأن نصيبه لا يزداد على السلس على تقدير وجود الزوج وعدمه ، وإنما حصّة الزوج مع الابن (٤) وإن كان أماً والمقر الأب يدفع الفاضل مما في يده عن السلس (٥) ، وكلما إن كان الأم وليس لها حاجب (٦) ومع الحاجب لا تدفع شيئاً ، لعدم زيادة ما في يدها عن نصيبها (٧) . ولو كان المقر أحد الأبوين مع عدم وجود الولد الذي هو أحد

(١) أي عبارة المصنف رحمه الله .

(٢) هذا إذا كان الولد أماً ، فحينئذ يكون ما بيد الأب مثلاً أكثر من السلس فهذا الزائد يدفعه إلى الزوج ، لأنه مع الزوج لا يكون له زيادة على السلس . إذن فهذه الزيادة تكون أقل من الربع الذي يستحقه الزوج حينئذ .

(٣) أي أصلاً ، لا نصفاً ، ولا رهاً ، ولا دون ذلك .

(٤) مع ، غير الحصّة أي قد حصلت عند الابن الذي لا يقر به .

(٥) كما ذكرنا في الخامس رقم ٢ .

(٦) فحينئذ يكون ما بيدها أكثر من السلس ، فيجب دفع الزيادة إلى الزوج

الذي أقرت به .

(٧) وهو السلس .

ما تناولته العبارة (١) فقد بدفع نصف ما في يده . كما لو لم يكن وارثاً
غيره (٢) أو هو الأب مطلقاً (٣) ، وقد لا يدفع شيئاً كما لو كان هو (٤)
الأم مع الحاجب .

ونزيل ذلك (٥) على الاشاعة يصحح المسألة (٦) ، لكن يفسد ما سبق

(١) أي عبارة المصنف رحمه الله ،

(٢) أي لم يكن هناك وارث سوى الأب وحده ، أو الأم وحدها ، فإله قد

ورث جميع المال فعند إقراره بالزوج يجب عليه دفع نصف ما بيده : اذ حصة
الزوج حينئذ النصف .

وكذا لو كانت هي الأم وحدها ، فإنها ترث جميع المال : الثالث بالفريضة :

والباقي رداً . وبعد إقرارها بالزوج يجب عليها دفع نصف ما بيدها إليه :

(٣) أي سواء كانت معه الأم أم لا ، فإن له على تقدير وجودها الثلثين ،

ولها الثلث . فإذا أقر بالزوج فلا يضرها شيء . بل النصف الذي هو حصة الزوج

يكون في سهم الأب فيجب عليه دفع النصف ويكون له السدس أما إذا لم تكن

معه الأم فقد مر في الهامش رقم ٢ .

(٤) أي كان المقر الأم . مع وجود الحاجب لها من السدس . مثلاً إذا كان

للميتة أب وأم وأخوة . فإن الإخوة تحجب الأم عن زيادة السدس : فلها السدس

خاصة . والباقي للأب . وعند ذلك إذا أقرت بالزوج فلا شيء عليها ، لأنه ليس

بيدها من حصة الزوج شيء إذ على تقدير وجود الزوج وعدمه يكون نصيبها

السدس لا غير :

(٥) أي الاقرار :

(٦) وهي المسألة الأخيرة المذكورة في المتن . فإله على تقدير الاشاعة يجب

أن يدفع المقر لنصف ما بيده إلى الزوج . حيث إن الاشاعة تنزل المال الذي بيده

غير المقر كالمعدوم . فيكون الموجود في يد المقر كإله مجموع التركة فنصفه يكون

للزوج :

من الفروع ، لأنها لم تنزل عليها .

ولقد قصر كثير من الاصحاب في تعبير هذا الفرع (١) فتأمله في كلامهم .

(وإن اقر) ذلك المقر بالزوج ولداً كان أم غيره (بآخر واكذب نفسه في) الزوج (الاول أغرم له) أي للآخر الذي اعترف به ثانياً ، لاعتلاله نصيبه باقراره الاول ، (وإلا) يكذب نفسه (فلا شيء عليه) في المشهور ، لأن الاقرار بزوج ثان اقرار بامر ممتنع شرعاً فلا يترتب عليه أثر .

والاخرى أنه يفرم لثاني مطلقاً (٢) لأصالة وصحة اقراره المقاد على أنفسهم ، مع امكان كونه هو الزوج ، وأنه ظنه الأول فأقر به ثم تبين خلافه ، وإلغاء الاقرار في حق المقر مع امكان صحته مناف للقواعد الشرعية . نعم لو أظهر لكلامه تأويلاً ممكناً في حقه كتزوجه اباهما في مدة الاول فظن أنه برثها زوجان فقد استغرب المصنف في الدروس القبول ، وهو متجه ، (ولو اقر بزوجة الميت فالربم) ان كان المقر هيب الولد (او البن) ان كان المقر الولد . هذا حل تنزيهه في الزوج (٣) .
وعلى ما حققناه (٤) يتم في الولد خاصة (٥)

(١) أي لم يفسله كما فعله (الشارح) رحمه الله . والمراد بالفرع هي المسألة الأخيرة المذكورة في كلام الماتن .

(٢) سواء أكذب نفسه في اقراره الاول أم لا .

(٣) أي تنزيل المصنف هذا الفرع - وهو الاقرار بالزوجة - على نفس تنزيل الفرع السابق - وهو الاقرار بالزوج - والمراد بالتنزيل هو التنزيل على الإشاعة .
(٤) من علم التنزيل على الإشاعة .

(٥) أي يتم ما ذكره المصنف هنا في صورة كون المقر هو الولد -

وغيره (١) يدفع اليها الفاضل مما في يده عن نصيبه على تقديرها ولو كان يده أكثر من نصيب الزوجة اقتصر على دفع نصيبها .

الخاصل : أن غير الولد يدفع أقل الأمرين من نصيب الزوجة وما زاد عن نصيبه على تقديرها ان كان معه زيادة ، فاحد الابوين مع للذكر لا يدفع شيئاً (٢) ، ومع الانثى يدفع الأقل (٣) ، والاخ يدفع الربع (٤) والولد الثمن (٥) كما ذكر .

(إن امر (٦) باخرى وصدقته) الزوجة (الاولى اقتضاء) الربع ،

— خاصة فانه قد ورث جميع المال بالقرابة . فلو اقربها يدفع اليها ثمن الشركة الذي كان يده ؛

(١) أي لو كان المقر غير الولد ، فان امراره ، بالزوجة قد لا يؤثر مثلاً لو كان المقر بها الأب مع وجود الولد للميت . فان الأب لم يرث شيئاً سوى السهم وهو حصته مطلقاً سواء كانت معه زوجة للميت أم لا . فإمراره بها لا أثر له . فلا يدفع شيئاً اليها مما في يده . بناء على ما حققه (الشارح) من عدم الاضاعة . اما على الاضاعة فيرد عليها مما في يده شيئاً .

(٢) كما ذكرنا في المامش المتقدم .

(٣) لان الانثى ورثت ثلاثة ارباع المال ، والاب ورث الربع . اعني اصل السهم مع الرد . فالتزائد في يد الأب على تقدير الزوجة نصف سهم وهو الأقل من الثمن ، فاذا اقربها دفع اليها هذا الزائد .

(٤) لأن الاخ يرث الجميع على تقدير عدم الزوجة أما مع وجودها فالربع لها ، اذن فالتزائد في يده هو الربع . فاذا اقربها دفعه اليها .

(٥) لأن ولد الميت يرث الجميع على تقدير عدم الزوجة ، أما مع وجودها فالثلث لها ، اذن فالتزائد في يده هو الثمن . فاذا اقربها دفعه اليها

(٦) أي للورث .

او الثمن (١) ، او ما حصل (٢) ، (وان اكذبها غرم) المقر (لها نصيبها) وهو نصف ما غرم للاولى ان كان باشر تسليمها كما مر (٣) .
والا فلا ،

(وهكذا) لو اقر بثالثة ، ورابعة فيغرم الثالثة مع تكليب الاولين ثلث ما لزمه دفعه ، والرابعة مع تكليب الثلاث وبه .
ولو اقر بخامسة فكالاتفرار بزواج ثان فيغرم لها مع اكذاب نفسه ، او مطلقاً هل ما سبق ، بل هنا اولى ، لامكان (٤) الخامسة الوارثة في المريض اذا تزوج بعد الطلاق والقضاء العدة ودخل ومات في سنته كما تقدم (٥) ويمكن فيه استمرار الاتفرار ولا يقف عند حد اذا مات في سنته مريضاً (٦) :



- (١) الربع هل تقدير عدم الولد ، والثمن هل تقدير الولد .
- (٢) هل تقدير اقرار بعض الورثة دون بعض . فان ما يدفع اليهن هو الفاضل للذي يد المقر وقد يكون اقل من الثمن كما اوضح ذلك من الامثلة السابقة ؛
- (٣) في مسألة الاتفرار بالزوج ؛
- (٤) هنا وجه الاولوية هنا ؛
- (٥) في مسألة أن المريض اذا طلق زوجته في مرض موته فما بينه الى عنته تكون المطلقة بحكم الزوجة قرته ان مات فيها ؛ وحينئذ لو تزوج باخرى بعد عدة المطلقة مات قبل القضاء السنة . قرته المطلقة والجديدة معاً ؛
- (٦) بان يطلق ويتزوج ثم يطلق ويتزوج وهكذا مراراً . فالأقرار بزواجات كثيرة ممكن في حقه .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

فهرست الجزء السادس

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧	الإهداء - الى صاحب الأمر مجل الله	٥٧	الفصل الثالث - في العدد
	تعالى فرجه	٦٢	عدة الحامل وضع الحمل
٨	عند الصباح بمحمد القوم السرى	٦٣	يجب الإهداء على الزوجة المفقوفة عنها زوجها
	(كتاب الطلاق)	٦٥	المفقود اذا جهل غيره
١١	الفصل الاول - في اركانه	٦٩	للذمية كالحرة في الطلاق والوفاء
١١	الصيغة	٧٠	عدة أم الولد
١٣	طلاق الأعرس بالإشارة	٧١	يجب الإعتراء بمحدث الملك
١٦	لا يقع الطلاق مطلقا	٧٣	الفصل الرابع - في الاحكام
١٧	شرائط المطلق	٧٣	يجب الاتفاق في العدة الرجعية
٢٤	شرائط المطلقه		(كتاب الخلع والمباراة)
٣٠	الفصل الثاني - في التمام	٨٧	صيغة الخلع
٣٣	الطلاق السنى	٩٠	البطل - وشرائطه
٣٤	الطلاق لثان	١٠٠	ولا يصح الخلع الا مع كراهتها
٣٥	الطلاق الرجعي	١٠٠	لا يجوز المضل
٣٥	الطلاق المدي	١٠٤	الرجوع في البطل
٤٠	يجوز طلاق الحامل	١٠٧	لو تنازعا في القدر . . .
٤٦	الحاجة الى المختل	١١١	(للمباراة)
٤٨	طلاق المريض	١١٢	قولوق - بين الخلع والمباراة
٤٩	الرجعة		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٧	(كتاب الظهار)	٢٠٩	لو اكذب الرجل نفسه
١١٨	صيفته	٢١٢	لو اكذبت المرأة نفسها
١٣٠	صحة توقيته	٢١٣	لو اقام بيته
١٣١	لا بد من حضور حدين	٢١٤	لو قلدها فانت قبل الامان
١٣٢	صحة بملك المهرين	٢١٩	(كتاب المتيقن)
١٣٤	اشترط الدخول	٢٢١	تعهد - الرقية في الاسلام
١٣٤	يقع الظهار بالارتقاء واخواتها	٢٣١	فضل الاحناق
١٣٦	تجب الكفارة بالعود	٢٣٣	صحة الاحناق
١٤٥	(كتاب الابلاء)	٢٣٨	في اعتبار التعيين
١٤٨	لا ينقذ الابلاء الا باسم الله تعالى	٢٤٠	شرائط المتيقن - بالكسر
١٥٥	لا بد من تجرده عن الشرط والصفة	٢٦٠	يستحب عتق المملوك المؤمن
١٥٦	ولا يقع لو جمعه بمينا	٢٦٦	السراية في المتيقن
١٥٩	شرائط للمولي	٢٧٦	اسباب الاعتناق - المعنى
١٦٥	مدة الابلاء من حين التراجع	٢٧٧	الاقتصاد
١٨١	(كتاب الامان)	٢٧٧	اسلام المملوك قبل مولاه . . .
١٨١	سبب الامان امران: القذف ولقي الولد	٢٧٨	موت مورثه
١٨٢	شرائط الامان بالقذف	٢٧٩	تنكيل المولي به
١٨٦	شرائط الامان بالنفي	٢٨٠	ملك العمودين
١٨٧	شرائط الملاصق		ويعلق بذلك مسائل :
١٩١	شرائط الملاصقة	٢٨٠	لو قيل لمن اعتق بعض عبده . . .
٢٠٠	كيفية الامان	٢٨٤	لو للزعتق اول ما نكده
٢٠٩	احكام الامان الاربعة	٢٨٧	لو قال : اول مملوك املكه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٩٤	لو لبرعتق امته ان وطأها	٢٥٢	ولا يشترط الاسلام في المولى ولا في العبد
٢٩٦	لو لبرعتق مملوك قديم	٢٥٦	لا تصح الكتابة مع جهالة العرض
٣٠١	لو اشترى امه نسيئة ثم عجز	٢٦٠	وتصح الوصية للعبد المكاتب
٣٠٧	عتق الحامل لا يتناول الحمل	٢٦٣	ليس له التصرف في ماله
٣١١	(كتاب التدبير)	٢٦٧	يجوز بيع مال للكتابة بعد حلوله
٣١٧	صبيته	٢٦٩	(الاستيلاد)
٣٢٠	شرائط الصيغة	٢٧٠	تتحرر المستولدة بموت المولى وارث
٣٢٠	شرائط المباشرة		الولد
٣٢١	شرائط المدبر	٢٧٢	اذا جنت على غير سيدها
٣٢٤	لو رجع المولى في تدبير امته ولما ولد	٢٧٧	(كتاب الاقرار)
٣٢٥	يدخل الحمل في تدبير الام	٢٧٧	الصيغة وتوابعها
٣٢٦	يتحرر المدبر من الثلث	٢٨٥	شرائط المقر
٣٣٢	يصح الرجوع في التدبير	٢٨٧	تفاصيل الاقرار
٣٣٤	يبطل التدبير بالاباق	٤٠٩	تعقيب الاقرار بما يتاخر
٣٣٨	(المكاتب)	٤٢٢	في الاقرار بالنسب
٣٣٩	وهي مستحبة	٤٣٥	الفهرست
٣٤٥	شرائط المتعاقدين		
٣٤٨	شرط الاجل		



التي الجزء السادس ويليه الجزء السابع ان شاء الله تعالى

اوله (كتاب النصب)

تمت - بحون الله تعالى - مناقلة الكتاب وتصحيحه ، واستخراج
احاديثه ، والتعليق عليه ، حسب الحاجة والزموم ، في غرة ربيع الأول
من شهر سنة ١٣٨٨ هـ في جو مكتبة (جامعة النجف للدينية)
العامة حتى ظهور (الحجة البالغة) جل الله تعالى فرجه :
لشكرا له على نعمائه ، وسأله التوفيق لانتمائه إنه ولي ذلك
والقادر عليه :

الحيد محمد كلاتر



اخطاء تصحيح قبل المطالعة

رغم الدقة التي بذلناها في تصحيح الكتاب فان اخطاء يسيرة شلت حيث

الكامل ينحصر بلى الجلال جل جلاله

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٣	١٧	الت بنة	الت بنة
٢٢	٩	وما يقصد	وما يقصد
٤٩	١٠	بمروف	بمروف
٥٤	١٥	بالقضاء	بالقضاء
٨٠	٥	شرط	وشرط
١٣٤	٢٣	فرجها	فرجها
١٤٧	١٩	معلق	معلق
٢٠٩	١٥	قرأها	قرأها
٢٢٢	١٠	طرح	طرح
٢٢٢	١٩	الاسلام	الاسلام
٢٩٣	٢٠	الصيقل	الصيقل
٢٩٩	١١	اليها	اليها
٣٢٤	٤	للد	للد
٣٢٨	١٥	خسة خسة	خسة خسة
٣٨٨	٨	منها	منها
٣٨٨	٨	احدها	احدها
٣٨٩	٢٣	اسلام	السلام
٤١١	٧	الا	الا



مرکز تحقیقات کتب و تواتر علوم اسلامی

